الجمعية العامة
الدورة الخمسون

Distr.: General
22 August 1995
Original: Arabic/Chinese/
English/French/
Russian/Spanish

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة*

آب/أغسطس ١٩٩٥

* هذه الوثيقة نسخة مسبقة من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة الذي سيصدر في شكله النهائي بوصفه من: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ١ (A/50/1).

المحتويات (تابع)

			الصفحة
أولا -	مقدمة	١ - ٢٧	١
ثانيا -	تنسيق استراتيجية شاملة	٢٨ - ١٧٩	٧
	ألف - أجهزة الأمم المتحدة	٢٨ - ١٥١	٧
	باء - ضمان قاعدة مالية ملائمة	١٥٢ - ١٥٨	٢٣
	جيم - العيد الخمسيني للأمم المتحدة	١٥٩ - ١٦٧	٢٤
	دال - جامعة الأمم المتحدة	١٦٨ - ١٧٩	٢٥
ثالثا -	أسس السلام: التنمية والعمل الإنساني وحقوق الإنسان	١٨٠ - ٥٨٠	٢٩
	ألف - تنفيذ "خطة للتنمية"	١٨٠ - ١٨٩	٢٩
	باء - الأنشطة الإنمائية العالمية	١٩٠ - ٢٨٤	٣٠
	جيم - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية	٢٨٥ - ٣٨٧	٤٤
	دال - الأنشطة الإنمائية الاقليمية	٣٨٨ - ٤٦٨	٥٩
	هاء - حتمية العمل الإنساني	٤٦٩ - ٥٣٢	٧٠
	واو - حماية اللاجئين وإعادة توطينهم	٥٣٣ - ٥٥٤	٨٠
	زاي - حماية حقوق الإنسان وتعزيزها	٥٥٥ - ٥٨٠	٨٤
رابعا -	توسيع نطاق الدبلوماسية الوقائية وحل المنازعات	٥٨١ - ٩٨٨	٨٩
	ألف - تنفيذ "خطة للسلام"	٥٨١ - ٥٨٩	٨٩
	باء - الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام	٥٩٠ - ٥٩٦	٩٠
	جيم - حفظ السلام في سياق متغير	٥٩٧ - ٦١٢	٩١
	دال - الأنشطة الراهنة في مجالات الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام	٦١٣ - ٨٣٤	٩٥
	هاء - الجهود الرئيسية الشاملة	٨٣٥ - ٩٢٩	١٢٤
	واو - التعاون مع المنظمات الإقليمية	٩٣٠ - ٩٤٦	١٣٨
	زاي - نزع السلاح	٩٤٧ - ٩٥٧	١٤١
	حاء - بناء السلام بعد انتهاء الصراع	٩٥٨ - ٩٨٨	١٤٣
خامسا-	خاتمة	٩٨٩ - ١٠٠٦	١٤٩

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة بالأشكال

١ - قرارات الجمعية العامة وبنود جداول أعمالها، ١٩٨٩-١٩٩٥، حتى ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥ . ٦

٢ - مشاركة رؤساء الدول والحكومات في المناقشة العامة، ١٩٨٩-١٩٩٤ . . . . . ٧

٣ - مجلس الأمن: الاجتماعات الرسمية ومشاورات المجلس بكامل هيئته، ١٩٨٨-١٩٩٥، حتى ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ . . . . . ٧

٤ - مجلس الأمن: القرارات والبيانات الرئاسية، ١٩٨٨-١٩٩٥، حتى ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ . . . ٧

٥ - مجلس الأمن: القرارات المتخذة منذ عام ١٩٤٦ حتى ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥ . . . . . ٧

٦ - حالة الاشتراكات (حفظ السلام والميزانية العادية)، ١٩٨٩-١٩٩٥، حتى ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥ . . . . . ٢٣

٧ - الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ . . . . . ٢٤

٨ - التبرعات لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أساسية وغير أساسية)، ١٩٨٩-١٩٩٥ . . . ٤٩

٩ - موجز الأنشطة المالية: الأموال والصناديق الاستئمانية التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٠-١٩٩٤ . . . . . ٤٩

١٠ - أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القائمة على اقتسام التكاليف، ١٩٩٢-١٩٩٥ . . . . . ٤٩

١١ - إيرادات منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ١٩٩٠-١٩٩٤ . . . . . ٥٠

١٢ - التبرعات لصالح صندوق الأمم المتحدة للسكان (أساسية وغير أساسية)، ١٩٩٠-١٩٩٤ . . . . ٥٤

١٣ - نفقات برنامج الأغذية العالمي، ١٩٩٠-١٩٩٤ . . . . . ٥٥

١٤ - اللجان الإقليمية: الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ . . . . . ٦٠

١٥ - نداءات الأمم المتحدة الموحدة المشتركة بين الوكالات للمساعدة الإنسانية، ١٩٩٢-١٩٩٥ . . ٧٢

١٦ - الموظفون المدنيون في بعثات حفظ السلام، ١٩٩٤ و ١٩٩٥ . . . . . ٩٤

١٧ - مجموع الخسائر في الأرواح في عمليات حفظ السلام، ١٩٨٨-١٩٩٥، حتى ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ . . . . . ٩٤

١٨ - إصابات موظفي الأمم المتحدة المدنيين، ١٩٩٢-١٩٩٤ . . . . . ٩٤

١٩ - طلبات الدول الأعضاء للحصول على مساعدة انتخابية: الأرقام السنوية المتلقاة والمقبولة منذ عام ١٩٨٩ . . . . . ١٤٣

قائمة بالجداول

١ - الكوارث الطبيعية: الإصابات والأضرار والمساهمات ٧٣

٢ - قوات حفظ السلام، والمراقبون العسكريون والشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥ . . . . . ٩٢

خريطة: عمليات حفظ السلام في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥ . . . . . ٩٥

أولا - مقدمة

١ - قليلة هي أحداث التاريخ القريب التي ولّدت من الاطمئنان البالغ إلى المستقبل والآمال العريضة في عالم أفضل ما ولّده سقوط سور برلين قبل خمسة أعوام تقريبا، الذي كان في الواقع رمزا لانتهاء الحرب الباردة. وانحسر شبح الكارثة النووية العالمية الذي لازم البشرية منذ فجر العصر النووي، وبزغت مكانه بشائر حقبة من السلام الدولي تطلق إسار طاقات الأمم كي تعمل متضافرة على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبشرية قاطبة.

٢ - وفي ذلك الوقت، ساد الاعتقاد على نطاق واسع بأنه يمكن العمل بسرعة على إخماد الصراعات الاقليمية العديدة المتفجرة في شتى بقاع العالم إذا توقفت المساعدات العسكرية التي تقدمها الدول الكبرى المتنافسة عن إذكاء لهيبها. وكان من المرتقب أن يجني الاقتصاد العالمي نفعا كبيرا من "فوائد السلام" الهائلة التي تتراكم نتيجة للتخلى عن سباق التسلح الباهظ التكاليف. وكان الأمل معقودا على أن تُستثمر حصة كبيرة من هذه الموارد في البلدان الفقيرة المحرومة من رأس المال ومن المهارات، وبذلك يتيسر التعجيل بالنمو الاقتصادي والتنمية على نطاق العالم.

٣ - ومما يبعث على الأسى أن سجل الأحوال العالمية في الأعوام القليلة الماضية قد أحبط هذه التوقعات المتفائلة. فكثير من الصراعات القديمة لاتزال تستعصى على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تسويتها، واستمر نشوب حروب جديدة، أغلبها داخل الدول. والأشد إحباطا أن الحجم الكلي للمساعدات المقدمة إلى الدول النامية، ناهيك عن أنه لم تطرأ عليه أى زيادة، قد انخفض فى واقع الأمر.

٤ - ومن هنا فإن الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة ليست فقط فرصة لاستعراض نصف القرن الأول من عمر المنظمة وإعدادها للنصف الثاني: بل إنها أيضا مناسبة لبحث السبل الكفيلة باستعادة القوة الدافعة في الشؤون الدولية التي ظهرت على نحو مفاجئ ومثير في مطلع هذا العقد.

٥ - إن تقريري الرابع، على غرار تقاريري السنوية الثلاثة الأولى إلى الجمعية العامة، يسعى إلى تركيز الضوء على جهود المنظمة في مجال الاستجابة بشكل فعلي لما تتلقاه من الطلبات وما يعرض لها من المشاكل الجديدة المتعددة التي تنتج عن التغيرات الهائلة التي نشأت عن انتهاء الحرب الباردة. وتتصل هذه الجهود، في آن واحد، بالغايات البعيدة المدى الواردة في ميثاق الأمم المتحدة - التي أصبحت الآن فيما يبدو أيسر منالا نتيجة للتغير المفاجئ في العلاقات الدولية - وبالمهام العاجلة المنبثقة عن نشوب صراعات جديدة في شتى بقاع العالم وما تفضي إليه من تزايد فى الطلب على خدمات المنظمة في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

٦ - وقد أشرت في تقريري السنوي السابق، عند تناولى للآثار المترتبة بالنسبة إلى المنظمة على الزيادة البالغة في عدد عمليات حفظ السلام وتعقدها وما طرأ على طابعها من تغير شديد، إلى ما شاع عن الأمم المتحدة من فهم خاطئ مؤداه أنها منظمة تكرس جهدها أساسا لحفظ السلام. وقد ركزت على أن الأمم المتحدة، فيما تبذل من جهد لاحتواء الصراعات القائمة وتسويتهـــا عن طريق حفظ السلام وسواه من السبل، لا تزال عاقدة العزم على إيلاء اهتمام أكبر للأسس التى يقوم عليها السلام، ولا سيما ما يقع منها في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٧ - وخلال العام الماضي، استمرت الصراعات المسلحة الحادة تثقل كاهل الموارد المالية والبشرية للمنظمة وتسيطر على التصور العام لدور الأمم المتحدة وفعاليتها. فالمشاكل التي تطرحها صراعات من قبيل ما يحدث في يوغوسلافيا السابقة وأفغانستان وليبريا ورواندا وبوروندي والصومال هي، من عدة جوانب، مشاكل لا سابق لها. وكثيرا جدا ما يتضح أن ما يعطى للمنظمة مـــن ولايـــات ومـــوارد لمعالجة هذه المشاكل لا يكفي للتعامل الفعال مع المهام المعقدة المطروحة. فعند التنقل في أرض مجهولة بوسائل أقل من كافية، تصبح الانتكاسات أمرا لا مفر منه. على أنه لا ينبغي أن تصبح هذه الانتكاسات مصدرا لخيبة الظن أو أن تحجب النجاح الذي حققته عمليات السلام، رغم التحديات الرهيبة، في شتى أنحاء العالم، من كمبوديا إلى موزامبيق إلى السلفادور إلى أنجولا. ولا ينبغي أيضا للحظ العاثر أن ينـــال من تصميمنا على المضي في جهودنا لحماية أرواح البشر ودرء المنازعات الأوسع نطاقا، وهو ما لا يوجد بديل للأمم المتحدة بشأنه. وعلى العكس من ذلك، فإن الانتكاسات التي واجهت السعى من أجل السلم والأمن يجب أن تشحذ عزمنا على اتخاذ القرارات الصعبة المطلوبة والعمل باستمرار على إيجاد نهج محسنة كوسيلة للنهوض بقدرتنا وفعاليتنا. وكانت هذه الأهداف نصب عيني عندما أصـــدرت، فـــي كانـــون الثانـــي/يناير ١٩٩٥، ملحقا

لـ "خطة للسلام" (A/50/60 - S/1995/1) كان موضوع بيان رئاسي في مجلس الأمن وتدرسه الجمعية العامة الآن. وقد زادت خبرة الشهور القليلة الماضية التوصيات الواردة في الملحق قوة على قوتها.

٨ - وإذا كانت المسائل المطروحة على المجتمع الدولي في هذا الشأن تتطلب اهتماما دقيقا وعاجلا، فإنه من المهم للغاية أيضا ألا تؤدى الصعاب التي تصادف في عمليات حفظ السلام، مهما تكن بالغة ومزعجة، على صرف الانتباه عن الأبعاد الأخرى في عمل المنظمة التي تعتبر، رغم أنها أقل وضوحا، أساسية بنفس القدر والتي تصلح لأن تكون الأساس الاقتصادي والاجتماعي للسلام الدائم.

٩ - وفي مضمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما هى الحال في مجال حفظ السلام، لحق تغير كبير بالسياق الدولي الذي تعمل الأمم المتحدة فيه وبالتحديات التي تجابهها. وفي الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، كما هى الحال في الميدان السياسي، مازالت هناك مجالات عديدة تبعث على القلق الشديد ولم تثبت فيها الأمم المتحدة بعد أنها على قدر التحدى. فالحالة في أقل الدول نموا وفي أجزاء كثيرة من أفريقيا لا تزال حرجة. وفي الوقت ذاته فإن جهد الأمم المتحدة في تعزيز التنمية جهد هائل وغني بالانجازات البارزة. وهو بهذا جدير باعتراف أفضل وبمزيد من الدعم السياسي والجماهيرى.

١٠ - وعلى المستويين العملي والنظري معا، اتسمت الفترة التي يشملها هذا التقرير بتحسن ملحوظ في قدرة المنظمة على توجيه استجابة المجتمع الدولي للتغير في العالم وتصرفه إزاء الأشكال الجديدة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العالم.

١١ - وفي هذا الصدد فإننى أولى اهتماما كبيرا للمناقشات الجارية الآن في إطار الجمعية العامة بشأن "خطة للتنمية". ففي أعقاب التقرير الأول عن هذا الموضوع، الذي قدمته إلى الجمعية العامة في أيار/مايو ١٩٩٤ (A/48/935)، عـُقدت جلسات استماع وقدمت بيانات من مصادر شتى، وكان هذا التقرير ركيزة لعدد كبير من البيانات التي صدرت في غضون المناقشة العامة في دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين. وفي ضوء ذلك قدمت إلى الجمعية العامة، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، مجموعة توصيات تهدف إلى إعطاء دفعة عملية لتوافق الآراء البازغ بشأن أولويات التنمية وأبعادها (A/49/665). ويجري الآن إعطاء مزيد من الدفع لتوافق الآراء هذا من خلال الفريق العامل الذي يعد لمواصلة النظر في المسألة في دورة الجمعية العامة الخمسين.

١٢ - وكان مما شجعني بشكل خاص، في هذا السياق ذاته، ما لقيه دور الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والعمل الجاري الآن في تطوير "خطة للتنمية" من دعم في اجتماع القمة السنوي لرؤساء دول وحكومات الدول الصناعية الكبرى السبع. فالبيان الصادر في هاليفاكس في حزيران/يونيه ١٩٩٥ (A/50/254 - S/1995/501، المرفق الأول) أعلن بوجه خاص استعداد مجموعة السبعة للعمل مع آخرين على وضع نهج جديد لمعالجة التعاون الدولي وتحديد ما يـُتوقع من هيئات الأمم المتحدة من إسهام محدد.

١٣ - وفي الوقت ذاته استمر عقد سلسلة المؤتمرات العالمية المعنية بالقضايا الإنمائية الرئيسية، حيث عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن في آذار/مارس ١٩٩٥. وفي هذه المناسبة بدأت الخطوة الأولى صوب العمل المشترك والفعال عبر الحدود على معالجة مسائل الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي. وفي المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي سيعقد في بكين في أيلول/سبتمبر من هذا العام، سينبني عمل العالم على ما جرى به التسليم مؤخرا بأن النهوض بالمرأة أمر حاسم أساسا لحل العديد من أكثر مشاكل العالم الحاحا في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وسيعقب هذه المؤتمرات في العام القادم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثانى) والدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

١٤ - وقد أجريت مشاورات مستفيضة خلال هذا العام مع رؤساء مؤسسات بريتون وودز والرؤساء التنفيذيين للوكالات الأخرى الممثلة في لجنة التنسيق الإدارية ركزت أساسا على متابعة هذه المؤتمرات بشكل مستمر ومنسق، مع استئناف الجهود لدعم التنمية الأفريقية. وترد هذه المشاورات في جزء التقرير الذي يعالج عمل الأمانة العامة، وكذلك في فصل التقرير الذي يتناول مسائل التنمية والعمل الإنساني وحقوق الإنسان بوصفها أسس السلام، وهو الفصل الثالث.

١٥ - وقد واصلت التشديد، في الفترة المشمولة بهذا التقرير، على الروابط الأساسية بين المهمتين السياسية والإنمائية للأمم المتحدة، كما واصلت تقديم صورة شاملة لدور المنظمة في المواطن التي يكون فيها الارتقاء بحقوق الإنسان والديمقراطية عناصر أساسية لهاتين المهمتين.

١٦ - وفي موازاة الجهود المبذولة لزيادة قدرة المنظمة في ميدان السلم والأمن والأخذ بإطار عمل مفاهيمي معدل في الاضطلاع بالمهمة الإنمائية للمنظمة،

تكتسب الإصلاحات في هياكل المنظمة وأساليب عملها قوة دافعة.

١٧ - وتحقيقا لهذه الغاية، تقدمت بخطة تنظيمية ترمي إلى إيجاد منظمة تجعل المهام سبيلها والنتائج وجهتها. ومن أجل تنفيذ هذه الخطة فإنه من الضرورى تحقيق خمسة أهداف:

(أ) تنظيم أفضل للموارد البشرية، مع الارتقاء بقدرات الموظفين وإنجازاتهم؛

(ب) إدارة أفضل لبرنامج المنظمة، بدءا بتحديد الأولويات الاستراتيجية، من خلال عملية إعداد الميزانية التي تخصص بها الموارد لتحقيق هذه الأولويات، وانتهاء بوضع نظام لقياس الأداء يكون مديرو البرنامج بمقتضاه مسؤولين عن تحقيق الأولويات الاستراتيجية؛

(ج) معلومات أفضل تساعد على التنظيم وتتوافر في الوقت المطلوب؛

(د) إدارة أفضل للتكنولوجيا وتوسيع نطاق توافرها في المنظمة كلها؛

(هـ) إدارة أفضل لهيكل التكاليف في المنظمة ووضع برنامج محسن للإرتقاء بالكفاءة والفعالية من حيث التكاليف.

١٨ - إن إصلاح الأمم المتحدة لتكون منظمة أقل تعقيدا وأكثر تركيزا وتكاملا وقادرة على مواصلة مختلف جوانب مهمتها بشكل يتسم بالتعزيز المتبادل وبأنجح طريقة ممكنة ظلت من الأهداف الأساسية لجهودي في العام الماضي، كما كانت كذلك منذ أن توليت منصبي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وقد شهدت الـ ١٢ شهرا الماضية، على النحو الوارد بيانه في التقرير، مزيدا من التقدم الملموس في تبسيط العمليات، وتشديد المساءلة، وإحكام المعايير المتعلقة بالموظفين والإدارة، والقضاء على التبديد والإسراف. وفي هذا السياق، ألتزم التزاماً تاماً بمواصلة تحقيق خفض أكبر في الميزانية، مع تحسين نوعية الخدمة المقدمة إلى الدول الأعضاء.

١٩ - وإننى إذ أضطلع بهذه الجهود أدرك تماماً أن إصلاح الأمانة العامة بطريقة فعالة حقا يقتضي أن يكون هذا الإصلاح جزءا من جهد أوسع نطاقا لإعادة التشكيل يشمل الآلية الحكومية الدولية، وذلك حتى تتكيف المنظمة في مجموعها مع مطالب حقبة ما بعد الحرب الباردة. وتتطلب هذه العملية عزم كافة الدول الأعضاء والتزامها التام.

٢٠ - ولا بد من أن يكون من العناصر الحاسمة لهذه العملية الإصلاحية الأوسع نطاقا إيجاد علاقة أقوى بين الأجهزة الحكومية الدولية الرئيسية - الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وآمل أن يكون بيان تطورات عمل هذه الأجهزة الوارد في الفصل الثاني من هذا التقرير ذا نفع عند النظر في التعديلات والتحسينات الأخرى التي يمكن إدخالها في هذا الصدد.

٢١ - وفي مجال الأنشطة التي يشملها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نجد أن من عناصر الإصلاح الأساسية الأخرى، التي تتطلب اهتماما متجددا على الصعيد الحكومي الدولي، اتخاذ مزيد من الخطوات للعمل بشكل أكثر تماسكا على إدارة الأنشطة التنفيذية المضطلع بها تحت رعاية مختلف برامج الأمم المتحدة وصناديقها، وتحسين تنسيق الأنشطة الإنسانية التي تقوم بها أجزاء مختلفة من المنظمة.

٢٢ - وإننى، في هذا السياق ذاته، مقتنع اقتناعا جازما بأن أي جهد إصلاحي لن ينجح ما لم تعالج المسألة الأساسية المتمثلة في تزويد المنظمة بقاعدة مالية أكثر كفاية ويمكن التعويل عليها. وهذه المسألة مطروحة بتوسع في الفصل الثاني من هذا التقرير الذي أسعى فيه إلى إلقاء الضوء على خطورة الأزمة المالية التي تجابه المنظمة. ومما يضاعف من الحالة المالية العسيرة استمرار تأخر كثير من الحكومات في دفع الاشتراكات. ويتضح بشكل متزايد أن هذه الحالة هي أخطر عقبة تواجه الإدارة الفعالة للمنظمة. ومن هنا فإنني أعرب عن تقديري البالغ للجهد الجاد المبذول في الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بالحالة المالية للمنظمة، الذي أنشئ في دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين، لإيجاد حلول بناءة ودائمة في هذا المجال الحاسم.

٢٣ - وهناك بعدان آخران مترابطان في الجهد الإصلاحي الجاري بحاجة إلى إلقاء الضوء عليهما، ويجرى إبرازهما في هذا التقرير.

٢٤ - ويتصل أحد هذين البعدين بتوسيع المساعدة المقدمة من المنظمة إلى الدول الأعضاء، في عملية إرساء الديمقراطية، من حيث العمق والشمول. وما زالت طلبات الحصول على المساعدة الانتخابية في ازدياد. وإلى جانب هذا النوع من المساعدة، يتزايد الطلب على تعزيز الأمم المتحدة لعملية إعداد الأرضية الاجتماعية والمؤسسية التى يمكن أن تقوم عليها

الديمقراطية. وأملي أن يحقق وضع نهج شامل لمعالجة دور الأمم المتحدة في هذه المجالات مزيدا من التقدم في دورة الجمعية العامة الخمسين، في ضوء التقرير الذي قدمته بهذا الشأن عملا بقرار الجمعية العامة ٤٩/٣٠ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (A/50/332).

٢٥ - وقد ساعد العام الماضي أيضا على تعميق الوعي بأن احتمالات نجاح جهود الدول في مجال إرساء الديمقراطية ستزداد عندما يمتد إرساء الديمقراطية إلى الساحة الدولية. وانفتاح الأمم المتحدة التدريجي على المجتمع المدني جزء مهم في هذه العملية. وفي هذا الصدد أيضا، تقدم المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة في الأعوام الأخيرة إسهاما حاسما. فهذه المؤتمرات، إذ تجمع بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، إنما تساعد في إحاطة الأبعاد الرئيسية للتنمية بجماعات تأييد قوية في كافة أنحاء العالم. والطبيعة الديمقراطية لهذه السلسلة من المؤتمرات تسهم إسهاما هائلا في شرعية وفعالية برامج العمل التي تقرها.

٢٦ - والواقع أن المناخ العالمي الجديد يتطلب بوضوح تعاونا أكثر انتظاما بين الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى المنخرطة في دعم الأمن السياسي والاقتصادي على جميع الصعد، سواء في ذلك المنظمات الاقليمية أو دون الاقليمية (يتناول الفصل الرابع من هذا التقرير التقدم المحرز في التعاون مع هذه الكيانات) أو الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل جماعات المواطنين والحركات الشعبية والمنظمات غير الحكومية بجميع أنواعها. وتعزيز التنسيق والتعاون بين هذه الجهات الفاعلة وشتى عناصر منظومة الأمم المتحدة هو وحده الذي يجدي في زيادة فعالية بلوغ مقاصد الميثاق، كما أنه يصلح أيضا لدعم المبادئ الديمقراطية في الشؤون العالمية وفي النظام الدولي البازغ.

٢٧ - وقد سعيت في هذا التقرير إلى تقديم بيان واضح وشامل لعمل المنظمة، لما في ذلك من عون للدول الأعضاء في الانتقال إلى عصر دولي جديد. واعتقادي الراسخ أن أقل ما يتطلبه النجاح في هذه المهمة الكبيرة هو المشاركة الكاملة لجميع من يعنيهم الأمر - ليس فقط الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، بل أيضا الأفراد والقطاع الخاص والمجتمع الأكاديمي والمنظمات غير الحكومية والاقليمية والدولية. وإنني إذ أتقدم بهذا التقرير السنوي وفقا للمادة ٩٨ من ميثاق الأمم المتحدة فإننى أيضا أهدف به إلى إثارة أوسع قدر ممكن من التفكير في المنظمة العالمية الوحيدة المتاحة لنا وفي تقييم هذه المنظمة.

ثانيا - تنسيق استراتيجية شاملة

ألف - أجهزة الأمم المتحدة

٢٨ - في الوقت الذي تتبع فيه أجهزة الأمم المتحدة جدول عمل كثيف جدا، استطاعت هذه الأجهزة إدخال إصلاحات في برامج عملها خلال العام حققت بها المزيد من الكفاءة في العمل.

١ - الجمعية العامة

٢٩ - واصلت الجمعية العامة، في أثناء دورتها التاسعة والأربعين، التركيز على القضايا المتعلقة بصون السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقوية الأمم المتحدة وإصلاحها تعزيزا لقدرتها على الوفاء بأهداف الميثاق في عالم حدثت فيه تغيرات كبيرة منذ صدور الميثاق.

٣٠ - لقد حدث تحول في محور التركيز عما كان عليه منذ ٢٠ عاما. فالجمعية العامة تكرس الآن من الاهتمام أقل مما كانت تكرسه آنذاك للصراعات الإقليمية الرئيسية التي شاء حسن الحظ أن يُحل الكثير منها خلال العقد الأخير، وتكرس مزيدا من الوقت للمسائل الاقتصادية والاجتماعية ولعدد من المسائل العامة ذات الأهمية القصوى لسير عمل المنظمة بصورة فعالة، وهي مجموعة من المسائل المالية بالدرجة الأولى. وتنشأ هذه المشاكل من عدم دفع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي حينه ومن التوسع الهائل في تكلفة حفظ السلام، التي ارتفعت من ٦٢٦ مليون دولار في السنة عام ١٩٨٦ إلى ما يقرب من ٣,٦ بلايين دولار في عام ١٩٩٥.

٣١ - وتواجه المنظمة الآن حالة مالية خطيرة جدا. وقد وجهتُ الانتباه إلى ذلك في بيان ألقيته في الجمعية العامة يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، مؤكدا أن هذه المسألة قد أصبحت مشكلة سياسية ملحة. وشعرت بالارتياح لقرار الجمعية العامة لاحقا أن تنشىء فريقا عاملا رفيع المستوى تعهد إليه بمسألة النظر في اتخاذ تدابير إضافية لكفالة إيجاد قاعدة مالية سليمة وعملية في المنظمة. وقام الفريق العامل بعمل مكثف في هذا الصدد خلال عام ١٩٩٥ وقد ألقيت أمام الفريق كلمة يوم ٢٢ حزيران/يونيه التمست فيها منه المساعدة العاجلة لتفادي أزمة مالية خطيرة. وفي موازاة هذا الفريق أنشأت الجمعية فريقا عاملا آخر من الخبراء معنيا بمبدأ القدرة على الدفع.

٣٢ - ومن المؤشرات على خطورة المشاكل الحالية أن المنظمة أصبحت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ مدينة بنحو ٨٥٠ مليون دولار للحكومات التي ساهمت بقوات ومعدات في عمليات حفظ السلام، ويمثل هذا الدين قرضا غير طوعي للمنظمة من جانب الدول الأعضاء التي قبلت، بالاضافة إلى ذلك، تعريض شبابها وشاباتها لمخاطر حفظ السلام. وهذا ظلم لا شك فيه.

٣٣ - وثمة مؤشر آخر هو عدد الدول الأعضاء التي أصبحت متأخراتها تزيد على اشتراكاتها المستحقة عن العامين الأخيرين وأصبحت لذلك، بموجب المادة ١٩ من الميثاق، غير قادرة على التصويت في الجمعية العامة. وقد بلغ عدد هذه الدول في منتصف آب/أغسطس ١٧ دولة، أي ما يقرب من ١٠ في المائة من مجموع الدول الأعضاء. كما أن عددا من الدول الأعضاء الأخرى أبلغت رئيس الجمعية العامة أنها لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها وفقا للمادة ١٧، ولذلك ستفقد قريبا حقها في التصويت.

٣٤ - وفيما يتعلق بتمويل حفظ السلام، أكدت الجمعية العامة من جديد في دورتها التاسعة والأربعين أن تكاليف حفظ السلام مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء وفقا للمادة ١٧ من الميثاق. واعتمدت الجمعية العامة أيضا إجراءات لتعزيز الجوانب المتعلقة بالإدارة والميزانية لعمليات حفظ السلام، بما في ذلك إقرار سنة مالية لكل عملية من عمليات حفظ السلام اعتبارا من ١ تموز/يوليه ومطالبة الأمين العام أن يقدم مرتين في العام، لإعلام الجمعية، جدولا يلخص الاحتياجات المقترحة لميزانية كل عملية على حدة.

٣٥ - وتواصل الجمعية العامة إيلاء اهتمام خاص للتنمية، مؤكدة بذلك أن أهمية هذا الجانب من أنشطة المنظمة لا يجوز أن يطغى عليها الاهتمام الجماهيري الشديد بأنشطة المنظمة في مجال حفظ السلام. وإن عقد ثلاثة مؤتمرات للأمم المتحدة خلال فترة اثني عشر شهرا (مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ومؤتمر التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥ ومؤتمر المرأة في بيجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥) لدليل على الاهتمام الذي توليه الدول الأعضاء لدور المنظمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

٣٦ - وفي ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، نشرت "خطة للتنمية" (A/48/935). واستجابت الجمعية بإنشاء فريق عامل مخصص مفتوح العضوية لوضع خطة شاملة ذات وجهة عملية تضع في اعتبارها التقارير والتوصيات المقدمة من الأمين العام، والعمل الذي قام به المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والآراء التي أبديت في الجمعية العامة نفسها، وعددا من الآراء والمقترحات الأخرى.

٣٧ - وأثارت مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن اهتماما شديدا طوال الفترة المستعرضة، باعتبار ذلك وسيلة ممكنة لجعل عمل المنظمة في ميدان السلم والأمن أكثر كفاءة وديمقراطية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ استعرضت الجمعية العامة التقرير المرحلي المقدم من الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية وغير ذلك من المسائل المتعلقة بمجلس الأمن، وقررت أن يواصل الفريق العامل عمله وأن يقدم تقريرا قبل نهاية الدورة التاسعة والأربعين. وعقد الفريق العامل ٢١ جلسة وعددا من المشاورات غير الرسمية وتصدى لمجموعتين من القضايا. المجموعة الأولى تشمل حجم وتكوين المجلس، بما في ذلك الأعضاء الدائمون وغير الدائمين والفئات الجديدة من الأعضاء. أما المجموعة الثانية فتغطي أساليب عمل المجلس وإجراءاته وكفاءته وفعاليته وعلاقته بأجهزة الأمم المتحدة الأخرى.

٣٨ - وقد تزايد اعتماد الجمعية العامة على أسلوب الأفرقة العاملة غير الرسمية المفتوحة العضوية كوسيلة فعالة للبحث عن حلول للمشاكل الرئيسية المتعلقة بكفاءة عمل المنظمة. وقد كانت هذه الأفرقة، وكل منها يضم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مفيدة جدا لتيسير قيام تبادل في الآراء يتسم بالتركيز والتخصيص، حول إصلاح مجلس الأمن، وحول "خطة للسلام" و"خطة للتنمية"، والحالة المالية للأمم المتحدة وأخيرا تعزيز منظومة الأمم المتحدة. وتشكل أنشطة هذه الأفرقة العاملة وولاياتها المترابطة وعمق وتعقد مداولاتها وتواتر اجتماعاتها، تحديا لقدرة الأمانة العامة على توفير الدعم الموضوعي والتقني المطلوب في إطار موارد شحيحة أصلا.

٣٩ - لقد انخفض عدد بنود جدول الأعمال للدورة التاسعة والأربعين إلى ١٦٤ بندا، وقد كان في الدورة السابقة ١٨٠ بندا (انظر الشكل ١). وقد جاء هذا التخفيض نتيجة لتجميع البنود المتصل بعضها ببعض وقرار مناقشة بعض هذه البنود مرة كل عامين أو ثلاثة أعوام فقط. ويبدو من الممكن القيام بمزيد من الترشيد. فصياغة بنود جدول الأعمال صياغة عامة تسمح بالمرونة بحيث يمكن دراسة عدة مواضيع وجوانب لمسألة ما تحت بند واحد. ومن المجالات التي يمكن فيها استكشاف هذه الإمكانية نزع السلاح (١٨ بندا في جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين) والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية (خمسة بنود) وإنهاء الاستعمار (خمسة بنود) وتمويل عمليات حفظ السلام (١٩ بندا). وهناك أيضا عشرة بنود لم ينظر فيها على الاطلاق منذ عدة أعوام.

٤٠ - ومن المسائل الوثيقة الصلة بعدد بنود جدول الأعمال عدد ودورية التقارير التي تطلبها الجمعية العامة. فبالإضافة إلى تقارير الأجهزة الرئيسية وهيئاتها الفرعية، صدر في الدورة التاسعة والأربعين ما يزيد على ٢٠٠ تقرير من الأمين العام، فضلا عن تقارير عديدة من المقررين الخاصين ومن مكتب المراقبة الداخلية. وتتضح للعيان الصعوبة والنفقات التي ينطوي عليها انتاج هذا العدد الكبير من التقارير في المواعيد المحددة لها إذا أخذنا في الاعتبار تواتر الاجتماعات التي تعقدها الجمعية العامة وغيرها من الأجهزة الرئيسية والفرعية. وفي النهاية، لا يمكن لجهود تبسيط التنظيم وخفض النفقات أن تنجح إلا إذا انخفض عدد التقارير المطلوبة انخفاضا كبيرا.

٤١ - وفي أثناء دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين، عقد مكتبها ولجانها الرئيسية ٣٧٧ جلسة، مقابل ما مجموعه ٤٠١ من الجلسات خلال دورتها الثامنة والأربعين و ٤٢٦ جلسة خلال دورتها السابعة والأربعين. وعقدت اللجان الرئيسية ٢٣٧ جلسة غير

رسمية ومشاورات غير رسمية، أي أقل من الـ ٢٨٥ جلسة التي عقدتها في الدورة الثامنة والأربعين. وازداد عدد الجلسات التي عقدتها الأفرقة العاملة إلى ١٤١ جلسة وقد كانت في الدورة السابقة ٨٦ جلسة. واتخذت الجمعية ٣٢٤ قرارا في دورتها التاسعة والأربعين، مقابل ٣٣٣ قرارا خلال الدورة الثامنة والأربعين. واتخذ ٧٩ في المائة من هذه القرارات دون تصويت أو بتوافق الآراء، مقابل ٨١ في المائة في الدورة السابقة. وهبط عدد رؤساء الدول والحكومات الذين شاركوا في المناقشات العامة للجمعية العامة من ٥١ (٢٨ في المائة) من الدول الأعضاء إلى ٤٥ (٢٤ في المائة) في الدورة التاسعة والأربعين (انظر الشكل ٢).

٢ - مجلس الأمن

٤٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل مجلس الأمن اجتماعاته بصورة تكاد أن تكون يومية، لاستعراض المسائل المدرجة على جدول أعماله، وللتحذير من المخاطر التي تتهدد السلام في أنحاء العالم، ولدعوة الأطراف المتصارعة الى كبح حماسها للقتال. ولاتخاذ مختلف أنواع التدابير للسيطرة على المنازعات وحلها، ولحشد الدعم لهذه التدابير على الصعيدين الاقليمي والدولي (انظر الشكل ٣). وللوصول الى هذه الأهداف، يظهر مجلس الأمن تصميما على توحيد صفوفه لكي يعالج بدرجة أكبر من الفعالية مختلف القضايا المعقدة التي تواجهه اليوم. وكان أحد أعظم إسهامات المجلس يتمثل في سعيه الدؤوب والمدروس لتحقيق توافق الآراء داخل صفوفه. وقد أتاح هذا الاتجاه الايجابي لأعضاء المجلس أن يتناولوا المسائل المدرجة على جدول أعماله بقدر أكبر من الانسجام والتماسك (انظر الشكلين ٤ و ٥).

٤٣ - وكان اهتمام المجلس يتركز بصورة رئيسية على يوغوسلافيا السابقة ووسط افريقيا. ففي يوغوسلافيا، كان المجلس يسعى الى نزع فتيل المنازعات، والحيلولة دون اتساع نطاقها، والتخفيف من أثرها على السكان المدنيين. ووصولا الى تلك الغاية، تناول المجلس كثيرا من المسائل، بما في ذلك تغير الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في حفظ السلام، وحالات الطوارئ الانسانية، والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الانسان، والمسائل العويصة الناشئة عن استخدام قوات الأمم المتحدة في حماية شحنات الاغاثة الانسانية. كما قدم المجلس دعمه النشط للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء المهتمة، ولاسيما تلك التي تتألف منها مجموعة الاتصال، وكذلك المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، من أجل الوصول عن طريق التفاوض الى حلول للمنازعات في المنطقة. وواصل المجلس استخدامه النشط للجزاءات الإلزامية كوسيلة لتحقيق الأغراض المذكورة أعلاه. إن تصميم المجلس على ضمان حل الأزمات بصورة شاملة، وكذلك على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية ذات الصلة، وبخاصة الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، لا يزال يمثل أفضل أمل في إنهاء المأساة الانسانية التي تجري في يوغوسلافيا السابقة.

٤٤ - وفي بداية الفترة قيد الاستعراض، أذن مجلس الأمن بوزع ست عمليات كبرى لحفظ السلام في افريقيا، وهو ما يزيد على ما وزع في أي قارة أخرى. ولا تزال أربع من هذه العمليات مستمرة، بعد أن أنجزت عملية موزامبيق ولايتها بنجاح مشهود، وقد تم سحب عملية الصومال بعد أن نجحت في جهودها الانسانية وإن كانت قد عجزت عن تأمين التعاون اللازم من جانب الأطراف الصومالية مع الجهود المبذولة لتعزيز المصالحة الوطنية. وبالاضافة الى العمليات الأربع المتبقية لحفظ السلام، في أنغولا ورواندا والصحراء الغربية وليبريا، كان المجلس مهتما بجهود حفظ السلام في البلدان الافريقية الأخرى، وبخاصة بوروندي وسيراليون. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أوفد المجلس عددا غير مسبوق من البعثات، وجميعها الى مواقع افريقية: بوروندي (مرتين) ورواندا والصحراء الغربية والصومال وموزامبيق. إن المنازعات المحتدمة في افريقيا، شأنها شأن تلك التي في يوغوسلافيا السابقة، هي منازعات داخلية في المقام الأول، وإن كانت تترتب عليها آثار كبرى بالنسبة لأمن المناطق دون الاقليمية المعنية. وكما هو الحال في يوغوسلافيا السابقة، تترتب على هذه المنازعات كوارث إنسانية، وكان يتحتم على المجلس أن يولي التخفيف من معاناة السكان المدنيين المتضررين نفس ما يوليه من اهتمام للجهود المبذولة من أجل السيطرة على المنازعات وحلها. وكان التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ومع المنظمات دون الاقليمية في افريقيا من بين السمات الهامة التي اتسمت بها جهود مجلس الأمن.

٤٥ - وهناك سبعة نظم للجزاءات لا تزال سارية، وينشأ عنها كثير من العمل للمجلس. ولضمان كفاية الخدمات المقدمة الى مختلف لجان الجزاءات والتعجيل باستجابة الأمانة العامة للطلبات المقدمة للحصول على اللوازم الانسانية، فقد قمت بتعزيز الوحدة المسؤولة عن ذلك في إدارة الشؤون السياسية. أما لجان الجزاءات فقد شرعت، بالاستفادة من خبرتها الخاصة، في اتخاذ تدابير لتبسيط اجراءات عملها وتحقيق قدر أكبر من الشفافية في تسيير أعمالها وفقا لمجموعة التدابير التي قررها مجلس الأمن (انظر S/1995/234)

٤٦ - وكان التعاون في مجال الجزاءات مع المنظمات الاقليمية أمرا يتسم بالأهمية، حيث يشار في هذا الصدد بصورة خاصة الى مساهمات منظمة الدول الأمريكية فيما يتعلق بهايتي، والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة. وساعد تكليف ضباط اتصال بصورة مؤقتة من مركز الاتصالات لبعثات تقديم المساعدة على تنفيذ الجزاءات، التابع للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على تزويد الأمانة العامة واللجنة المعنية بالخبرة الفنية في مسائل الجمارك والمشورة في تنفيذ ومراقبة الجزاءات من الناحية العملية. وبمقدور الدول الأعضاء أن تقدم مساعدة أكبر لما تبذله الأمانة العامة واللجان من جهود بزيادة فعالية فحصها للطلبات المقدمة من رعاياها الى اللجان، وبالتعاون في مواصلة تبسيط اجراءات اللجان.

٤٧ - ومن أجل ضمان استمرار مصداقية الجزاءات كأداة لتعزيز السلم والأمن الدوليين، سيتعين على الدول الأعضاء معالجة مجموعة المشاكل التي تنشأ عند تنفيذ الجزاءات. وقد طرحت توصيات في هذا الشأن في تقريري المعنون ملحق "خطة للسلام" (A/50/60 S/1995/1).

٤٨ - وكانت أساليب عمل المجلس موضع نظر في أثناء المناقشة المستفيضة للتقرير السنوي المقدم من مجلس الأمن الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. وتبادلت الدول الأعضاء الآراء بشأن عدد كبير من المسائل فيما يتعلق بأداء المجلس لمهامه. وكجزء مما يبذله المجلس من جهود لتحسين تدفق المعلومات وتبادل الأفكار بين أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى، أوضح المجلس أنه يعتزم الأخذ بصورة متزايدة بنظام الجلسات المفتوحة، ولاسيما في المراحل الأولى من نظره في موضوع ما، وعلى أساس

كل حالة على حدة. وقد بدأ المجلس بالفعل في عقد مناقشات بشأن ذلك التوجه. كما جرى اضفاء صبغة مؤسسية على الجلسات الاعلامية التي يعقدها رئيس مجلس الأمن للدول غير الأعضاء في المجلس.

٤٩ - وفي مواجهة استمرار المنازعات في افريقيا وأوروبا وغير ذلك من المناطق، أوضح مجلس الأمن أنه لا يزال ملتزما بالأهداف المتمثلة في تعزيز علاقات السلام والتعاون بين الدول الأعضاء، ومساعدة الطوائف داخل الدول على أن تتعايش بصورة سلمية، وعلى أن تعيد بناء أنفسها، وعلى أن تعمل على إقامة مجتمعات مستقرة ومنتجة.

٥٠ - غير أنه لا بد من التأكيد على أن مجلس الأمن لن يتمكن من النهوض بمسؤولياته المحددة بموجب الميثاق في صون وتدعيم السلم والأمن الدوليين ما لم تحظ قرارات المجلس بالدعم التام من قبل المجتمع الدولي، وما لم تنفذ أطراف النزاع تلك القرارات تنفيذا تاما.

٣ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٥١ - عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورته الموضوعية في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه الى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥ في جنيف. وتناول الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس واحدة من أكثر المسائل إلحاحا في جدول الأعمال الدولي: تنمية افريقيا. وسادت مناقشات المجلس روح من التشارك، وتم التوصل الى نتائج بشأن منع المنازعات وحلها، والكوارث الطبيعية، والديون الخارجية، وتدفقات الموارد، والتجارة، وبناء القدرات، والزراعة والأمن الغذائي، وغير ذلك من المجالات. وحضر ذلك الجزء عدد كبير من الوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى. وخصص يوم لاجراء حوار بشأن السياسات العامة مع السيد مايكل كامديسوس، والمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، والسيد جيمس ولفنسون، رئيس البنك الدولي، والسيد ريناتو روغييرو، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، والسيد كارلوس فورتين، الموظف المسؤول عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فيما يتعلق بالقضايا الكبرى في الاقتصاد العالمي.

٥٢ - أما الجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس، فقد تناول متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية الكبرى التي عقدت مؤخرا في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وتتوخى الاستنتاجات المتفق عليها قيام الجمعية العامة بالنظر، على نحو متكامل، في المواضيع المشتركة بين هذه المؤتمرات، بغية تعزيز تحسين الترابط وتكامل التوجيه المتعلق بالسياسات العامة. ويمكن أن يشمل ذلك اتخاذ تدابير لزيادة ترابط أعمال اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة. وقرر المجلس، من جانبه، اجراء استعراض سنوي للمواضيع الشاملة المشتركة بين المؤتمرات الدولية الكبرى، واتخاذ اجراءات لضمان التنسيق اللازم بين جداول أعمال وبرامج عمل اللجان الفنية المشاركة في متابعة مختلف المؤتمرات الدولية. كما أولي اهتمام لتدابير تعزيز التنسيق المشتركة بين الوكالات على الصعيدين الإقليمي والقطري، ولدور المنسقين المقيمين في تيسير تقديم التقارير الوطنية عن التقدم المحرز في متابعة المؤتمرات العالمية. ودعا المجلس لجنة التنسيق الإدارية إلى أن تعرض على المجلس المسائل المتصلة بالتنسيق على نطاق المنظومة، وأن تتقدم بتوصيات بشأنها. وسيؤدي تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها إلى تعزيز التكامل والترابط بين المجلس والجمعية العامة، بما في ذلك هيئاتهما الفرعية، وكذلك التفاعل بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وستؤدي الخطوات التكاملية التي شرعت فيها لجنة التنسيق الإدارية لوضع جداول أعمال المؤتمرات ضمن إطار مشترك الى تعزيز وحدة الهدف والعمل في منظومة الأمم المتحدة ككل.

٥٣ - وبدأ الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورة المجلس يمارس ولايته الجديدة في تقديم التوجيه المتعلق بالسياسات العامة الى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. والتوجيه المقدم يغطي الأولويات في مخصصات الميزانيات، وتحسين الترابط في البرامج القطرية، وتحسين فعالية الخدمات الادارية من حيث التكلفة، بما في ذلك إمكانية استخدام الخدمات الادارية المشتركة على المستوى الميداني. وأكد المجلس مجددا ضرورة تحقيق زيادة كبيرة في توافر الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أساس مستمر ومؤكد ويمكن التنبؤ به وعلى النحو الذي يتناسب مع احتياجات البلدان النامية.

٥٤ - وتمشيا مع هذه الاستنتاجات ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، سأقدم الى الجمعية العامة، في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، عددا من التوصيات المحددة عن خطوات جديدة لتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الميدان، وعن مواضيع مهمة من قبيل تحسين التنسيق التنفيذي الموضوعي على الصعيد القطري، وزيادة إمكانية التنبؤ بالموارد ومستوياتها، وتعزيز نظام المنسق المقيم، ومجموعة متنوعة من الأدوات

البرنامجية مثل مذكرة الاستراتيجية القطرية والنهج البرنامجي والتنفيذ الوطني.

٥٥ - وشرع المجلس في إجراء استعراض لترتيبات التشاور مع المنظمات غير الحكومية. وكان المجلس قد أنشأ، بموجب قراره ١٩٩٣/٨٠، الفريق العامل المفتوح العضوية المعني باستعراض ترتيبات التشاور مع المنظمات غير الحكومية. ويتمثل أحد الأهداف الأولية للفريق العامل في استكمال وتحقيق الاتساق في القواعد الناظمة لاشتراك المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية التي تعقدها الأمم المتحدة. وطلب المجلس من الفريق العامل دراسة سبل ووسائل تحسين الترتيبات العملية لعمل اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية ووحدة المنظمات غير الحكومية بالأمانة العامة.

٥٦ - وعقد الفريق العامل دورته الموضوعية الأولى في الفترة من ٢٠ الى ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وعقد اجتماع بين الدورات في ٧ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وعقدت دورته الموضوعية الثانية في الفترة من ٨ الى ١٢ أيار/مايو ويومي ٢٦ و ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥. ووافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية، على التوصية المقدمة من الفريق العامل بتمديد ولايته لمدة سنة واحدة، وبأن يقدم تقريره النهائي الى المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦.

٥٧ - ووفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٤/٢٤، انشئت لجنة منظمات الرعاية المشتركة وقد شكلها رؤساء المؤسسات الست المشتركة في رعاية البرنامج المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (وهي منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي)، والمعروف باسم برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالإيدز (UNAIDS). ولما كان البرنامج المشترك يعد الداعية الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة لتنظيم استجابة عالمية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإنه يضطلع بثلاثة أدوار متعاضدة: توفير سياسة ذات أهمية عالمية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع تدعيم أفضل الممارسات والبحوث الدولية؛ توفير الدعم التقني اللازم لتوسيع الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبخاصة في البلدان النامية؛ الدعوة الى استجابة شاملة متعددة القطاعات لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تتوافر لها موارد كافية وتكون سليمة من النواحي الاستراتيجية والأخلاقية والتقنية.

٥٨ - وفي الاجتماع الثاني للجنة منظمات الرعاية المشتركة المعقود في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أوصت اللجنة بالاجماع باختيار الدكتور بيتر بيوت مديرا لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالإيدز (UNAIDS)، وقام الأمين العام بتعيين الدكتور بيوت مديرا تنفيذيا للبرنامج لمدة ثلاث سنوات بدءا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وفي ٥ أيار/مايو، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا بشأن التوزيع الاقليمي للمقاعد على ٢٢ دولة عضوا ستمثل في مجلس تنسيق برامج البرنامج المشترك. وقرر أن يشارك في أعمال مجلس التنسيق كل من المؤسسات الست المشتركة في رعاية البرنامج، الى جانب خمس منظمات غير حكومية. وقد عقد مجلس التنسيق اجتماعه الأول يومي ١٣ و ١٤ تموز/يوليه في جنيف.

٥٩ - وبدأت لجنة التنمية الاجتماعية النظر في ترتيبات متابعة إعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وذلك في دورتها الرابعة والثلاثين المعقودة في نيويورك في الفترة من ١٠ الى ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وانتهى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى أنه ينبغي تعديل نطاق وأسلوب عمل اللجنة لتمكينها من الاضطلاع بدور أكثر فعالية في تعزيز نهج متكامل إزاء التنمية الاجتماعية في أعقاب مؤتمر القمة العالمي. وقرر المجلس أن تعقد اللجنة دورة استثنائية في عام ١٩٩٦ لكي تستعرض، من هذا المنظور، ولايتها واختصاصاتها ونطاق عملها، ولكي تضع برنامج عمل متعدد السنوات، ولكي تقدم الى المجلس توصيات بشأن تواتر اجتماعات اللجنة.

٦٠ - واستمعت اللجنة أيضا في أثناء دورتها الى التقرير الأول المقدم من السيد بينغت ليندكفست، المقرر الخاص المعني بمراقبة القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين. كما بدأت اللجنة الأعمال التحضيرية للسنة الدولية لكبار السن، التي سيجري الاحتفال بها في عام ١٩٩٩، وقطعت شوطا أكبر في الإعداد لبرنامج العمل العالمي للشباب، الذي ستعتمده الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

٦١ - وعقدت اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة دورتها الثالثة، بما في ذلك الجزء الرفيع المستوى منها، في نيويورك في الفترة من ١١ الى ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وحضر الدورة أكثر من أربعين وزيرا، يتولون مسؤوليات من قبيل البيئة والغابات والزراعة والسياحة والتنمية والمالية. وقدمت خمس وخمسون حكومة تقارير وطنية عما تبذله من أنشطة لدعم التنمية المستدامة حتى القرن الحادي والعشرين. وشملت الدورة اجراء مناقشات جماعية بين كبار مسؤولي الحكومات،

والمؤسسات المالية الدولية، ووكالات وبرامج الأمم المتحدة، ودوائر رجال الأعمال، والمنظمات غير الحكومية. وخصص يومان لتبادل الخبرات الوطنية في مجال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في حزيران/يونيه ١٩٩٢، كما خصص "يوم السلطات المحلية" لمناقشة الجهود المبذولة على مستوى القواعد الشعبية لتحقيق التنمية المستدامة. وقد حظيت هذه المبادرات بترحيب وتأييد العدد الكبير من المنظمات غير الحكومية التي حضرت الدورة، والتي ترى في اللجنة آلية تتسم بالشفافية وتقوم على المشاركة لمعالجة شواغل التنمية المستدامة، بما في ذلك الشواغل المطروحة على الصعيدين الوطني والمجتمعي. واتفقت اللجنة على إنشاء فريق حكومي دولي يقوم، بحلول عام ١٩٩٧، بصياغة مقترحات منسقة للعمل فيما يتعلق بإدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها بصورة مستدامة. كما اعتمدت اللجنة برامج عمل بشأن أنماط الانتاج والاستهلاك، ووضع مؤشرات للتنمية المستدامة، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا.

٦٢ - وتناول الجزء الختامي الرفيع المستوى من دورة اللجنة (في الفترة من ٢٦ الى ٢٨ نيسان/أبريل) التحديات التي تقف في طريق تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ تنفيذا تاما. وأشار الموجز الذي قدمه الرئيس الى أن عدم كفاية الموارد المالية المتاحة لدعم الجهود الوطنية، وبخاصة في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، لا يزال يمثل قيدا متواصلا على تحقيق التنمية المستدامة.

٦٣ - وعقدت اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدام الطاقة لأغراض التنمية، وهي هيئة خبراء فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، دورة استثنائية بشأن التنمية الريفية في الفترة من ٦ الى ١٧ شباط/فبراير. واقترحت اللجنة استراتيجية تشمل ما يلي: وضع برامج عمل وطنية للطاقة المستدامة من أجل التنمية الزراعية والريفية؛ وإيلاء الأولوية لتنمية مصادر الطاقة في الريف؛ وبناء القدرات في مجال تنمية مصادر الطاقة في الريف؛ وتحديد اتجاهات جديدة في الادارة والترتيبات المؤسسية؛ ووضع ترتيبات مالية واستثمارية جديدة؛ والتعجيل بتطوير وتطبيق التكنولوجيات الجديدة؛ واتخاذ تدابير دولية لتنمية مصادر الطاقة في الريف؛ وتعزيز الأنشطة المتصلة بالطاقة المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة. ووافقت اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، في دورتها المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٥، على تشجيع الحكومات على إدماج الأشكال المتجددة للطاقة في استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة والريفية. وحثت الحكومات على دعم ما تبذله البلدان النامية المهتمة من جهود من أجل الاستخدام المستدام لخليط مناسب من المصادر الأحفورية والمتجددة للطاقة اللازمة للمجتمعات الريفية.

٦٤ - ويهدف المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام الى دمج الأفكار المتعلقة بالنهوض بالمرأة واقتراح اتجاهات جديدة وصولا الى القرن الحادي والعشرين. وخلال خريف عام ١٩٩٤، عقدت اجتماعات تحضيرية اقليمية في أربع مناطق، كما عقد عدد من اجتماعات أفرقة الخبراء بشأن مواضيع محددة، وكذلك عدد من المشاورات غير الرسمية مع الدول الأعضاء بشأن مشروع منهاج العمل. وفي الفترة من ١٦ آذار/مارس الى ٧ نيسان/أبريل، اجتمعت لجنة مركز المرأة، بصفتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر، وواصلت مفاوضاتها بشأن منهاج العمل. وعقب الدورة، بدأ التركيز على تشجيع مشاركة الحكومات والمنظمات غير الحكومية في المؤتمر، لضمان توافر المعلومات عنه ودعم عملية التفاوض الحكومية الدولية. وفي الفترة من ٣١ تموز/يوليه الى ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥، أجرت رئيسة اللجنة مشاورات غير رسمية لمواصلة التفاوض. وقد شملت الأعمال التحضيرية للمؤتمر أكبر عدد من المنظمات غير الحكومية جرى اعتماده على الاطلاق في مؤتمر من مؤتمرات الأمم المتحدة، وبذل جهد كبير لتيسير مشاركة تلك المنظمات في العملية.

٦٥ - وضمن وثائق المؤتمر، أنجزت شعبة النهوض بالمرأة دراستين رئيسيتين، احداهما بعنوان "المرأة في اقتصاد عالمي متغير: الدراسة الاستقصائية العالمية لدور المرأة في التنمية، ١٩٩٤"، والثانية هي استعراض وتقييم لاستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة. كما تم إنجاز دراسات متعمقة عن المرأة والتعليم والتدريب، ودور المرأة في اتخاذ القرار على الصعيد الدولي، ودور المرأة في اتخاذ القرار الاقتصادي. واتخذت خطوات لضمان أن تقوم آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الانسان بتناول انتهاكات حقوق المرأة بشكل منتظم، بما في ذلك الانتهاكات المتعلقة على وجه التحديد بنوع الجنس، وذلك من خلال توفير معلومات متعلقة بالنوع لهيئات الإشراف على المعاهدات، والعمل على وضع بروتوكول اختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعمل على وضع مبادئ توجيهية لإدماج مسألة النوع في مراقبة حقوق الانسان.

٦٦ - ومسألة كيفية ضمان النهوض بالمرأة بأفضل صورة في عمل الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة ككل هي واحدة من المجالات الرئيسية التي ترتبط ارتباطا محوريا بالمؤتمر ومتابعته. ويجري استعراض

الآليات المؤسسية اللازمة لذلك، داخل الأمم المتحدة ومن جانب حكومات الدول الأعضاء.

٤ - مجلس الوصاية

٦٧ - في عام ١٩٩٤، ومع إنهاء اتفاق الوصاية على الإقليم الأخير المشمول بالوصاية في جزر المحيط الهادئ، وانضمام بالاو إلى الأمم المتحدة باعتبارها العضو رقم ١٨٥، كان مجلس الوصاية قد أنجز المهمة الموكلة إليه بموجب الميثاق فيما يتعلق بالأقاليم الأحد عشر التي وضعت تحت نظام الوصاية. أما الأقاليم العشرة الأخرى، وغالبيتها في افريقيا والمحيط الهادئ، فقد حصلت بالفعل على الاستقلال، سواء كدول مستقلة أو عن طريق الانضمام إلى دول مجاورة. وبناء على ذلك، قام مجلس الوصاية بتعديل نظامه الداخلي، ولن يجتمع مستقبلا إلا عندما يطرأ ما يستدعي اجتماعه.

٦٨ - وفي رسالة مؤرخة ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥ وموجهة لي (A/50/142)، طلب الممثل الدائم لمالطة، بالنيابة عن حكومته، أن تدرج الجمعية العامة في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين بندا بعنوان "استعراض دور مجلس الوصاية". وتود حكومة مالطة أن تنظر الجمعية العامة في تحويل دور المجلس بحيث يحفظ للإنسانية تراثها المشترك وهمومها المشتركة، وذلك بالإضافة إلى الدور الذي رسمه له الميثاق.

٦٩ - وقد أوصيت، في تقريري السنوي عن أعمال المنظمة في عام ١٩٩٤، بأن تشرع الجمعية العامة، وفقا للمادة ١٠٨ من الميثاق، في اتخاذ ما يلزم لحل هذا الجهاز. ويؤسفني أنه لم يتخذ حتى الآن أي قرار بإلغاء مجلس الوصاية.

٥ - محكمة العدل الدولية

٧٠ - محكمة العدل الدولية في لاهاي هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، وهي تضطلع، بهذه الصفة، بمسؤوليات هامة في تسوية المنازعات ذات الطبيعة القانونية.

٧١ - وفي الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، كان لا يزال معروضا على المحكمة عدد قياسي من القضايا بلغ ثلاث عشرة قضية. وكانت إحدى عشرة منها قضايا منازعات أطرافها دول من مختلف أنحاء العالم. وكانت هناك قضيتان تتعلقان بطلب فتوى من المحكمة، إحداهما مقدمة من منظمة الصحة العالمية والأخرى من الجمعية العامة.

٧٢ - وفي الفترة قيد الاستعراض، صدر حكم في قضيتين، عقدت في واحدة منهما جلسات استماع. وفي قضية ثالثة، أجلت جلسات الاستماع. وفي القضايا الأخرى، قدم عدد كبير من المذكرات خلال المهلة الزمنية المقررة. وعرضت على المحكمة قضية منازعات واحدة وطلب واحد للفتوى.

٧٣ - وقد أجلت إلى أجل غير مسمى جلسات الاستماع في القضية المتعلقة بالحادث الجوي الذي وقع في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٨ (جمهورية إيران الإسلامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية)، المحدد لها أيلول/سبتمبر، وذلك بناء على طلب مشترك من الطرفين.

٧٤ - وقدمت عدة دول تعليقات خطية بحلول يوم ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وهو موعد انتهاء المهلة الزمنية التي حددها رئيس المحكمة في أمر مؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، بشأن البيانات الخطية المقدمة فيما يتعلق بطلب منظمة الصحة العالمية فتوى في مدى قانونية استخدام دولة ما للأسلحة النووية في نزاع مسلح. واختتمت بذلك مرحلة الإجراءات الخطية.

٧٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، طلبت الجمعية العامة من المحكمة فتوى في مدى قانونية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها. وفي شباط/فبراير ١٩٩٥، صدر أمر يحدد مهلتين زمنيتين، واحدة يجوز خلالها للدول المخولة حق المثول أمام المحكمة وللأمم المتحدة أن تقدم إلى المحكمة بيانات خطية تتصل بالمسألة، والأخرى يجوز خلالها للدول والمنظمات التي قدمت بيانات خطية أن تقدم تعليقات خطية على البيانات الخطية الأخرى. وقدم عدد من الدول بيانات خطية. ومن المنتظر ورود تعليقات خطية بحلول ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٧٦ - وسيبدأ في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ عقد جلسات استماع عامة بغرض الإدلاء ببيانات أو تعليقات شفوية. وهذه الإجراءات الشفوية ستغطي طلبي الفتوى المقدمين من منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة.

٧٧ - ومع تقديم كل من طرفي القضية المتعلقة بمشروع غابيكوفو - ناغيماروس (هنغاريا/سلوفاكيا) مذكرة مضادة خلال المهلة الزمنية المقررة المحددة بشهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أصدر رئيس المحكمة، في كانون الأول/ديسمبر أيضا، أمرا يحدد المهلة الزمنية لتقديم رد من جانب كل طرف. والآن وقد قدم كل طرف رده خلال المهلة الزمنية المقررة تكون مرحلة الإجراءات الخطية قد انتهت.

٧٨ - وفي القضية المتعلقة بتعيين الحدود البحرية والمسائل الإقليمية بين قطر والبحرين (قطر ضد البحرين)، أصدرت المحكمة، في تموز/يوليه ١٩٩٤، قرارا بأن الرسائل المتبادلة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بين عاهل المملكة العربية السعودية وأميري قطر والبحرين، والمحضر الموقع في الدوحة في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، هي اتفاقات دولية تنشئ حقوقا للطرفين وترتب عليهما التزامات، وأن الطرفين قد تعهدا بأن يعرضا عليها النزاع برمته. وحددت المحكمة يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ نهاية للمهلة الزمنية التي يقوم خلالها الطرفان، بصورة مشتركة أو كل على حدة، باتخاذ إجراءات وصولا إلى تلك الغاية، وأرجأت إلى وقت لاحق اتخاذ قرار بشأن أي مسائل أخرى.

٧٩ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٥، أصدرت المحكمة قرارا يقضي بأن من اختصاصها الفصل في النزاع القائم بين قطر والبحرين والمقدم إليها؛ وأن مجمل النزاع معروض عليها بالفعل؛ وأن الطلب المقدم من قطر بصيغته المقدمة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ هو طلب مقبول. وفي نيسان/ابريل، اصدرت المحكمة أمرا يحدد مهلة زمنية يقدم خلالها كل طرف من الطرفين مذكرة في موضوع القضية.

٨٠ - وعقدت في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٥ جلسات استماع في القضية المتعلقة بتيمور الشرقية (البرتغال ضد استراليا). وفي ٣٠ حزيران/يونيه، أصدرت المحكمة قرارا بأنها لا تملك، في حالة عدم موافقة اندونيسيا، أن تفصل في النزاع الذي أحالته إليها البرتغال فيما يتعلق بمعاهدة كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ المعقودة بين استراليا واندونيسيا بشأن استغلال الجرف القاري لما يسمى "فجوة تيمور".

٨١ - وفي القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها (البوسنة والهرسك ضد يوغوسلافيا (صربيا والجبل الأسود)، أصدر رئيس المحكمة، في آذار/مارس، أمرا بتمديد المهلة الزمنية لتقديم مذكرة مضادة من جانب يوغوسلافيا (صربيا والجبل الأسود). وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥، قدمت يوغوسلافيا (صربيا والجبل الأسود) اعتراضات أولية تتصل بمقبولية الدعوى واختصاص المحكمة. وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، أصدر رئيس المحكمة أمرا يحدد المهلة الزمنية لتقديم ملاحظات البوسنة والهرسك على الاعتراضات الأولية، وذلك بعد تعليق الإجراءات المتعلقة بموضوع القضية وفقا للائحة الداخلية للمحكمة.

٨٢ - وفي القضيتين المتعلقتين بمسائل تفسير وتطبيق اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ الناشئة عن الحادث الجوي في لوكربي (الجماهيرية العربية الليبية ضد المملكة المتحدة) ومسائل تفسير وتطبيق اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ الناشئة عن الحادث الجوي في لوكربي (الجماهيرية العربية الليبية ضد الولايات المتحدة الأمريكية)، قدمت الدولتان المدعى عليهما اعتراضات أولية على اختصاص المحكمة بالنظر في القضية، وذلك في ١٦ و ٢٠ حزيران/يونيه على التوالي.

٨٣ - وفي ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥، رفعت اسبانيا دعوى ضد كندا فيما يتعلق بالنزاع المتصل بالقانون الكندي لحماية مصائد الأسماك الساحلية، بصيغته المعدلة في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤، وبقواعد تطبيق ذلك القانون، وكذلك ببعض التدابير التي اتخذت استنادا لذلك التشريع، وعلى وجه أخص الصعود في ٩ آذار/مارس، على متن سفينة صيد تدعى "ايستاي" كانت ترفع العلم الاسباني وهي تبحر في أعالي البحار. ومع مراعاة الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان في اجتماع عقد مع رئيس المحكمة في ٢٧ نيسان/ابريل، قرر رئيس المحكمة، في أمر مؤرخ ٢ أيار/مايو، أن تتناول الإجراءات الخطية في البداية مسألة اختصاص المحكمة بالنظر في النزاع والمهل الزمنية المحددة لتقديم مذكرة من جانب اسبانيا ومذكرة مضادة من جانب كندا.

٨٤ - وفي رسالة مؤرخة ٩ آب/أغسطس، وجهت حكومة نيوزيلندا إلى المحكمة إخطارا رسميا مسبقا باعتزامها رفع دعوى ضد فرنسا أمام المحكمة فيما يتصل بالتجارب النووية الفرنسية في جنوب المحيط الهادئ.

٨٥ - ونظرا للقضايا الجديدة المذكورة أعلاه، ظل جدول القضايا المعروضة على المحكمة مكتظا. وإلى جانب القضايا المشار إليها، كانت القضايا التالية مدرجة على قائمة المحكمة خلال الفترة قيد الاستعراض:

(أ) تعيين الحدود البحرية بين غينيا - بيساو والسنغال (غينيا - بيساو ضد السنغال)؛

(ب) منصات النفط (جمهورية إيران الإسلامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية)؛

(ج) الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا (الكاميرون ضد نيجيريا).

٨٦ - وعقب وفاة القاضي نيكولاي تاراسوف (الاتحاد الروسي) في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، انتخب السيد فلادلن س. فيريشتين (الاتحاد الروسي) لشغل المنصب الشاغر في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. كما تم شغل المنصب الشاغر الناجم عن وفاة القاضي روبرتو أغو (ايطاليا) في ٢٤ شباط/فبراير بانتخاب السيد لويجي فيراري برافو (ايطاليا) في ٢١ حزيران/يونيه. وتم شغل المنصب الشاغر الناجم عن استقالة السير روبرت يودال جيننغز (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) في ١٠ تموز/يوليه بانتخاب السيدة روزالين هيغنز (المملكة المتحدة) في ١٢ تموز/يوليه.

٦ - الأمانة العامة

٨٧ - إن الغرض من الخطة التنظيمية التي وضعتها هو إنشاء منظمة تجعل المهام سبيلها والنتائج وجهتها وتضع لنفسها أهدافا محددة هي تعزيز الأداء وتحسين الإنتاجية وزيادة الفعالية من حيث التكلفة. والأساس الذي تقوم عليه الخطة التنظيمية هو نظام المساءلة والمسؤولية الجديد الذي وضعتُه. والغاية من النظام إنشاء ثقافة تنظيمية جديدة تساعد مديري البرامج وتدعمهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة وفي تنفيذ الولايات التشريعية. وفي واقع الأمر، يمنح نظام المساءلة والمسؤولية الجديد المديرين حرية التنظيم - أي تبسيط الإجراءات الإدارية، واعتماد قدر كبير من اللامركزية وتفويض السلطات، وإتاحة مزيد من المرونة في إدارة الموارد، وتشجيع التوسع في الابتكار والمبادرة.

٨٨ - وأول الأهداف الرئيسية الخمسة هو تحسين إدارة الموارد البشرية مقرونا بتحسين قدرات الموظفين وإنجازاتهم. وقد اعتمدت في المنظمة استراتيجية جديدة كل الجدة للموارد البشرية، أقرتها فيما بعد الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. وسيتيح تنفيذ النظام تحديث إدارة الموارد البشرية وإصلاحها. ومن عناصر هذا التنظيم الحديث نظام جديد لتخطيط العمل وتقييم الأداء قائم على مقادير لإنتاج العمل ومقاييس للأداء متفق عليها بين الموظفين والإدارة.

٨٩ - وتقوم هذه الاستراتيجية على الحاجة إلى إدراك دور المنظمة الدائم التغير والتطور وضرورة الاستجابة تدريجيا للاحتياجات المتغيرة بمهارات واسعة وعميقة. وتنطوي الاستراتيجية على بذل جهد متسق لتوفير تدريب على الحياة المهنية يلبي احتياجات الموظفين المتغيرة. وثمة أيضا حاجة إلى التنفيذ النشط لبرنامج يرمي للتناقص الطبيعي للموظفين، بوصف ذلك أداة تنظيمية. وسيساهم برنامج لانتهاء الخدمة المبكر للموظفين من مختلف الرتب في الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في تكوين مجموعة من الموظفين قادرة على التكيف وذات مهارات متنوعة، على نحو يؤدي إلى زيادة الفعالية والكفاءة في أداء المهام الدائمة التغير المطلوبة من الأمانة العامة. وأخيرا، بدأ تطوير كامل لعملية التقاضي، فاستبدلت بالفصل في المنازعات بين الموظفين والإدارة عملية توفيق غير رسمية بين الطرفين المتنازعين أو الفصل في المنازعات بالتحكيم دون تأخير بصورة توفر الوقت.

٩٠ - ويبذل مكتب إدارة الموارد البشرية جهودا فائقة لإدماج أهداف وغايات تحسين مركز المرأة في الاستراتيجية العامة. وأسهم اعتماد استراتيجية أكثر فعالية للموارد البشرية وأكثر تركيزا على الإنسان في تحقيق هذا الهدف. فالنسبة المئوية للنساء اللاتي يشغلن وظائف خاضعة للتوزيع الجغرافي لا تني ترتفع، وقد بلغت، في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٥، ٣٣,٦ في المائة، مقابل ٣٢,٦ في المائة في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤. وخلال الفترة نفسها، استأثرت النساء بنسبة ٥١,٤٢ في المائة من جميع الترقيات.

٩١ - أما الهدف الثاني فهو تحسين إدارة برنامج المنظمة بتحديد الأولويات الاستراتيجية، من خلال عملية وضع الميزانية التي تخصص بها الموارد لتحقيق تلك الأولويات، ومن خلال نظام لقياس الأداء يُسأل به مديرو البرامج عن إنجاز الأولويات الاستراتيجية. ويتسم الشكل الجديد للخطة المتوسطة الأجل - وهي الوثيقة الاستراتيجية الأساسية للمنظمة - بزيادة توضيح حدود المسؤولية وزيادة المساءلة الإدارية. وينص الشكل الجديد للخطة المتوسطة الأجل على أهداف واضحة المعالم ويشدد على التوفيق التام بين البرامج المحددة والإدارات المسؤولة عن تنفيذها. وأُحكمت عملية المسؤولية والمساءلة الإداريتين إحكاما شديدا من خلال تحسين العلاقة بين البرامج والميزانيات وقياس الأداء. وجرى تحقيق التوفيق المالي في كل خطوة من خطوات التخطيط والتنفيذ. وتستطيع الدول الأعضاء الآن معرفة المطلوب عمله، ومَن هو المسؤول عن العمل، وما تم إنجازه.

٩٢ - وأما الهدف الثالث فهو تحسين المعلومات التي يستعان بها في الإدارة وتوفيرها في الوقت المناسب. واستمر العمل في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ في تطوير نظام المعلومات الإدارية المتكامل الذي يهدف إلى تحديث وتعزيز التدفق الداخلي للمعلومات الإدارية واستعمالها في مجالات من قبيل الموارد البشرية والشؤون المالية والحسابات وعمليات الشراء. ويمثل

مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل جهدا طموحا لتعويض ٣٠ عاما من الإهمال في تطوير النظم القائمة لتجهيز البيانات الالكترونية، وذلك ببذل مجهود عظيم واحد. ويعد هذا النظام خطوة ثورية نحو الربط الالكتروني لجميع مكاتب المنظمة التي تؤدي وظائف إدارية بصرف النظر عن موقعها. وجرى تنفيذ الإصدارين الأول والثاني من النظام، وهما عنصرا الموارد البشرية، تنفيذا كاملا وناجحا في المقر. وستعتمد الإصدارات الأخرى - المتصلة بالحسابات والشؤون المالية وعمليات الشراء - تدريجيا خلال العام المقبل، بحيث يعمل بالنظام كله على النطاق العالمي بحلول نهاية عام ١٩٩٧.

٩٣ - والهدف الرابع هو إدارة التكنولوجيا وتوسيع نطاق توافرها في جميع أقسام المنظمة. وستيسر التكنولوجيا أيضا، بقدرتها على تحسين الخدمات وزيادة الفعالية من حيث التكلفة، دور خدمات المؤتمرات. وأتيح تحقيق وفورات بفضل جوانب التقدم التكنولوجي في الاتصالات وإقامة الشبكات وتجهيز النصوص والنشر المكتبي والترجمة التحريرية وتتبع الوثائق. وستترتب على توسيع شبكة الأمم المتحدة للاتصالات السلكية واللاسلكية وفورات إضافية لمنظومة الأمم المتحدة ككل. ويتيح نظام الأقراص البصرية، الذي يجري الآن توسيع العمل به لتلبية طلب المستعملين المتزايد، الوصول إلى وثائق الأمم المتحدة وصولا إلكترونيا يسيرا شديد السرعة. وسمح تطوير تقنيات الترجمة التحريرية وتجهيز النصوص عن بعد بتخفيض تكلفة عقد الاجتماعات بعيدا عن المقار المعتمدة بتقليص عدد الموظفين اللازمين في موقع الاجتماعات. ونتيجة لذلك، تراجع عدد الموظفين الذي سافروا إلى مؤتمر القاهرة تراجعا كبيرا بالقياس إلى المؤتمرات السابقة، ولن يذهب إلى مؤتمر بيجين أي مترجم تحريري.

٩٤ - والهدف الخامس هو تحسين إدارة هيكل تكاليف المنظمة ووضع برنامج محسن للفعالية من حيث التكاليف. وتستعمل عملية وضع الميزانية للارتقاء بالمنظمة إلى مستوى أعلى من الكفاءة. والميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ أقل من ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وتشمل الاقتراحات إلغاء ٢٠١ من الوظائف، يعوض عنها جزئيا الإنشاء المقترح لـ ٦٦ وظيفة جديدة في المجالات ذات الأولوية وهي حفظ السلام، والتعاون الدولي والإقليمي لأغراض التنمية، ومراقبة المخدرات، ومنع الجريمة، والسكان، وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، والمراقبة الداخلية. وسيتحقق تخفيض الإنفاق الكلي باعتماد طرائق أكثر فعالية من حيث التكلفة لتنفيذ الولايات وترشيد برامج العمل والابتكارات التكنولوجية. وتحققت التخفيضات المقترحة دون تقليص الأنشطة المشمولة بولاية. وفي الوقت نفسه، اقترح تحقيق مكاسب من حيث الكفاءة قدرها ٣٥ مليون دولار في جميع أقسام الأمانة العامة دون المساس بنوعية إنتاج البرامج.

٩٥ - ويمثل تحديد المكاسب من حيث الكفاءة الآن عنصرا أساسيا من عناصر التخطيط الإداري. وقد ركزت المرحلة الأولى من هذا البرنامج على تبسيط الإجراءات القائمة: أي إعادة تحديد برامج العمل، وتحسين الإنتاجية، واعتماد بدائل أقل تكلفة، وتبسيط الاحتياجات من الموظفين، وخفض التكاليف العامة.

٩٦ - وستركز المرحلة التالية على إلغاء الازدواج والتداخل في تنفيذ البرامج، وإلغاء البرامج غير المشمولة بولاية، والبرامج التي لا تحقق للدول الأعضاء فائدة كافية.

٩٧ - وسيقوم مجلس للكفاءة، يرأسه السيد جوزيف كونور، وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والتنظيم، خلال فترة السنتين المقبلة، بتحديد مزيد من الفرص الهامة لتقليص التكاليف على نحو يتجاوز الطرائق المقترحة في ميزانية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وستشمل هذه الاقتراحات إلغاء الإجراءات التي تكبل أنشطة شؤون الموظفين والشؤون المالية ومجالات الشراء، وإلغاء الجهود المزدوجة بين المقر وأماكن العمل الأخرى، ودراسة بدائل الاستعانة بمصادر خارجية.

٩٨ - ويجري تنقيح الاجراءات لتحسين الشفافية والانصاف في عمليات الشراء. وتشمل بعض الخطوات التي اتخذت فعلا، أو التي بدأ تنفيذها، توفير التدريب المهني الأساسي على عمليات الشراء؛ وتنقيح تفويض سلطة الشراء لبعثات حفظ السلام؛ وإنشاء عقود شاملة في إطار نظام عام؛ واستعراض قائمة البائعين واستكمالها؛ وإنشاء مكتب أمين مظالم يمكن أن يتوجه إليه جميع البائعين بشكاواهم.

٩٩ - وفي السنة الأولى من عمل مكتب خدمات المراقبة الداخلية، برئاسة وكيل الأمين العام، السيد كارل - تيودور باشكه، وفر المكتب للأمم المتحدة التغطية فيما يتعلق بالمراقبة، مما عزز من فعالية وكفاءة إدارة البرامج. كما يقوم المكتب بتعقب واكتشاف حالات إهدار الموارد والاحتيال وسوء الإدارة، والإبلاغ عنها. وإننى اتطلع الى الاطلاع على ما سيرد من نتائج واستنتاجات في التقرير السنوي الأول الذي سيقدمه المكتب الى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

١٠٠ - ويشارك مكتب الشؤون القانونية، برئاسة السيد هانس كوريل، مشاركة كثيفة في الأعمال القانونية المتصلة بمواصلة توسيع أنشطة مجلس الأمن وتنويعها، بدءا بإقامة محكمة جنائية دولية جديدة وانتهاء بإنشاء بعثات جديدة لحفظ السلام وإنهاء غيرها.

١٠١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، شارك المكتب في عمليات قائمة من قبيل العمليات التي في أنغولا وجورجيا ورواندا والصحراء الغربية والصومال وطاجيكستان وغواتيمالا وموزامبيق وهايتي ويوغوسلافيا السابقة. وعمل موظفون قانونيون من المكتب مستشارين قانونيين في عدد من هذه العمليات.

١٠٢ - ويشارك مكتب الشؤون القانونية في تنفيذ جوانب شتى من قرارات مجلس الأمن. فقد ساعد في صياغة وتفسير اتفاقات مركز القوات واتفاقات مركز البعثات وقدم المشورة للإدارات التنفيذية. ووضع المكتب طرائق وأدوات لشراء النظم والمرافق والمعدات والخدمات اللازمة لعمليات حفظ السلام وغيرها من الأنشطة. وأوليت عناية خاصة لحقوق المتعاقدين ومطالبات الطرف الثالث الناشئة عن العمليات المنفذة بموجب الفصل السابع.

١٠٣ - وثارت خلال الفترة قيد الاستعراض قضايا جديدة للقانون الإنساني الدولي. وقدم المكتب المشورة والآراء فيما يتصل باحتجاز أفراد الأمم المتحدة في البوسنة ومعاملة قوات الأمم المتحدة للأسرى البوسنيين. واستلزم إحراز التقدم نحو إجراء استفتاء في الصحراء الغربية مساعدة قانونية في إعداد مدونة سلوك لحملة الاستفتاء.

١٠٤ - وأسدى مكتب الشؤون القانونية المشورة بشأن مسألة إنشاء لجنة قضائية دولية للتحقيق في الانقلاب الذي وقع في بوروندي في عام ١٩٩٣، وبشأن الإنشاء المقترح للجنة للتحقيق أو لتقصي الحقائق في بوروندي. وساعد المكتب في صياغة اختصاصات اللجنة الدولية للتحقيق في الأحداث التي وقعت في كيبيهو برواندا.

١٠٥ - وساهم المكتب في سد ثغرة في ممارسة الأمم المتحدة، على نحو ما برز في أعقاب تحقيق أجرته الأمم المتحدة في مذبحة ارتكبت في عام ١٩٩٣ ضد المدنيين في ليبريا، حيث قام المكتب بإعداد مبادئ توجيهية للتحقيقات التي تجريها الأمم المتحدة في الادعاءات بوقوع مذابح. ووافق الأمين العام على المبادئ التوجيهية توطئة لنشرها وتعميمها.

١٠٦ - وهناك مسائل قانونية صعبة ومعقدة يثيرها إنشاء مجلس الأمن محكمتين دوليتين تعنيان بالانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا. ويقدم مكتب الشؤون القانونية الدعم القانوني والإداري للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقام المكتب بدور رئيسي في إقامة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من خلال تقديم المشورة بشأن النظامين الأساسي والداخلي وتقديم الأدلة، وعن طريق توفير الميزانية الأولية للدعم الإداري والمالي من المقر، وتنسيق إيفاد بعثة تقنية إلى الميدان للتفاوض بشأن مقر المحكمة واتفاق إيجاري يتعلق بأماكن العمل الخاصة بها، وإعداد التقارير عن مقر المحكمة.

١٠٧ - وأنشأت الجمعية العامة، في دورتها الأخيرة، لجنة مخصصة مفتوحة لجميع الدول لاستعراض القضايا الموضوعية والإدارية الناشئة عن مشروع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي وضعته لجنة القانون الدولي. وعقدت اللجنة المخصصة أول مجموعة لجلساتها في نيسان/أبريل ١٩٩٥، وركزت على الموضوعات التالية: إنشاء المحكمة وتشكيلها، والقانون المطبق والولاية القضائية، وممارسة الولاية القضائية، وطرق إقامة الدعوى (الإجراءات القانونية الواجبة)، والعلاقة بين الدول الأطراف والمحكمة، والميزانية والإدارة. وبعد إحراز تقدم في النظر في هذه المسائل، اتفقت اللجنة المخصصة على عقد مجموعة ثانية من الجلسات في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٥. وسيعرض تقريرها على الجمعية العامة في دورتها الخمسين المقبلة.

١٠٨ - ويتطلب استمرار الجزاءات الاقتصادية وغيرها من التدابير على العراق وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وليبيا الرصد والمساعدة من جانب المكتب، كما يتطلب مشورة مختلف لجان الجزاءات. وفي حالة العراق، فإن المكتب يسدي المشورة بشأن نطاق الولايات المخولة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مثل الولايات المتعلقة بتعويض المزارعين العراقيين الذين نقلوا من الكويت وتلك المتعلقة بإعادة الممتلكات الكويتية. ويقدم المكتب الدعم لأعمال لجنة التعويضات التي تقوم بحجم هائل من العمل في تجهيز المطالبات، وستقوم قريبا بفحص المطالبات الأكثر تعقيدا والأكبر حجما والمتعلقة بالشركات والحكومات.

١٠٩ - ويكفل مكتب الشؤون القانونية تحقيق الاتساق في تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن اشتراك ومركز جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وتقع هذه المسألة عند نقطة يتقاطع فيها القانون الدولي والقرارات السياسية التي تتخذها الأمم المتحدة بشأن قضايا تتسم بالحساسية.

١١٠ - وتولى مكتب الشؤون القانونية مسؤولية تنظيم ووضع جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني

بالقانون الدولي العام، المعقود في الفترة من ١٣ إلى ١٧ آذار/مارس ١٩٩٥، في نيويورك، في إطار موضوع عام هو "صوب القرن الحادي والعشرين: القانون الدولي كلغة للعلاقات الدولية". وحضر المؤتمر حوالي ٥٧١ من العلماء والمتخصصين من ١٢٦ بلدا. وصادفت هذه المناسبة منتصف عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي. وتبادل المحامون الدوليون الآراء بشأن قضايا من قبيل التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه؛ والبحث والتعليم والتدريب في مجال القانون الدولي؛ والتحديات المرتقبة في القرن الحادي والعشرين.

١١١ - ويقدم مكتب الشؤون القانونية المشورة فيما يتصل بالجوانب الفنية للمعاهدات وقانون المعاهدات. وتستكمل يوميا، بطريقة إلكترونية، المعلومات التي يتضمنها سجل "المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام". ومن شأن القوانين البالية وغير المتكافئة التي تنظم التجارة الدولية أن تشكل عقبة على طريق صون الروابط التجارية وتوسيعها. ويتوقف نجاح الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الجارية حاليا في دول كثيرة على اعتماد قوانين ملائمة لتيسير التجارة الدولية. ويساعد مكتب الشؤون القانونية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في وضع قوانين تجارية حديثة ومنسجمة، فضلا عن وضع النصوص غير التشريعية التي ترمي إلى تيسير التجارة الدولية. ومن القضايا التي طرقت مؤخرا مشروع اتفاقية بشأن الضمانات المصرفية المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة، واستخدام التبادل الالكتروني للبيانات في التجارة الدولية.

١١٢ - وتدعو اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إلى إنشاء ثلاث مؤسسات جديدة في إثر بدء نفاذ الاتفاقية، وهي: السلطة الدولية لقاع البحار، والمحكمة الدولية لقانون البحار، ولجنة حدود الجرف القاري. وقام مكتب الشؤون القانونية بعقد وخدمة الجزأين الأول والثاني من الدورة الأولى لجمعية السلطة الدولية لقاع البحار، اللذين عقدا خلال الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، والفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ١٧ آذار/مارس ١٩٩٥، على التوالي، في كينغستون. أما الجزء الثالث والأخير من الجمعية فقد عقد أيضا في كينغستون في الفترة من ٧ إلى ١٨ آب/أغسطس.

١١٣ - وعملا بالولاية التي أناطتها الجمعية العامة لمكتب الشؤون القانونية في قرارها ٢٨/٤٩ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تولى المكتب عقد وخدمة الجزأين الأول والثاني من اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، اللذين عقدا خلال تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وأيار/مايو ١٩٩٥، في نيويورك، فيما يتعلق بتنظيم المحكمة الدولية لقانون البحار. واتفق الاجتماع على النهج الذي سيتبع في إنشاء المحكمة ومهامها الأولية. ويشترك المكتب في إعداد مشروع الميزانية الذي سيقدم إلى اجتماع الدول الأطراف المقبل الذي سيعقد في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في نيويورك.

١١٤ - ويقوم مكتب الشؤون القانونية بتنفيذ الأعمال التحضيرية فيما يتعلق بلجنة حدود الجرف القاري. وفي ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها في عام ١٩٩٣ فريق الخبراء المخصص الذي قام بدراسة الأحكام ذات الصلة من اتفاقية تحديد الجرف القاري، أعد المكتب مذكرات معلومات أساسية، وشرع في إجراء ترتيبات تعاونية مع المنظمات الدولية المختصة، وهو في سبيله إلى دعوة فريق من الخبراء لتناول مسألة تكوين اللجنة وبرنامج عملها، ومن المقرر أن يجتمع الفريق خلال الفترة من ١١ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر في نيويورك.

١١٥ - واختتم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال أعماله الموضوعية في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥ حيث اعتمد، بتوافق الآراء، "اتفاقا من أجل تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ الخاصة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال". وقرر المؤتمر إقامة حفل توقيع رسمي في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وتولى مكتب الشؤون القانونية عقد وخدمة الدورتين الخامسة والسادسة من المؤتمر، المعقودتين في الفترة من ٢٧ آذار/مارس إلى ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٥ والفترة من ٢٤ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس، على التوالي، في نيويورك.

١١٦ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٨/٤٩، يقوم مكتب الشؤون القانونية بتعزيز نظام جمع وتصنيف ونشر المعلومات عن قانون البحار، وبإنشاء قاعدة بيانات متكاملة عن التشريعات والسياسات البحرية، فضلا عن إنشاء نظام لإخطار الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة بالمعلومات التي تقدمها الدول والهيئات الحكومية الدولية.

١١٧ - وتسعى إدارة شؤون الإعلام، التي يرأسها السيد سمير صنبر، إلى التغلب على القيود المفروضة على الموارد عن طريق التعاون الفني الوثيق مع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١١٨ - لقد أصبح وجود استراتيجية إعلامية منسقة وموحدة تهدف إلى زيادة تفهم عامة الجمهور للأمم المتحدة ودعمه لها أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لمهام حفظ السلام والمهام السياسية الأخرى التي تضطلع بها المنظمة. وقد شكلت إدارة شؤون الإعلام فريق عمل مشتركا بين الإدارات يتألف من الإدارات التي تقوم بدور رئيسي في هذه العمليات الميدانية، وذلك بغرض وضع مقترحات عملية من أجل المشاريع الإعلامية.

١١٩ - وفي سبيل نقل صورة متوازنة ودقيقة عن أنشطة الأمم المتحدة، بذلت الإدارة جهدا خاصا من أجل إبراز أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضاياها، ولا سيما فيما يتعلق بمؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى التي عقدت مؤخرا في القاهرة وكوبنهاغن وبيجين، ومؤتمر المستوطنات البشرية (الموئل) المقبل الذي سيعقد في اسطنبول. وأنشئت داخل الإدارة مراكز تنسيق لكل مؤتمر لكي تصمم، بالتعاون مع الإدارات الفنية المعنية، الاستراتيجيات والبرامج الإعلامية ذات الميزانيات المشتركة. وأظهر تقييم التغذية المرتدة في أعقاب هذه المؤتمرات قيمة هذا النهج المتعدد الجوانب من أجل النهوض بالمؤتمرات الدولية.

١٢٠ - وتمثل "سلسلة الكتب الزرقاء" التي يصدرها الأمين العام أحد الأنشطة الرئيسية الجديدة لبرنامج النشر الذي تقوم به الإدارة. وتبين هذه السلسلة الدور الذي قامت به الأمم المتحدة في بعض عمليات السلام الرئيسية والقضايا الدولية الأخرى التي يشهدها عصرنا. ويوجز أي مجلد في هذه السلسلة - في نظرة عامة يقدمها الأمين العام - كيف حشدت الأمم المتحدة القوى الدولية أو الرأي العام الدولي أو توافق الآراء الدولي لتحقيق الأهداف في مجالات مثل الكفاح ضد الفصل العنصري، والحملة الرامية إلى وقف انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز حقوق الإنسان. وقد صدرت كتب زرقاء عن عمليات السلام في السلفادور وكمبوديا، وموزامبيق. ونشر كتاب "الأمم المتحدة والمرأة" في آب/أغسطس ١٩٩٥ وجرى توفيره لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة في بيجين. وهناك حاليا نحو ١٧ كتابا من المزمع نشرها في هذه السلسلة.

١٢١ - وقد أدت التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، بما في ذلك استخدام العديد من الشبكات الالكترونية، إلى تحسين ما تقوم به الإدارة من نشر المعلومات على المستعملين المباشرين وعلى جهات إعادة النشر. ففي شبكة "إنترنيت"، على سبيل المثال، يمكن الاطلاع على قاعدة بيانات الإدارة التي تتضمن وثائق الأمم المتحدة ومنشوراتها الهامة. وتصل هذه المواد إلى طالبيها في صورة الكترونية وبسرعة فائقة، وهي في متناول ما يبلغ متوسطه ١٦٠٠٠ مستعمل يوميا. وبمناسبة الذكرى الخمسين لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، نشرت الإدارة برنامج "UN Home Page" من خلال الشبكة العالمية World Wide Web. ويوفر هذا المشروع الرائد معلومات فورية لمستعملي شبكة "إنترنيت" في شكل خدمة متعددة الوسائط تجمع بين النص والرسوم البيانية والصوت. ومن الأمثلة على ما يحتويه هذا البرنامج معلومات أساسية عن الأمم المتحدة وتاريخها، والنشرات الصحفية، والوثائق، والمنشورات، والصور، فضلا عن لمحات مصورة عن الجولات المصحوبة بمرشدين التي تنظم في المقر. ومن أجل جعل الوثائق في متناول جمهور أوسع نطاقا، أُصدرت نسخة من نظام الأمم المتحدة للمعلومات البيبليوغرافية في شكل قرص مدمج ثابت المحتوى CD-ROM.

١٢٢ - وتعد الإذاعة من أكثر وسائط الإعلام المتاحة للادارة فعالية من حيث التكاليف وأكثرها تغلغلا، وتعمل الإدارة على تحسين فرص وصول إذاعة الأمم المتحدة إلى الموجات الإذاعية على نطاق عالمي. ويجري في الوقت الراهن إرسال ٢٩ برنامجا بـ ١٥ لغة إلى المحطات الإذاعية في ما يزيد على ١٨٠ بلدا. كما تشغل الإدارة دائرة إذاعية إخبارية بالاسبانية والانكليزية والفرنسية تسهل حصول المحطات الإذاعية على البرامج الاخبارية المستكملة مرتين في اليوم وتتاح عن طريق خطوط الهاتف العادية.

١٢٣ - ولا تزال الإدارة تحقق أهدافها في استكشاف الامكانيات الهائلة لجمهور التلفزيون، مستعينة بالتكنولوجيات الجديدة. وعلى سبيل المثال، نقلت الإدارة عبر الساتل برنامج "استعراض السنة" إلى المحطات الإذاعية في كل أنحاء العالم باللغات الرسمية الست. وتلقت هذا البرنامج وبثته المحطات الإذاعية الرئيسية في ما يزيد على ٢٤ بلدا، مما يمثل جمهورا محتملا يزيد على ٣٦٠ مليون من الأسر المشاهدة للتلفزيون. وتبين أن هذا النقل بالساتل يعد قناة توزيع سريعة للغاية وفعالة من حيث التكاليف وكانت أداة للوصول إلى أكبر جمهور استطاع أن يصل إليه هذا البرنامج.

١٢٤ - وفيما يتصل بالذكرى الخمسين، شرعت الإدارة في حملة كبيرة من الوصلات الدعائية التلفزيونية. وأنتجت سلسلة من ٤٠ حلقة من برنامج "محاضر الأمم المتحدة"، تعطي نبذة عن تاريخ المنظمة ومنجزاتها. وبالاضافة إلى سلسلة "سؤال وجواب"، نظمت إعلانات تتضمن مسابقات. وأذيعت هذه

الوصلات التلفزيونية في القنوات الداخلية والدولية لشبكة CNN وشركة Time Warner Cable في عدة قنوات تلفزيونية في منطقة نيويورك. وهكذا حصلت الإدارة على ما قيمته عدة ملايين دولار من فترة البث مجانا من هاتين الشركتين وحدهما.

١٢٥ - وتضطلع إلى حد كبير شبكة من المراكز والدوائر الإعلامية الواقعة في ٦٨ بلدا في شتى أنحاء العالم بمسؤولية ما تقوم به الإدارة من أنشطة عالمية بعيدة المدى. وتقوم هذه الشبكة في آن واحد بدور إعلامي سلبي يتمثل في معالجة قدر متزايد من الاستقصاءات وطلب المعلومات، وبدور إيجابي يتمثل في القيام بعدد من الاتصالات تنفيذا للولاية المنوطة بها. وكمثال على هذا الدور الأخير، شكلت المراكز حافزا على إنشاء ما يقارب ٨٠ لجنة وطنية للاحتفال بالذكرى الخمسين.

١٢٦ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة في جنيف، تحت إشراف مديره العام السيد فلاديمير بتروفسكي، تقديم الدعم الإداري والسوقي لبرامج وأنشطة الأمم المتحدة التي تتخذ من جنيف مقرا لها في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والعمليات الإنسانية والتجارة والتنمية، فضلا عن الأمور الهامة في مجال البيئة ونزع السلاح ومسائل الأمن.

١٢٧ - وثمة طلب متزايد من الدول الأعضاء لزيارة مكتب الأمم المتحدة في جنيف وإقامة أو استكشاف سبل المزيد من التعاون بين بلدانها والوكالات المتخصصة والبرامج التي يوجد مقرها في جنيف. ونظمت سبع زيارات رسمية لهذا الغرض، شملت رؤساء دول أو حكومات إيطاليا وتونس وسلوفينيا وغواتيمالا وقيرغيزستان وكازاخستان وليتوانيا. وتعد هذه التبادلات عاملا رئيسيا في توطيد دور المكتب في المنطقة وخارجها.

١٢٨ - وتزايدت الأنشطة مع المنظمات الإقليمية طيلة العام. وجرى عدد من الاجتماعات الثلاثية بمشاركة مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، ممثلة بمفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومركز حقوق الإنسان. وخلال هذا العام، أشركت لجنة الصليب الأحمر الدولية أيضا في هذه الاجتماعات التي تناولت المسائل الإنسانية في أوروبا.

١٢٩ - وساهم الحوار مع الدول الأعضاء بالمنطقة في تنظيم لجان وطنية للذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، والقيام بأنشطة هامة على الصعيد الوطني، ووضع مشاريع مشتركة وردت في برنامج جنيف للذكرى الخمسين. وفي هذا الصدد، كان التعاون مع البلد المضيف وسلطات جنيف مثمرا للغاية، بما فيه مشاريع كبيرة للانشاءات لتلبية احتياجات مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

١٣٠ - ولا يزال مكتب الأمم المتحدة في جنيف يستضيف عددا متزايدا من الاجتماعات. فمن أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ إلى آذار/مارس ١٩٩٥، قدمت خدمات الترجمة الشفوية لـ ٧٧٥ ١ اجتماعا (منها ١٥٤ اجتماعا عقد خارج جنيف) و عقد ٤٥٥ ٢ اجتماعا دون ترجمة شفوية (منها ١٠٥ اجتماعات خارج جنيف). وخلال الفترة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس ١٩٩٥، خطط لعقد ٣٥٤ ١ اجتماعا بترجمة شفوية(منها ١٤٨ اجتماعا خارج جنيف) و٧٦٠ ١ اجتماعا دون ترجمة شفوية (منها ٦٨ اجتماعا خارج جنيف).

١٣١ - وبالإضافة إلى خدمة الهيئات المستقرة في المكتب، استضاف قصر الأمم عددا من الاجتماعات الهامة السياسية أو المتصلة بحفظ السلام، من قبيل المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، ولجنة التعويضات، واجتماعات طرفي جورجيا/أبخازيا، ولجنة الخبراء المعنية برواندا. ونقل مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية ومركز العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية، إلى جنيف في الفترة ١٩٩٣/١٩٩٤، وعقدت اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية دورات عادية أسفرت عن وثائق هامة. وستؤدي الأنشطة المتزايدة لمركز حقوق الإنسان إلى إنشاء لجان جديدة و/أو أفرقة عاملة جديدة تجتمع في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وستتطلب هذه التطورات إدارة محكمة لتخصيص المرافق.

١٣٢ - واشترك المكتب في أعمال الأمم المتحدة بشأن المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة؛ والنزاع بين جورجيا وأبخازيا؛ والاجتماعات بين البرتغال واندونيسيا بشأن تيمور الشرقية في إطار المساعي الحميدة للأمين العام؛ والمحادثات المتعلقة باليمن؛ والمناقشات بشأن الأسلحة البيولوجية والتقليدية والنووية. واشترك المكتب أيضا في أعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا، الأونكتاد، ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات، وقدم الدعم لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، واجتماعات المائدة المستديرة التي نظمتها إدارة الشؤون الإنسانية لفائدة عدد من البلدان في أفريقيا وآسيا، والأفرقة العاملة التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية.

١٣٣ - وخلال هذه الفترة وضع اجتماع المائدة المستديرة الذي نظمه المدير العام، بمشاركة كبار مسؤولي جميع الهيئات والبرامج التي يوجد مقرها في جنيف وممثلي الموظفين، توصيات ترمي إلى تعزيز وتبسيط الترتيبات الأمنية، فضلا عن بلوغ درجة أكبر من ضبط الوثائق، بغية تقليص حجمها إلى حد ملموس في نهاية المطاف.

١٣٤ - وأجرى المكتب دراستين رئيسيتين تهدفان إلى تحديد مجالات الازدواجية والتداخل في القطاع الاداري داخل المكتب، وكذلك بين المكتب وشتى كيانات وبرامج الأمم المتحدة التي مقرها في جنيف. وأفضت المرحلة الأولى من الدراسة التنظيمية إلى تفويض قدر أكبر من السلطة بين المقر وجنيف في مجالي شؤون الموظفين والميزانية/المالية. ولن يفضي هذا التفويض فحسب إلى تقليص الازدواجية والتداخل تقليصا ملموسا، بل إنه سيتيح أيضا معالجة الاجرءات الادارية في جنيف في وقت أنسب. وستضع المرحلة التالية من الدراسة التنظيمية الصيغة النهائية للترتيبات الإدارية في جنيف وتحدد العلاقات بين شتى الكيانات. وأنجزت لتوها دراسة ثانية، هي عبارة عن تحليل لتدفق العمل أجري في سياق الإدراج المقبل لنظام المعلومات الإدارية المتكامل في جنيف. وفي نهاية العام، ستنجز تقريبا إعادة التنظيم، مما سيتيح للمكتب الاستجابة على نحو أكثر فعالية للطلبات المتزايدة الموجهة إليه من الدول الأعضاء بالمنطقة ومن المنظمة ككل.

١٣٥ - وأنجز معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث(اليونيتار)، الذي يوجد مقره في جنيف أيضا، عملية إعادة التشكيل على نحو ما طلبه قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٤٧ المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣. وأنجز المعهد هذا العام برنامجا تدريبيا في مجال إدارة الشؤون الدولية، بما فيها صنع السلام والدبلوماسية الوقائية، والقانون والسياسة البيئيان، وتوفير زمالة في القانون الدولي. وبالاضافة إلى ذلك، أعيد تنظيم البرنامج التدريبي للمعهد في مجال إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والغرض من هذا البرنامج في الوقت الراهن هو رفع مستوى المهارات الفنية للموارد البشرية في مجالات محددة، ووضع المبادرة التدريبية للمعهد في خدمة وكالات التعاون المتعدد الأطراف والثنائي، ولا سيما أمانة المنظمات المكلفة بتسهيل تنفيذ الصكوك القانونية الدولية. ومن المحتمل أن تشهد الأعوام القادمة توحيدا لأنشطة التدريب وبناء القدرات التي يقوم بها المعهد، بينما تتوقف تدريجيا برامج البحوث. والأمل معقود على أن تكفل الدول الأعضاء استمرارية المعهد على الأمد الطويل.

١٣٦ - ويقدم مكتب الأمم المتحدة في فيينا، تحت رئاسة المدير العام السيد جيورجيو جياكوميلي، الدعم الإداري لصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال العقاقير والأنشطة الأخرى للأمم المتحدة التي تجري في فيينا، ويقوم بالوظائف المتصلة بمنع الجريمة والتعاون في الأنشطة الفضائية، ويعد مكانا هاما لعقد الاجتماعـــات ومركز دعم لعمليات حفظ السلام. ومن ١ تمـــوز/يوليه ١٩٩٤ إلى ١ تموز/يوليه ١٩٩٥، خطط ما مجموعه ٢٠٩ ٢ اجتماعات في فيينا وقدمت لها الخدمات.

١٣٧ - وابتداء من ١ نيسان/ابريل ١٩٩٥، وبعد مفاوضات مستفيضة، دمجت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومكتب الأمم المتحدة في فيينا قدرات تخطيط المؤتمرات وتنسيقها واللغات وخدمة المؤتمرات لتشكل دائرة موحدة للمؤتمرات تحت إدارة المكتب. وجرى عدد من الحلقات الدراسية والدورات التدريبية ومشاريع التعاون التقني؛ ويجري التخطيط لأنشطة أخرى أو يجري تنفيذها.

١٣٨ - وشجع فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية التابع لمكتب الأمم المتحدة في فيينا التعاون الدولي في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وقدم المساعدة للدول الأعضاء بشأن مشاكل كل من الجريمة الوطنية والجريمة عبر الوطنية. ونظم المكتب المؤتمر الدولي لمنع ومراقبة غسل الأموال واستخدام عائدات الجريمة: نهج عالمي (كورمايور إيطاليا، ١٨-٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤)، والمؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة عبر الوطنية المنظمة (نابولي بإيطاليا، ٢١ -٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤) ومؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (القاهرة، ٢٩ نيسان/أبريل - ٨ أيار/مايو ١٩٩٥).

١٣٩ - واعتمد المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة عبر الوطنية المنظمة إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة اللذين وافقت عليهما الجمعية العامة في قرارها ١٥٩/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وفي الإعلان، أعرب رؤساء الدول والحكومات والوزراء المسؤولون عن نظم العدالة الجنائية وغيرهم من ممثلي الحكومات الرفيعي المستوى عن عزمهم المعقود على حماية مجتمعاتهم من الجريمة المنظمة عن طريق تدابير تشريعية فعالة وصكوك تنفيذية. وأكدت خطة العمل العالمية ضرورة أن تيسر الأمم المتحدة توفير التعاون التقني ، بما فيه التبادل المنتظم للخبرات والدراية الفنية، بصوغ التشريعات وتنظيم دورات تدريبية خاصة للمسؤولين عن العدالة الجنائية وجمع وتحليل وتبادل المعلومات.

١٤٠ - وتوصل مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين إلى أن الأشكال والأبعاد الجديدة للجريمة والصلات القائمة بين المنظمات الاجرامية تهدد أمن الدول واستقرارها، وتحتم اتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي. وناقش المؤتمر التاسع أربعة مواضيع فنية وعقد ست حلقات عمل تتعلق بالارشاد والبحث أتاحت قدرا أكبر من الدراسة التقنية للمسائل ذات الأولوية التي تشكل شاغلا مباشرا للدول الأعضاء. واستقطبت المناقشة المتعلقة بمكافحة الفساد بين الموظفين الحكوميين اهتماما كبيرا، واقترح عدد من التوصيات. وقيمت الجلسة العامة المتعلقة بالتعاون التقني التقدم المحرز والمشاكل التي اعترضت الأنشطة التنفيذية. وناقشت الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حاجتها إلى مساعدة تقدمها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

١٤١ - ووجه عمل فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية نحو الأنشطة التنفيذية والمساعدة التقنية، ولا سيما للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وركز الفرع جهوده على تعزيز نظم فعالة وعادلة للعدالة الجنائية ترتكز على سيادة القانون، مع مراعاة قواعد الأمم المتحدة ومعاييرها ومعاهداتها النموذجية. وقدم الفرع المساعدة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في مجال إصلاح التشريع والعدالة الجنائية، وصياغة وتنفيذ القوانين الجنائية والمعاهدات الدولية، وتخطيط ووضع سياسات واستراتيجيات وطنية للعدالة الجنائية، وإقامة شبكات للمعلومات وقواعد بيانات. كما ساهم البرنامج في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وصنع السلام بالمساعدة في بناء الهياكل الأساسية في مجال القانون والعدالة الجنائية، وتوفير الدعم للبعثات والبلدان المعنية. وقدم مستشاران أقاليميان الخدمات الاستشارية لمختلف البلدان، وقاما بتقييم احتياجاتها ووضعا مقترحات مشاريع.

١٤٢ - وتعقد لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وهي الهيئة المسؤولة عن توجيه السياسات في هذا الميدان، اجتماعاتها في فيينا سنويا. وقد تناولت اللجنة، في دورتها الرابعة المعقودة في الفترة من ٣٠ أيار/مايو الى ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، نتائج وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين وكذلك المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة عبر الوطنية المنظمة. وأوصت اللجنة بتدابير لمتابعة نتائج المؤتمر ولإعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية اللذين اعتمدهما المؤتمر. وأقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي جميع توصيات اللجنة في دورته الموضوعية المعقودة في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه الى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥.

١٤٣ - وتعاون فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية تعاونا وثيقا مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومركز حقوق الإنسان. واضطلع الفرع أيضا بأنشطة التعاون والتنسيق مع المعاهد الأقاليمية والاقليمية والمنتسبة في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية ومع المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

١٤٤ - وقام مكتب شؤون الفضاء الخارجي، الذي نقل الى مكتب الأمم المتحدة في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، بتنفيذ برنامجه المتعدد القطاعات بعناصر سياسية وقانونية وعلمية مع عناصر المساعدة التقنية. وقام المكتب، من خلال برنامج التطبيقات الفضائية التابع له، بتنظيم وعقد حلقات عمل ودورات تدريبية وندوات عن جوانب مختلفة لعلوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية وواصل المكتب قيامه بدور الأمانة الفنية للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية التابعة للجمعية العامة ولجنتها الفرعية العلمية والتقنية ولجنتها الفرعية القانونية، فضلا عن هيئاتها الفرعية.

١٤٥ - وأحرز مزيد من التقدم في مبادرة المكتب باقامة مراكز اقليمية للتعليم في مجال علوم وتكنولوجيا الفضاء في البلدان النامية. وسوف تزود هذه المراكز الأفراد من البلدان النامية بالتعليم والتدريب في الفروع والتطبيقات المتصلة بالفضاء. وفي عام ١٩٩٤، قرر المكتب إنشاء مركز لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تشترك في استضافته البرازيل والمكسيك، وإنشاء أول حلقة في مركز منطقة آسيا والمحيط الهادئ في الهند. ومن المنتظر أن يتم في عام ١٩٩٥ التوصل الى اتفاقات ثابتة بشأن موقع المركزين اللذين سيقامان في الشرق الأوسط وافريقيا. وفي عام ١٩٩٤، قام المكتب بتوسيع دائرة المعلومات الفضائية التابعة له لتشمل قدرة محدودة لقاعدة بيانات الحاسوب وكذلك معبرا أو "ملفا" على شبكة "إنترنيت". ويوفر الملف بيانات أساسية عن أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالفضاء ويعتبر الخطوة الأولى في تطوير نظام المعلومات الواسع النطاق الذي أصدرت الجمعية العامة تكليفا به. وقد شرع المكتب في وضع خطط لتوفير الدعم للأعمال التحضيرية الجارية في اللجان الحكومية الدولية فيما يتعلق بعقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية.

١٤٦ - وتشكل لجنة التنسيق الإدارية، التي تضم الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، وكذلك جميع برامج الأمم المتحدة، تحت رئاسة الأمين العام، الأداة الرئيسية

لاقامة نظام فعال للتعاون والتنسيق فيما بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة. وتمشيا مع الأهداف التي استرشدت بها عملية إعادة التشكيل الأخيرة لآلية اللجنة، جرى تدريجيا تدعيم قدرة اللجنة على تحديد القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسة التي يواجهها المجتمع الدولي وتعزيز وتنظيم المبادرات والاستجابات الموحدة إزاء الأهداف المشتركة. وينبغي العمل على تحقيق التحسينات التي يسعى الأمين العام الى ادخالها في الأمم المتحدة على مستوى السياسات ومستوى الإدارة على السواء، كجزء متمم لجهد أوسع نطاقا لتكييف أولويات وأساليب العمل للمتطلبات المتغيرة على مستوى المنظومة ككل. وبالتالي واصلت اللجنة، في دورتيها السابقتين، نظرها في السياسات التي قد تفضي الى فعالية أكبر في توزيع العمل، والى مزيد من التكامل في العمل داخل منظومة الأمم المتحدة. وكرست اللجنة اهتماما خاصا لاقامة وتدعيم ترتيبات تعاونية بين مؤسسات بريتون وودز وصناديق وبرامج الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة الأخرى. وفي نفس السياق، أولت اللجنة اهتماما خاصا لأساليب ووسائل تعزيز قدرة نظام المنسق المقيم على تشجيع التنسيق الفعال فيما بين جميع الجهات الاقتصادية والاجتماعية العاملة على المستوى القطري، دعما لجهود التنمية الوطنية. إن تحقيق تكامل أكبر بين مذكرات الاستراتيجيات القطرية، التي وضعتها الجمعية العامة، وورقات إطار السياسات، تحت رعاية مؤسسات بريتون وودز، اعتبر هدفا أساسيا لبلوغ هذه الغايات.

١٤٧ - وعلى الصعيد العالمي، تساعد الجهود التي تبذلها اللجنة لتعزيز المتابعة المنسقة لنتائج المؤتمرات الرئيسية المعنية بالقضايا الإنمائية المترابطة على تشجيع توزيع أكثر فعالية للعمل داخل المنظومة، اعتمادا على الرؤية السياسية والأولويات والالتزامات الجديدة التي أوجدتها تلك المؤتمرات. كما أدت المناقشات المستمرة الجارية في اللجنة بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ونظرها، في دورتها المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٥، في المسائل المتصلة بالمراقبة الدولية لإساءة استعمال المخدرات، الى المساعدة على تعزيز توزيع المسؤوليات بفعالية أكبر وتشجيع الأنشطة المتعاضدة التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال معالجة الأولويات العالمية الناشئة.

١٤٨ - وكان الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا موضع تركيز كبير في الدورتين الأخيرتين للجنة. وفي حين أعطت مؤسسات الأمم المتحدة، فرادى وجماعات، أولوية عالية للتنمية في افريقيا فإن مستوى الجهد الحالي لا يضاهي نسبة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها هذه المنطقة. وخلصت اللجنة الى أنه يلزم مستوى أعلى كثيرا من الالتزام والموارد على جميع المستويات للتغلب على الأزمة التي تواجهها بلدان عديدة في تلك القارة. وقد دعا الأمين العام، بصفته رئيسا للجنة، الى جهد مشترك مجدد من أجل وضع مبادرات عملية أخرى لها أهداف واضحة. ووافقت اللجنة على إنشاء لجنة توجيهية رفيعة المستوى لتقديم مجموعة من التوصيات المحددة للموافقة عليها في دورتها القادمة. وتشمل المجالات البرنامجية العريضة المحددة لهذا الغرض توفير المياه وإدارتها؛ والأمن الغذائي المستدام؛ والتنمية البشرية وبناء القدرات؛ ومتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، مع التركيز بصورة خاصة على تخفيف حدة الفقر. وتركز اللجنة التوجيهية الاهتمام أيضا على النظر في سبل تعزيز الدعم السياسي والمالي المقدم من أجل التنمية في افريقيا. وقد جرى الاعتماد على أعمالها الأولية لدى التحضير للجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المكرس للتنمية في افريقيا.

١٤٩ - وفيما يتعلق بقضايا الإدارة، أعاد أعضاء اللجنة تأكيد التزامهم الشديد بكفالة النهوض بمركز المرأة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وقد جرى الاتفاق بصورة عامة، على أن التزام الإدارة على أعلى المستويات أمر حيوي لتحقيق المساواة بين الجنسين. وحددت اللجنة تدابير معينة لزيادة المرونة في الأسلوب الذي تتعامل به منظومة الأمم المتحدة مع المرشحات؛ وإزالة العقبات التي تعترض سبيل تعيينهن وبقائهن في الخدمة وترقيتهن وتنقلهن؛ وتهيئة بيئة مساندة.

١٥٠ - وتناولت اللجنة أيضا القضايا التي تؤثر على أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة، وكذلك المسائل المتصلة بالتحسينات في شروط الخدمة. وقامت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية، في اجتماع خاص عقد في حزيران/يونيه واشترك فيه كبار المسؤولين عن الإدارة والتنظيم في الوكالات، بالمسعى الى تحديد طرق لتعزيز فعالية الإدارة في مختلف أنحاء المنظومة.

١٥١ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٥، اجتمع جميع أعضاء اللجنة، وعدد من الشخصيات المرموقة التي قامت باستعراضات مستقلة لطرق تدعيم منظومة الأمم المتحدة، في فيينا في منتدى عن "مستقبل الأمم المتحدة". وتناول المنتدى ما يلي: المتطلبات المتغيرة للحكم العالمي والاقليمي الناجمة عن الإطار السياسي

والاقتصادي الجديد الناشئ، والآثار المترتبة عليها في المنظمة، النهج الجديدة لتمويل منظومة الأمم المتحدة؛ الآثار المترتبة على الدور المتغير للمنظومة بالنسبة الى الخدمة المدنية الدولية؛ الصورة العامة للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص التحدي المتمثل في تعبئة وتركيز اهتمام وسائط الإعلام على أعمال المنظمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

باء - ضمان قاعدة مالية ملائمة

١٥٢ - ما زالت الأزمة المالية للأمم المتحدة تزداد وطأة بسبب تأخر الدول الأعضاء في دفع اشتراكاتها المقررة سواء في الميزانية العادية أو في عمليات حفظ السلام. وفي ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة ٣,٩ بلايين دولار؛ منها ٨٥٨,٢ مليون دولار للميزانية العادية (٤٥٦,١ مليون دولار فيما يتصل بالعام الجاري (١٩٩٥) و ٤٠٢,١ من ملايين الدولارات فيما يتصل بالأعوام السابقة) و ٣ بلايين دولار لعمليات حفظ السلام تجمع بين حالات العجز الراهنة والسابقة (انظر الشكل ٦).

١٥٣ - والأمم المتحدة قادرة على مواصلة عملياتها لحفظ السلام لا لشيء إلا لأنه يجري تأجيل دفع الفواتير والمدفوعات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات. وبحلول نهاية هذا العام، فإن من المقدر أن تبلغ المدفوعات غير المسددة للبلدان المساهمة بقوات والمبالغ المستحقة عن المعدات المملوكة للوحدات بليون دولار. وهذه الحالة لا يمكن أن تستمر. فقد أعربت البلدان المساهمة بقوات عما تجده من صعوبات فيما يتصل باستمرار مشاركتها في عمليات حفظ السلام في حالة عدم دفع مستحقاتها في الوقت المحدد.

١٥٤ - وبذل عديد من الدول الأعضاء جهودا جادة للتعجيل بدفع أنصبتها المقررة ولكن سيكون الرصيد النقدي للأمم المتحدة منخفضا بدرجة خطيرة في حالة عدم ورود اشتراكات اضافية كبيرة من المساهمين الرئيسيين قبل نهاية العام. وهذه الحالة المالية الصعبة لها أثر مباشر على كفاءة المنظمة، ولا سيما عندما تتفاقم نتيجة عدم القدرة على التنبؤ بورود الاشتراكات. وهي تزيد تدريجيا من صعوبة إدارة المنظمة على نحو فعال.

١٥٥ - والى جانب الصعوبات النقدية المذكورة، تواجه المنظمة أيضا مشكلة خطيرة أخرى نتيجة ما درجت عليه الجمعية العامة بصورة متزايدة من الإذن بالانفاق على أنشطة اضافية أو جديدة دون توفير الموارد المقابلة عن طريق تحديد أنصبة مقررة على الدول الأعضاء. وقد أدى ذلك الى زيادة تفاقم الحالة المالية الصعبة بالفعل، ذلك أن السبيل الوحيد لتوفير الموارد لتلك الأنشطة هو الاقتراض من حسابات لها موارد نقدية، دون أي تأكيد بأن هذه الحسابات ستتم تغذيتها من أجل تنفيذ الأنشطة التي وفرت لها الدول الأعضاء الموارد في بادئ الأمر.

١٥٦ - وفي حالة عدم تحسن ورود الأنصبة المقررة غير المسددة تحسنا ملحوظا، سيكون الخيار الوحيد المتروك زيادة تخفيض الانفاق، مع التركيز على الأنشطة التي لم تعتمد لها أنصبة مقررة. وقد يلزم تقليص الأنشطة التي اعتمدت لها أنصبة مقررة ولكن تكرر عدم سداد الدول الأعضاء لها.

١٥٧ - وبصرف النظر عن هذه المشاكل المالية، يستمر بذل الجهود لزيادة كفاءة وفعالية المنظمة في الاضطلاع بالمهام العديدة المعهودة اليها. ولدى وضع الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧، أولي اهتمام خاص للتحسينات الإدارية، مما أدى الى تحقيق وفورات دون الإخلال بتنفيذ الأنشطة الصادر بها تكليف. وعلى هذا الأساس، اقترحت ميزانية لفترة السنتين القادمة تبلغ ٥١٠ ٢ ملايين دولار (بالأسعار الجارية قبل إعادة تقدير التكاليف) لموافقة الجمعية العامة عليها في هذا العام. وهذا يمثل انخفاضا بمبلغ ١٠٩ ملايين دولار، أو ٤,٢ في المائة، عن المبلغ المعتمد للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ (انظر الشكل ٧). ولا ينبغي أن يعاني تنفيذ الميزانية البرنامجية للفترة

١٩٩٦-١٩٩٧، متى وافقت الجمعية العامة عليها، من ذات انعدام اليقين في النواحي المالية الذي تعانيه المنظمة.

١٥٨ - إن هدف الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بالحالة المالية للمنظمة، الذي أنشأته الجمعية العامة وبدأ اجتماعاته في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، هو إحداث تغييرات بناءة وايجابية لتزويد المنظمة بقاعدة مالية متينة طال نشدانها.

جيم - الذكرى الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة

١٥٩ - في أثناء العام الماضي، تركز قدر كبير من عمل اللجنة التحضيرية للذكرى الخمسين للأمم المتحدة على الأعمال التحضيرية للاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لنفاذ ميثاق الأمم المتحدة، الذي سيعقد في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٢ الى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. كما واصلت اللجنة رصد التقدم المحرز في البرنامج التذكاري الذي تضطلع به أمانة الذكرى الخمسين ومن المتوقع أن تختتم اللجنة أعمالها بالقيام في أوائل أيلول/سبتمبر باعتماد إعلان يدعم المنظمة في ذكراها الخمسين، وذلك كجزء من تقريرها إلى الجمعية العامة.

١٦٠ - وقد واصلت أمانة الذكرى الخمسين، التي ترأسها السيدة غيليان مارتن سورينسن، وضع وتنفيذ برنامج تذكاري عالمي طموح للأنشطة والمنتجات. وتمثلت الأهداف التي تحددت للاحتفال بالذكرى الخمسين فيما يلي: الترويج لصورة أكثر توازنا للأمم المتحدة؛ توسيع نطاق دائرة مناصريها، ولا سيما فيما بين الشباب والجماهير غير التلقيدية؛ زيادة التعريف على النطاق العالمي بأعمال المنظمة؛ تعبئة الدعم العام لصالح الأمم المتحدة ليتسنى لها تلبية الطلبات المتزايدة على الدوام. وتمشيا مع هذه الأهداف، قامت أمانة الذكرى الخمسين بوضع وتنفيذ مشاريع في مجالات برنامجية رئيسية، حظي من بينها التثقيف والاتصال بالأولوية.

١٦١ - وتتضمن الأنشطة التثقيفية إعداد مجموعات مواد تثقيفية للمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية وتوزيعها بجميع اللغات الرسمية الست. وأتيح قدر كبير من الأموال للتوزيع المجاني في البلدان النامية وللترجمة إلى لغات إضافية كجزء من "المناظرات العالمية" (يوم أو أسبوع مخصص للتعريف بالأمم المتحدة). وبالتعاون مع اليونسكو، عقدت حلقات عمل عن مجموعات المواد التثقيفية والمناظرات العالمية في عدة مؤتمرات تثقيفية دولية. وركزت مشاريع تعاونية أخرى مع الوكالات والبرامج المتخصصة على الشباب والمدرسين. وصمم "جواز مرور إلى المستقبل" للتوقيع عليه من ملايين الشباب، بين سن ٧ أعوام و ١٤ عاما، بوصفهم "مواطنين عالميين". ويشجعهم جواز المرور على الإعراب عن اهتمامهم بتحقيق مستقبل أفضل بالانهماك في بعض من أكثر التحديات إلحاحا في العالم - البيئة، وحقوق الإنسان والسلم - بالاشتراك في مجتمعاتهم المحلية.

١٦٢ - وقد تضمنت أنشطة الاتصال القيام بحملة دولية للخدمات العامة عن طريق أشرطة الفيديو والبرامج الإذاعية والمطبوعات، باللغات الرسمية الست. وترمي الحملة الى إبلاغ الجمهور بالمنجزات الكثيرة التي حققتها منظومة الأمم المتحدة، مثلا في مجالات تحقيق الديمقراطية وإنهاء الاستعمار، ودور المرأة في التنمية، والبيئة، والصحة، واللاجئين، وحفظ السلام والأمن الغذائي. وأشرطة الفيديو، التي أعدها مخرجون من ثماني مناطق جغرافية، تعرض على شاشات التليفزيون وفي الخطوط الجوية وفي المدارس على النطاق العالمي. ويجري توزيع مطبوعات الحملة وموادها الإذاعية على دور الإذاعة والنشر في جميع الدول الأعضاء. وجرى توفير معرض وسائط إعلام متعددة للمقر والمكاتب الإقليمية، ومقار الوكالات المتخصصة. وتتضمن المنشورات تاريخا مصورا للأمم المتحدة، "رؤى - الأمم المتحدة في خمسين عاما"، وكتابا عن الأمم المتحدة ألفه شباب من أجل الشباب، بعنوان "عالم في أيدينا".

١٦٣ - وانصب التركيز في جميع الأنشطة البرنامجية على تحقيق المشاركة الواسعة النطاق. ولما كانت أمانة

الذكرى الخمسينفي وضع لا يتيح لها تنفيذ جميع هذه الأنشطة في كل دولة عضو والإعلان عنها، فقد بذلت جهود كبيرة لتشجيع وتقديم الدعم الى لجان الذكرى الخمسين التي شكلتها الدول الأعضاء، والمكاتب المحلية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية لدى تنفيذها لهذه الأنشطة وغيرها. وقد أنشأ ما مجموعه ١٤٥ بلدا لجانا وطنية، كما تضطلع هذه البلدان بمجموعة رائعة من الأحداث التذكارية المحلية. وتواصل أمانة الذكرى الخمسين العمل بتعاون وثيق معها، وتقدم المواد الإعلامية، وتوجه وتدعم إعداد الأنشطة على الصعيدين المحلي والقطري المحدد، وتوصي بالقيام بأنشطة محددة لاستكمال الأنشطة الجاري تنفيذها على الصعيد العالمي. ويقوم ما يربو على ٤٠ دولة عضوا بتكريم الأمم المتحدة بإصدار عملات تذكارية، وتقوم جميع الإدارات البريدية تقريبا بإصدار طوابع تذكارية تكريما للمنظمة.

١٦٤ - كما عملت الأمانة مع كثير من المدن - بما في ذلك المدن التي تستضيف مكاتب مقرنا - في إعداد احتفالات تذكارية مناسبة، بما في ذلك المؤتمرات وحلقات المناقشة، والحفلات الموسيقية، ومعارض الفنون، وغيرها من الأحداث الثقافية والشعبية. وتمثل واحد من كثير منها في العدد الوافر من الأنشطة المنظمة في سان فرانسيسكو للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتوقيع الميثاق.

١٦٥ - وعلاوة على الحملة الإعلانية للخدمات العامة، واصلت أمانة الذكرى الخمسين إعداد طائفة واسعة من المنتجات الإعلامية يجري توزيعها على نطاق واسع على اللجان الوطنية، ومراكز الأمم المتحدة للإعلام، والمكاتب الميدانية التابعة للأمم المتحدة، والبعثات الدائمة، ورابطات الأمم المتحدة، والمجموعات الأكاديمية، ووسائط الأنباء الدولية، فضلا عن عامة الجمهور. وتشمل هذه المنتجات: الرسالة الإخبارية UN50، ومجموعة مواد صحفية مستكملة، وكتيبا إعلاميا من ١٦ صفحة عن الذكرى الخمسين، ومعلومات عن الذكرى الخمسين متاحة عن طريق شبكة الحاسوب، وعددا من الكتيبات الإعلامية التي اشتركت في نشرها إدارة شؤون الإعلام، الى جانب مجموعات من الأشرطة السمعية وأشرطة الفيديو.

١٦٦ - وبوجه عام، جرى تأمين الأموال المطلوبة لإعداد البرنامج التذكاري من الدعم المقدم من القطاع الخاص من داعمين عالميين للذكرى الخمسين وكذلك من داعمين للمشاريع. وتوفر العوائد المحصلة من برنامج العملات المعدنية إيرادات كبيرة لأنشطة التثقيف والاتصال. وأتت إيرادات إضافية من ساعة تذكارية.

١٦٧ - وقدمت رابطات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية أخرى الدعم للجهود المبذولة للاحتفال بالذكرى الخمسين لتوسيع نطاق فهم الجمهور لأعمال الأمم المتحدة واستمرار أهميتها عن طريق جملة أمور، منها برامج التثقيف، والمؤتمرات والأنشطة التي تستهدف الشباب، مثل مشاريع الفنون، والتنافس في كتابة المقالات، وبرامج الأمم المتحدة النموذجية. وبالإضافة إلى ذلك، يشترك كثير من هذه المنظمات، ولا سيما رابطات الأمم المتحدة، اشتراكا فعليا كأعضاء في اللجان الوطنية المنشأة للاحتفال بالذكرى الخمسين لترتيب برامج تذكارية داخل الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، فإنه في سياق الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة، هناك خطط لتنظيم برنامج للمنظمات غير الحكومية مدته يوم واحد في منتصف تشرين الأول/اكتوبر لدراسة دور المنظمات غير الحكومية في أعمال الأمم المتحدة.

دال - جامعة الأمم المتحدة

١٦٨ - عقد مجلس إدارة جامعة الأمم المتحدة دورته الحادية والأربعين في الفترة من أواخر تشرين الثاني/نوفمبر الى أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ في أكرا بغانا. ونظر المجلس في مقترحات لزيادة تعزيز فعالية الجامعة، التي يرأسها المدير هيتور غورغولينو ده سوسا، ولتعزيز دور الجامعة وآثارها في مبادرات وأنشطة بحوث الأمم المتحدة. ووافق المجلس على عدة مقترحات متعلقة بمبادرات أكاديمية جديدة. ومن بين ذلك، قرر المجلس إنشاء الأكاديمية الدولية للقيادات، التابعة لجامعة الأمم المتحدة، التي ستعمل في عمان، بدعم مالي من حكومة الأردن.

١٦٩ - وقد عين المدير العام لليونسكو والأمين العام أعضاء جددا في المجلس ليحلوا محل ١١ عضوا انتهت مدة عضويتهم البالغة ست سنوات في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥.

١٧٠ - ويوافق عام ١٩٩٥ الذكرى السنوية العشرين لبدء الأنشطة الأكاديمية لجامعة الأمم المتحدة. وهو أيضا العام السادس والأخير لأنشطة البحث والتدريب والنشر التي تضطلع بها جامعة الأمم المتحدة في إطار المنظور المتوسط الأجل الثاني (١٩٩٠-١٩٩٥). وبناء على ذلك، شرع في عملية إعداد المنظور المتوسط الأجل الثالث للجامعة (١٩٩٦-٢٠٠١) للأعوام الستة المقبلة. ولتحقيق هذا الغرض، أعدت الجامعة "بيان المهام" كخطوة نحو زيادة تركيز محور أهدافها المؤسسية بوصفها مؤسسة تثقيفية دولية وكيانا

مستقلا تابعا للأمم المتحدة في بيئة عالمية سريعة التطور.

١٧١ - وقد أقر المجلس، في دورته الحادية والأربعين، ورقة استراتيجية مؤسسية تحدد أهداف التطوير البرنامجي لكي تدخل الجامعة في القرن الجديد. وبالإضافة إلى ذلك، نظر المجلس في تقرير تقييم الأداء لفريق تقييم داخلي تابع للمجلس. ودعا هذا التقرير الجامعة الى القيام بدور تنسيقي رئيسي في مبادرات وأنشطة بحوث الأمم المتحدة وإلى العمل على تعزيز ترابط البرنامج الأكاديمي للجامعة بوجه عام. وأكد التقييم ضرورة تكامل مبادرات جامعة الأمم المتحدة على نحو أفضل في مجالات البحث والتدريب والزمالات، ونشر منشورات الجامعة بصورة أكثر فعالية. وتمثلت توصية رئيسية أخرى للتقرير في زيادة تعزيز مركز جامعة الأمم المتحدة في مهمته الرئيسية بوصفه آلية تنسيقية للبرامج الأكاديمية للجامعة ومراكز وبرامج البحث والتدريب. وطلب المجلس توحيد العناصر الأساسية لتقرير التقييم وورقة الاستراتيجية المؤسسية وبيان المهام كخطوة أخرى في عملية وضع المنظور المتوسط الأجل الثالث للجامعة.

١٧٢ - وخلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ الى ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥، عقدت الجامعة ٧٢ اجتماعا أكاديميا على النطاق العالمي. وحتى ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥، التحق ٥٨ متدربا من خريجي جامعة الأمم المتحدة ببرامج تدريبية في مؤسسات متعاونة في شتى أنحاء العالم. وشملت مجالات التدريب الأغذية والتغذية، وطاقة الحرارة الأرضية، والاستشعار من بعد، والتكنولوجيا الأحيائية، وإدارة نظم المعلومات بالحواسيب الصغيرة. وفي عام ١٩٩٤، جرى الاضطلاع بنسبة ٥٧ في المائة من التدريب في مؤسسات في بلدان نامية ونسبة ٤٣ في المائة في مؤسسات في بلدان صناعية. وقد دربت الجامعة منذ عام ١٩٧٦ ما يربو على ٣٤٠ ١ زميلا من أكثر من ١٠٠ بلد؛ وتلقى ٣٠٠ ٢ شخص آخر تدريبا في حلقات عمل وحلقات دراسية تابعة للجامعة. وحتى الآن، نتج من أعمال البحث التي تقوم بها الجامعة ما يربو على ٣٠٠ كتاب وخمس مجلات علمية وورقات بحثية كثيرة.

١٧٣ - واستمر إجراء البحوث في إطار المجالات البرنامجية الخمسة التي حددها المنظور المتوسط الأجل الثاني للجامعة (١٩٩٠-١٩٩٥): القيم الانسانية العالمية والمسؤوليات العالمية؛ الاتجاهات الجديدة للاقتصاد العالمي؛ تعزيز نظم حفظ الحياة على الصعيد العالمي؛ نواحي التقدم في العلم والتكنولوجيا؛ ديناميات السكان ورفاه الإنسان.

١٧٤ - وقد أحرزت الجامعة تقدما في تنفيذ برنامجها بشأن التنمية المستدامة بيئيا (جدول أعمال القرن ٢١، جامعة الأمم المتحدة)، الذي يشدد بوجه خاص على التنمية البشرية وبناء القدرات في البلدان النامية. وقد بدأت في طوكيو، بالاشتراك مع مؤسسات متعاونة في تايلند والهند، سلسلة من أنشطة التثقيف وبناء القدرات للخريجين فيما يتعلق بالإدارة البيئية.

١٧٥ - كما شرعت الجامعة في جهد بحثي رئيسي جديد طويل الأجل يجمع ما بين الشركات الخاصة وراسمي السياسة الصناعية والباحثين، لمواصلة تحقيق الفتوحات التكنولوجية التي ستسهل التصنيع دون أي شكل من التبديد - ما يطلق عليه "مبادرة البحوث العديمة الانبعاثات" (UNU/ZERI). ولتعبئة الدعم وتبادل المعلومات بشأن تصميم وتنفيذ هذا البرنامج البحثي العالمي المتعدد الاختصاصات، نظمت الجامعة المؤتمر العالمي الأول المعني بانعدام الانبعاثات بمقرها في طوكيو في أوائل نيسان/أبريل ١٩٩٥. وكان المؤتمر العالمي أول مؤتمر يعقد باستخدام فيديو شبكة "انترنيت" المتعددة النقاط من اليابان، ويربط بين العلماء وقادة الحكومات وكبار رجال الأعمال في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية ويتيح سبل الوصول أمام جمهور عريض في حوالي ١٠٠ بلد.

١٧٦ - ولتعزيز وضع مبادرات طويلة الأجل ذات صلة بأعمال الأمم المتحدة، عقد مدير الجامعة اجتماعا لفريق استشاري خاص للمساعدة في إعداد "جدول أعمال جامعة الأمم المتحدة للسلم والأمن وأسلوب الحكم على النطاق العالمي". واقترح الفريق الاستشاري برنامجا مدته خمس سنوات يركز على مواضيع مثل الأخلاق، والديمقراطية وأسلوب الحكم، وحقوق الانسان، والأدوات القضائية لإدارة الحكم، وآليات السلم والأمن الجماعي. وتشمل هذه الآليات الدبلوماسية الوقائية، ومخططات الأمن الجماعي، وحفظ السلام، والتدابير اللاحقة للمنازعات، ونزع السلاح. ويجري حاليا تنفيذ هذا البرنامج.

١٧٧ - وتواصل الجامعة تعزيز تعاملها مع منظومة الأمم المتحدة وتبذل جهودا مكثفة ومتضافرة لضمان أن تغذي نتائج أعمالها مداولات الأمم المتحدة وأنشطتها التنفيذية. وأعدت الجامعة ورقات سياسة عامة لتقديمها في العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية. ويجري التخطيط لتقديم مساهمات هامة أو هي في طور التنفيذ فيما يتعلق بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والمؤتمر الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل) والدورة التاسعة للأونكتاد. كما كثفت الجامعة جهودها البحثية دعما للأمانة العامة للأمم المتحدة من خلال

إجراء دراسات عن تكنولوجيا إزالة الألغام، وحفظ السلام في أفريقيا، ومسائل الأمن الإقليمي في أمريكا اللاتينية.

١٧٨ - وأصدرت الجامعة عددا من الدراسات الموجهة نحو السياسة العامة شملت ما يلي: "المناطق المدارية الهشة في أمريكا اللاتينية: الادارة المستدامة للبيئات المتغيرة"؛ "المياه الدولية في الشرق الأوسط: من الفرات - دجلة إلى النيل"؛ "إدارة المياه من أجل السلم في الشرق الأوسط: الاستراتيجيات البديلة"؛ "السياسة المائية على طول نهر الأردن: ندرة المياه وأثرها على النزاع العربي - الاسرائيلي"؛ "الادارة المستدامة لموارد التربة في المناطق المدارية الرطبة"؛ "إدارة المحيطات: التنمية المستدامة للبحار"؛ "توجيه الأعمال التجارية نحو الاستدامة"؛ "الثقافة والتنمية والديمقراطية: دور المفكرين"؛ "التحول العالمي: التحديات أمام نظام الدولة"؛ "الدولة والمجتمع ومنظومة الأمم المتحدة: المنظورات المتغيرة المتعلقة بالتعددية"؛ "منظومة الأمم المتحدة: سياسات الدول الأعضاء"؛ "تخفيض الأسلحة: الآثار الاقتصادية في الحقبة اللاحقة للحرب الباردة"؛ "نمو المدن العملاقة والمستقبل"؛ "العمالة العالمية: تحقيق دولي في مستقبل العمل"؛ "البيئة العالمية الجديدة المتطورة لعملية التنمية".

١٧٩ - وفي الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ إلى ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥، تلقت الجامعة حوالي ١٩,٩ مليون دولار لصندوق الهبات، وعلى شكل مساهمات مقدمة للبرامج التنفيذية ولبرامج محددة. ومع ذلك، تواجه الجامعة قيودا مستمرة على الموارد نتيجة انخفاض إيرادات الاستثمارات من صندوقها للهبات وزيادة التنافس على الموارد المحدودة. وقد أصبحت تعبئة المساهمات التنفيذية والأموال غير المشروطة أو غير المخصصة الغرض تتسم بصعوبة متزايدة في العقد الأخير.

ثالثا - أسس السلام: التنمية والعمل الإنساني وحقوق الإنسان

ألف - تنفيذ "خطة للتنمية"

١٨٠ - منذ ثلاثة أعوام، وفي دورة الجمعية العامة السابعة والأربعين، بدأت الجمعية العامة في تنفيذ عملية صياغة "خطة للتنمية". ومنذ ذلك الحين، كرست جهود كبيرة، سواء على المستوى الحكومي الدولي أو من جانب الأمانة العامة، لوضع هذه الخطة.

١٨١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ عرضتُ، في تقرير قدمته إلى الجمعية العامة (A/49/665)، أربع توصيات رئيسية بشأن "خطة للتنمية" لكي تنظر فيها الدول الأعضاء في دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين.

١٨٢ - وهذه التوصيات هي: (أ) أنه ينبغي التسليم بأن التنمية هي أولى المهام وأبعدها أثرا في زمننا هذا؛ (ب) أنه رغم وجوب النظر إلى التنمية بأبعادها المتعددة - في سياقات السلام، والاقتصاد، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية - فهي، في جوهرها، يجب أن تفضي إلى زيادة رفاه الإنسان، والقضاء على الفقر والجوع والمرض والجهل، وتوفير العمل المنتج وتلبية الاحتياجات ذات الأولوية لجميع الناس على نحو يمكن أن يدوم ويكون مثمرا جيلا بعد جيل؛ (ج) أنه ينبغي لتوافق الآراء الناشئ بشأن أولوية التنمية وأبعادها أن يتجلى في إطار جديد للتعاون الدولي؛ (د) أنه يجب أن تؤدي الأمم المتحدة، في هذا الإطار الجديد للتعاون الإنمائي، دورا رئيسيا في قيادة السياسات وفي العمليات على حد سواء.

١٨٣ - وبيَّنتُ كذلك الحاجة إلى إطار جديد للتعاون الإنمائي العالمي يقتضي اتخاذ إجراءات داعمة على الصعيدين الوطني والدولي، وإلى نظام متعدد الأطراف قوي وفعال، تكون مركزه الأمم المتحدة بما لها من شبكة عالمية لا نظير لها على جميع المستويات. فالأمم المتحدة يمكنها أن تعزز الوعي، وأن تبني توافق الآراء، وأن توفر المعلومات لعملية صُنع السياسات في كل بُعد من الأبعاد المؤثرة على التنمية، وأن تساعد في ترشيد وتواؤم الكم الهائل من الجهود العامة والخاصة المبذولة في أنحاء العالم كافة. وينبغي أن يكون تحسين التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز أحد العناصر الهامة في هذا الإطار الجديد.

١٨٤ - وتقع على الجمعية العامة المسؤولية الرئيسية في الجمع بين كل هذه الجوانب في خطة للتنمية. وينبغي أن يكون الهدف هو توفير التوجيه المتسق فيما يتعلق بالسياسات بما يسهم في زيادة تلاحم وتكامل الأعمال التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية. وهذا ينطوي على تعزيز قدرة الجمعية العامة على توفير التوجيه المتوائم للسياسات وذلك من خلال إجراء استعراض متأن لأساليب عمل لجنتيها الثانية والثالثة، بحيث تنصب المناقشات في هاتين اللجنتين على القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسات وعلى تعزيز أوجه التكامل فيما بينها. ومن جهة ثانية، فإن تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يساعد الجمعية العامة إلى حد كبير، وذلك بتوجيه اهتمامها إلى التوصيات التي من شأنها أن تفضي إلى اعتماد سياسات متوائمة ومتكاملة. والصلة بين هاتين الهيئتين الرئيسيتين ومؤسسات بريتون وودز، من ناحية، وبين الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، من ناحية أخرى، يمكن أن تقوم على تقاسم الأهداف ووحدة المقصد بما يؤدي إلى زيادة توثيق التعاون والعمل المشترك على الصعيد القطري.

١٨٥ - وتشير الاعلانات الأخيرة الصادرة عن اجتماع القمة للبلدان الصناعية الرئيسية السبعة، المعقود في هاليفاكس، كندا، في حزيران/يونيه ١٩٩٥، وكذلك الإعلانات الصادرة عن الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان حركة عدم الانحياز، المعقود في باندونغ، اندونيسيا، في نيسان/أبريل ١٩٩٥، إلى الرغبة الأكيدة من جانب المجتمع الدولي على المستوى السياسي في وجود منظومة قوية للأمم المتحدة تعمل في انسجام من أجل تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها دوليا. والجهود الرامية إلى جعل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية تبدأ بتحديد المجالات التي يكون فيها للمنظمة مزايا خاصة ومواطن قوة يمكن لها أن تدعم عملية التنمية. وإذا ما توافرت الرؤية المشتركة والغرض المشترك، يمكن ضمان تحقيق التنسيق والتكامل في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظمة.

١٨٦ - وقد نظر في هذه المسألة في أثناء الجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في تموز/يوليه ١٩٩٥. وبناء على

طلبي، فإن مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يساعد الأمين العام على ضمان تحقيق المواءمة بين السياسات وتنسيق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، شرع في عملية للتفاوض بين كبار المسؤولين بالأمم المتحدة بشأن آليات التنسيق التي يمكن إقامتها فيما يتعلق بمتابعة المؤتمرات على المستوى المشترك بين الوكالات، ومن ثم تعبئة منظومة الأمم المتحدة ككل من خلال فرق عمل مواضيعية مشتركة بين الوكالات على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى صعيد المقر.

١٨٧ - وفي أثناء دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين، قررت الدول الأعضاء إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية يتولى صياغة أكثر تفصيلا لخطة للتنمية تكون شاملة وعملية المنحى، آخذا في الاعتبار التقارير والتوصيات المقدمة من الأمين العام عملا بقراري الجمعية العامة ١٨١/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٦٦/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ونتائج الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والآراء التي أعرب عنها الممثلون في المناقشة الرفيعة المستوى المعقودة خلال دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين، علاوة على موجز جلسات الاستماع العالمية المتعلقة بالتنمية، والمقترحات المقدمة من الدول الأعضاء والأطراف الأخرى.

١٨٨ - وطُلب إلى الفريق العامل أن يقدم تقريرا عن سير أعماله إلى الجمعية العامة قبل اختتام دورتها الخمسين. وقدمت الأمانة العامة إلى الفريق العامل، عقب دورته الأولى، خلاصة وافية تتضمن الأهداف والغايات والالتزامات التي توختها المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة والاتفاقات الرئيسية التي وقعت منذ عام ١٩٩٠، فضلا عن تقييم لحالة تنفيذها. وكانت تلك الوثيقة استكمالا للمعلومات الأساسية التي سبق تحديدها في قرار الجمعية العامة ١٢٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

١٨٩ - وفي الدورة الثانية للفريق العامل، المعقودة في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥، قدمت الحكومات آراءها بشأن هيكل ومضمون "خطة للتنمية" وذلك خلال جلسات رسمية، سبقتها وأعقبتها مشاورات فيما بين الدورات. وتوصل الفريق العامل إلى توافق للآراء بشأن هيكل الخطة، وحدد أساليب للقيام، في دورته الثالثة والأخيرة التي ستعقد فيما بعد، بتطوير نصها. وتم اعتماد هيكل شامل مبدئي يتألف من ثلاثة فصول: الأول مكرس لتحديد الأهداف والغايات؛ ويشكل الثاني معظم الخطة، حيث يوفر إطار السياسة ويحدد الإجراءات ذات الأولوية التي يتعين اتخاذها من أجل التنمية مع سُبل تنفيذها؛ أما الفصل الثالث فيتناول القضايا المؤسسية والمتابعة.

باء - الأنشطة الإنمائية العالمية

١ - إدارات الأمانة العامة في المقر

١٩٠ - توفر إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، التي يرأسها السيد نيتين ديساي، الدعم لمهام التنسيق وتقرير السياسات على الصعيد المركزي المسندة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، والى اللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة. ويعد ضمان تحقيق التكامل بين الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في وضع وتنفيذ السياسات أحد الأهداف البالغة الأهمية التي يقوم عليها هيكل الإدارة وولايتها.

١٩١ - وقد عقدت الجمعية العامة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في الفترة من ٦ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ لتناول الحاجة الملحة والعالمية للقضاء على الفقر، وتوسيع نطاق العمالة المنتجة، والحد من البطالة، وتعزيز التكامل الاجتماعي. ووفر مؤتمر القمة قوة دافعة لحكومات العالم لكي تعطي الأولوية للجوانب الاجتماعية للتنمية العالمية وللأثر الاجتماعي للعلاقات الدولية، مع إعادة تأكيد التزامها برفاه الفرد والأسرة والمجتمع باعتبار ذلك الاهتمام الأساسي لسياساتها.

١٩٢ - وكان مؤتمر القمة أكبر تجمع على الإطلاق لرؤساء الدول والحكومات: وإجمالا، شارك ١٨٧ بلدا في المداولات التي أسفرت عن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل، مثل ١١٧ منها رؤساء الدول أو الحكومات. وبالإضافة الى ذلك حضر الاجتماع ٣١٥ ٢ مندوبا يمثلون ٨١١ منظمة غير حكومية، مما برهن بجلاء على حيوية وتنوع المبادرات الشعبية وأرسى الأساس لتجديد وتعزيز التشارك بين الحكومات والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني. وقد اجتذبت الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة والإجراءات التي بدأ اتخاذها عملا بولايته مشاركة كامل نطاق الإدارات والوكالات والبرامج والمكاتب في منظومة الأمم المتحدة تقريبا، وعززت التعاون فيما بينها ومع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية.

١٩٣ - وسيتيح الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦) فرصة ممتازة لتنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في كوبنهاغن. ووجهت الدعوة الى البلدان لوضع أهداف محددة في أثناء السنة الدولية ولإعداد استراتيجيات وطنية لمكافحة الفقر.

١٩٤ - وأدت السنة الدولية للأسرة (١٩٩٤) الى حدوث تطور ملحوظ في النهج السياسي المتبع إزاء الأسرة باعتبارها هدف السياسة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم ووسيلة تنفيذها. وأولي اعتراف متزايد على الصعيد العالمي والوطني والفردي لأهمية دعم الأسرة وتحقيق تغييرات ايجابية في الأسرة كجزء لا يتجزأ من الجهود الرامية الى تحقيق السلام وحقوق الانسان والديمقراطية والتنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي، فضلا عن إحراز تقدم مستمر لصالح المرأة والطفل وغيرهما من أفراد المجتمع ممن هم عادة أقل حظا. وقامت الحكومات في أكثر من ١٥٠ بلدا ومختلف المنظمات غير الحكومية والمجتمعية والحكومية الدولية بترتيب عدد كبير من الأنشطة المحلية والوطنية والدولية احتفالا بالسنة. ولقيت تلك الجهود تعزيزا فعالا بفضل أعمال المساندة التي قامت بها ٣٤ هيئة ووكالة تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية.

١٩٥ - وكان المؤتمر الدولي للأسر، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ في أثناء دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين، أول مناسبة كرست فيها الجمعية العامة إحدى مناقشاتها للأسرة بصورة خالصة. وعبر المؤتمر نفسه عن الاقتناع المتزايد بأن تعزيز الأسر الديمقراطية والبيئات الاجتماعية الصديقة للأسرة إنما هو لصالح الأفراد والمجتمعات. وسأقدم الى الجمعية العامة، في دورتها الخمسين، تقريرا تفصيليا عن الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة مشفوعا بمقترحات محددة عن متابعتها في الأجل الطويل.

١٩٦ - وعقد المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي أنشئ في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٢، لتقديم المشورة بصورة مستقلة الى الأمين العام بشأن مسائل البيئة والتنمية، دورته الثالثة في الفترة من ١٧ الى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وبحث المجلس أربع قضايا هي: (أ) الأمن الغذائي المستدام من أجل سكان العالم الآخذين في التزايد؛ (ب) الحاجة الى تعزيز متبادل بين التجارة الدولية والسياسات البيئية؛ (ج) التعليم المبني على القيم لأغراض الاستدامة؛ (د) سبل إقامة تحالفات جديدة من أجل التنمية المستدامة. وأبلغت نائبة رئيس المجلس لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة بالاستنتاجات التي توصل اليها المجلس في مداولاته وبالمناقشات التي أجراها معي. واجتمعت اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة ولجنة التنسيق الإدارية في شباط/فبراير وتموز/يوليه ١٩٩٥. ولقيت اللجنة المشتركة بين الوكالات تأييدا قويا من الدول الأعضاء، التي أعربت عن تقديرها بوجه خاص لما تعكسه متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والأعمال التي تضطلع بها لجنة التنمية المستدامة من جمع لشمل المنظومة كلها على نحو يتسم بالتنسيق والتعاون.

١٩٧ - ومنذ اعتماد إعلان وبرنامج عمل بربادوس بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في أيار/مايو ١٩٩٤، كثفت الجهود لمتابعة برنامج العمل فيما يتعلق بالشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تنفرد بها هذه الدول. وهناك اهتمام متزايد بين مؤسسات المنظومة، بما في ذلك اللجان الاقليمية وكذلك عدد من المنظمات غير الحكومية المعنية، بالقيام بأنشطة مشتركة ومنسقة في هذا الصدد. وفي أيار/مايو ١٩٩٥، نظمت الإدارة اجتماعا لهذه المؤسسات ولممثلين لتحالف الدول الجزرية الصغيرة لمناقشة حالة تنفيذ اتفاقات بربادوس. ولا تزال القيود المالية، فضلا عن الصعوبات التي تعتري النقل الفعال للتكنولوجيا من أجل تحقيق التنمية المستدامة، تشكل عائقا على طريق تنفيذ الأهداف المحددة في هذه الاتفاقات، كما هي الحال بالنسبة لجدول أعمال القرن ٢١ نفسه.

١٩٨ - وقام مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا، حسبما طلب الفريق المؤلف من شخصيات رفيعة المستوى التابع للأمين العام والمعني بالتنمية الأفريقية، بتنظيم حلقة عمل رفيعة المستوى لإثارة الفكر بشأن المنظمات غير الحكومية والتنمية الأفريقية يومي ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وأعد المكتب كتيبا عن استنتاجات وتوصيات الفريق، حسبما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢١٤/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وفضلا عما يقوم به المكتب من نشر المعلومات على البلدان والمنظمات، فإنه ينسق الأنشطة المتصلة ببرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بما في ذلك الاجتماع السادس للفريق العامل التابع لفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالحالة الاقتصادية الحرجة والانتعاش والتنمية في أفريقيا.

١٩٩ - ويحدد تقريري عن التنمية في افريقيا، بما في ذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات الذي أعد للجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٥، قضايا السياسة الرئيسية ذات الأهمية للتنمية في افريقيا، ويقدم توصيات محددة بشأن ما يمكن للبلدان الافريقية وللمجتمع الدولي فعله لتحسين معيشة السكان في افريقيا. ويحلل التقرير أيضا التقدم

المحرز والصعوبات المصادفة في تنفيذ جدول الأعمال الجديد.

٢٠٠ - وقدم مكتب المنسق الخاص مساعدة فنية إلى البلدان المانحة والبلدان الافريقية في المفاوضات المتعلقة بإنشاء مرفق للتنويع في مصرف التنمية الافريقي والتي أفضت إلى قرار الجمعية العامة ١٤٢/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ الذي تطلب الجمعية فيه إلى الدول المشتركة في صندوق التنمية الافريقي أن تنظر في تقديم اسهام أولي مناسب لتمويل المرحلة التحضيرية في مشاريع وبرامج تنويع السلع الأساسية في البلدان الافريقية. ونظم المكتب اجتماعات إعلامية منتظمة في المجالات التي تحظى بالاهتمام ونظم، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومتي اليابان واندونيسيا، 'منتدى آسيا - افريقيا' في باندونغ، اندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ على سبيل المتابعة لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الافريقية. كما نظم المكتب، بالاشتراك مع إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة عمل دولية في مقر الأمم المتحدة بشأن تنمية القطاع غير الرسمي في افريقيا. واشترك المكتب في عدد من الاجتماعات الحكومية الدولية وغيرها، بما في ذلك اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية.

٢٠١ - وقد فتحت الأمانة المؤقتة لاتفاقية مكافحة التصحر باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا في باريس يومي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وحتى تموز/يوليه ١٩٩٥ كان عدد الموقعين على الاتفاقية قد بلغ ١٠٦ وصدق عليها بلدان اثنان. وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٣٤/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، عقدت لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا، دورتها السادسة في نيويورك، في الفترة من ٩ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، واعتمدت برنامج عمل للفترة المؤقتة المفضية إلى الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف، التي ستعقد في غضون ١٢ شهرا من بدء نفاذ الاتفاقية. وأنشأت لجنة التفاوض الحكومية الدولية فريقين عاملين للقيام بالأعمال التمهيدية للدورة الأولى لتنفيذ القرار المتعلق باتخاذ تدابير عاجلة لصالح افريقيا، من خلال تبادل المعلومات واستعراض التقدم المحرز في هذا الصدد، ومن خلال التشجيع على اتخاذ اجراءات في المناطق الأخرى. وقد بدأت هذه المرحلة من عملها في دورتها السابعة التي عقدت في نيروبي في الفترة من ٧ إلى ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٥.

٢٠٢ - ويجري تنظيم "أيام توعية" في ٢٠ بلدا من البلدان المتأثرة في مختلف المناطق دون الإقليمية لافريقيا لتوعية العناصر الفاعلة الرئيسية على المستوى المحلي وتمكينها من الاشتراك بصورة كاملة في تنفيذ الاتفاقية. كما يجري تنظيم حلقات دراسية على المستوى دون الإقليمي في جنوب وشرق وغرب افريقيا لتسهيل إعداد برامج العمل ذات الصلة. واضطلع بعدد من الأنشطة في بلدان مختلفة احتفالا باليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف، ١٧ حزيران/يونيه، عملا بقرار الجمعية العامة ١١٥/٤٩، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ شملت تنظيم حلقات دراسية ومعارض واصدار منشورات.

٢٠٣ - وعقد أول اجتماع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في الفترة من ٢٨ آذار/مارس إلى ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ في برلين. واستهدف ذلك الاجتماع تحريك العمليات اللازم الاضطلاع بها لتعزيز التنفيذ الفعال للاتفاقية - بعد أربع سنوات فقط منذ أن بدأت لأول مرة المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن مسألة الاحترار العالمي وأثره على المناخ. ويعود الفضل للمجتمع الدولي، الذي أدرك تمام الإدراك الإسهام الذي يمكن أن يقدمه تنفيذ الاتفاقية في التنمية المستدامة، فقرر بتوافق الآراء المضي قدما ببذل جهود ملموسة بهدف قصر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي داخل حدود مأمونة.

٢٠٤ - وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، التي يرأسها السيد جان - كلود ميليرون، هي الوحدة الرئيسية في الأمم المتحدة التي تتولى إعداد وتطوير البيانات الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والبيئية وتحليل سياسات واتجاهات التنمية الوطنية والإقليمية. كما تقدم الدعم التقني للمشاريع التي تضطلع بها البلدان النامية في مجال الاحصاءات والسكان.

٢٠٥ - ومن دعامات هذه الإدارة برنامجها الواسع النطاق للمنشورات الإحصائية الذي استمر طوال العام. فبالاضافة إلى "الحولية الإحصائية" شملت المجلدات المرجعية السنوية الأخرى المنشورة "الحولية الديمغرافية"، و "حولية إحصاءات السلع الأساسية الصناعية" و "حولية الحسابات القومية" و "حولية إحصاءات الطاقة". وشملت المنشورات الأكثر تواترا "النشرة الشهرية للإحصاءات" و "إحصاءات تجارة السلع الأساسية" و "تقرير السكان والإحصاءات

الحيوية". وكجزء من اسهامها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، أكملت الإدارة طبعة عام ١٩٩٥ من منشور "المرأة في العالم: اتجاهات وإحصاءات". وهذه الطبعة الثانية التي كانت جهدا تعاونيا شارك فيه ١٢ من مكاتب ووكالات الأمم المتحدة، لا تقدم فقط عرضا للبيانات الجديدة، وانما تبرز أيضا الأعمال التي لا يزال يجب الاضطلاع بها لوضع احصاءات عن الجنسين تتسم بالشمول والنوعية الملائمة.

٢٠٦ - وقد شهد العام إحراز الإدارة تقدما آخر في وضع وتنفيذ مفاهيم ومنهجيات احصائية جديدة في مجالات أخرى. فكان نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ثمرة للتعاون بين الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومنذ اعتماد النظام، والإدارة تعمل في تعاون وثيق مع اللجان الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى من أجل تنفيذه في بلدان نامية مختارة. وخلال العام الماضي، نظمت الإدارة حلقات دراسية عن نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ من حيث المفهوم والتطبيق وعن استخدام نظام الحسابات القومية بالنسبة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢٠٧ - وأنجزت الإدارة، بالتعاون مع المنظمات الدولية والبلدان، مشروع تنقيح للمفاهيم والتعاريف الدولية لإحصاءات التجارة الدولية. وبالاضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة الاحصائية في دورتها الثامنة والعشرين، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس على تصنيف دولي للمؤشرات الدولية التي تقوم الإدارة بتجميعها. وسيكفل التعاون الوثيق مع لجنة التنمية المستدامة وأمانتها التماثل مع برنامجها بشأن مؤشرات التنمية المستدامة. وفي مجال الحسابات البيئية والاقتصادية المتكاملة، يجري حاليا اختبار الإطار الذي وضعته الإدارة من خلال عدة مشاريع قطرية بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كذلك عينت اللجنة الاحصائية الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤ بوصفها "عقد التعداد العالمي للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٠". وفي هذا المجال، واصلت الإدارة عملها في مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

٢٠٨ - وأعطي زخم جديد للأعمال التي تضطلع بها الإدارة في مجال السكان قرب نهاية عام ١٩٩٤ بنجاح المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة في الفترة من ٥ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. واضطلعت الإدارة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بالأعمال التحضيرية الفنية للمؤتمر. وعقب المؤتمر، قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٢٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أن يعهد إلى لجنة السكان والتنمية، التي جدد نشاطها، بمهمة رصد واستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل المعتمد في القاهرة. وتوفر الإدارة الأمانة لتلك اللجنة. وأكدت اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين المعقودة في الفترة من ٢١ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس على أن الإدارة هي الهيئة ذات الاختصاص للقيام برصد وتقييم المجموعة الواسعة النطاق من المجالات التي يتناولها برنامج العمل. كما أسند الأمين العام إلى الإدارة مهمة إعداد التقرير المتعلق بالهجرة الدولية والتنمية الذي طلبت الجمعية العامة إعداده في قرارها ١٢٧/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وقدم هذا التقرير، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ وهو لم يتناول فقط القضايا الموضوعية التي ينطوي عليها الأمر، وإنما تضمن أيضا الجوانب المتصلة بأهداف وأساليب عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالهجرة والتنمية.

٢٠٩ - وأنجزت الإدارة تنقيح عام ١٩٩٤ لمنشور "مستقبل سكان العالم" الذي يورد الأرقام السكانية الرسمية للأمم المتحدة لجميع بلدان العالم. ومما يعكس المكانة الدولية العالية لهذه البيانات أن البنك الدولي قد أعلن أنه سيعتمد من الآن فصاعدا فيما يتعلق بإحصاءات السكان على الأمم المتحدة وحدها. وتتناول الدراسات التي تضطلع بها الإدارة في ميدان السكان مواضيع مثل وسائل منع الحمل، وتعليم المرأة، وسلوكها فيما يتعلق بالخصوبة، والإجهاض، والتحضر، والسياسة السكانية، وسياسات الهجرة الدولية، ومركز المهاجرات، وتفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز. وقد أسهم كثير من الأعمال المضطلع بها في سياق هذه الدراسات في المداولات المتعلقة ببرنامج عمل القاهرة.

٢١٠ - وانتجت الإدارة، كبعد آخر من أبعاد مسؤوليتها عن رصد الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٥". وبالاضافة إلى تحليل الحالة الاقتصادية في العالم واحتمالاتها في الأجل القصير ومناقشات قضايا السياسات العالمية الرئيسية، بحثت الدراسة بعض الأبعاد الطويلة الأجل للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في العالم. وكجزء من الجهد المستمر لتحسين الدراسة، كرست طبعة عام ١٩٩٥ اهتماما أكبر لمناقشة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في أنحاء العالم. وفي جهد مواز يستهدف تزويد المجتمع الأكاديمي والرأي العام بالمعلومات عن القضايا التي تشكل الخلفية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، نشرت الإدارة تقرير "الحالة الاجتماعية في العالم في التسعينات" قبل انعقاد مؤتمر القمة.

٢١١ - واضطلعت الإدارة بدراسات عن اسقاطات ومنظور التنمية في اطار مشروع "لينك"، وهو شبكة أبحاث اقتصادية دولية تضم أكثر من ٧٠ فريقا قطريا. وخلال العام الماضي، عقدت الإدارة اجتماعين لهذه الشبكة - أحدهما في سلامانكا، اسبانيا، والآخر في نيويورك - للمساعدة في إعداد تنبؤات اقتصادية قصيرة الأجل لتقديمها للجمعية العامة وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأعدت الإدارة، كجزء من تحليلها الطويل الأجل، استكمالا لتقريرها عن "المنظور الاجتماعي - الاقتصادي الشامل للاقتصاد العالمي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها" لتقديمه للجمعية العامة في دورتها الخمسين. وواصلت الإدارة عملها بشأن أزمة الديون، ومصادر تمويل التنمية، والتدابير الاقتصادية القسرية، وتقديم المساعدة الاقتصادية إلى البلدان المتأثرة بالجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن. وأعدت تقارير عن كل من هذه المواضيع لتقديمها للجمعية في دورتها الخمسين.

٢١٢ - وكما طلبت الجمعية العامة استجابة للفكر الجديد في مجال التنمية الذي ظهر في السنوات الأخيرة، تتوسع الإدارة في بحثها وتحليلها لقضايا الاقتصاد الجزئي، مركزة على الطرق التي يمكن أن تسهم بها زيادة الاعتماد على قوى السوق في تحقيق أهداف التنمية. وشمل هذا العمل دراسات تتصل بالعمالة والتكنولوجيا واستخدام الآليات القائمة على السوق سواء لتحقيق الأهداف البيئية أو لتوفير الخدمات العامة. وواصلت الإدارة تقديم المساعدة التشغيلية والتقنية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وبالدرجة الأولى في مجالات السكان والإحصاءات، وفي أغلب الأحيان بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وطبقت هذه الترتيبات على أكثر من ١٠٠ مشروع للتعاون التقني خلال العام الماضي، مع تقديم المساعدة الإضافية بشأن مسائل مثل مذكرات الاستراتيجية القطرية عن طريق المنسقين المقيمين على سبيل خدمة الصالح العام.

٢١٣ - وواصلت الإدارة جهودها لتوفير المعلومات والتحليلات عن طريق وسائل غير الوثائق والمنشورات الرسمية. ولتعزيز التبادل مع الآخرين الذين تجمع بينهم وبين الإدارة مصالح مشتركة، تعقد الإدارة حلقات دراسية، وتصدر سلسلة من ورقات العمل، وتواصل زيادة نشرها للمعلومات بالوسائل الالكترونية. ففي عام ١٩٩٥، صدرت من جديد حولية الأمم المتحدة الاحصائية في قرص مدمج ثابت المحتوى (CD-ROM) فضلا عن نشرها في شكلها المطبوع التقليدي. ووفرت على نفس الغرار الطبعة الثالثة من "قاعدة بيانات المؤشرات والإحصاءات المتعلقة بالمرأة" في شكل قرص مدمج ثابت المحتوى، بينما أصدر كشاف قواعد البيانات (حصر لقواعد البيانات الدولية المحوسبة) على قريص. وبالاضافة إلى ذلك، تتاح معلومات مختارة من تنقيحي عام ١٩٩٤ لمنشوري "مستقبل سكان العالم" و "مستقبل التحضر في العالم" بالاتصال المباشر بالحاسوب لمستعملي شبكة "انترنت"، وعن طريق شبكة الإدارة للمعلومات السكانية، التي استخدمت استخداما مكثفا خلال انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. فقد أتيحت جميع الوثائق الرسمية للمؤتمر فضلا عن البيانات التي أدلي بها في الجلسات العامة من خلال تلك الشبكة. التي عالجت ما يزيد عن ٢٨ ٠٠٠ طلب أثناء انعقاد المؤتمر.

٢١٤ - وكجزء من جهودها لتحسين توافر المعلومات الاقتصادية والاجتماعية، تواصل الإدارة، بالتعاون مع اللجان الإقليمية، عملها بشأن نظام جديد سيضم عمليات تجميع البيانات الاقتصادية والاجتماعية وتجهيزها وتخزينها وتبادلها ونشرها. وقد بدأت المرحلة الثانية من هذا المشروع المعنون "نظام الأمم المتحدة للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية" في عام ١٩٩٥، وتركز على تنفيذ المكونات الأساسية للنظام في مجالات تجريبية مختارة مثل الحسابات القومية وإعداد التقنيات النموذجية.

٢١٥ - وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، التي يديرها السيد تشاوزو جي، مسؤولة عن توفير المساعدة التقنية للبلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال، في الميدانين الواسعين للتنمية المتكاملة والإدارة العامة، فتساعد بذلك الحكومات على إيجاد بيئة تمكن من التنمية.

٢١٦ - وفي مجال تخطيط الموارد المعدنية وإدارتها، نظمت الإدارة مؤتمرات المائدة المستديرة الدولية بشأن الاستثمار الأجنبي في مجالي الاستكشاف والتعدين في الهند وباكستان في عام ١٩٩٤. وكان الهدف من هذه المؤتمرات تعريف المستثمرين الأجانب بالسياسات والأنظمة التعدينية الجديدة في هذين البلدين، وتشجيع الاستثمار في تطوير القطاع المعدني، لإطلاع الحكومات بصورة أفضل على التوقعات في صناعة التعدين وعلى العناصر المكونة لحملة ترويجية ناجحة للاستثمار في مجال التعدين، وبذلك يتم التوصل إلى سياسات مرضية ومجزية للطرفين بالنسبة للاستثمارات في مجال التعدين. وتمخضت عن هذه المؤتمرات استثمارات ملموسة في مجال المشاريع المشتركة في كلا البلدين. كما أعدت الإدارة "المبادئ التوجيهية البيئية لعمليات التعدين" استجابة للحاجة التي جرى تأكيدها في جدول أعمال القرن ٢١ من أجل اعتماد مبادئ توجيهية بيئية لتنمية الموارد الطبيعية.

٢١٧ - وقد تم التوسع في أنشطة الموارد المائية على مستوى فرادى البلدان لتصبح مبادرات دون إقليمية وإقليمية من خلال استعمال البرمجة المشتركة مع اللجان الاقتصادية الإقليمية. وقد حقق هذا العمل فائدة إضافية هي تمهيد السبيل لعدة مبادرات شرع بها مؤخرا مرفق البيئة العالمية في مجال المياه الدولية، في حوضي أوكافانغو وبحيرة تشاد. كما وفرت تفاصيل الخبرة التنفيذية الأساس العملي للتقييم العالمي للمياه العذبة الذي يجري حاليا وبدأ الشروع فيه بناء على طلب لجنة التنمية المستدامة.

٢١٨ - أما تبادل المعلومات التي تعالج كلا من الموارد المعدنية والمائية فتسهله الخدمات الفنية التي تقدمها الإدارة للجنة الموارد الطبيعية. كما يتم نشر الأفكار عن طريق "محفل الموارد الطبيعية"، وهي مجلة تقنية فصلية تصدرها هذه الإدارة.

٢١٩ - وتتعاون الإدارة مع البرنامج الأفريقي للطاقة التابع لمصرف التنمية الأفريقي في مجهود واسع النطاق لمعالجة المشاكل الحادة في القطاع الأفريقي للطاقة. ففي عام ١٩٩٤، اضطلعت الإدارة بدراسة لمؤسسات الطاقة في ١٧ بلدا افريقيا للتعرف بصورة أفضل على نواحي القوة والضعف في هذا القطاع على المستوى القطري ودون الإقليمي والإقليمي. وكان من التوصيات الرئيسية التي انبثقت عن هذه العملية ضرورة إنشاء وحدة أفريقية للطاقة، تقوم في إطار مصرف التنمية الأفريقي وتدعمها منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية. ويجري الآن وضع برنامج عمل بالتعاون مع البرنامج الأفريقي للطاقة التابع لمصرف التنمية الأفريقي.

٢٢٠ - وقد نفذت الإدارة مشروعا بمبلغ ٧ ملايين دولار في زمبابوي موله مرفق البيئة العالمية، يقدم نموذجا للبلدان الأخرى التي لديها طاقة شمسية كافية. ويعالج هذا المشروع مسألة الاحترار العالمي بتقديم نموذج قابل للإدامة لنشر الكهرباء المستخرجة بالطاقة الشمسية في المناطق الريفية في زمبابوي، حيث يجري تطوير سوق تجارية موسعة للنظم المحلية للإضاءة بالكهرباء المستخرجة بالطاقة الشمسية، من خلال توفير تمويل بسعر فائدة منخفض من المؤسسات القائمة كي يتاح لأرباب الأسر المعيشية شراء أجهزة منزلية للطاقة الشمسية.

٢٢١ - وسيعقد في بيجين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ مؤتمر الأمم المتحدة الدولي المعني بتنمية واستغلال غاز ميثان الفحم. ومن الأهداف الرئيسية لهذا المؤتمر تقديم المساعدة للحكومات لدى وضعها لإطار قانوني وتنظيمي للترويج للموارد المحلية من غاز الميثان المستخرج من طبقات الفحم، وسيستعرض المؤتمر مركز المشاريع الجارية لاستخراج الميثان من طبقات الفحم في جمهورية الصين الشعبية ومستقبل هذه المشاريع. فمناجم الفحم في الصين تتميز بمعدلات عالية من ارتشاح غاز الميثان، مما له أخطار في مجال التلوث الجوي وخطورة شديدة على سلامة عمال المناجم وإنتاجية المناجم. وللمساعدة على معالجة هذه المشكلة، تقدم الأمم المتحدة مساعدة إلى الصين من خلال برنامج تكلفته ١٠ ملايين دولار مصمم لاستخراج الميثان من طبقات الفحم قبل عمليات التعدين وفي أثنائها وبعدها. وهذا البرنامج، الذي يموله مرفق البيئة العالمية وتنفذه إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، يعالج جميع أنماط استخلاص الغاز وإمكانية مختلف الخيارات للاستفادة من الغاز. وفي مشروع آخر، تجري تنمية الموارد الحرارية الأرضية في منطقة التبت بصناديق استئمانية بمبلغ ٣ ملايين دولار أسهمت بها حكومة إيطاليا. ويفضي هذا المشروع إلى بناء المؤسسات وتدريب الموارد البشرية في الصين في أثناء تنفيذ المشروع، وكذلك فيما وراء البحار. وهذا المشروع موجه أيضا نحو استثمارات هامة ستتبلور في المستقبل القريب.

٢٢٢ - وفي إطار عملية البرمجة المشتركة، التي بدأ الشروع فيها في حزيران/يونيه ١٩٩٤، تضم المشاريع الرائدة التي نفذتها الإدارة مع اللجان الإقليمية مشروعا يتعلق بالحرارة في باطن الأرض نفذته الإدارة مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومشروعا لبناء القدرات في بلدان آسيا الوسطى لمعالجة إدارة الموارد المائية عبر الحدود، واقتراحا بشأن التعدين على نطاق محدود قدمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ويرمي الى تدريب عمال المناجم المهرة.

٢٢٣ - واتخذت الإدارة عدة خطوات لتعزيز الدعم المقدم الى الحكومات في مجال سياسة التنمية الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر، تنسجم مع الأولويات التي أعلنت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأفريقيا هي منطقة تبعث على القلق البالغ. فللحد من الآثار السلبية المحتملة للبرامج الوطنية للتكيف الاقتصادي على الفئات الضعيفة وعلى أداء الخدمات في القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم، وضعت الإدارة نظاما لرصد الآثار الاجتماعية لهذه البرامج. وجرى تطبيق هذا النظام ضمن مشاريع في تونس والجزائر والسنغال وغابون والكاميرون وكوت ديفوار. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥، تعاونت الإدارة مع إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنظيم حلقة عمل في المقر بشأن

تطوير القطاع غير الرسمي في أفريقيا. وقد ناقش الخبراء القادمون من الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية الخبرات المكتسبة والآفاق المرتقبة.

٢٢٤ - وفي ميداني الإدارة العامة والمالية العامة، تقدم الإدارة مساعدة الى الحكومات في مجال وضع نظم إدارية وتنظيمية على المستويين المركزي والمحلي، وفي تعزيز القدرات في مجال الإدارة المالية، والاضطلاع بإصلاحات في المشاريع العامة وتشجيع المشاريع الخاصة، وتحسين التكنولوجيا الإعلامية ذات الصلة. ففي فييت نام مثلا، تقدم الإدارة حاليا خدمات تقنية لبرنامج الحكومة الشامل للإدارة العامة، وبخاصة للمكون المتعلق بتحسين إدارة الخدمة المدنية.

٢٢٥ - وقد استكملت الإدارة إنشاء نظام معلومات محوسب لمساعدة كبرى الوكالات الحكومية. ويعمل نظام المعلومات لأغراض التخطيط والإدارة في القطاع العام لتسهيل التحليل في مجال الاقتصاد القياسي، وإعداد الميزانيات الوطنية وصياغتها، وإعداد برامج الديون، وتخطيط برامج الاستثمار ورصدها. وقد تم بالفعل عرض هذا النظام في عدة بلدان، وهو جاهز للاستعمال عند الطلب.

٢٢٦ - وقد كان وضع أساس لعقد دورة للجمعية العامة بشأن تحسين عمل الحكومات موضع التركيز في اجتماع ضم أكثر من خمسين خبيرا من أنحاء العالم نظمته الإدارة في الفترة من ٣١ تموز/يوليه الى ١١ آب/اغسطس ١٩٩٥ في المقر. وضمت المواضيع التي تناولتها مناقشات الخبراء تطوير السياسة العامة، وإعادة تشكيل الهيكل الإداري، وإصلاح الخدمة المدنية، ودور الإدارة العامة في تعزيز التنمية الاجتماعية، والإدارة المالية، وإعادة تأهيل وتشكيل الآلية الحكومية بعد انتهاء النزاع، والتفاعل بين القطاعين العام والخاص، ودور الإدارة العامة في إدارة برامج التنمية. وسيستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة مستأنفة في موعد لاحق من هذا العام التوصيات المنبثقة عن هذا الاجتماع.

٢٢٧ - إن إندلاع المنازعات التي تتخذ صبغة محلية في جميع أنحاء العالم قد أبرز الترابط والتفاعل بين السلام وتحسين الحالة الإنسانية، إذ أن على الحكومات اليوم في الغالب أن تبدأ بإنعاش هياكلها الأساسية البشرية والإدارية حتى قبل أن يتوقف النزاع. وأعمال الإدارة في مجال مساعدة رواندا على استعادة قدراتها التقنية والبشرية والمؤسسية وإصلاح نظامها القضائي، وتعزيز مرافق المياه والصرف الصحي في اليمن، وإعداد خطة للتعمير والتنمية في البوسنة والهرسك، وتقديم الدعم لتجديد الإدارة العامة في هايتي - كلها أمثلة على إدراك هذه الحقيقة وقيام الأمم المتحدة بتوجيه أعمالها في هذا الاتجاه.

٢٢٨ - وللمساعدة في تشجيع تبادل أفضل للأفكار بشأن استراتيجيات التعمير في مرحلة ما بعد المنازعات، نظمت الإدارة ندوة عقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٥ في النمسا، بدعم من الحكومة النمساوية وبالتعاون مع المركز النمساوي لدراسات السلام وحل المنازعات. وقد ضمت هذه الندوة غير الرسمية ممثلين عن عدة حكومات، وعن عدد من إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية. ونشرت النتائج التي توصلت اليها الندوة مع وثائق أخرى، منها "قائمة بالأنشطة الممكنة فيما يتصل ببناء السلام بعد انتهاء الصراع".

٢٢٩ - وفي مجال رسم الخرائط، تواصل الإدارة تنفيذ التوصيات التي عرضها مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي الثالث عشر لرسم خرائط آسيا والمحيط الهادئ، الذي طلب الى الأمم المتحدة أن تدعم أنشطة المسح ورسم الخرائط والرسم البياني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتسهل مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة في أعمال المؤتمر.

٢ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

٢٣٠ - خلال العام الماضي، هيمنت على أعمال الأونكتاد، المسؤول عنه السيد كارلوس فورتين، الدورة الحادية والأربعون لمجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية، وندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة، وكذلك العملية التحضيرية للدورة التاسعة للأونكتاد. وقد اقترحتُ، رهنا بتصديق الجمعية العامة، تعيين السيد روبنز ريكوبيرو أمينا عاما للأونكتاد، على أن يصبح هذا نافذا اعتبارا من ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥.

٢٣١ - وخلال هذه الفترة، أجرى مجلس التجارة والتنمية تحليلا وتقييما أوليين للوثيقة الختامية لجولة أوروغواي. وأقرت الدول الأعضاء بالدور الهام الذي يمكن أن يؤديه الأونكتاد في الفترة التالية لجولة أوروغواي في تعزيز قدرة البلدان النامية على الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من هذه الفرص الجديدة وفي التوصية بالتدابير التي ترمي الى تخفيف العواقب عن كاهل البلدان التي يمكن أن تتأثر تأثرا معاكسا. وتم

على نحو أكثر وضوحا تعيين حدود الأدوار والمهام التي تخص كلا من الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

٢٣٢ - وشرع الأونكتاد أيضا في تنفيذ المقررات التي اتخذت في استعراض منتصف المدة لالتزام كرتاخينا في أيار/مايو ١٩٩٤. وكان الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الأونكتاد، خلال الجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين للمجلس في أيلول/سبتمبر، مناسبة أتاحت للدول الأعضاء أن تؤكد من جديد مساندتها التامة للمنظمة وأن تنظر في التوجه الذي ستتخذه مستقبلا. كما أن العملية التحضيرية للدورة التاسعة للأونكتاد المقرر عقدها في ربيع عام ١٩٩٦ بدأت في ظل روح من التعاون والاقتناع بأن المؤتمر ينبغي أن يعالج بأسلوب ابتكاري وعملي القضايا الاقتصادية التي تجابه المجتمع الدولي.

٢٣٣ - وقد اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في الجزء الأول من دورته الحادية والأربعين المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، إعلانا أعادت الدول الأعضاء بمقتضاه تأكيد التزامها بالأهداف الإنمائية الأساسية للأونكتاد وتعهدت فيه بتعزيز دعمها السياسي للمنظمة وللدور الهام الذي تضطلع به في تدعيم الشراكة العالمية من أجل التنمية عن طريق معالجة المشاكل الاقتصادية والإنمائية لجميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية.

٢٣٤ - واستندت مناقشة المجلس بشأن موضوع الترابط الى تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٤. واستعرض المجلس تجربة النمو والتنمية في شرق آسيا وخلص الى وجود تباين واسع النطاق في إطار تلك التجربة؛ ففي حين أن نظام السياسات في بعض الاقتصادات السريعة النمو كان أميل إلى الطابع التحرري، فإن عدة حكومات أدت بنجاح أدوارا تدخلية نشطة.

٢٣٥ - واختتم المجلس استعراض السياسات الذي أجراه لأنشطة الأونكتاد في ميدان التعاون التقني بالتنويه بأن التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد يمثل قيمة كبيرة لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وبأنه أخذ يجتذب أيضا دعما متزايدا في الأعوام القليلة الماضية من البلدان والمؤسسات المانحة. وبناء على ذلك، أكد المجلس الحاجة إلى تعزيز التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد.

٢٣٦ - وفي الجزء الثاني من الدورة الحادية والأربعين للمجلس المعقود في آذار/مارس ١٩٩٥، أقر المجلس النتائج المتفق عليها بشأن السياسات التجارية والتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، وبشأن مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ووافق المجلس أيضا على الإجراءات التحضيرية لعقد اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ لإجراء استعراض منتصف المدة المتعلق بتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا. كما أجرى المجلس استعراضا للسياسات المتعلقة بأعمال الأونكتاد في مجال التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالسياسات التجارية والتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، حدث تقارب عام بشأن عدد من الاستنتاجات. وخلص المجلس إلى أن الحكومات ينبغي "أن تتخذ نهجا ايجابيا إزاء التكيف الهيكلي". وجعل إطار السياسات مواتيا للتكيف الهيكلي يمكن أن ييسر التنفيذ الشامل والفعال لاتفاقات جولة أوروغواي، وأن يخفف المقاومة التي تصطدم بها مواصلة التحرير الاقتصادي، ويجعل الاقتصادات أكثر استعدادا للمفاوضات المقبلة بشأن تحسين إمكانيات الوصول إلى الأسواق.

٢٣٧ - وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للدورة التاسعة للمؤتمر، توصل المجلس إلى اتفاق على جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر. وسيكون موضوع الدورة التاسعة للأونكتاد هو "تعزيز النمو والتنمية المستدامة في إطار اقتصاد عالمي نزاع الى العولمة والتحرير الاقتصادي". وأعلنت حكومة جمهورية جنوب أفريقيا أنها قررت أن تعرض، من حيث المبدأ، استضافة المؤتمر. وأكدت الدول الأعضاء أهمية عقد الدورة التاسعة للأونكتاد في أفريقيا وأعربت عن كامل تأييدها لأن تكون جنوب أفريقيا البلد المضيف.

٢٣٨ - وقد عقدت ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة في كولمبس بأوهايو في الفترة من ١٧ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وشارك في الندوة أكثر من ٢ ٠٠٠ من صانعي القرارات في القطاعين العام والخاص، كما شاركوا في الأحداث الأخرى التي رافقت عقد الندوة، وهي: مؤتمر القمة التجاري التنفيذي العالمي، ومؤتمر القمة العالمي لمحافظي المدن، والمعرض العالمي للكفاءة التجارية والتكنولوجيا. ورأس الندوة وزير التجارة بالولايات المتحدة. وبفضل المشاركة التي لم يسبق لها مثيل من جانب القطاع الخاص ومن جانب الحكومات المحلية، تحولت تلك الندوة إلى محفل فريد من نوعه استهدف التوصل إلى حلول عملية لبعض المشاكل التي تصادف في مضمار التجارة الدولية. واعتمدت الندوة إعلان كولمبس الوزاري وأعلنت إنشاء شبكة النقاط التجارية العالمية. وتشكل هاتان الوثيقتان معا خطة أولية لتحقيق كفاءة التجارة الدولية في القرن المقبل.

٢٣٩ - وقد عقدت اللجنة الدائمة للسلع الأساسية دورتها الثالثة في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وطلبت اللجنة من الأونكتاد في الاستنتاجات التي انعقد اتفاقها عليها أن يواصل تحليله لسبل تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الطبيعية، موليا الأولوية للجوانب النظرية والعملية لموضوع احتساب العوامل الخارجية الإيكولوجية. وعقد الأونكتاد تحت إشرافه عددا من الاجتماعات المتصلة بالسلع الأساسية. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، اعتمدت الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأخشاب المدارية الاتفاق الدولي للأخشاب المدارية. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، كانت ١٢ دولة قد وقّعت الاتفاق الدولي الجديد للأخشاب المدارية، وأصبحت دولة واحدة طرفا في ذلك الاتفاق بصفة رسمية، وإن كانت الشروط اللازمة لبدء نفاذه لم تستوف بعد. ولدى انتهاء الدورة الثانية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمطاط الطبيعي، المعقودة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، كان قد ووفق من حيث المبدأ على ٥٣ مادة من مواد اتفاق الخلافة البالغ عددها ٦٧ مادة. وقد استأنف المؤتمر أعماله، تحت إشراف الأونكتاد، في دورة ثالثة عقدت في شباط/فبراير ١٩٩٥، وقام فيها ٣١ بلدا، تمثل ما يقرب ٩٠ في المائة من التجارة العالمية في المطاط الطبيعي، باعتماد الاتفاق الدولي للمطاط الطبيعي لعام ١٩٩٥ الذي يستهدف تثبيت الأسعار. وسيفتح باب توقيع الاتفاق الجديد في مقر الأمم المتحدة في ١ نيسان/ أبريل ١٩٩٥. وعقد تحت إشراف الأونكتاد اجتماعان آخران من الاجتماعات المتصلة بالسلع الأساسية تناولا ركاز الحديد والتنغستن.

٢٤٠ - وعقدت اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية دورتها الثانية في الفترة من ١٤ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وأقرت اللجنة مجموعة من التوصيات استهدفت تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، خلصت اللجنة في جملة أمور إلى أن البلدان النامية ينبغي أن تعتمد استراتيجيات تضم تدابير لتحرير التجارة مع تدابير أخرى في مجالات الإنتاج، والاستثمار، والنقل والاتصالات، والتسويق والتوزيع، والإعلام التجاري. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتدابير المتعلقة بزيادة فعالية أنظمة تحرير التجارة في إطار ترتيبات التكامل الإقليمي وبزيادة التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

٢٤١ - وفي نهاية الدورة الثالثة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية، المعقودة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، شرع خبراء المنافسة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض تنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، المقرر عقده في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥. وتناولت الوثيقة الرئيسية التي أعدتها أمانة الأونكتاد "دور سياسة المنافسة في الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية وغيرها". وعقد الفريق الحكومي الدولي دورته الرابعة عشرة في الفترة من ٦ إلى ١٠ آذار/مارس ١٩٩٥. وقدم خبراء مكافحة الاحتكار عددا من المقترحات لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في مجال القوانين والسياسات المتعلقة بالمنافسة.

٢٤٢ - وبدأت في العمل الأفرقة العاملة المخصصة الجديدة الثلاثة، المنشأة وفقا لمقرر اتخذه المجلس في الجزء الثاني المستأنف من دورته الأربعين المعقود في أيار/مايو ١٩٩٤. فقد عقد الفريق العامل المخصص المعني بالتجارة والبيئة والتنمية دورته الأولى في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤. وبحث الفريق العامل موضوع التعاون الدولي بشأن برامج الوسم الإيكولوجي والترخيص الايكولوجي؛ والفرص السوقية للمنتجات "الملائمة بيئيا". وشددت الدورة على أهمية تحسين درجة الشفافية في مجال الوسم الإيكولوجي وعلى الحاجة إلى مشاركة البلدان النامية على نحو أوثق في صياغة المعايير البيئية المؤثرة على التجارة والتنمية.

٢٤٣ - وعقد الفريق العامل المخصص المعني بدور المشاريع في التنمية دورته الأولى في الفترة من ٣ إلى ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وركز على موضوع تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبحث الفريق العامل دور الدولة في ايجاد وتهيئة البيئة الملائمة لتشجيع نشاط تنظيم المشاريع، وكذلك التنمية الناجعة للمشاريع، وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٢٤٤ - وعقدت لجنة الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية دورتها الحادية والعشرين في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وهي أول دورة لها في إطار دورها الجديد كهيئة فرعية من هيئات مجلس التجارة والتنمية. وبحثت اللجنة الاتجاهات السائدة مؤخرا في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر وأجرت تبادلا للخبرات المتعلقة بسبل اجتذاب ذلك النوع من الاستثمارات.

٢٤٥ - وفي عام ١٩٩٤، ناهزت نفقات الأونكتاد على التعاون التقني ٢٢ مليون دولار. ولا يزال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكبر مصدر للأموال وإن استمر الاتجاه الملحوظ في الأعوام الأخيرة نحو تزايد المساهمات المقدمة من المانحين غير برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي. وكجزء من هذا البرنامج، قدم الأونكتاد الدعم إلى عدد من البلدان في تقييم نتائج جولة أوروغواي، وفي إعداد أنفسها للقضايا الجديدة المشمولة بالمفاوضات في إطار مجموعة "غات"/منظمة التجارة العالمية. واستمر تقديم المساعدة في عدة من جوانب السياسات التجارية، بما في ذلك سياسة المنافسة، والصلة بين التجارة والتنمية، واستغلال نظام الأفضليات المعمم. وتم إعداد وإنجاز عدة برامج جديدة في إطار برنامج الأونكتاد التدريبي المسمى "برنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية". وفي مجال السلع الأساسية، كرس اهتمام خاص لموضوع استخدام أدوات التحكم في المخاطر.

٢٤٦ - وبانتقال أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالشركات عبر الوطنية وبالعلم والتكنولوجيا إلى الأونكتاد، اصبحت برامج التعاون التقني المتصلة بذلك، بما فيها الخدمات الاستشارية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، جزءا لا يتجزأ من التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد. وتم تحسين برامجيات الأونكتاد المتعلقة بإدارة وتحليل الديون وتم تركيبها في عدد من البلدان. وواصل الأونكتاد أيضا تقديم الدعم للبلدان في مجالات الشحن البحري، وإدارة الموانئ (وبخاصة في الصومال)، ومتابعة مسار الشحنات، وتم الاضطلاع بالجوانب التدريبية في معظم الحالات عن طريق برنامج التدريب البحري. وأكبر برنامج اضطلع به الأونكتاد هو برنامج تحديث وحوسبة الجمارك المعروف باسم النظام الآلي لبيانات وإدارة الجمارك. وتمشيا مع العملية السابقة واللاحقة لانعقاد الندوة العالمية المعنية بالكفاءة في التجارة، جرى تقديم الدعم وإسداء المشورة إلى عدد من البلدان في مجال إنشاء النقاط التجارية.

٢٤٧ - وفي الدورة التنفيذية العاشرة لمجلس التجارة والتنمية، المعقودة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٥، وافق المجلس على "أن يجري الاضطلاع بالأعمال الاستطلاعية الملائمة بشأن تلك القضايا الجديدة والناشئة على جدول أعمال التجارة الدولية وذلك في إطار العملية التحضيرية للدورة التاسعة للأونكتاد". وتم تحديد ثلاث فئات لتلك القضايا. وتتألف أولاها من القضايا التي تستدعي مواءمة السياسات المحلية. وتشمل هذه القضايا سياسات الاستثمار والمنافسة والمعايير المتعلقة بالأيدي العاملة. وتضم الفئة الثانية القضايا التي تعكس قلقا إزاء الافتقار إلى الترابط فيما بين أهداف السياسات العالمية. وتتكون الفئة الثالثة من القضايا التي تؤثر على قدرة البلدان، وبخاصة أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة، على العمل على تحقيق الأهداف الوطنية على الوجه الفعّال.

٢٤٨ - وعقدت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية دورتها الثانية في الفترة من ١٥ إلى ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥. وهذه اللجنة، التي هي هيئة فرعية من هيئات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أصبحت حاليا تجتمع في جنيف نتيجة لجعل الأونكتاد مركز التنسيق في الأمم المتحدة للأنشطة المتصلة بالعلم والتكنولوجيا. وشملت المواضيع التي نظرت فيها اللجنة في دورتها الثانية: استخدام العلم والتكنولوجيا في المساعدة على تلبية الاحتياجات الأساسية للفئات المنخفضة الدخل من السكان؛ تحسين إمكانية وصول المرأة إلى العلم والتكنولوجيا؛ استخدام العلم والتكنولوجيا في التوصل إلى ممارسات مستدامة لإدارة الأراضي. وقررت اللجنة أن تركّز برنامج عملها للعامين التاليين على التطورات التي استجدت مؤخرا في مجالات تكنولوجيات المعلومات وآثار تلك التطورات على النمو الاقتصادي والترابط الاجتماعي والقيم الثقافية وعلى المجتمع ككل.

٢٤٩ - وعقدت اللجنة الدائمة المعنية بتنمية قطاعات الخدمات: الشحن البحري، دورتها الثالثة في الفترة من ٦ الى ٩ حزيران/يونيه لدراسة التقدم المحرز في إصلاحات السياسة العامة اللازمة لتعزيز الخدمات التنافسية في ميادين الشحن البحري والموانئ والنقل المتعدد الوسائط في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وبصفة خاصة، تعهد كبار المانحين بتوفير الدعم لبرنامج التدريب البحري الذي يعزز الأونكتاد من خلاله القدرات الإدارية للبلدان النامية في ميادين الشحن البحري والموانئ والنقل المتعدد الوسائط. وقد أشيد أيضا بدور الأونكتاد في وضع النظام المتقدم لمعلومات الشحنات. ولما كانت هذه هي الدورة الأخيرة للجنة قبل انعقاد الدورة التاسعة للأونكتاد، فقد قامت اللجنة باستعراض الأعمال المنجزة منذ عام ١٩٩٢. وحددت اللجنة مجموعة من الأنشطة التكميلية التي ينبغي أن يقوم بها الأونكتاد خلال الفترة السابقة لانعقاد الدورة التاسعة، واقترحت بعض القضايا لمواصلة التداول بشأنها في تلك الدورة.

٢٥٠ - وعقد الفريق العامل المخصص المعني بالتجارة والبيئة والتنمية دورته الثانية في الفترة من ٦ الى ٩ حزيران/يونيه لدراسة آثار السياسات البيئية على إمكانية الوصول الى الأسواق وعلى القدرة التنافسية. وطلب من أمانة الأونكتاد تحديد الخطوط العامة للتدابير الإيجابية التي يمكن استخدامها كبدائل لتدابير الحماية البيئية المتصلة بالتجارة، وذلك للنظر فيها في الاجتماع التالي للفريق العامل، الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر.

٢٥١ - وعقدت اللجنة الدائمة المعنية بتخفيف حدة الفقر دورتها الثالثة في الفترة من ١٢ الى ١٦ حزيران/يونيه لتحديد التدابير الوطنية والدولية اللازمة لتخفيف حدة الفقر عن طريق التجارة الدولية والمساعدة الإنمائية الرسمية. ولما كانت هذه هي الدورة الأخيرة للجنة قبل انعقاد الدورة التاسعة للأونكتاد، فقد استعرض الاجتماع ما أنجزته اللجنة من أعمال منذ عام ١٩٩٢، واقترح أن تنظر الدورة التاسعة فيما إذا كان الشكل الحالي للآليات الحكومية الدولية للاهتمام بتخفيف حدة الفقر هو الشكل المناسب، أو ما إذا كان من الممكن تصور ترتيب بديل لذلك. وستحتل القضايا المتعلقة بالفقر وبتزايد تهميش قطاعات من المجتمع مركزا متقدما في جدول أعمال الدورة التاسعة.

٢٥٢ - وقام الأونكتاد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، بتنظيم ندوة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في الفترة من ١٤ الى ١٦ حزيران/يونيه، وذلك عملا بقرار الجمعية العامة ١٦٩/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وتمثلت أهداف الندوة في تحليل أوجه الضعف في الإطار التنفيذي والإداري والتنظيمي والمؤسسي القائم حاليا في قطاع المرور العابر، واقتراح مسار العمل المقبل على كل من الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والدولي. واتفقت البلدان المشاركة على وضع إطار عالمي للتعاون في مجال النقل العابر بدعم من المجتمع الدولي. وطلب من الأونكتاد عقد أفرقة استشارية يعنى كل منها بممر معين من ممرات النقل العابر، وتقوم بتحديد المجالات التي ينبغي اعطاؤها الأولوية في العمل على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، وتضع إطارا لتنفيذ التدابير المتفق عليها. وحظيت توصيات الندوة بتأييد واسع في اجتماع للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، عقد في الفترة من ١٩ الى ٢٢ حزيران/يونيه.

٢٥٣ - وعقدت اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية دورتها الثالثة في الفترة من ١٩ الى ٢٣ حزيران/يونيه لمناقشة سبل توسيع وتعميق التعاون في المجالات النقدية والمالية والاستثمارية وفي مجال المشاريع. وتتضمن الاستنتاجات المتفق عليها اقتراحات لتعزيز التعاون المالي والنقدي فيما بين البلدان النامية، وكذلك التعاون على صعيد الاستثمار والأعمال التجارية.

٣ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢٥٤ - يضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي ترأسه السيدة إليزابيث دودزويل، بتنفيذ الأبعاد البيئية لجدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في حزيران/يونيه ١٩٩٢.

٢٥٥ - وقد سلم مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في دورته السابعة عشرة المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٤، بضرورة إجراء تغيير أساسي في محور تركيز البرنامج وأولوياته، وفي علاقته بالجهات المتعاونة الأخرى، لمواجهة ما تمخض عنه المؤتمر من تغيير لجدول الأعمال البيئي الدولي.

٢٥٦ - وبالإضافة الى تنفيذ برنامج عمل للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ يستند الى إطار برنامجي تشاركي، أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فيما بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وشباط/فبراير ١٩٩٥، مشاورات مستفيضة مع الحكومات ومع مستشارين رفيعي المستوى لوضع برنامج بمحور تركيز جديد، يستند الى نهج متكامل، وذلك لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

٢٥٧ - والبرنامج المتكامل الجديد للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، بصيغته التي وافقت عليها الدورة الثامنة عشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يتصدى لأربعة تحديات بيئية رئيسية: (أ) إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها بطريقة مستدامة؛ و (ب) الإنتاج والاستهلاك بطريقة مستدامة؛ و (ج) تهيئة بيئة أفضل لصحة البيئة وسلامتها؛ و (د) اتجاهات العولمة والبيئة.

٢٥٨ - وقد تعزز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوقيع اتفاقين، أحدهما بشأن تبادل المعلومات على الصعيد الدولي، والآخر بشأن بدء شراكة جديدة لمكافحة التصحر. وفي آذار/مارس، وقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية اتفاق شراكة لتعزيز تعاونهما المستمر منذ عهد بعيد على نطاق العالم في مجال حفظ الموارد والتنمية المستدامة. وسيسهل هذا الاتفاق التعاون على الصعيد الإقليمي، مما سيجعل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية أقدر على الاستجابة للشواغل البيئية المتنوعة جغرافيا.

٢٥٩ - وكان أحد التطورات الأخيرة الرئيسية التي حدثت خلال الفترة قيد الاستعراض دخول مرفق البيئة العالمية بهيكله الجديد طور التشغيل، وقد اشترك في تنفيذ ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي. وفي إطار مرفق البيئة العالمية، سيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بحفز

تطوير التحليل العلمي والتقني، وتعزيز الإدارة البيئية وتنفيذها.

٢٦٠ - وفي نيسان/أبريل، شكل المدير التنفيذي الفريق الاستشاري العلمي والتقني. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا مع تنظيمات رئيسية أخرى في المجالات المتعلقة بالمواد الكيميائية واللاجئين والتنمية الزراعية والتكنولوجيا البيئية.

٢٦١ - وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بإنشاء البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية لزيادة التنسيق وتبادل المعلومات بشأن المواد الكيميائية والنفايات الكيميائية. وبالإضافة الى ذلك، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون النشط مع مؤسسات الصناعة الكيميائية في القطاع الخاص بإصدار مدونة قواعد السلوك في مجال التجارة الدولية في المواد الكيميائية. وطلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يضطلع بدور أكبر في إدارة المواد الكيميائية السامة، وأن يعزز تطوير القانون البيئي الدولي. وعلاوة على ذلك، أذن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمدير التنفيذي بأن يبدأ، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، مفاوضات لوضع اتفاقية للموافقة المسبقة عن علم فيما يتصل بالتجارة الدولية في بعض المواد الكيميائية الخطرة. وشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا في حلقة دراسية إقليمية عقدت في السلفادور في أيار/مايو بشأن تنفيذ اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها، وذلك في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، وقد تمخضت عن مناقشة قيمة بشأن كيفية إدماج أنشطة الإنتاج النظيفة نسبيا في مراكز التدريب ونقل التكنولوجيا المقترح إنشاؤها على الصعيد دون الإقليمي وفقا لاتفاقية بازل.

٢٦٢ - وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، بتقديم المساعدة الى رواندا لمعالجة مسألة الأضرار البيئية الناجمة عن الحرب الأهلية والتنقلات الضخمة للاجئين.

٢٦٣ - وشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة كلا من البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية فيما يبذله من جهود لمواجهة التحديات الجديدة في مجال التنمية الزراعية المستدامة. ويشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع نظام متعدد الأطراف للموارد الجينية النباتية. وطُلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، باعتباره من المشاركين في رعاية الفريق الاستشاري، توفير معلومات بشأن عملية التفاوض المؤدية الى المؤتمر الثاني للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

٢٦٤ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، دخل مركز تكنولوجيا البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة طور التشغيل. ويقوم المركز، الذي يوجد مقراه في محافظتي أوساكا وشيغا في اليابان، بمساعدة البلدان النامية في نقل التكنولوجيا من أجل حل المشاكل البيئية الحضرية والمسائل المتصلة بإدارة بحيرات المياه العذبة وأحواض مستجمعات المياه. وعقب الزلزال الذي وقع في كوبي، بادر المركز الى توفير بعض موظفيه لمساعدة الفرق الطبية المخصصة لحالات الطوارئ.

٢٦٥ - وعقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيسان/أبريل ١٩٩٥ حلقته الدراسية الدولية الأولى المتعلقة بنوع الجنس والبيئة، التي دعت الى تقاسم المسؤولية بين النساء والرجال في مجال تحقيق التنمية المستدامة، ووفرت مادة لوضع بيان بشأن السياسات يقدم الى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي سيعقد في بيجينغ.

٢٦٦ - وعرض برنامج الأمم المتحدة للبيئة توفير خدمات الأمانة لبرنامج العمل العالمي المقترح لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. وعقد في آذار/مارس اجتماع لخبراء حكوميين قاموا باستعراض البرنامج. وسلم الاجتماع بضرورة خفض وإزالة التلوث الناجم عن الملوثات العضوية الثابتة. ومن المقرر أن تقدم الوثيقة النهائية لمشروع البرنامج العالمي لاعتمادها في اجتماع حكومي دولي يعقد في تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر.

٢٦٧ - وأسفرت الأعمال التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع القطاع المصرفي التجاري والاستثماري منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢، عن تشكيل تحالف جديد مع شركات التأمين الكبرى. وفي آذار/مارس ١٩٩٥، أعلن برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن صياغة شراكة جديدة في الاجتماع الذي عقده فريقه الاستشاري المعني بالمصارف التجارية والبيئة، وذلك بغية مواصلة تعزيز السياسات والممارسات المسؤولة في القطاع المصرفي من أجل التنمية المستدامة. ووقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة اتفاقا مع اللجنة الأوليمبية الدولية لتعزيز الحماية البيئية في المسابقات الرياضية الدولية. واشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع مؤسسة القانون البيئي الدولي والتنمية في عقد أول اجتماع

بشأن المسؤولية والتعويض في لندن، وقد ضم الاجتماع خبراء من الأمم المتحدة والحكومات والأوساط الأكاديمية.

٢٦٨ - ويوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم العلمي والإداري لأمانات الاتفاقيات البيئية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أبرمت ستة من بلدان شرق وجنوب أفريقيا اتفاق لوساكا بشأن التعاون في عمليات الإنفاذ الموجهة ضد الاتجار غير المشروع بالحيوانات والنباتات البرية، الذي يهدف الى تقليص الاتجار الدولي غير المشروع بالأحياء البرية الأفريقية، والقضاء عليه في نهاية المطاف. أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف و/أو من التصحر الشديد، وبخاصة في أفريقيا، فهي تسند لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دورا رئيسيا في زيادة الوعي وصياغة وتنفيذ برامج لمكافحة التصحر. وفي الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تقرر اختيار برنامج الأمم المتحدة للبيئة ليستضيف الأمانة الدائمة للاتفاقية. وقد شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ برنامج لتعزيز الاستخدام المأمون للتكنولوجيا الحيوية في جميع أنحاء العالم، وذلك ضمن استجاباته لجدول أعمال القرن ٢١. وفي ظل اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المعرضة للانقراض من الحيوانات والنباتات البرية، أنشئ في آذار/مارس فريق عامل معني بالأخشاب لدراسة كيفية استعمال الاتفاقية في حماية الأنواع المنتجة للأخشاب.

٢٦٩ - وعقد في آذار/مارس ونيسان/ابريل، المؤتمر الأول للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المتعلقة بتغير المناخ. ويعتقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ثمة حاجة الى توفر قاعدة متينة للأبحاث المتعلقة بالمناخ لضمان نجاح الاتفاقية، وتحقيقا لهذه الغاية ما فتئ البرنامج يقوم بدور محوري مع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولي للاتحادات العلمية. وأحرز ما يزيد على ٣٠٠ خبير من البلدان التي صدقت على بروتوكول مونتريال للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون لاتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون تقدما كبيرا في اقتراح تنقيحات وتعديلات يمكن إدخالها على المعاهدة الدولية خلال دورة مدتها أسبوع واحد تعقد في نيروبي، في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو. وكانت تلك هي ثاني مرة يستعرض فيها بروتوكول مونتريال منذ وضعه في عام ١٩٨٧، مما يدل على تصميم المجتمع الدولي على إيجاد الحلول للعديد من المسائل المتصلة بالأوزون والتي ينبغي حلها في اجتماع في فيينا لأطراف البروتوكول بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وستوضع التوصيات النهائية في اجتماع يعقد في جنيف في الفترة من ٢٨ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، سينظر فيه في التنقيحات والتعديلات المقترح إدخالها على البروتوكول، بما فيها الإنهاء التدريجي المتقدم لاستخدام مادة بروميد الميثيل ووضع جدول زمني منقح للإنهاء التدريجي لاستخدام مركبات الكلوروفلوروكربون والهالون في البلدان النامية. وفي نفس الوقت، صرف الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال ٣٠٣ ملايين دولار لتمويل نحو ٨٣٠ مشروعا في ٨١ بلدا ناميا.

٢٧٠ - وفي حزيران/يونيه، اعتمد في لاهاي في اجتماع عقد في إطار اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، اتفاق حكومي دولي يرمي الى حفظ الطيور المائية المهاجرة في أفريقيا وأوراسيا. ويغطي هذا الاتفاق الجديد ما يزيد على ١٥٠ نوعا من أنواع الطيور التي تعتمد إيكولوجيا على الأراضي الرطبة في جزء من دورتها السنوية على الأقل. وقد اعتمدت الدول الساحلية المشتركة في خطة عمل منطقة البحر الأبيض المتوسط - وهي أقدم وأقوى برنامج من برامج البحار الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - نهجا شاملا لعدة قطاعات تجاه حماية البيئة وتنمية حوض البحر الأبيض المتوسط في الاجتماع العادي التاسع للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية، المعقود في ٩ و ١٠ حزيران/يونيه في برشلونة. كما وسع نطاق الاتفاقية وخطة العمل المنقحتين وتغطيتهما الجغرافية لضمان تحقيق التكامل بين البيئة البحرية والمناطق الساحلية وأحواض الصرف الساحلية المتصلة بها، بما فيها موارد المياه، والتربة، والغابات والغطاء النباتي.

٢٧١ - ويرأس المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الفريق العامل المعني بموارد المياه العذبة المستدامة في أفريقيا في إطار مبادرة الأمين العام الخاصة بشأن أفريقيا. وقدم مشروع تقرير إلى اجتماع الفريق الذي عقد في تموز/يوليه في جنيف بغرض تعزيز الحوار والإدارة التعاونية لموارد المياه بين الدول المشاطئة التي تقتسم موارد المياه الدولية. وتحقيقا لتلك الغاية، ما فتئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينفذ سلسلة من المشاريع الجديدة في مجال الإدارة المتكاملة لموارد المياه. وفي حزيران/يونيه، عقد اجتماع للخبراء بشأن إجراء دراسة تشخيصية لحوض النيل، كمرحلة أولى في وضع خطة شاملة لإدارة الحوض.

٢٧٢ - وفي الاجتماع الأول للفريق الاستشاري المعني بحالات الطوارئ البيئية المعقود في كانون الثاني/يناير، أشاد الخبراء من ٢٤ دولة بعمل وحدة البيئة، المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون

الإنسانية، التي أنشئت في عام ١٩٩٤ وقامت منذئذ بإجراء عدد من التقييمات لحالات الطوارئ المتعلقة بانسكاب النفط في المناطق القطبية من روسيا.

٢٧٣ - ويتزايد زخم جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة الرامية إلى الربط بين الشواغل البيئية والاقتصادية. ففي حلقة عمل عقدها البرنامج والبنك الدولي في آذار/مارس، حث الخبراء الدوليون المؤسسات المالية الرائدة على إدماج الأهداف الاجتماعية والبيئية في برامجها للتكيف الهيكلي. وعقدت حلقة عمل أخرى في آذار/مارس لاستعراض الأثر البيئي للسياسات التجارية. ووافق برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أن يقوم بدور رائد في وضع منهجيات لمؤشرات الاستدامة. وفي حلقة عمل استضافتها الفلبين في أيار/مايو وحزيران/يونيه، وضع ممثلون لحكومات ٣٣ بلدا ولوكالات ومصارف إنمائية وصناعات إطارا للإدارة المستدامة للشُعب المرجانية على نحو ما أوجزته المبادرة الدولية للشعب المرجانية: وأقر برنامج البحار الإقليميـــة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه وسيلـــة ملائمـــة في ذلك المسعى. وقام برنامج البيئة و ٥٠ رابطة من الرابطات الصناعية الدولية والوطنية الرئيسية باستعراض جدول أعمال القرن ٢١ في باريس في حزيران/يونيه. وسهل هذا الاجتماع الاستشاري السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تبادل المعلومات بين الصناعات بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها تلك الصناعات بغرض تعزيز أنماط الانتاج والاستهلاك المستدامين على النطاق العالمي.

٢٧٤ - ومن أيار/مايو الى حزيران/يونيه، قام ٥٠ خبيرا في مجال الإدارة الحضرية والبيئية من أمريكا اللاتينية، في مكسيكو، بتحليل المشاكل الرئيسية التي تعوق الجهود التي تبذلها المدن العملاقة بالمنطقة من أجل الاستدامة. وأسفرت هذه التحليلات عن إعداد وثيقة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ستقدم في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) المزمع عقده في اسطنبول في حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٢٧٥ - وعقد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة دورته الثامنة عشرة في نيروبي في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ أيار/مايو، حيث اتخذ ٦٤ مقررا، وهو رقم قياسي، كلها بتوافق الآراء. واعتمدت ميزانية لأنشطة البرامج لفترة السنتين القادمة قدرها ٩٠ - ١٠٥ ملايين دولار. واحتفل برنامج الأمم المتحدة للبيئة باليوم العالمي للبيئة في ٥ حزيران/يونيه وكان شعاره "نحن الشعوب، المتحدين من أجل البيئة العالمية" في جنوب أفريقيا، بمشاركة ودعم رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، السيد نلسون مانديلا.

٢٧٦ - ولم تقترن المهام المطلوبة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ بأي زيادة ملموسة في الموارد المالية المخصصة للبرنامج. ويفرض الاستمرار في التخفيض المتوقع في التبرعات المقدمة الى صندوق البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وعدم انتظام المدفوعات قيودا رئيسية على مستقبل البرنامج وعلى قدرته على توفير خدمة فعالة للمجتمع الدولي.

٤ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

٢٧٧ - في الوقت الذي يعاني فيه ربع سكان العالم إما من سوء المسكن أو انعدام المأوى، يضفي تنامي أزمة المأوى على الصعيد العالمي، الناجمة عن التحضر دون ضوابط وانتشار الفقر في المناطق الريفية، طابعا ملحا جديدا على ولاية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، الذي يتولى إدارته السيد والي نداو.

٢٧٨ - وللتصدي لهذه التحديات البعيدة المدى، شرع المركز في الاضطلاع بعدد من المبادرات الرئيسية. وتأتي في مقدمتها الأعمال التحضيرية الجارية الآن لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المعروف أيضا ب "مؤتمرقمة المدن". ومن المتوقع أن يؤكد المؤئل الثاني من جديد، من خلال إعلان المبادئ والالتزامات الذي سيصدره وخطة عمله العالمية، أهمية المستوطنات البشرية في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والدولية.

٢٧٩ - وقد قامت الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر التي اختتمت مؤخرا بحشد الجهات التي يعد تعاونها أمرا أساسيا في صوغ شراكات جديدة لإدارة البيئة الحضرية وهي: الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية ورابطاتها الدولية، ومؤسسات القطاع الخاص، والجماعات المدنية، والمنظمات غير الحكومية والمجتمعية. ومن خلال سلسلة من الاجتماعات الإقليمية، التي تدعمها و/أو تنظمها اللجان الاقتصادية الاقليمية، تقوم البلدان حاليا بتقييم وتحديد الشواغل المشتركة فيما يتعلق بمناطقها.

٢٨٠ - وقد بدأت الأعمال التحضيرية لعدة مؤتمرات متصلة بالموئل الثاني، بما فيها المؤتمر الدولي المعني بأفضل الممارسات لتحسين البيئة المعيشية، الذي سيعقد في دبي في تشرين الثاني/نوفمبر. وتتعاون حاليا مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الرابطات المهنية ومعاهد البحوث، مع المركز في رعاية سلسلة كبيرة من حلقات العمل والحلقات الدراسية والندوات والموائد المستديرة المتعلقة

بموضوعي المؤتمر الرئيسيين وهما: توفير المأوى الملائم للجميع، والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم يسير في اتجاه التحضر.

٢٨١ - ويواصل المركز رصد وتنسيق تنفيذ الاستراتيجية العالمية للمأوى لعام ٢٠٠٠ التي سيستعرضها أيضا الموئل الثاني في عام ١٩٩٦. واضطلع المركز بأنشطة المساعدة التقنية الموجهة نحو تحقيق تلك الغاية في ٩١ بلدا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما في مجالات الادارة الحضرية، والتخطيط والادارة البيئيين، وتخفيف حدة الكوارث والتعمير، وسياسة الإسكان، وتخفيف حدة الفقر الحضري. ويجري حاليا تنفيذ برامج أقاليمية مهمة في إطار برنامج الإدارة الحضرية والمدن المستدامة والمؤشرات السكنية والحضرية. وكان من بين مشاريع التعمير الرئيسية الجارية في عام ١٩٩٥ مشاريع يجري تنفيذها في أفغانستان ورواندا.

٢٨٢ - ووسع نطاق أنشطة بناء القدرات في بلدان شرق ووسط أوروبا التي تمر بمرحلة انتقالية وبلدان رابطة الدول المستقلة. وأحرز تقدم في إدخال المسائل المتعلقة بنوع الجنس في البرامج التدريبية المتصلة بالمستوطنات البشرية. وشرع في مبادرات جديدة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية لتحسين الصحة البيئية في المستوطنات البشرية، ويسير العمل بشأن التقرير العالمي الثاني عن المستوطنات البشرية، الذي سيصدر في الموئل الثاني.

٢٨٣ - وتعد أفريقيا محور تركيز هام لأنشطة المركز. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عهدت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والتابعة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات الى المركز بمسؤوليات جديدة. وسيقوم المركز بدور الوكالة الرائدة المشاركة المسؤولة عن برامج وسياسات الادارة الحضرية والمستوطنات البشرية وعن تواصل الإغاثة والتنمية.

٢٨٤ - ومن أهم التحديات التي تواجه المركز ضمان مستويات كافية من التمويل للاضطلاع بولايته ودوره الآخذين في الاتساع في إطار خطة الأمم المتحدة الإنمائية، بما فيها دعم الموئل الثاني. وقد أدت الحاجة الماسة إلى المساعدات الطارئة التي تقدمها الأمم المتحدة والمانحون الثنائيون للتصدي لآثار الحروب الأهلية والكوارث الطبيعية الى استمرار تناقص مستوى التمويل المتاح لأنشطة التعاون الإنمائي التي يضطلع بها المركز والتي تتسم بطابع الأجل الطويل.

جيم - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

١ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٨٥ - أسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه الذراع الرئيسية للأمم المتحدة في تمويل وتنسيق المساعدة التقنية والتنمية، بقيادة مديره السيد جيمس غوستاف سبيث، في المناقشة الدائرة حول التنمية على الصعيدين المفاهيمي والعملي، سواء على المستوى الدولي أو في البلدان التي يخدمها.

٢٨٦ - وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سعيا إلى تعزيز قدرته على تقديم التوجيه السياسي والدعم في المجالات ذات الأولوية، بإعادة تشكيل هيكل مكتب دعم السياسات والبرامج ليشمل شُعبا موضوعية تعنى بالتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر، والتنمية الإدارية والحكم، والطاقة والبيئة المستدامتين، والعلم والتكنولوجيا.

٢٨٧ - وقد اعتمد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في حزيران/يونيه، تشريعا لم يسبق له مثيل بشأن مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وترتيبات البرمجة الخلف للفترة القادمة. وكان القرار المتعلق بمستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمثابة استمرار لعملية إعادة تعريف دور البرنامج. وقد اعترف المجلس بأن القضاء على الفقر يشكل الأولوية الأولى في برامج البرنامج الإنمائي، وحث على التركيز على المجالات التي أظهر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن لديه ميزات نسبية فيها، ولا سيما في مجال بناء القدرات.

٢٨٨ - وكان قرار المجلس بشأن ترتيبات البرمجة الخلف بمثابة نقطة تحول كبيرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ أوجد نظاما بديلا لنظام البرمجة الذي كان معمولا به منذ القرار الذي اتخذ بتوافق الآراء في عام ١٩٧٠. ويهدف النظام الجديد إلى إيجاد مزيد من المرونة في تخصيص الموارد، وزيادة الحوافز على صياغة برامج مركزة وذات أثر كبير وتستقطب أموالا كثيرة لتعزيز التنمية البشرية المستدامة.

٢٨٩ - وعلى الصعيد المفاهيمي نشر تقرير التنمية البشرية، وهو تقرير مقدم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أعده فريق من خبراء التنمية المستقلين. وقد أسهم هذا التقرير في المناقشة الدولية للتنمية. ويركز تقرير عام ١٩٩٥ على قضايا نوع الجنس وعلى تقدير عمل المرأة كمساهمة في عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٢٩٠ - وطلبت عدة حكومات مساعدة في إعداد تقاريرها الوطنية عن التنمية البشرية، بناء على المنهجيات المستخدمة في تقرير التنمية البشرية. وقد نشرت تقارير وطنية في تسعة بلدان في جميع المناطق الإقليمية في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، وهناك تقارير قيد الإعداد في نحو أربعين بلدا آخر، بما في ذلك عدد من بلدان وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة. وفي بلدان أخرى مثل بوتسوانا، ومصر، وبوليفيا، تم القيام بجمع بيانات مجزأة، استنادا إلى منهجية تقرير التنمية البشرية. ويمكن القول بوجه عام إن التقارير وعمليات جمع البيانات تساعد على تعيين الفئات المستبعدة من فوائد التنمية إما بسبب الفقر أو نوع الجنس أو الموقع الجغرافي، وعلى اقتراح استراتيجيات سليمة بيئيا لشمول هذه الفئات.

٢٩١ - وقد ساعد برنامج دراسات المنظور الطويل الأجل الوطنية الذي بدأ في عام ١٩٩١، البلدان الافريقية على تحديد أولوياتها الوطنية لتوجيه تنميتها على مدى ٢٥ سنة فيما يسمى آفاق المستقبل. وفي عام ١٩٩٤ كان البرنامج يعمل في ١١ بلدا.

٢٩٢ - وقد ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كثيرا من البلدان المشتركة في البرنامج على إعداد بيانات مواقفها في المحافل العالمية. فقد أسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري، بواسطة نظام المنسق المقيم، في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وأعدت بضع عشرات من التقارير عن مركز المرأة لهذا المؤتمر. واستند معظم هذه التقارير إلى تحليل قائم على أساس نوع الجنس وجمع بيانات للجنسين كل على حدة. وسهل البرنامج الإنمائي الحوار داخل كل بلد، بين المؤسسات الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني أيضا. ويعمل البرنامج الإنمائي الآن على دمج مفهوم نوع الجنس، الأوسع نطاقا، في عملية البرمجة. ففي عام ١٩٩٣ بدأت حكومة تركيا، مثلا، بدعم من البرنامج الإنمائي، برنامجا لتعزيز مشاركة المرأة في تنمية البلاد. ونظمت عمليات تدريب في مواضيع مثل المرأة والتنمية، المرأة والأعمال التجارية الحرة، المرأة والعنف. ويتعاون البرنامج الإنمائي أيضا مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في تنظيم الأعمال التحضيرية للموئل الثاني.

٢٩٣ - وفي عام ١٩٩٤ اشترك البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وحكومات المنطقة، في رعاية الأعمال التحضيرية المتصلة بالتنمية لمؤتمر القمة للبلدان الأمريكية، الذي عين مجالات لتعزيز التعاون الإقليمي والتنمية فيها، والانتقال نحو مزيد من المشاركة في تخطيط وإدارة التنمية. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، قام البرنامج الإنمائي برعاية اجتماع إقليمي لوزراء التنمية عقد في كوالالمبور، لتسهيل الحوار بشأن استراتيجيات التعاون والتنمية في المنطقة. وشارك البرنامج مشاركة كبيرة في الأعمال التحضيرية للاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، حيث ساعد في إعداد المواقف القطرية والاتفاقيتين أنفسهما.

٢٩٤ - وقد بينت خبرة البرنامج الإنمائي أنه لا يمكن تطوير المفاهيم واختبارها إلا في ضوء الأنشطة التنفيذية. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، قام البرنامج، بغية خدمة الفنيين العاملين في مجال التنمية، بتجميع الخبرة الوطنية في ١٣ دراسة إفرادية في "سلسلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية المستدامة: الاستراتيجيات القطرية للتنمية الاجتماعية". وقد نشرت هذه السلسلة أثناء العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٢٩٥ - ومما عزز التعاون فيما بين الوكالات توسيع المجال الذي يختار منه المنسقون المقيمون ليتسنى تعيين مرشحين من الوكالات الأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، وكذلك من مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، ومن الأمانة العامة للأمم المتحدة. ومنذ عام ١٩٩٤ اختير ما مجموعه ستة منسقين مقيمين حتى الآن من الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ومن المأمول أن يؤدي هذا إلى زيادة تفهم أولويات مختلف الوكالات وزيادة شعور هذه الوكالات بملكيتها لنظام المنسق المقيم.

٢٩٦ - وفي كثير من البلدان، أنشأ المنسقون المقيمون لجانا فرعية قطاعية يرأسها ممثل وكالة الأمم المتحدة المعنية لضمان التنسيق على المستوى القطاعي. وزادت أيضا برامج تدريب ممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنسقين المقيمين في مركز التدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو. وبحلول شهر نيسان/أبريل ١٩٩٥، كان قد تم عقد ١٣ حلقة عمل تدرب فيها ٦٣ موظفا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و ٣٠٥ موظفين من وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وزيادة في دعم التنسيق بين الوكالات، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتبا للتنسيق بين الوكالات والسياسة الخارجية في إطار مكتب الموارد والعلاقات الخارجية الذي أعيد تشكيل هيكله.

٢٩٧ - تحقق نجاح كبير في زيادة وضوح دور كل وكالة في منظومة الأمم المتحدة. فقد وقع بيان مبادئ

مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة يبين دور كل من المؤسستين ونيتهما في التعاون فيما بينهما. ووقع أيضا بيان مبادئ مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن الأمن الغذائي، وهو جانب رئيسي في التنمية البشرية المستدامة في كثير من البلدان. وأعيد تنشيط فرقة العمل الرفيعة المستوى المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، مما أسفر عن التفاوض على بيان مبادئ منقح للتعاون بين الوكالتين، ولا سيما في مجالي الحراج وتخفيف حدة الفقر. ومن المتوقع أن تبدأ في العام القادم عمليات برمجة مشتركة في بلدان مختارة. وأخيرا، تجري مناقشات الآن بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على القيام بجهود تعاونية لإعادة دمج السكان الذين شردتهم الحرب.

٢٩٨ - وأنشأ مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فرقة عمل برئاسة المدير المشارك، لزيادة تعزيز دور اللجان الاقتصادية الإقليمية. ويجري الآن إنشاء آليات - بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية - لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٢٩٩ - وزاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمه لعملية اجتماعات المائدة المستديرة بغية التمكن من عقد اجتماعات أكثر انتظاما وزيادة التركيز على السياسة وتعبئة الموارد. فقد تم في اجتماع المائدة المستديرة لغامبيا المعقود في عام ١٩٩٤ تدبير ٤٠٠ مليون دولار. ونظمت أربعة اجتماعات أخرى في افريقيا في عام ١٩٩٤ (جمهورية افريقيا الوسطى، سيشيل، غينيا - بيساو، مالي). وفي الاجتماعين اللذين عقدا في آسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وملديف، تم تدبير ٥٠٠ مليون دولار للأولى و ١٠٠ مليون دولار للثانية. وفي اجتماع المائدة المستديرة لرواندا المعقود في عام ١٩٩٥ تم تدبير ٥٨٧ مليون دولار.

٣٠٠ - ويؤدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا أنشط في اجتماعات الفريق الاستشاري، فيركز على القدرة على تحقيق التنمية البشرية المستدامة. ففي الفريق الاستشاري للفلبين كان تقرير التنمية البشرية الفلبيني لعام ١٩٩٤ الذي أعد برعاية البرنامج الإنمائي، بمثابة مرجع رئيسي لبنود جدول الأعمال المعنية بالتنمية المستدامة.

٣٠١ - وفي آذار/مارس ١٩٩٥ طلب إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، اللذان اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينظم جهود منظومة الأمم المتحدة من أجل بناء القدرات على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي. وفي شهر نيسان/أبريل بعث مدير البرنامج اقتراحا مفصلا بشأن استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمتابعة إلى جميع المكاتب القطرية البالغ عددها ١٣٣ مكتبا. وفي حزيران/يونيه، اعتمد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قرارات هامة جدا بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، واعتمد القضاء على الفقر باعتباره الموضوع الذي له الأولوية العليا في إطار الأهداف والمجالات ذات الأولوية التي اتفق عليها في العام السابق دعما للتنمية البشرية المستدامة. وطلب مدير البرنامج من المكاتب القطرية للبرنامج أن تتشاور مع نظرائها الوطنيين بشأن أفضل طريقة تساعد بها منظومة الأمم المتحدة كل بلد على تنفيذ توصيات مؤتمر القمة، ولا سيما في وضع استراتيجيات وبرامج وطنية للقضاء على الفقر. ومن بين المجالات الأخرى: الإطار الاقتصادي الكلي لزيادة التوكيد على تقليل حدة الفقر؛ سياسة وتخطيط القطاع الاجتماعي؛ نظم مساعدة الفئات الضعيفة؛ تعريفات الفقر ومؤشراته وعمليات تقييمه. وأنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظام استجابة سريعة لتوفير المعلومات اللازمة لمتابعة مؤتمر القمة ودعم التحولات في تركيز البرامج.

٣٠٢ - ومما يذكر أن القضاء على الفقر كما تناوله إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، يتطلب مشاركة من السكان وتمكينهم على جميع المستويات. وهذا بدوره يتطلب آليات إرشاد فعالة تستفيد من الحكومات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني كالفئات القروية والمجتمعية، ومؤسسات الحكم التقليدي، والمنظمات غير الحكومية الوطنية منها والدولية، ومتطوعي الأمم المتحدة الاخصائيين، والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة. وأهم من ذلك كله أنه ينطوي على تمكين المجتمعات المستهدفة من تعيين احتياجاتها هي ذاتها، وإبلاغ هذه الاحتياجات إلى الآخرين، وإدارة تنفيذ المشاريع والبرامج الموجهة إلى إزالة العوائق الشديدة التي تعترض سبيل التنمية. وفي عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ قدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أموالا للتنمية المحلية بالإضافة إلى مشاريع الهياكل الأساسية الأكبر حجما، ومرافق التسليف. وأدت هذه الأموال إلى إشراك المجتمع المحلي، سواء عن طريق الفئات المجتمعية أو هيئات الحكم المحلي، في تحديد الأولويات وتنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية الصغيرة الحجم.

٣٠٣ - وللوصول الى الفئات المهمشة من الناحيتين الاقتصادية أو الاجتماعية التي تملك مع ذلك القدرة على الحياة المنتجة، يلزم اتباع سياسات كلية مراعية للفقراء توجه نحو تعزيز طاقتهم الإنتاجية، وقد أظهر العديد من البرامج والمشاريع المدعومة من البرنامج الإنمائي، مثلما هو الحال في سري لانكا وأوغندا، كيف يمكن إتاحة فرص المشاركة والعمل للفقراء وإتاحة الإمكانات لهم. وإدراكا لأهمية الزراعة الريفية في تخفيف حدة الفقر وتهيئة فرص العمل وحفظ البيئة وإدماج المرأة في التيار الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، أعدت مبادئ توجيهية معنونة "التنمية البشرية المستدامة والزراعة" من أجل القائمين على التنمية في البرنامج الإنمائي وفي الحكومات وغيرهم، وهي تشكل الآن مرجعا أساسيا لعملية البرمجة في البرنامج الإنمائي.

٣٠٤ - واتخذ البرنامج الإنمائي في عام ١٩٩٤ عدة مبادرات للتشجيع على زيادة مشاركة العناصر التي يمكن أن تكون عناصر فاعلة في التنمية ومستفيدة منها. وقد شكل المؤتمر المعني بالسلام والتنمية المعقود في هندوراس، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ ذروة الجهود المبذولة من جانب بلدان المنطقة لبناء توافق في الآراء بشأن قضيتي السلام وإحلال الديمقراطية في أمريكا الوسطى. ذلك أن المؤتمر ضم ممثلي الحكومات والقطاع الخاص والتعاونيات والنقابات العمالية والمجتمعات المحلية والجامعات والمنظمات الاقليمية ومجتمع المانحين فأضفى بذلك طابعا مؤسسيا على الحوار مع المجتمع المدني.

٣٠٥ - أما عن خلق فرص العمل فذلك يستلزم توطيد التعاون بين البرنامج الإنمائي ومنظمة العمل الدولية لتحديد الطلب في السوق بشكل منهجي ولإيجاد فرص عمل قابلة للاستمرار من الناحية الاقتصادية مما من شأنه أن يعزز سبل العيش المستدامة. فمثلا في اثيوبيا، وضعت الحكومة برنامجا وطنيا بشأن تنمية الموارد واستخدامها يتناول العرض والطلب فيما يتصل بالموارد البشرية. وحدد البرنامج الفرعي المتعلق بتوفير فرص العمل وأسباب العيش هدفا يتمثل في تهيئة ٠٠٠ ٢٤ فرصة عمل إضافية سنويا على مدى خمسة أعوام، وهو يركز على مجالات مثل القطاع غير الرسمي وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص العمل بأجر في المجال الزراعي والعمالة الريفية المتقطعة في المزارع.

٣٠٦ - ونهض البرنامج الإنمائي بحماية البيئة وتجديد حيويتها بغرض بناء القدرات الوطنية في إطار متابعة جدول أعمال القرن ٢١ وبروتوكول مونتريال وتنفيذهما. وقد وضعت الصين بدعم من البرنامج وبمشاركة ما يربو على ٥٠ من الوكالات الحكومية ومعاهد البحوث والمنظمات العامة استراتيجية لجدول أعمال القرن ٢١، وأسهم البرنامج في تنظيم مؤتمر للمانحين قدمت خلاله الحكومة ٦٢ مشروعا ذات أولوية عالية تشمل مجالات مثل الزراعة المستدامة؛ والإنتاج الأقل تلويثا؛ والطاقة النظيفة؛ وحفظ الموارد الطبيعية واستخدامها على نحو مستدام؛ ومكافحة التلوث؛ والنمو السكاني؛ وتحسين حال البشر من حيث صحتهم وتعليمهم ورفاههم العام.

٣٠٧ - وتلبية للطلب المتزايد على القدرة الوطنية اللازمة لمعالجة الشواغل البيئية المعقدة، أنشئت في آب/أغسطس ١٩٩٤ داخل مكتب دعم البرامج والسياسات بالبرنامج الإنمائي شعبة جديدة للطاقة والبيئة المستدامتين، وستدعم تلك الشعبة بقدر أكبر الجهود الرامية الى إدراج الشواغل البيئية في المراحل المبكرة قدر الإمكان من عملية صنع القرارات الاقتصادية، وتعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الوجه الأكمل.

٣٠٨ - ويجري حاليا صوغ مبادرة جديدة من أجل الطاقة المستدامة دعما لعملية وضع البرامج وتوفيرا لمزيد من فرص الوصول الى تكنولوجيا الطاقة المحسنة، ويعد البرنامج الإنمائي، هو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي، الوكالات الأربع المنفذة التي تساعد نحو ٣١ بلدا ناميا على القضاء على المواد التي تستنفد الأوزون وذلك في إطار برنامج يموله الصندوق المتعدد الأطراف بموجب بروتوكول مونتريال. وقد بلغ مجموع الميزانيات المعتمدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ٧٩,٦١ مليون دولار. وقد ووفق على أحد عشر برنامجا قطريا وسيضطلع البرنامج الإنمائي بدور الوكالة الرائدة بالنسبة لها، ويجري حاليا تنفيذ ١٩ مشروعا لبناء القدرات (تعزيز المؤسسات). ومن بين المشاريع المنجزة البالغ مجموعها ٩٧ مشروعا، هناك ٢٠ مشروعا استثماريا في مجال نقل التكنولوجيا أسفرت عن التخلص بالتدريج من ٤٥٥ ١ طنا من المواد المستنفدة للأوزون.

٣٠٩ - أما عن المسائل المتعلقة بإدارة مرفق البيئة العالمية فقد سويت، وتمت الموافقة على الصك الخاص بالمرفق الذي يحدد بدقة أدوار برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، كانت حافظة مشاريع المرحلة التجريبية التي يشترك فيها البرنامج الإنمائي والمرفق تتألف من ٥٥ مشروعا للمساعدة التقنية و ٢٨ دراسة جدوى سابقة على الاستثمار. وفي عام ١٩٩٥، استهل البرنامج الإنمائي المرحلة التالية للمرحلة التجريبية وتتضمن ٢٠ مشروعا. ولما كانت مبادرة بناء القدرات المشمولة في جدول أعمال القرن

٢١ تشكل الجهد الرئيسي الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي تنفيذا لجدول أعمال القرن ٢١، فقد أتمت المبادرة في سنة ١٩٩٤ عامها الأول بمجموعة قوية من البرامج الوطنية في جميع المناطق. وبحلول آب/أغسطس ١٩٩٥ كانت حلقة العمل التدريبية المتعلقة بالمبادئ التوجيهية للادارة البيئية، وهي من المبادرات الكبرى في مجال بناء القدرات، قد عقدت في ١٢٢ بلدا بمشاركة ٦٠٠ ٣ شخص.

٣١٠ - ويدعم البرنامج الإنمائي حاليا إصلاح القطاع العام في بلدان عديدة. ففي فييت نام، يسهم البرنامج في إصلاح النظم القانونية والمالية والنقدية مع التركيز بوجه خاص على الشواغل المتصلة بالتكيف الاجتماعي. وقد أسندت إليه المسؤولية الرئيسية عن تقديم الدعم للحكومة في تنسيق موارد التعاون الخارجي ويجري الاضطلاع بأنشطة مماثلة في لبنان وبيرو وزامبيا. وفي آذار/مارس، عقد في الأرجنتين اجتماع إقليمي لخبراء أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا لمناقشة الكيفية التي يمكن بها الجمع بين الاستخدام الحصيف لآليات التنظيم والمنافسة، وشبكات الأمان الاجتماعي لكفالة إسهام عملية التحويل الى القطاع الخاص في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

٣١١ - وخلال عام ١٩٩٤، بدأ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية العمل مع وحدات البرنامج الإنمائي المعنية بالحكم في بلدان نامية منتقاة. ويتمثل الهدف من ذلك في تعزيز اللامركزية عن طريق توجيه التعاون التقني الى المستوى المحلي وتوفير المساعدات الرأسمالية اللازمة للسلطات المحلية المنشأة حديثا كي تكتسب خبرة في مجال إدارة برامج التنمية.

٣١٢ - وتعاون البرنامج الإنمائي تعاونا وثيقا مع شعبة المساعدة الانتخابية التابعة للأمانة العامة فاستجاب لعدد متزايد من طلبات البلدان بشأن الدخول في العملية الانتخابية أو تعزيزها، وشملت تلك البلدان في أفريقيا، أثيوبيا وأوغندا وتشاد وتوغو وليبريا وموزامبيق وفي أمريكا اللاتينية، البرازيل والمكسيك. وقد اضطلع الاخصائيون من متطوعي الأمم المتحدة بدور المراقبين والمعاونين الانتخابيين في جنوب أفريقيا وموازمبيق. وثمة مبادرات أخرى دعمها البرنامج تهدف الى كفالة إمكانية الوصول الى الطرق القانونية والحصول على الحقوق المكتسبة. فمثلا عقدت في الاتحاد الروسي حلقة عمل دولية معنية بنظام أمناء المظالم وذلك كجزء من برنامج الديمقراطية والحكم والمشاركة لدول شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق.

٣١٣ - ويسعى البرنامج الإنمائي الى تعزيز التنمية المستدامة حتى في غمار حالات الصراع الداخلي. وقد غدت الأهمية المعقودة على كفالة ارتباط عملية الإغاثة الانسانية بالتنمية البشرية المستدامة محل قبول واسع النطاق باعتبار ذلك شرطا أساسيا مسبقا لاستئناف البلدان مسيرة التقدم وإعادة بناء القدرات بأسرع ما يمكن. ومن الأمثلة على ذلك الصومال، حيث تمكن البرنامج الإنمائي، رغم الحالة الأمنية العصيبة، من مواصلة برنامج نشط لانعاش الريف في بعض أنحاء ذلك البلد.

٣١٤ - وفي الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، عزز البرنامج الإنمائي بشكل ملموس مساعداته في حالتين على وجه الخصوص: فأولا، تضاعفت الموارد المخصصة لبرنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني التابع للبرنامج الانمائي الى ٢٥ مليون دولار فيما بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. وثانيا، أجرت حكومة جنوب أفريقيا والبرنامج الإنمائي مفاوضات وقعا في ختامها الاتفاق الأساسي الموحد وذلك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ أثناء زيارة الرئيس نيلسون مانديلا لمقر الأمم المتحدة في فترة المناقشة العامة في الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

٣١٥ - ومن التطورات المؤسسية الأخرى، أن البرنامج الإنمائي أصبح أول هيئة تابعة للأمم المتحدة تقبل عضوا في جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية المشتركة بين المصارف على مستوى العالم في الميدان المالي، وهي شبكة للاتصالات المالية تستخدم خطوطا مؤجرة مملوكة للمصارف. وقد أدى هذا الى تحسن قدرات إدارة النقد مع تحقيق وفورات في نفقات التشغيل العامة قدرها ٠٠٠ ٢٥٠ دولار سنويا، فضلا عن انخفاض تكاليف الموظفين.

٣١٦ - وكان عام ١٩٩٤ نقطة الوسط في الدورة الخامسة الحالية لأرقام التخطيط الارشادية (١٩٩٢ ١٩٩٦)، وقد أنجز ١٦ من استعراضات منتصف المدة. ووجد أن البرامج القطرية للدورة الخامسة هي في جوهرها برامج استراتيجية ترمي الى تحقيق عدد محدود من الأهداف الانمائية الرئيسية الوطنية أو الإقليمية. ومن ثم، فهي أشد تركيزا بشكل واضح مما كانت عليه في الدورات السابقة. ذلك إنها تهدف الى خفض عدد المشاريع الفردية وأن تمضي، وفقا لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢١١/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، صوب اتباع النهج البرنامجي وفي اطار التنفيذ على الصعيد الوطني، مع التشديد بقوة على الملكية والالتزام على المستوى الوطني. فعلى سبيل المثال، خفضت المشاريع الفردية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من ٥٠ الى ١٥ مشروعا، وفي

البرنامج الاقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، خفضت تلك المشاريع من ٣٥٠ الى ٨٠ مشروعا. كما يجري تعزيز الملكية الوطنية، بزيادة في معدل التنفيذ على الصعيد الوطني من ٣٤ في المائة في عام ١٩٩١ الى ٥٣ في المائة في عام ١٩٩٤.

٣١٧ - وفي عام ١٩٩٤، بلغت تبرعات البلدان الأعضاء للموارد الأساسية البرنامج الإنمائي ٩١٧,٥٧ مليون دولار (انظر الشكل ٨). وبإضافة المساهمات في الموارد غير الأساسية، بما فيها ما يديره البرنامج من الصناديق والصناديق الاستئمانية وترتيبات تقاسم التكاليف والمساهمات النقدية المناظرة المقدمة من الحكومات، يصل مجموع الأموال التي يديرها البرنامج الإنمائي الى ما يربو على ١,٨ بليون دولار (انظر الشكل ٩). وقد كانت هناك زيادة متواصلة في الأموال الآتية عن طريق ترتيبات تقاسم التكاليف، حيث زادت المساهمات من خلال تقاسم التكاليف بنسبة ٥٨,٧ في المائة في عام ١٩٩٤ (انظر الشكل ١٠). أما مجموع نفقات أنشطة التعاون التقني على البرامج الميدانية فقد ناهز ١ ٠٣٦,٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩٤.

٣١٨ - وقد بات واضحا في عام ١٩٩٤ أن الأمر يستلزم إجراء مزيد من التخفيض في ميزانية البرنامج الإنمائي لفترة السنتين كيما تتماشى التكاليف الإدارية مع موارد البرنامج الأساسية الآخذة في الانخفاض، وهذا على الرغم من أن الميزانية الإدارية قد خفضت فيما

بين ميزانيتي فترتي السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ و ١٩٩٤ ١٩٩٥ بما مجموعه ٥٣,٦ مليون دولار. وتمت هذه التخفيضات بالدرجة الأولى عن طريق خفض الوظائف بالمقر (بنسبة ٢٦ في المائة) وكذلك على المستوى القطري (بنسبة ٨ في المائة).

٣١٩ - والواقع أن الركود الذي أصاب الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي منذ عام ١٩٩٢ وعدم التيقن الذي يسيطر حاليا على احتمالات المستقبل يعكسان حالة التعاون الإنمائي على الصعيد العالمي. ومما يبعث على القلق إنه على الرغم من عمليات التكيف الضخمة المضطلع بها استجابة للظروف المتغيرة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد تآكلت قاعدة موارد البرنامج الإنمائي بصورة خطيرة. ومن المتوقع أن تصل المساهمات في موارد البرنامج الأساسية عام ١٩٩٥ الى حوالي ٩٣٧ مليون دولار. وذلك أدنى بكثير من المستوى المتوقع أصلا في مقرر مجلس الادارة ٣٤/٩٠ الذي يطلب، على أساس أن الموارد ستبلغ بليون دولار، أن تكون الزيادة السنوية خلال دورة البرمجة الخامسة (١٩٩٢- ١٩٩٦) بنسبة ٨ في المائة. وهكذا فإنه قياسا الى ذلك المقرر، يتبين أن العجز في موارد الدورة سيناهز ١,٤ بليون دولار. ولذا قرر المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي تخفيض أرقام التخطيط الإرشادية الوطنية عن مستوياتها الأصلية بنسبة ٣٠ في المائة.

٣٢٠ - ومما يبعث على الأسى أن ١٧ من موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقوا حتفهم في عام ١٩٩٤ أثناء أداء واجبهم في خدمة التنمية.

٢ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

٣٢١ - عـُينت السيدة كارول بيلامي في منصب المديـر التنفيذي لليونيسيف، خلفا للسيد جيمس غرانت الذي ظل يرأس المنظمة لمدة ١٥ عاما حتى وفاته في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وبذلك أصبحت السيدة بيلامي رابع شخص يتولى هذا المنصب. وصرحت المديرة التنفيذية الجديدة بأن تحسين الإدارة المالية والنظامين الإداري والبرنامجي في اليونيسيف وكفالة زيادة الفعالية والكفاءة في إنجاز البرامج سيجعلان بمقدور المنظمة أن تنطلق صوب القرن المقبل (انظر الشكل ١١).

٣٢٢ - ويشكل عام ١٩٩٥ نقطة الوسط في استراتيجية العقد التي قررها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لتحقيق الأهداف العالمية الموضوعة لكفالة رفاه الطفل. وقد حدد مؤتمر القمة العالمي ومقتضيات اتفاقية حقوق الطفل الأهداف والغايات التي يتعين على المجتمع الدولي بلوغها من أجـل الطفل خـلال ما تبقى من العقد الحالي ورسما الخطوط العريضة لاستراتيجية عالمية في هذا الصدد. وأعاد المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية تأكيد التزام المجتمع الدولي بهذه الأهـداف. ومـن المتوقـع للمؤتمـر العالمـي الرابع المعني بالمرأة المقرر عقده في بيجينغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أن يخطو بهذه الالتزامات الى مرحلة أبعد، وذلك بزيادة التشديد على الحاجة الى الإنصاف والمساواة بين الجنسين، والى إيلاء عناية خاصة للطفلة.

٣٢٣ - ويشير التقرير المرحلي المقدم الى المجلس التنفيذي لليونيسيف بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الى أنه قد تحقق تقدم باهر، وأن غالبية البلدان النامية في سبيلها الى تحقيق معظم الأهداف.

٣٢٤ - وفي عام ١٩٩٤، قدمت اليونيسيف الدعم لبرامج في ١٤٩ بلدا - ٤٦ في افريقيا، و ٣٧ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بما في ذلك ١٠ بلدان جزرية كاريبية)، و ٣٤ في آسيا (بما في ذلك ١٣ بلدا جزريا في منطقة المحيط الهادئ)، و ١٤ في الشرق

الأوسط وشمال افريقيا، و ١٨ في وسط وشرق أوروبا - ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق. وبلغ مجموع النفقات البرنامجية ٨٠١ مليون دولار. وتضمن العدد الثالث من منشور مسيرة الأمم، الصادر في حزيران/يونيه ١٩٩٥، بيانات مستكملة عن مؤشرات رصد التقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف، مع ترتيب البلدان وفقا لما حققته من نتائج.

٣٢٥ - وتعكف اليونيسيف على معالجة الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال، مع التركيز على الوقاية، بما في ذلك التحصين والوقاية والعلاج من الأمراض الفتاكة الرئيسية - التهابات الجهاز التنفسي الحادة وأمراض الإسهال والملاريا - في المناطق التي تشتد فيها نسبة توطن هذه الأمراض. وقد حوفظ على معدل التغطية بالتحصين على الصعيد العالمي عند مستوى الـ ٨٠ في المائة، ولكن المتوسط الإقليمي في افريقيا لا يزال أدنى من ذلك كثيرا، كما كان في عام ١٩٩٣، واتسع نطاق مبادرة باماكو، بوصفها استراتيجية لتعزيز النظم المحلية للرعاية الصحية الأولية، لتشمل ٣٣ بلدا في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية. وما برحت الأنشطة المضطلع بها على الصعيدين العالمي والقطري تحقق الأهداف المحددة لعام ٢٠٠٠ في مجال تعميم معالجة الملح باليود وتوزيع فيتامين ألف على جميع الفئات الضعيفة.

٣٢٦ - وقد حققت معظم البلدان في شرق آسيا وامريكا اللاتينية والشرق الأوسط هدف منتصف العقد المتمثل في إتاحة إمكانية الحصول على التعليم الأساسي للجميع، بيد أن ما يربو على نصف البلدان النامية، بما فيها البلدان المكتظة بالسكان في جنوب آسيا وفي افريقيا، يتعين عليها أن تخطو خطوات كبيرة كي يتسنى لها إتاحة الفرص الكافية لجميع أبنائها للحصول على التعليم الأساسي. وكان توفير التعليم الابتدائي للبنات هو العنصر الغالب في الدعم المقدم من اليونيسيف من أجل التعليم في جنوب آسيا وافريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال افريقيا.

٣٢٧ - وساعدت اليونيسيف زهاء ١٠٠ بلد في تحقيق أهداف في مجال الإمداد بالمياه والمرافق الصحية، وعملت على تنقيح الاستراتيجيات التي تركز على عنصر الاستدامة وتحقق أقصى فوائد ممكنة في مجال الصحة والمجال الاجتماعي - الاقتصادي. وأحرز تقدم على طريق قبول إطار مساواة المرأة وتمكينها، وكذلك قبول نهج الدورة العمرية، باعتبارهما أداتين لتعزيز برامج الطفل والتنمية التي تتسم بالتوازن بين الجنسين.

٣٢٨ - وتلتزم اليونيسيف بالخط العام للبرمجة الإنمائية، لا سيما فيما يتصل بالأنشطة المضطلع بها في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية. ومع اضطلاع اليونيسيف بهذه الجهود الإنمائية الطويلة الأجل، طلب منها أيضا أن تؤدي دورا نشطا في الاستجابة لكثير من حالات الطوارئ التي كانت فيها المرأة والطفل هما الفئتان الأشد تضررا، وقد كرس ما يقرب من ٢٥ في المائة من النفقات البرنامجية لليونيسيف في عام ١٩٩٤ لتوفير خدمات الإنقاذ الأساسية للمرأة والطفل في حالات الطوارئ.

٣٢٩ - وفي يوغوسلافيا السابقة، أسندت الى اليونيسيف ولاية تقديم المساعدات الغوثية في حالات عرضت موظفيها لظروف غير مأمونة بصورة خطيرة. وفي أذربيجان وأرمينيا وجورجيا وطاجيكستان، أسهمت اليونيسيف في تلبية الاحتياجات الخاصة لتجمعات اللاجئين والمشردين داخليا، وذلك من خلال إعادة إنشاء سلسلة التبريد، وتوفير اللقاحات الأساسية واللوازم الصحية، ودعم الأجهزة التعليمية.

٣٣٠ - وما برحت اليونيسيف تولي عناية خاصة لافريقيا وسائر أقل البلدان نموا. وعلى الرغم من حالات الطوارئ المستمرة والمنذرة بالخطر في بعض أجزاء افريقيا جنوب الصحراء، ثمة تطورات إيجابية عديدة تكاد تخطئها الملاحظة. ففي مجالات العمل الخاص المتعلق بالطفل، هناك ٢٥ من بلدان افريقيا جنوب الصحراء البالغ عددها ٤٦ بلدا إما زادت من مستويات التحصين التي تم الوصول إليها في عام ١٩٩٠ وتبلغ ٧٥ في المائة أو أكثر، أو حافظت على تلك المستويات؛ كما أن معدل استخدام العلاج بالإماهة الفموية وصل حاليا الى ٥٠ في المائة؛ ويجري حاليا تنفيذ تدابير معالجة الملح باليود في ٢٨ بلدا من البلدان الـ ٣٩ التي تكثر فيها حالات الإصابة بالاضطرابات الناتجة عن نقص اليود؛ وأوشك مرض الديدان الخيطية (دودة غينيا) على أن يكون في حكم المقضي عليه في افريقيا.

٣٣١ - وما زالت افريقيا هي أشد القارات احتياجا. ومن ثم تكرس اليونيسيف زهاء ٣٨ في المائة من مواردها المالية والبشرية لافريقيا جنوب الصحراء. وهي تسهم في بناء القدرات وتمكين المجتمعات المحلية والأسر. أما في البلدان التي تصاب بالكوارث فتهدف البرامج الى تعزيز القدرات المحلية، والتضامن وآليات التصدي التي يمكن أن تصبح نواة لمجتمعات جديدة. وعلى الصعيد الوطني، تعكف اليونيسيف على تدعيم قدرتها على دعم الحكومات في وضع السياسات التي تؤثر على الطفل، وفي تعبئة الموارد من أجل الطفل. وفي الوقت نفسه، تشارك اليونيسيف بهمة في مبادرة

مضطلع بها على مستوى الأمم المتحدة من أجل افريقيا، تعمل على تعزيز التعاون على الصعيد القطري بما يسهم في استيفاء جميع عناصر التنمية البشرية المستدامة، وتخفيف حدة الفقر، وتعجيل النمو الاقتصادي.

٣٣٢ - وتشكل مسألة الأطفال غير المصحوبين والأشخاص المشردين داخليا تحديا كبيرا يجابه اليونيسيف في رواندا، حيث نظم جهد غوثي لم يسبق له مثيل لحماية اللاجئين من التفشي السريع للأمراض والمجاعة فيما بينهم. وفي أنغولا، وبوروندي والصومال، واصلت اليونيسيف تقديم المساعدة في مجالات الصحة والتعليم والإمداد بالمياه والمرافق الصحية. وفي موزامبيق قامت اليونيسيف في إطار خطة وطنية للتعمير بإعادة توجيه أنشطتها المتعلقة بحالات الطوارئ صوب إعادة بناء الخدمات الأساسية في مجالات الصحة، والإمداد بالمياه والمرافق الصحية، والتعليم. وفي سيراليون وليبريا، ورغم مواجهتها لحالة متزايدة الصعوبة، واصلت اليونيسيف توفير الخدمات الأساسية التي تقدم في حالات الطوارئ. وأوليت الأولوية لمساندة المصدومين بآثار النكبات، وإعادة التأهيل البدني للأطفال المعوقين، وكذلك للبرامج المخصصة للنساء والفتيات اللاتي تعرضن لاعتداءات عنيفة والتدريب المهني للأطفال الجنود.

٣٣٣ - وقد انضم الى اتفاقية حقوق الطفل عدد من الدول يجعلها تفوق في هذا الصدد أي معاهدة أخرى عرفها التاريخ في مجال حقوق الإنسان. فبحلول آب/أغسطس ١٩٩٥، بلغ عدد الأطراف التي صدقت على الاتفاقية ١٧٧ طرفا، ولم يعد يلزم لبلوغ الهدف المتمثل في تحقيق عالمية التصديق عليها بحلول نهاية عام ١٩٩٥ سوى تصديق ١٧ بلدا.

٣٣٤ - وقد ناقشت الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والأربعين، وللمرة الأولى، مسألة حقوق الطفل، واتخذت قرارات بشأن حماية الأطفال المتأثرين بالمنازعات المسلحة وضرورة اتخاذ تدابير دولية فعالة لمنع واستئصال بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية؛ وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل؛ ومحنة أطفال الشوارع (القرارات من ٢٠٩/٤٩ الى ٢١٢/٤٩ وجميعها مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤). وقد طلب الى اليونيسيف أن تضطلع بدور نشط في دعم تلك القرارات. وفضلا عن ذلك، تواصل اليونيسيف، بالتعاون مع مركز حقوق الإنسان، مساعدة لجنة حقوق الطفل في رصد تنفيذ الاتفاقية. وتقدم اليونيسيف الدعم في الدراسة الشاملة لتأثير المنازعات المسلحة على الأطفال استجابة لقرار الجمعية العامة ١٥٧/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٣٣٥ - وأعطى مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية زخما جديدا لما تضطلع به اليونيسيف في إطار منظومة الأمم المتحدة من أعمال لصالح الطفل، حيث وضع تلك الأعمال في إطار جهد دولي أوسع نطاقا يرمي الى استئصال شأفة الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية. فبعد عامين من التعبئة المنتظمة والصقل التقني الدائب، اللذين أدت فيهما اليونيسيف دورا نشطا جنبا الى جنب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، اعتمدت المبادرة "٢٠/٢٠" في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية باعتبارها أداة مشروعة ومفيدة لتوجيه وتقييم ورصد مجمل المساعدة الإنمائية الرسمية والاعتمادات المخصصة في الميزانيات الوطنية للبرامج الاجتماعية الأساسية.

٣ - صندوق الأمم المتحدة للسكان

٣٣٦ - في خلال عام ١٩٩٤، قدم هذا الصندوق، الذي تديره الدكتورة نفيس صادق، الدعم للبرامج السكانية في ١٣٧ بلدا وإقليما. ولدى الصندوق مكاتب ميدانية في ٦٠ بلدا من تلك البلدان، كل منها يرأسه مدير قطري. وسيتذكر الناس عام ١٩٩٤، لأنه العام الذي غير فيه المجتمع الدولي نظرته إلى القضايا السكانية. والواقع أن تغيير المفهوم هذا قد أخذ ينشأ على مدى عقدين من الزمان توجا باعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعقود في القاهرة في أيلول/سبتمبر من ذلك العام.

٣٣٧ - وكان برنامج العمل ثمرة مداولات ومفاوضات مكثفة جرت على مدى أكثر من ثلاث سنوات، فيما بين الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والقادة المجتمعيين، والخبراء التقنيين والأفراد المهتمين بالأمر. وبرنامج العمل ليس مجرد أرقام وأهداف ديموغرافية، بل يتجاوز ذلك ويضع البشر ورفاههم في موضع القلب من جميع الأنشطة السكانية وأنشطة التنمية المستدامة. وهو يحدد أيضا أهدافا ومرامي كمية ونوعية يتعين أن تبلغها البلدان جميعها بحلول سنة ٢٠١٥، ألا وهي: تحقيق إمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة الانجابية وخدمات تنظيم الأسرة؛ وتقليل معدل وفيات الرضع والأطفال والأمهات؛ وتوفير إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي لجميع الفتيات والفتيان.

٣٣٨ - وقد تولدت عن المؤتمر وعن برنامج العمل، الذي أسفر عنه، سلسلة من التقييمات الداخلية والخارجية التي تناولت الصندوق. وعلى سبيل المثال، أجرت كل شعبة جغرافية من شعب الصندوق استعراضات داخلية للسياسات والبرامج القائمة وعقدت

اجتماعات إقليمية للنظر في الآثار المترتبة على المؤتمر في منطقة عمل كل منها.

٣٣٩ - ونظم الصندوق سلسلة من حلقات العمل المشتركة مع وكالات شريكة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك لبحث أفضل السبل لترجمة توصيات برنامج العمل إلى اجراءات على الصعيدين القطري والمحلي. وركزت تلك الحلقات اهتمامها على المجالات الرئيسية في برنامج الصندوق ألا وهي: الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة (بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية)؛ والإعلام والتعليم والاتصال (بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية)؛ والبيانات والسياسات والبحوث السكانية (بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية) وأشركت مستشارين من شبكة الصندوق لخدمات الدعم التقني/أفرقة الدعم القطري، من بينهم اختصاصيون في خدمات الدعم التقني من وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها، كلا على حدة. وهذه المشاورات الإقليمية والتقنية ساعدت الصندوق على تقييم التأثير السياسي والبرنامجي على أعماله المقبلة بفعل المؤتمر.

٣٤٠ - ونظر المجلس التنفيذي المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق، في دورته السنوية المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٥، في أولويات الصندوق البرنامجية وتوجهاته المقبلة على ضوء المؤتمر. وأيد المجلس التنفيذي، في مقرره ١٥/٩٥، المجمل العام لبرنامج مساعدات الصندوق المقبل، الذي ينبغي تنفيذه بحذافيره وفقا لبرنامج عمل المؤتمر، كما أقر المجالات البرنامجية الرئيسية لدى الصندوق، وهي: الصحة الانجابية، بما فيها تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، والاستراتيجيات السكانية والإنمائية، والدعوة. كما أوصى المجلس في مقرره ٢٠/٩٥، بأن يقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة الاتفاق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق على تعيين مديري الصندوق القطريين المقيمين ممثلين للصندوق.

٣٤١ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٢٨/٤٩، المعنون "تقرير بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية"، والذي أكدت فيه أهمية استمرار وتعزيز التعاون والتنسيق بين جميع الأجهزة والمؤسسات والبرامج الداخلة في منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، وطلب منها اتخاذ التدابير المناسبة لضمان تنفيذ برنامج العمل تنفيذا تاما فعالا. كما قررت الجمعية العامة، في القرار ١٢٨/٤٩، إطلاق مسمى جديد على لجنة السكان هو "لجنة السكان والتنمية"، وقضت بعقد دوراتها سنويا ابتداء من عام ١٩٩٦.

٣٤٢ - ودعت المديرة التنفيذية للصندوق، بالنيابة عن الأمين العام، وبناء على طلب مدير البرنامج الإنمائي، إلى عقد الاجتماع الأول لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وقد عمل الاجتماع، الذي حضرته ١٢ منظمة تابعة للأمم المتحدة، على وضع إطار عمل مشترك لمتابعة المؤتمر وغيره من المؤتمرات المعنية بالقطاع الاجتماعي. وقررت فرقة العمل أن تستغل الأفرقة العاملة في إعداد مبادئ توجيهية تنفيذية يستعملها المنسقون المقيمون لتعزيز التعاون فيما بين الوكالات على الصعيد القطري في المجالات التالية: (أ) نظام بيانات مشترك يقوم على الصعيد الوطني ويغطي الحقل الصحي، لا سيما في مجالات وفيات الرضع والأطفال والأمهات؛ (ب) التعليم الأساسي، مع إيلاء اهتمام خاص إلى أوجه التفاوت بين الجنسين؛ (ج) المسائل المتصلة بالسياسات العامة، بما فيها صوغ بيان دعوة مشترك متعلق بالقضايا الاجتماعية؛ (د) تمكين المرأة؛ (هـ) الصحة الانجابية.

٣٤٣ - وتحقيقا لأهداف المؤتمر، تلزم تعبئة الموارد من الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وبناء على طلب الأمين العام، دعت المديرة التنفيذية للصندوق إلى اجتماع للتشاور في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بشأن تعبئة الموارد. واقترح المشتركون استعمال الآليات الموجودة على الصعيد القطري، التي من قبيل نظام المنسقين المقيمين وأفرقة البنك الدولي الاستشارية واجتماعات المائدة المستديرة التي ينظمها البرنامج الإنمائي، بغرض تعبئة الموارد للبلدان كلا على حدة. واتفق على ضرورة عقد المشاورات العالمية بشأن هذا الموضوع دوريا، وعلى تفضيل عقدها وقت انعقاد الدورات السنوية للجنة السكان والتنمية.

٣٤٤ - ونظم الصندوق بالاقتران بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، اجتماعين برلمانيين دوليين، يتناولان على وجه التحديد القضايا السكانية ذات الصلة بموضوعات المؤتمرين. وعلاوة على ذلك، أنشأ الصندوق لجنة استشارية للمنظمات غيرالحكومية، كي تسدي المشورة بشأن أفضل الطرق لاستغلال المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ولزيادة التفاعل معهم.

٣٤٥ - وفي عام ١٩٩٤، نظم الصندوق في ٩ بلدان عمليات استعراض للبرامج ووضع الاستراتيجيات مقدما بذلك مدخلات مفيدة لإعداد مذكرات الاستراتيجيات القطرية. وبنهاية ذلك العام، كان الصندوق قد اضطلع بما مجموعه ٧٦ عملية من ذلك النوع.

٣٤٦ - وعلى ضوء الحالة في رواندا شجع المجلس التنفيذي للصندوق، في مقرره ٢٥/٩٤، الصندوق على أن يدعم، بصفة استثنائية وبالطرق الملائمة وبالتعاون مع وكالات الإغاثة الأخرى، المساعدة الطارئة المقدمة إلى شعب رواندا من موارد البرنامج السكاني الداخل في إطار البرنامج القطري الثالث الذي وضعه الصندوق لأجل رواندا. وفيما بعد، وافق الصندوق على مشروع في رواندا لتقديم المساعدة الطارئة/التأهيلية إلى البرنامج الوطني لصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة، على أن تقوم كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والصندوق بدور الوكالة المنفذة، كما وافق على مشروعين لتقديم المساعدات الطارئة لتلبية احتياجات الصحة الانجابية للاجئين الروانديين في بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة. وتحرز المشاريع القائمة في بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة، التي وضعت بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف والاتحاد الافريقي الطبي البحثي والمنظمات غير الحكومية المحلية، تقدما معقولا. ووافق المجلس التنفيذي، في مقرره ١٤/٩٥، على استمرار تنفيذ المقرر ٢٥/٩٤، مما يسمح بالمرونة في الإنفاق القطاعي من الموارد الآتية من البرنامج القطري الثالث الذي وضعه الصندوق لأجل رواندا، وبوصول الانفاق عموما إلى ٧,٨ ملايين دولار.

٣٤٧ - وعلى الصعيد العالمي، واصل الصندوق تقديم الدعم إلى البرنامج الخاص للبحث والتطوير والتدريب على البحث في مجال التوالد البشري، وهو برنامج تابع لمنظمة الصحة العالمية. كما اشترك الصندوق في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وهو برنامج ترعاه جهات أخرى مع الأمم المتحدة. ونظمت مبادرة الصندوق العالمية المتعلقة بالاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بادارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات، وهي مبادرة يشارك في تمويلها عدد من المانحين المتعددي الأطراف والمانحين الثنائيين ومن المنظمات غير الحكومية، دراسات متعمقة بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل في البرازيل وبنغلاديش ومصر، الأمر الذي أدى إلى اهتمام عدة بلدان أخرى بالاحتياجات من تلك الوسائل. وأسفرت المبادرة العالمية أيضا عن تقارير تقنية، كما نظمت اجتماعات استشارية وحلقات عمل.

٣٤٨ - ووصلت إيرادات الصندوق في عام ١٩٩٤ إلى ٢٦٥,٣ مليون دولار، مقابل ٢١٩,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٣، بزيادة نسبتها ٢٠,٨ في المائة (انظر الشكل ١٢). وزاد مجموع الانفاق على المشاريع، من الموارد العادية، من ١٣٤,٣ مليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى ٢٠٤,١ ملايين دولار في عام ١٩٩٤، بزيادة قدرها ٦٧,١ مليون دولار، ونسبتها ٥٠ في المائة. وزاد الانفاق على برامج الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة بنسبة ٤٦ في المائة، حيث زاد من ٦٨,٧ مليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى ١٠٠,١ مليون دولار في عام ١٩٩٤، بحيث مثلت نحو نصف مجموع نفقات المشاريع لدى الصندوق. وزاد الانفاق على أنشطة الاعلام والتعليم والاتصال بنسبة ٨٠ في المائة، حيث زاد من ٢١,٣ مليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى ٣٨,٣ مليون دولار في عام ١٩٩٤، ومثل ١٩ في المائة من مجموع نفقات المشاريع. وقسمت النفقات الباقية فيما بين جمع البيانات الأساسية (٦,٦ في المائة)؛ والديناميات السكانية (٥,٧ في المائة)؛ وإعداد السياسات السكانية وتنفيذها وتقييمها (٨,١ في المائة) والأنشطة المتعددة القطاعات (٥,٥ في المائة) والبرامج الخاصة (٥,٤ في المائة).

٣٤٩ - وفي عام ١٩٩٤، تلقت منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٣١,٥ في المائة من مخصصات الصندوق البرنامجية، بينما تلقت منطقة افريقيا الواقعة جنوب الصحراء ٣١,١ في المائة، وتلقت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ١٣,٥ في المائة والدول العربية وأوروبا ١١,٥ في المائة. وبلغ الدعم للبرامج الأقاليمية والعالمية ١٢,٤ في المائة من المخصصات. وظل الصندوق يركز أكثر من ٧١ في المائة من موارده في البلدان الأشد احتياجا للمساعدة في الحقل السكاني، ولا سيما أفقر البلدان النامية. وفي عام ١٩٩٤، كان هناك ٥٨ بلدا يحظى بالأولوية فيما يختص بالمساعدات المقدمة من الصندوق: وهي ٣٢ بلدا في منطقة افريقيا الواقعة

جنوب الصحراء، و ١٧ بلدا في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، و ٥ بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٤ بلدان في منطقة الدول العربية.

٤ - برنامج الأغذية العالمي

٣٥٠ - إن برنامج الأغذية العالمي، الذي تديره السيدة كاثرين برتيني، ويمثل جهاز المعونة الغذائية في منظومة الأمم المتحدة لا يزال في طليعة الصفوف في معركة الأمم المتحدة ضد الجوع والفقر. ويركز البرنامج جهوده على أشد الناس عوزا في أشد البلدان احتياجا في العالم.

٣٥١ - وفي عام ١٩٩٤، وصلت المساعدات الغذائية المقدمة من البرنامج إلى ٥٧ مليون فقير وجائع. وذهب ٨٢ في المائة من مجموع موارد البرنامج إلى بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل؛ بينما بلغت حصة أقل البلدان نموا ٥٢ في المائة. وهذه الموارد تدعم الغوث والتنمية معا.

٣٥٢ - وفي جانب التنمية، كانت المعونة الغذائية المقدمة من البرنامج وسيلة فعالة لتحويل الدخل إلى الفقراء ولتشجيع العمل الجماعي في المجتمعات المحلية الفقيرة. وهناك في الوقت الحالي نحو ٢٢٥ مشروعا إنمائيا، بالتزامات جملتها ٢,٦ من بلايين الدولارات، يقدم الدعم إليها في أكثر من ٨٠ بلدا ناميا (انظر الشكل ١٣).

٣٥٣ - وفي جانب الطوارئ، يستجيب البرنامج لحالات العجز الغذائي بالاعتماد على شبكة مكاتبه القطرية، وعلى درايته الفنية في مجالات النقل والسوقيات والمشتريات. وفي خلال عام ١٩٩٤، قدم البرنامج مساعدة غوثية تربو قيمتها على بليون دولار إلى ضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان في أكثر من ٤٠ بلدا.

٣٥٤ - وفي عام ١٩٩٤، أدار البرنامج موارد قدرها ١,٥ بليون دولار - في صورة سلع أساسية غذائية، وفي صورة نقدية - على سبيل الدعم للجوعى والفقراء في مختلف أنحاء العالم النامي. واستفاد من مساعدات البرنامج في عام ١٩٩٤ أكثر من ٣٢ مليون ضحية من ضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان. واشترك نحو ١٦ مليون نسمة في مشاريع توفير الأغذية مقابل العمل لدعم التنمية الزراعية والريفية. وتلقى أكثر من ٨ ملايين نسمة تغذية تكميلية عن طريق المشاريع التعليمية والتدريبية والصحية والتغذوية التي يساعدها البرنامج.

٣٥٥ - وقدم نحو ٨٠ في المائة من مساعدات البرنامج الغوثية في عام ١٩٩٤ إلى ضحايا الكوارث الخارجين لتوهم من أتون الحرب الأهلية أو الحروب الناشبة عبر الحدود - وهم نحو ٨,٥ ملايين لاجئ و ١٦,٥ مليون نازحا داخليا، يمثلون ٥٠ في المائة من اللاجئين والنازحين داخليا في أنحاء العالم. وكان أكثر من ٧ ملايين نسمة ضحايا لكوارث الجفاف وغيرها من الكوارث الطبيعية. وكان نحو ٦٤ في المائة من مجموع عمليات البرنامج الغوثية عبارة عن دعم للمعوزين في افريقيا. وكانت أضخم عملية منفردة هي العملية التي شهدتها بوروندي ورواندا، إذ تكلفت ٢٤٢ مليون دولار، تمثل ٢٢ في المائة من مجموع نفقات الإغاثة. وهذه العملية، المقترنة بخسائر في الأرواح على نطاق مأساوي هائل، لا تزال تمثل محورا لاهتمام الأمم المتحدة العاجل في الوقت الحالي، لا في بوروندي ورواندا وحدهما بل وفي أوغندا وتنزانيا وزائير وكينيا أيضا. وقدم برنامج ليبريا الإقليمي، الذي يتكلف ٩٦ مليون دولار، مساعدات إلى اللاجئين والنازحين في ليبريا وفي البلدان المجاورة الأربعة المتأثرة بالأزمة.

٣٥٦ - وفي أماكن أخرى من العالم، شملت حالات الطوارئ الرئيسية التي واجهها البرنامج يوغوسلافيا السابقة، حيث ظل الناس يواجهون حالات العجز الغذائي والفقر الحقيقي نتيجة لصراعات لم تحسم. وبلغت تكاليف عمليات البرنامج في تلك المنطقة ١٤٩ مليون دولار. وأفغانستان هي الأخرى بلد لا يزال يعاني، في ظل انعدام السلم، من انعدام الأمن الغذائي انعداما مزمنا. وقد تكلفت عمليات البرنامج الإقليمية

لتقديم الدعم إلى اللاجئين والنازحين الأفغان ٩٥ مليون دولار في عام ١٩٩٤.

٣٥٧ - وازداد عدد حالات الطوارئ والكوارث، لا سيما الحالات والكوارث الناجمة عن الصراع المسلح، كما ازداد نطاقها ومداها الزمني زيادة مزعجة في السنوات الأخيرة. وفي عام ١٩٩٤، كان كل طنين من ثلاثة أطنان من المعونة الغذائية المقدمة من البرنامج عبارة عن مساعدة غوثية، بينما استخدم طن واحد فقط من الأطنان الثلاثة لدعم المشاريع الإنمائية. ومنذ خمس سنوات، كان الحال عكس ذلك. ومع تناقص الموارد المخصصة للتنمية، يمكن أن تتحول حالات الطوارئ "الصامتة"، التي في ظلها يعيش الناس في فقر مدقع وينعدم الأمن الغذائي انعداما تاما، تحولا سريعا وتصبح حالات طوارئ حادة. والمساعدات الغوثية وحدها لا تغير شيئا في تعرض الفقراء للتضرر من حالة الطوارئ التالية. ومن ثم يبذل البرنامج جهدا دؤوبا لتحديد سبل زيادة الصلات بين مساعداته الغوثية ومساعداته الإنمائية، وذلك بإدماج عناصر تخفيف وقع الكوارث في المشاريع الإنمائية، وباستحداث عناصر بناء القدرات في العمليات الغوثية، وبتعزيز التأهب للكوارث بإعداد خرائط التعرض للتضرر، وتحسين الإنذار المبكر والتنمية المؤسسية.

٣٥٨ - ونهج البرنامج إزاء تقليص المشاكل المرتبطة بحالات الطوارئ الإنسانية يتمثل في التعاون على الاضطلاع بالجهود الرامية إلى الاتقاء، لا الجهود الرامية إلى العلاج. وكلما كان ممكنا، تستعمل المعونة الغذائية لدعم الأهداف الإنمائية. ولا تزال افريقيا وآسيا تتلقيان أكبر حصتين من مساعدات البرنامج الإنمائية - وهما ٤٠ في المائة و ٣٩ في المائة، على التوالي. بيد أن موارد البرنامج الإنمائية مستمرة في التضاؤل بالقيم المطلقة والقيم النسبية معا، فيما يتعلق بعمليات الطوارئ. ولم يتحقق من المستهدف لموارد البرنامج الإنمائية العادية لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٤ (١,٥ بليون دولار) (التي أجازها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وأقرتها الجمعية العامة ومؤتمر الفاو) سوى الثلثين. ولذلك، تأخر تنفيذ المشاريع في معظم الأحيان. وعلاوة على ذلك، لم يتمكن البرنامج من تقديم الدعم بالمستوى المقرر أصلا لجميع المشاريع المجازة، نظرا لأن المانحين أخذوا باطراد في ربط تمويلهم الائتماني بشروط، وفي تخصيصه لأغراض معينة.

٣٥٩ - وقد ازدادت المشتريات الغذائية بصورة ملحوظة خلال السنوات الخمس الأخيرة. وفي عام ١٩٩٤، بلغت مشتريات البرنامج من الأغذية رقما قياسيا قدره ١,٤ من ملايين الأطنان، أي ما يقارب نصف مجموع ما وزعه من سلع أساسية. وقد اشتري ٦٠ في المائة من السلع الأساسية الغذائية من البلدان النامية، الأمر الذي حافظ على مكانة البرنامج بوصفه أكبر مساهمي منظومة الأمم المتحدة في التجارة بين بلدان الجنوب.

٣٦٠ - ويتعاون البرنامج مع المنظمات الأخرى، المتعددة الأطراف والثنائية وغير الحكومية، في جميع مراحل أنشطته. وفي عام ١٩٩٤، أحرز قدر مشهود من التقدم في ضمان المزيد من التعاون في العمليات الغوثية. وظلت التقييمات المشتركة لاحتياجات اللاجئين الغذائية (مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) وللاحتياجات الطارئة (مع الفاو) تمثل جزءا أساسيا من أعمال البرنامج. واستفادت المشاريع الإنمائية التي يساعدها البرنامج في ١٧ بلدا من التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ووقع البرنامج مع احدى المنظمات غير الحكومية الدولية الكبرى مذكرة أولى للتفاهم على ترتيبات العمل المشتركة اللازمة للعمليات الغوثية في حالات الطوارئ، وسيسعى جاهدا إلى إبرام اتفاقات مماثلة في المستقبل مع منظمات غير حكومية أخرى.

٣٦١ - وقد تعزز نهج البرنامج بصورة ملحوظة، بفضل اعتماد المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية لبرنامج قطري الأساس، يشمل مستويات توفير الموارد، ومعايير الموافقة على المشاريع. ويجري تناول الترتيبات المتعلقة بالموارد، سعيا إلى تحسين القابلية للتنبؤ بها والمساءلة والشفافية، فضلا عن المستويات الفعلية للموارد. كما يجري تعديل أنظمة البرنامج العامة على ضوء قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وقرارها ١٦٢/٤٨، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٥ - برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

٣٦٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل هذا البرنامج، الذي يرأسه السيد جيورجيو غياكوميللي، يضطلع بأنشطته على أساس استراتيجية ذات ثلاثة مستويات، وضعت على المستوى القطري والمستوى الإقليمي والمستوى العالمي.

٣٦٣ - فعلى المستوى القطري، أعد البرنامج مبادئ توجيهية لمساعدة الحكومات على إعداد خططها الرئيسية الوطنية لمراقبة المخدرات، وهي خطط تمثل جداول أعمال وطنية تتناول تقليل كل من الطلب غير المشروع والعرض غير المشروع. وأدى الدعم الذي

يقدمه البرنامج إلى إعداد الخطط الرئيسية في ١٤ بلدا وإقليما في منطقة البحر الكاريبي. كما قدمت مساعدات بشأن وضع الخطط الرئيسية إلى كل من: الامارات العربية المتحدة، وباكستان، والجزائر، وغواتيمالا، وفييت نام، وناميبيا. وساعد البرنامج حكومة كولومبيا على إعداد عناصر لمكافحة المخدرات في خطتها الوطنية للتنمية البديلة، وهي خطة عشرية ستوضع موضع التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٦.

٣٦٤ - وفي عام ١٩٩٤، مول البرنامج مسحا ميدانيا شاملا تناول زراعة الخشخاش، الذي يستخرج منه الأفيون، في أفغانستان. وتكشف النتائج - التي ينبغي أن يؤكدها مسح يجري في عام ١٩٩٥ - عن حجم انتاج للأفيون الجاف يتجاوز بكثير التقديرات السابقة، البالغة ٢ ٠٠٠ طن متري؛ واستنادا إلى التقديرات المنقحة، سوف تكون أفغانستان أكبر منتج في العالم للأفيون بصورة غير مشروعة.

٣٦٥ - وعلى المستوى الإقليمي، عقد البرنامج في عام ١٩٩٤ حلقة عمل إقليمية في جنوب افريقيا تستهدف تعزيز التعاون القضائي لمكافحة الاتجار بالمخدرات في الجنوب الافريقي. واعتمدت حكومات المنطقة بلاغا ضد الفساد وخطة عمل تشمل تدابير لتعزيز حظر الاتجار بالمخدرات في المنطقة دون الإقليمية.

٣٦٦ - وفي أيار/مايو ١٩٩٥، عقد في بيجين الاجتماع الوزاري الأول بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار، والصين، وتايلند، وجميعها أطراف في مذكرة التفاهم المتعلقة بمكافحة المخدرات غير المشروعة في جنوب شرق آسيا. ووافق الاجتماع على انضمام كمبوديا وفييت نام إلى مذكرة التفاهم، كما أقر خطة عمل بشأن التعاون دون الإقليمي على معالجة المسائل المتعلقة بمكافحة المخدرات. وفي الصين، عززت قدرات إنفاذ القانون في مقاطعة يونان بمعدات من البرنامج، كما حددت الاحتياجات التدريبية. وشرع القائمون بإنفاذ القانون في مناطق حدود الصين وميانمار في إنشاء نظام لتبادل المعلومات. وبعد توقيع مذكرة تفاهم إقليمية في عام ١٩٩٤، أعد البرنامج والأرجنتين وبوليفيا وبيرو وشيلي برنامج عمل للتنفيذ في الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧ يشدد على إنفاذ القوانين والمواءمة بين مختلف أساليب تقليل الطلب.

٣٦٧ - وبحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، كانت دول البلطيق و ٩ بلدان في أوروبا الوسطى و ١٢ بلدا في رابطة الدول المستقلة قد تلقوا مساعدات قانونية من البرنامج. وظهرت جمهوريات آسيا الوسطى في الصورة بوصفها أولوية عليا لدى البرنامج؛ ولذلك، أعد برنامج دون إقليمي متعدد القطاعات، يلزمه دعم من المجتمع الدولي.

٣٦٨ - وفي فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، واصل البرنامج سلسلة ندواته المخصصة لخبراء تقليل الطلب، حيث جرت مشاورات تقنية في البرازيل، وجزر البهاما، والكاميرون، والمغرب، والهند. وعقدت في بانكوك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، في سياق عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، الندوة العالمية المعنية بدور المنظمات غير الحكومية في تقليل الطلب، واشترك فيها ١١٥ بلدا. وأسفرت الندوة عن إعلان يوطد علاقة التشارك بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في مجال تقليل الطلب.

٣٦٩ - وفي نيسان/ابريل عام ١٩٩٥، ساعد البرنامج على تنظيم مؤتمر القطاع الخاص الدولي الثاني المعني بمسألة المخدرات في مكان العمل والمجتمع المحلي؛ وعقد ذلك المؤتمر في البرازيل، وكان من نتائجه تحديد العناصر الأساسية اللازمة في سياسة الشركات لاتقاء إساءة استعمال المخدرات. وفي شباط/فبراير ١٩٩٥، وقع البرنامج اتفاق تعاون مع اللجنة الأولمبية الدولية لتعزيز دور الألعاب الرياضية في اتقاء إساءة استعمال المخدرات.

٣٧٠ - وعلى المستوى العالمي، أجرى البرنامج بحوثا ووضع خلاصة نتائجها في ورقات إعلام وبحث فنية. ورغبة في تناول المسائل المعقدة التي تنطوي عليها مكافحة المخدرات، أعد البرنامج دراسات عن الحالة الراهنة للمعارف المتعلقة بصناعة المخدرات غير المشروعة وعن التأثير الاقتصادي والاجتماعي لإساءة استعمال المخدرات ومكافحتها، فضلا عن تقرير مرحلي عن العواقب الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على إساءة استعمال المخدرات؛ وقدمت تلك الدراسات إلى لجنة المخدرات في دورتها الثامنة والثلاثين المعقودة في آذار/مارس ١٩٩٥.

٣٧١ - وواصل مختبر البرنامج التوسع في برنامجه المتعلق بضمان النوعية، الهادف إلى مساعدة المختبرات على استحداث ممارسات مختبرية فعالة لتحليل ما يتصل بالمخدرات. ويشترك ٨٠ مختبرا على الصعيد العالمي في المخطط الدولي لاختبار الكفاءة، الذي يقيم أداء المختبرات ويعزز دقة النواتج.

٣٧٢ - وتمثلت إحدى القضايا الرئيسية التي تناولتها لجنة المخدرات خلال عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢/٤٨، المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، المتعلق بتدابير لتعزيز التعاون الدولي لمكافحة انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية

وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع وما يتصل بذلك من أنشطة. ودعا المدير التنفيذي للبرنامج إلى عقد اجتماعين في عام ١٩٩٤ لفريق استشاري حكومي دولي، كما أصدر تقريرا بحثته اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين. وشمل التقرير توصيات معينة بشأن سبل تعزيز العمل الدولي في مجال مكافحة المخدرات. ودعت اللجنة، في قرارها ١٣ (د - ٣٨)، الدول إلى النظر في التوصيات؛ كما طلبت إلى المدير التنفيذي أن يواصل صقلها على ضوء تعليقات الدول لكي تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

٣٧٣ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ١٢/٤٨، فإن المجلس الدولي لمراقبة المخدرات، وهو جهاز مستقل لمراقبة تنفيذ المعاهدات، قد أجمل في تقريره لعام ١٩٩٤ ما توصل إليه من تقييم ونتائج رئيسية بصدد معاهدات مكافحة المخدرات. كما أصدر المجلس ملحقا خاصا عن فعالية المعاهدات، سلط فيه الضوء على المجالات التي تحتاج إلى تعزيز.

٣٧٤ - وفي أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٤ وشباط/فبراير عام ١٩٩٥، دعا البرنامج، بناء على طلب لجنة المخدرات، إلى اجتماع فريق عامل معني بالتعاون البحري لزيادة التعاون الدولي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات عن طريق البحر. وتمثل التوصيات والمبادئ التي اعتمدها الفريق العامل وأقرتها اللجنة علامة هامة على الطريق إلى احتواء مشكلة شحنات المخدرات غير المشروعة التي تعبر المياه الدولية.

٣٧٥ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٥ أيضا، عقدت لجنة التنسيق الادارية اجتماعا رفيع المستوى في فيينا تناول التعاون على صعيد المنظومة في مجال مكافحة المخدرات. وأسفر الاجتماع عن الاعتراف بالحاجة الى تضمين برامج العمل في وكالات الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها عناصر متعلقة بمكافحة المخدرات، وإلى الدعم العام للدور القيادي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في تنسيق مكافحة المخدرات.

٣٧٦ - ووصل مجموع ميزانية البرنامج المرصودة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ إلى ٢٠٥ ملايين دولار، مول نحو ٩٣ في المائة منها بفضل التبرعات. واستخدم القسط الأكبر من هذه الموارد، وهو ١٦٢ مليون دولار، في تمويل أكثر من ٣٠٠ نشاط تنفيذي في ٥٠ بلدا، بهدف مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها بطريقة غير مشروعة. ونظرا لاستمرار زيادة المشكلات المتصلة بالمخدرات في شتى أنحاء العالم، وللاتجاه النزولي في الموارد المتاحة لمكافحة المخدرات، فإنني أحث الدول الأعضاء على توفير الدعم السياسي والمالي اللازم للسعي إلى تحقيق الأولويات الدولية في مجال مكافحة المخدرات.

٦ - برامج التعاون التقني بالأمانة العامة للأمم المتحدة

٣٧٧ - تمثل 'إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية' المركز الكائن في مقر الأمم المتحدة لتنسيق ما تبذله البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية من جهود في مجال التعاون التقني من أجل التنمية. وقد بلغ مجموع نفقات الإدارة على المشاريع في عام ١٩٩٤ نحو ١٠١ مليون دولار، أنفقت على ما يقارب الـ ١ ٠٤٤ مشروعا في أكثر من عشرة قطاعات. وقد وفر البرنامج الإنمائي نحو ٥١ مليون دولار من هذا المبلغ. وأنفقت الإدارة في افريقيا ٤٤ في المائة من حجم انفاقها. ولكي تنفذ الإدارة مشاريعها، فقد أرسلت إلى الميدان على مدى السنة الماضية أكثر من ٩٠٠ خبير استشاري وخبير دولي للعمل بالتعاون مع الموظفين الوطنيين. وتستعين الإدارة بقائمة عالمية النطاق تضم أكثر من ٣٣٠ ٤ خبيرا استشاريا و ٣٥٠ ٢ شركة استشارية و ٣٣٠ ٦ من موردي المعدات. كما تعاون الإدارة الحكومات على تحديد أنسب الخدمات والمعدات لمشاريعها الإنمائية وعلى اختيار هذه الخدمات والمعدات وشرائها، وتدعم بناء القدرات للعمل في تلك المجالات. ويمثل التدريب عنصرا حيويا في هذه الأنشطة؛ وفي عام ١٩٩٤، تم تنسيب نحو ٥٠٠ ٢ شخص من أكثر من ١٣٠ بلدا لأغراض التدريب.

٣٧٨ - وبموافقة الجمعية العامة، شرعت الأمانة العامة في تحقيق لا مركزية اللجان الاقليمية، من حيث الموظفين والموارد، في ميداني الموارد الطبيعية والطاقة. وهذه الأنشطة يديرها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للتعاون التقني في مجالي الموارد الطبيعية والطاقة، الذي يرأسه وكيل الأمين العام المسؤول عن إدارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية، وتشترك فيه اللجان الاقليمية. وقد عززت هذه الهيئة التنسيقية استجابة مساعدات المنظمة المقدمة في هذين المجالين وفعاليتها.

٣٧٩ - وقد أحرز قدر كبير من التقدم فيما يتعلق بإقامة صلات أوثق بين الإدارة والبرنامج الإنمائي. وأسفر هذا التعاون المعزز عن تعاظم دور الإدارة في تقديم مشورة ما قبل الانتاج في التخطيط والإدارة الانمائيين وفي أنشطة المساندة التقنية على صعيدي البرنامج والمشروع.

٧ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٣٨٠ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذي كان في السابق جزءا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بموافقة الجمعية العامة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وتمشيا مع خطتي العامة لإعادة تشكيل تشكيل الأمانة العامة، اقترحت فصل مكتب خدمة المشاريع عن البرنامج الإنمائي بهدف تعزيز الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا الإطار، يمثل المكتب الآن الكيان الرئيسي الذي يوفر داخل منظومة الأمم المتحدة الخدمات المتعلقة بإدارة المشاريع وتنفيذها ودعمها.

٣٨١ - ويرأس المكتب مديره التنفيذي، السيد راينهارت هِلمكه، الذي يرفع التقارير إليّ من خلال لجنة تنسيق شؤون الإدارة، كما يرفع التقارير إلى المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٣٨٢ - وقد اجتمعت لجنة تنسيق شؤون الإدارة، المؤلفة من مدير البرنامج الإنمائي رئيسا، ووكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم ووكيل الأمين العام لخدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية والمدير التنفيذي للمكتب، مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير للتداول بشأن عدد من قضايا السياسة والتنسيق الهامة المتصلة بعمليات المكتب.

٣٨٣ - واستعرضت اللجنة خطة عمل المكتب، ونظامه المالي الجديد، وصلته بالبرنامج الإنمائي وبإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، وأنشطة المتابعة التنفيذية المتصلة بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود عام ١٩٩٤، ومجموعة من المبادئ التوجيهية للسياسات الاستراتيجية تحدد نطاق أنشطة المكتب، بما في ذلك علاقات التشارك مع العملاء ومجالات التركيز الرئيسية. وقد حُددت أربعة مجالات تركيز رئيسية لأنشطة المكتب، هي: تنفيذ المشاريع الإنمائية وتنسيق جهود الإصلاح والتعمير، وإدارة البرامج البيئية، وإدارة القروض الإنمائية. ووافق المجلس التنفيذي في مستهل عام ١٩٩٥ على النظام المالي الجديد المقترح للصندوق، وهو الأمر الذي أتاح إطار عمل جديد يمكن من خلاله بدء ممارسات إدارية شبيهة بالممارسات المتبعة في دوائر الأعمال.

٣٨٤ - وقد نمت حافظة مشاريع المكتب نموا متصلا على مدى السنوات الـ ٢٠ السابقة، بحيث زادت قيمتها على بليون دولار في عام ١٩٩٤. ووصل حجم تنفيذ المشاريع في عام ١٩٩٤ إلى ٤٠٣,١ ملايين دولار، بزيادة نسبتها ٥,٣ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٩٣. كما ازداد عدد مشاريع الحافظة إلى نحو ١ ٩٠٠ مشروع، مقابل نحو ١ ٧٠٠ مشروع خلال السنة السابقة. وفي عام ١٩٩٤، شهد أكثر من ٢٠ بلدا أنشطة جارية تجاوزت فيها الحافظة القطرية مبلغ الـ ١٠ ملايين دولار في كل بلد على حدة.

٣٨٥ - وبالإضافة إلى تنفيذ المشاريع بالنيابة عن وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، يدير المكتب أيضا اتفاقات الخدمة الإدارية بالنيابة عن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمانحين الثنائيين والحكومات المتلقية. وفي مقابل ميزانية للحافظة قدرها ٦٣٩ مليون دولار، بلغ مجموع الخدمات المقدمة بموجب الترتيبات المنبثقة عن اتفاقات الخدمة الإدارية ١٤٢ مليون دولار في عام ١٩٩٤. وبلغت النفقات التي تكبدها المكتب خلال تلك السنة في إطار مرفق البيئة العالمية وبروتوكول مونتريال الملحق باتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون أكثر من ٣٠ مليون دولار.

٣٨٦ - ونظرا للخبرة التي اكتسبها المكتب منذ أواخر الثمانينات من القرن العشرين في إدارة عمليات الإصلاح في فترة ما بعد الصراعات، يزداد الطلب على خدماته في مجال تصميم وتنفيذ برامج الإنعاش الشاملة المتكاملة. وللمرة الأولى، يوضع موضع الاختبار في أوروبا الشرقية (اوكرانيا) وفي آسيا الوسطى (طاجيكستان) إمكان تطبيق الدروس المستفادة من القرن الافريقي، وأمريكا الوسطى وآسيا.

٣٨٧ - وتمشيا مع وجهة المكتب الميدانية، وسعيا إلى زيادة كفاءة خدماته، ألغى المكتب مركزية بعض الاختصاصات. فبالإضافة إلى وحدة الدعم الإداري المنشأة في أمريكا الوسطى عام ١٩٩٣، أنشأ المكتب وظيفة في كوالالمبور يدير من خلالها البرامج في جنوب شرق آسيا.

دال - الأنشطة الإنمائية الإقليمية

٣٨٨ - أنشأت الجمعية العامة اللجان الإقليمية لتكون مراكز إقليمية رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهي تؤدي عملها على صعيد يتوسط كيانات الأمم المتحدة العالمية، من ناحية، والعمليات القطرية، من ناحية أخرى. وعلى هذا النحو، تعزز اللجان الإقليمية المبادرات والاستراتيجيات الإقليمية، وتسهم في دراسة مختلف القضايا دراسة متعمقة، وتدعم المبادرات الحكومية الدولية الرامية إلى إعداد القواعد والمعايير والصكوك القانونية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجان الإقليمية تمثل محافل تتحاور فيها التجمعات دون الإقليمية، وتساعد على إعداد المواقف الإقليمية تجاه

المؤتمرات العالمية واجتماعات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة (انظر الشكل ١٤).

١ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٣٨٩ - إن مساعدة هذه اللجنة، برئاسة أمينها التنفيذي، السيد ك. ي. أموكو، للدول الأعضاء في افريقيا علـــى تعزيز الاتجاهات الواعدة وقهر موانع النمو المتسارع أو موانع التنمية الاقتصادية الاجتماعية هي ما يميز أعمالها في مجالات التحليل والدعوة وإسداء المشورة. وهذا يمثل الخلفية التي جرت أمامها أحداث الدورة الثلاثين للجنة، المعقودة في الفترة من ٢٤ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ١٩٩٥، التي كان موضوعها "تعزيز النمو المتسارع والتنمية المستدامة عن طريق بناء القدرات ذات الأهمية القصوى". وفي تلك الدورة، استعرضت اللجنة التقدم المحرز في وضع جدول الأعمال الإطاري لبناء القدرات ذات الأهمية القصوى في افريقيا واستعمالها، وأوعزت بالانتهاء من وضع الجدول قبل الدورة المقبلة في عام ١٩٩٦.

٣٩٠ - كما اعتمدت الدورة إعلانا بشأن الدين الخارجي للبلدان الافريقية، دعا إلى تحسين شروط نابولي، بما في ذلك تخفيض مجموع ديون البلدان الافريقية غير التساهلية بنسبة ٨٠ في المائة، وحث على إلغاء الديون التساهلية المعاد جدولتها في نادي باريس. واعتمدت الدورة مذكرة خاصة بشأن إستعراض منتصف المدة العالمي الذي يتناول تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات، المقرر إجراؤه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ولاحظت الدورة، مع الإرتياح، التزام البلدان الافريقية بإجراء الإصلاحات الضرورية لاجتذاب الاستثمار الخاص، ودعت جميع البلدان الافريقية وشركاءها الإنمائيين إلى الإشتراك في المحفل الإقليمي المعني بالاستثمار الخاص، الذي سيعقد اجتماعاته في أكرا في مطلع عام ١٩٩٦.

٣٩١ - وفي الدورة نفسها، أيدت اللجنة، بشدة، الحاجة إلى تعزيز الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي من الأغذية في افريقيا. وفي هذا الشأن، دعت اللجنة الدول الأعضاء إلى تهيئة بيئة اقتصاد كلي تفضي إلى تنمية قطاع الأغذية والزراعة وطلبت من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع أن تعزز البرامج الهادفة إلى تشجيع الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي الغذائي في افريقيا.

٣٩٢ - ومع سريان مفعول معاهدة أبوجا - المنشئة للجماعة الاقتصادية الافريقية - في أيار/مايو ١٩٩٤، ضاعفت اللجنة جهودها لدعم تنفيذها. وساهمت اللجنة مع منظمة الوحدة الافريقية والمصرف الإنمائي الافريقي، وهما شريكاها في أمانة مشتركة، في إنشاء لجنة لإعداد مقترحات لتعبئة الموارد من أجل دعم الجماعة الاقتصادية الافريقية ووضع إطار لصلة عمل تربط الجماعات الاقتصادية دون الإقليمية بالأمانة المشتركة. وعلاوة على ذلك، أجرت اللجنة دراسات بشأن ترشيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية في غرب افريقيا ووسطها، وبشأن تحقيق المواءمة بين تلك الجماعات، في إطار إنشاء اتحاد غرب افريقيا الاقتصادي والنقدي واتحاد افريقيا الوسطى الاقتصادي والنقدي.

٣٩٣ - ويستهدف عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا تيسير نمو قطاعي النقل والاتصالات في تلك القارة. وقد بحث الاجتماع العاشر لوزراء النقل والاتصالات الأفارقة، المعقود في أيار/مايو عام ١٩٩٥، التقرير المتعلق بتقييم برنامج العقد في منتصف مدته. وتدعو التوصيات الرئيسية الناشئة عن التقييم إلى تبسيط البرامج، ومضاعفة جهود تعبئة الموارد لأجل مشاريع العقد، كما تدعو إلى امتلاك المستفيدين لبرنامج العقد. وقد نفذت اللجنة أربعة مشاريع هامة في قطاعي النقل والاتصالات، هي: تنمية الموارد البشرية والمؤسسات في قطاعي النقل والاتصالات؛ وإنشاء قاعدة بيانات للنقل؛ وتنشيط مكتب الطريق البري السريع العابر لافريقيا؛ وإعلان ياموسوكرو المتعلق بوضع سياسة نقل جوي جديدة لإفريقيا.

٣٩٤ - ولكي تساعد اللجنة الدول الأعضاء على إعداد سياسات واستراتيجيات لتنمية الموارد الطبيعية تنمية

مستدامة، فقد نشرت وثيقة معنونة "سياسات واستراتيجيات لتنمية الموارد الطبيعية والطاقة واستغلالها في افريقيا". كما نظمت اللجنة، بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، مؤتمرا دوليا عنوانه "الموارد المائية من حيث السياسة العامة والتقييم"، عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٥. وقد وضع المؤتمر استراتيجية لتأهيل القدرات القطرية، المؤسسية منها والمالية والبشرية والتكنولوجية، لأجل تقييم الاحتياجات من الموارد المائية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولبناء هذه القدرات، أو إقرار مبدأ إنشائها.

٣٩٥ - وعلى سبيل الاستجابة لقرارات الدول الأعضاء المعرب عنها في المؤتمر الوزاري الإقليمي المعني بتنمية الموارد المعدنية واستعمالها في افريقيا، أجرت اللجنة دراستين بشأن احتمالات زيادة إنتاج النحاس والمنتجات القائمة على النحاس والاتجار فيهم فيما بين البلدان الافريقية واحتمالات زيادة إنتاج السلع المصنوعة من الألمنيوم والمنتجات الفلزية والاتجار فيها فيما بين البلدان الأفريقية. وقد لقيت الدراستان استقبالا حسنا من قبل الحكومات والشركات الخاصة ومنظمي المشاريع، فضلا عن المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية.

٣٩٦ - وواصلت اللجنة جهودها لتعزيز تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية. ولذلك، أجرت دراسات بشأن الحوافز المشجعة على تنمية العلم والتكنولوجيا وعلى تطبيقهما، ومؤشرات العلم والتكنولوجيا في افريقيا، والاستثمار المباشر الأجنبي كأداة لتنمية العلم والتكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، نظمت اللجنة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية، اجتماع مائدة مستديرة، في الفترة من ٢١ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بشأن بروتوكول العلم والتكنولوجيا الذي أقرته الجماعة الاقتصادية الافريقية.

٣٩٧ - وفي إطار تنفيذ عقد التنمية الصناعية الثاني لافريقيا، ساعدت اللجنة الدول الأعضاء على إعداد سياسات صناعية مناسبة، وعلى تنفيذ البرامج الصناعية تنفيذا فعالا. وبحث الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة، عندما اجتمع في غابورون في حزيران/يونيه ١٩٩٥، جملة أمور، من بينها التقدم الذي أحرزته البلدان الافريقية في تنفيذ برامجها الوطنية ودون الاقليمية المتعلقة بالعقد ودور القطاع الخاص في تنفيذ أهداف العقد.

٣٩٨ - واستهلت اللجنة نشر سلسلة جديدة عنوانها "تقرير التنمية البشرية في افريقيا". وخصصت طبعة ١٩٩٥ من التقرير لمواضيع "أهداف الطفل" و "الصحة للجميع" و "التعليم الأساسي للجميع". وضاعفت اللجنة أنشطتها لمساعدة الدول الأعضاء على إدماج عوامل النمو السكاني في البرامج والسياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية؛ وعلى إعداد الدراسات و/أو حلقات العمل المتعلقة بتنظيم الأسرة والصحة الانجابية، والخصوبة ومعدل الوفيات؛ وتنفيذ إعلان داكار/نغور المتعلق بالسكان والأسرة والتنمية المستدامة وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٣٩٩ - وعقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٥، الاجتماع السادس عشر للجنة التنسيقية الاقليمية الافريقية لإشراك المرأة في التنمية. وأقر الاجتماع برنامج العمل الافريقي للمرأة، الذي اعتمده المؤتمر الاقليمي الافريقي الخامس المعني بالمرأة المعقود في داكار في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٤. ويمثل برنامج العمل الافريقي موقف افريقيا المشترك الذي أعدته من أجل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وفي الوقت ذاته، واصلت اللجنة جهودها المتصلة بإنشاء مصرف افريقي للمرأة، وذلك بعقد اجتماع في آب/أغسطس عام ١٩٩٤، لفريق مخصص لدراسة إمكانية إنشاء ذلك المصرف. وقد أبدى منظمو مشاريع ينتمون إلى بعض البلدان الافريقية رغبتهم في تشجيع المصرف. وطلب المؤتمر الوزاري، في دورته المعقودة عام ١٩٩٥، إجراء مزيد من الدراسات لتوضيح جوانب معينة بشأن إنشاء المصرف. وبقدر ما نشطت اللجنة في أداء دورها التنفيذي للنهوض بالمرأة نشطت للمضي قدما في أعمالها التحليلية المتعلقة بقضايا المرأة الافريقية. فعلى سبيل المثال، احتوى منشور "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لافريقيا في عام ١٩٩٥"، الذي أعدته اللجنة، دراسة خاصة عن أوجه التفاوت بين الجنسين في التعليم النظامي في افريقيا.

٤٠٠ - ونظمت اللجنة، بالتعاون مع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الوحدة الافريقية، مؤتمرا دوليا في تونس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، هو المؤتمر الدولي لتقييم تأثير جولة أورغواي على الاقتصادات الافريقية. وكان الهدف من المؤتمر تقييم الاحتياجات التقنية للبلدان الافريقية فيما يختص بتكييف بيئة التجارة الدولية بعد جولة أوروغواي.

٤٠١ - وخلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٥، أوفدت اللجنة الإقليمية لأفريقيا أكثر من ٦٥ بعثة قصيرة الأجل لإسداء

المشورة التقنية. والأداة المؤسسية الرئيسية التي تقدم هذه الخدمات الاستشارية هي الفريق الاستشاري الاقليمي المتعدد الاختصاصات التابع للجنة الإقليمية لأفريقيا. وقدمت اللجنة مساعدات إلى بعض الدول الأعضاء في مجال الادارة البيئية. كما أوفدت بعثات استشارية: إلى إريتريا بشأن البيئة البحرية، وإلى سيشيل بشأن المياة والبيئة. وتعاونت اللجنة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إعداد دراسات بشأن إسهام القطاع الساحلي/البحري في الناتج القومي الاجمالي في غامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

٤٠٢ - كما قدمت اللجنة مساعدات إلى الدول الأعضاء في مجالات ادارة القطاع العام، بما في ذلك إعداد مؤشرات لأداء المؤسسات العامة؛ وتعزيز المؤسسات الاحصائية الوطنية؛ وإنشاء نظم لادارة المعلومات؛ وادارة قطاع الزراعة وتخطيط سياسته. وفي إريتريا على سبيل المثال، قدمت اللجنة مساعدة تقنية لأجل إصلاح المؤسسات العامة وإدارتها، وساعدت على إنشاء شبكة معلومات إنمائية وطنية وتربيط شبكات مختلف الادارات الحكومية. وفي أنغولا، تقوم اللجنة بتقييم مجالات الأولويات الانمائية لوضع أساس لإطار سياسي عام تقدم في حدوده مساعداتها التقنية لأجل تنمية البلد اقتصاديا واجتماعيا.

٤٠٣ - والأمر الذي يبين تنوع الطلبات المقدمة لالتماس الدعم من الفريق الاستشاري الاقليمي المتعدد الاختصاصات هو تقديم الفريق أيضا للمساعدة التقنية اللازمة للجامعات أو المعاهد في بعض الدول الأعضاء. وشملت هذه الجامعات والمؤسسات معهد الدبلوماسية والدراسات الدولية في جامعة نيروبي، ومعهد العلاقات الدولية الكاميروني، وجامعة غانا في لِغون. وشملت المساعدة التقنية المقدمة تدريبا قصير الأجل ومساعدات لإنشاء مراكز جديدة داخل تلك المؤسسات. كما قُدمت الخدمات الاستشارية إلى منظمات حكومية دولية ومنظمات إقليمية ودون إقليمية، وإلى مؤسسات، من بينها التجمعات الاقتصادية دون الاقليمية، والمؤسسات التي ترعاها اللجنة الاقتصادية لافريقيا، والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية ومركز بحوث وتنمية الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، كان لدى اللجنة ما مجموعه ١١٥ مشروعا، من بينها ٤٤ مشروعا أنهيت، أما المشاريع الـ ٧١ الباقية فلا تزال قيد التنفيذ. وقد أتيح للجنة لأغراض تنفيذ المشاريع مبلغ إجمالي قدره ٦٠٣ ٦٠٦ ٥ دولار، جاء من موارد خارجة عن الميزانية.

٢ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٤٠٤ - إن هدف اللجنة الاقتصادية لأوروبا هو المضي في مواءمة السياسات والقواعد والممارسات بين بلدان المنطقة وتعزيز تكاملها وتعاونها.

٤٠٥ - وبقيادة السيد إيف برتيلو، تحقق اللجنة هذا الهدف عن طريق تحليل السياسات والحوار حول قضايا الاقتصاد الكبير والمسائل القطاعية، ووضع اتفاقيات وقواعد ومعايير، وأيضا من خلال برنامج وضع حديثا للمساعدة في عملية الانتقال.

٤٠٦ - وقد واصلت اللجنة إيلاء الأولوية الى حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، وخصوصا في السياق العابر للحدود. ومنذ عام ١٩٧٩، تعمل الدول الأعضاء في اللجنة بصورة جادة لمواجهة التحديات البيئية في المنطقة. وبوجه الخصوص، وضعت اللجنة تسعة صكوك دولية ملزمة قانونيا بشأن تلوث الهواء وتقييم الأثر البيئي والحوادث الصناعية والمياه العابرة للحدود.

٤٠٧ - ويجري الإعداد لوضع بروتوكولين بشأن الملوثات العضوية المستديمة والمعادن الثقيلة لاتفاقية عام ١٩٧٩، للتلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود. ويشكل هذان الصكان إطارا قانونيا فريدا من نوعه لمواجهة التحديات البيئية. ومن أجل ضمان الفعالية الكاملة للاتفاقيات والبروتوكولات على مستوى المنطقة، دعت اللجنة في مقررها (50) G جميع الدول الأعضاء فيها التي لم تصدق بعد على هذه الصكوك أو تنضم إليها أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

٤٠٨ - وقطعت لجنة السياسة البيئية، بمساعدة فريقها العامل المؤلف من كبار المسؤولين الحكوميين والمعني بالبيئة من أجل أوروبا، الهيئة التنسيقية المركزية لعملية "البيئة من أجل أوروبا"، شوطا بعيدا في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري المعني بالبيئة من أجل أوروبا، والذي سيعقد في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. ومن بين القضايا الرئيسية التي سينظر فيها المؤتمر متابعة خطة العمل البيئي من أجل أوروبا الوسطى والشرقية لعام ١٩٩٣، وتقييم حالة البيئة من أجل أوروبا وتمويل التحسينات البيئية.

٤٠٩ - وقد أحرزت اللجنة المعنية بالسياسة البيئية، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تقدما في توسيع عمليات الاستعراض القطري للأداء البيئي الذي تقوم به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتشمل أوروبا الوسطى والشرقية. وقد جرى بالفعل أول استعراضين مشتركين

لهولندا وبلغاريا. وسيجري الاستعراض الثالث بالتعاون مع منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي في بيلاروس خلال العام القادم. وقد اضطلعت اللجنة، كجزء من برنامجها الخاص بالاستعراض القطري للأداء البيئي، باستعراض للحالة في أستونيا، سينتهي بحلول نهاية عام ١٩٩٥ وسينشر في أوائل عام ١٩٩٦.

٤١٠ - وخلال السنة الماضية واصلت اللجنة المعنية بالمستوطنات البشرية أعمالها التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). وعُقد الاجتماع التحضيري الإقليمي للمؤتمر وتم تشكيل فرقة عمل لمساعدة اللجنة في تنفيذ أعمالها التحضيرية. وأعد تقرير تحليلي يتضمن نظرة عامة الى تنمية المستوطنات البشرية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وقدم التقرير الى اللجنة التحضيرية للموئل الثاني.

٤١١ - وخلال العام الماضي واصلت لجنة النقل الداخلي التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا عملها كمنتدى للتعاون في ميدان النقل. وانتهت اللجنة من وضع واعتماد صكين قانونيين جديدين، فأصبح بذلك العدد الكلي للصكوك القانونية ٥٠ صكا، واعتمدت تعديلات لعدد من الصكوك القائمة. وأحرز تقدم هام في إعداد الاتفاق الأوروبي بشأن المجاري المائية الداخلية الرئيسية ذات الأهمية الدولية.

٤١٢ - وفضلا عن ذلك أحرزت لجنة النقل الداخلي تقدما في إرساء قواعد ومعايير دولية لبناء مركبات الطرق تشمل عناصر تتعلق بالسلامة الإيجابية والسلبية وبحماية البيئة واستهلاك الطاقة. وأولت اللجنة عناية خاصة للأنشطة في مجال سلامة الطرق البرية في إطار اتفاقية فيينا للعلامات والإشارات الطرقية التي نقحت مؤخرا وغيرها من الصكوك القانونية ذات الصلة. وجرى تنظيم أسبوع سلامة الطرق الثاني تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا من ٢٧ آذار/مارس حتى ٢ نيسان/ابريل ١٩٩٥ وكان الهدف منه هو القيام بحملات متواقتة موجهة الى مستخدمي الطرق الشباب في كل دولة من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وقد أحرز تقدم ملموس أيضا في وضع قواعد ومعايير دولية لنقل البضائع الخطرة على الطرق البرية وفي الطرق المائية الداخلية. وفي مواءمة هذه القواعد والمعايير مع تلك المتعلقة بنقل تلك البضائع بالسكك الحديدية والبحر والجو. وتصرفت اللجنة على أساس التوصيات التي وضعتها لجنة الخبراء المعنية بمسألة نقل البضائع الخطرة، وهي لجنة متفرعة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤١٣ - ووضعت لجنة النقل الداخلي الصيغة النهائية للاتفاقية الجمركية لمجمعات الحاويات وأعدت مشروع اتفاقية بشأن الاجراءات الجمركية للنقل العابر فيما يتعلق بنقل البضائع بالسكك الحديدية. وقد تقرر أن تقوم بتنقيح الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بموجب دفاتر النقل البري الدولي بسبب المشاكل الحالية القائمة في تنفيذها. وأعدت تقريرا يتعلق بتيسير عبور الحدود في النقل الدولي بالسكك الحديدية. ويجري حاليا تنفيذ برنامج عمل في مجال النقل الداخلي يستهدف مساعدة بلدان وسط وشرق أوروبا في مرحلة انتقالها الى الاقتصادات السوقية.

٤١٤ - وتقدم العمل كمتابعة للقرار الذي اتخذته اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين، المعقودة في نيسان/ابريل ١٩٩٤ بشأن عقد مؤتمر إقليمي معني بالنقل والبيئة عام ١٩٩٦. وقد عقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر حتى الآن خمس جلسات وتوصلت الى اتفاق حول نص لمشروع مبادئ توجيهية لاستراتيجية مشتركة للنقل والبيئة.

٤١٥ - لقد اتسع العرض المتكامل للعمل الاحصائي الدولي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا متجاوزا العمل الإحصائي للجنة والجماعات الأوروبية ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي حتى شمل أنشطة إحصائية في المنطقة تضطلع بها الشعبة الاحصائية وشعبة السكان بالأمانة العامة للأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة ومجلس أوروبا ورابطة الدول المستقلة وغيرها من المنظمات الدولية.

٤١٦ - وتقدم اللجنة الاقتصادية لأوروبا الدعم الى برنامج لتسهيل التجارة من خلال فريقها العامل المعني بإجراءات تسهيل التجارة الدولية. وقد أحرز تقدم كبير في وضع رسائل قواعد الأمم المتحدة للتبادل الالكتروني للبيانات في مجالات الإدارة والتجارة والنقل. وشارك أعضاء الفريق العامل والأمانة العامة في ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة، التي عقدت في كولومبوس، أوهايو، في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. وتم إعداد مجموعة وافية من التوصيات المتعلقة بتسهيل التجارة. ووضعت مذكرة تفاهم بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة التقنية الدولية في مجال الكهرباء والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وتم اعتمادها من أجل تقسيم المسؤوليات بين هذه المنظمات على نحو أفضل.

٤١٧ - ولقي أيضا قبول حسنا "الدليل المتعلق بتكييف قانون العقارات للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية"، وقد تم إعداده تحت رعاية الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية في الصناعة. وفي ميدان

التجارة وتشجيع الاستثمار، واصلت الأمانة نشر مجلة فصلية بعنوان "أخبار الاستثمار بين الشرق والغرب" واستكمال قاعدة بياناتها المتعلقة بالمشاريع الأجنبية للاستثمار المباشر ودعم التشريعات في البلدان المارة بمرحلة انتقالية.

٤١٨ - وكذلك يقدم التحليل الاقتصادي الذي اضطلعت به اللجنة الاقتصادية لأوروبا ونشرته في "النشرة الاقتصادية لأوروبا" وفي "الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأوروبا في ١٩٩٤-١٩٩٥" تحليلا متعمقا للتطورات الاقتصادية الراهنة في أوروبا وفي دول الاتحاد السوفياتي السابق وأمريكا الشمالية. ويولي المنشوران عناية خاصة للتطورات الحاصلة في اقتصادات المرحلة الانتقالية لأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق وللتقدم الذي حققته هذه البلدان في خلق اقتصادات سوقية. وتولي "النشرة الاقتصادية" الصادرة هذا العام عناية خاصة للتجارة الأجنبية والمدفوعات بالنسبة للاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية ولمستوى الدعم الخارجي الذي تتلقاه هذه الاقتصادات. وآخر "دراسة استقصائية"، تتضمن، بالإضافة الى استعراض تفصيلي للتطورات في الاقتصاد الكبير، تقييما لعملية الإصلاح خلال السنوات الخمس الأخيرة واستعراضا للهجرة الدولية في أوروبا الشرقية وفي رابطة الدول المستقلة.

٤١٩ - وفي إطار المرحلة الثانية من مشروع الكفاءة في استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٠٠، واصلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تقديم المساعدة الى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل تطوير قدرتها على تعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة وتنفيذ المعايير والتصنيفات المتعلقة بالكفاءة في استخدام الطاقة.

٤٢٠ - وبالتعاون مع الحكومات الوطنية والمؤسسات المحلية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قامت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا بصياغة مشاريع لتعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة في سياق برامج لتحويل القواعد العسكرية والمرافق الصناعية العسكرية الى الأغراض السلمية في أوروبا الوسطى والشرقية.

٤٢١ - وأنشئ "مركز الغاز" عام ١٩٩٤ مدعوما بمساهمات مالية من حكومات البلدان الأوروبية والأمريكية الشمالية الرئيسية وشركات الغاز. و "مركز الغاز"، بوصفه مبادرة إقليمية رئيسية، يكاد يجمع جميع العاملين الرئيسيين في سوق الغاز الطبيعي التابعين للجنة. وقد نجح المركز فعلا بفتح الحوار بين شركات الغاز التابعة للقطاع الخاص والتابعة للقطاع العام وبين الحكومات في المنطقة.

٤٢٢ - وقام الفريق العامل المعني بالصناعات الهندسية والتشغيل الآلي بإعداد ونشر دراستين بعنوان: "الصناعات الهندسية والتشغيل الآلي في العالم - الأداء والآفاق، ١٩٩٣-١٩٩٥" و "استخدام الإنسان الآلي عالميا في مجال الصناعة: الاحصاءات ١٩٨٣-١٩٩٣ والتوقعات حتى عام ١٩٩٧". وواصلت الصناعات الهندسية تأثيرها في إعادة تشكيل الصناعة، وبخاصة إعادة تشكيل عملية الاستثمار والتحويل الى القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، أولي اهتمام خاص الى إيجاد مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. واعترفت اللجنة، في دورتها الخمسين، بالمنشور المعنون "هندسة إعادة التأهيل" باعتباره مساهمة من جانب اللجنة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٤٢٣ - وقام الفريق العامل المعني بالصناعة الكيميائية بمناقشة المسائل ذات الوجهة السياسية التي تواجه الصناعة الكيميائية حاليا وأكد على أهمية العمل المتعلق بالتنمية المستدامة ولا سيما، برنامج "الصناعة الكيميائية - التنمية الاقتصادية والايكولوجية المستدامة". وحدد خمسة عشر بلدا من البلدان الأعضاء أربعين موقعا ملوثا بالمواد الكيميائية من أجل المشروع الإرشادي لتطبيق إجراءات التنظيف البيئي.

٤٢٤ - وعزز الفريق العامل المعني بالصلب برنامجه الإقليمي المعني بـ "صناعة المعادن والايكولوجيا" من خلال ما يلي: تنظيم حلقة دراسية عن صناعة الصلب وإعادة التدوير. وإضافة حلقة دراسية الى برنامج العمل عن تجهيز النفايات واستخدامها والتخلص منها في صناعة الصلب، ووضع ثبت بالمنشورات المتعلقة بالبيئة في قطاع الصلب، وأنشطة تستهدف المواءمة بين الأنظمة المتعلقة بحماية البيئة. وتم اعداد المنشور المعنون "دراسة شاملة عن صناعة الصلب في أوروبا" بالتعاون مع اللجنة الأوروبية والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والبنك الدولي والمعهد الدولي للحديد والصلب. واستخدمت هذه الدراسة كأساس لفحص عملية إعادة تشكيل صناعات الصلب في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٤٢٥ - وقام الفريق العامل المعني بسياسات توحيد المقاييس باستعراض التطورات في ميادين التنسيق والمواءمة وتقييم المطابقة والمقاييس المستخدمة على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية، وأولي اهتمام خاص إلى تقديم المساعدة الى البلدان التي تمر بمرحلة انتقال بقصد تكييف هياكلها القائمة مع شروط السوق ومساعدة الدول المستقلة حديثا في بناء المؤسسات الملائمة. واعتمدت اللجنة، في دورتها التاسعة

والأربعين، التوصية المتعلقة بالضمان الأرصادي للاختبار المقترح من قبل الفريق العامل كقرار منفصل H(49).

٤٢٦ - وفي ضوء القرار الذي اتخذه مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في حزيران/يونيه ١٩٩٤ بشأن إعادة تشكيل هيكل الفاو ولا سيما زيادة تفويض السلطة من المركز الى المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية، تم إلغاء شعبة الزراعة والأخشاب المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والفاو، وذلك في ١٩٩٥. ووفقا لقرار اللجنة في دورتها الخمسين، المعقودة في نيسان/ابريل ١٩٩٥، وضعت ترتيبات مؤقتة لكفالة استمرار الأنشطة المشتركة بين اللجنة والفاو فيما يتعلق بالزراعة والبيئة والتحليل الاقتصادي لقطاع الأغذية في الزراعة. وستنظر اللجنة في اقتراح مقدم من الأمانة التنفيذية لدمج لجنة الزراعة التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا مع اللجنة الأوروبية للزراعة التابعة للفاو.

٤٢٧ - وقام برنامج اللجنة للخدمات الاستشارية الإقليمية بوضع خطة وطنية لتقديم المساعدة الى جمهورية جورجيا. ومن المقرر تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة قبل نهاية تموز/يوليه ١٩٩٥. وسيجري تقييم الخبرة المكتسبة من هذه الخطة وتطبيقها على الحالات الأخرى التي تتسم بأولوية عالية.

٣ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤٢٨ - اتسمت الفترة التي يغطيها هذا التقرير ببعض الاضطراب في الأداء الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد انعكس هذا السياق، بدوره، في أنشطة اللجنة، برئاسة السيد جيرت روزينتال، التي تحاول الاستجابة للقضايا الإنمائية الطويلة الأجل والآخذة في الظهور في المنطقة.

٤٢٩ - وفي السنة الماضية، ركزت أمانة اللجنة، التي تضم معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والمركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية، على عدد من المسائل الإنمائية التي تتعلق بالنمو المتوسط الأجل (إدارة الاقتصاد الكبير، والابتكار، وزيادة الوفورات وتوجيهها الى الاستثمار الانتاجي) والتعاون الاقتصادي المشترك بين الأقاليم. وبالإضافة الى ذلك، اشتركت الأمانة العامة في أنشطة تحضيرية إقليمية عديدة تتعلق بأحداث عالمية، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٤٣٠ - وعند كتابة التقرير الحالي كانت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقوم بتقييم رئيسي في منتصف العقد لاستراتيجيات التكيف والتثبيت والإصلاحات الهيكلية التي تأخذ بها المنطقة. ومن المنتظر أن تكون هذه العملية موفقة التوقيت جدا بمناسبة الأحداث الأخيرة التي أثرت في بعض اقتصادات أمريكا اللاتينية. ومن المخطط أن تقوم الحكومات الأعضاء باستعراض الوثيقة خلال الدورة المقبلة للجنة التي ستعقد في سان خوسيه بكوستاريكا في شهر نيسان/ابريل ١٩٩٦.

٤٣١ - ولا تزال اللجنة تعمل كملتقى للمسؤولين. وقامت الأمانة، بالإضافة الى نحو ٣٥ حلقة دراسية عقدت خلال الثلاثة عشر شهرا الماضية، بإعداد وعقد الدورة السادسة للمؤتمر الإقليمي المعني بإدماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي عقدت في مار دل بلاتا بالأرجنتين من ٢٥ الى ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وقامت الأمانة العامة بدور مماثل في الاجتماع الحادي والعشرين لرؤساء المؤتمر الإقليمي المعني بإدماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، الذي عقد في سانتياغو بشيلي يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه ١٩٩٥. وقدم الدعم الى الاجتماع الإقليمي الثالث للوزراء والسلطات الرفيعة المستوى لقطاع الإسكان والتنمية الحضرية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في كيتو، إكوادور، من ١٦ الى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

٤٣٢ - وشاركت اللجنة مشاركة فعالة في أنشطة المتابعة لجدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما الأنشطة التي تتناول إدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة من الناحية البيئية ومختلف قطاعات النشاط، وفي وضع الإحصاءات والحسابات البيئية. وتضم القائمة الطويلة للمنشورات وأعمال البحث دراسة عن إدارة الموارد المائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من منظور برنامج القرن ٢١، ودراسة بعنوان "المنتجات والنفايات الخطرة: أثر التحركات نحو منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وإمكانيات الوقاية من هذا الأثر والتحكم به". وقدمت اللجنة مساهمات هامة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عن طريق صوغ استراتيجيات لتقليل الفقر في سياق بيانها الرئيسي عن تغيير أنماط الإنتاج باتجاه المساواة الاجتماعية. ومن المنشورات التي صدرت مؤخرا منشوران بعنوان: "مقترحات من أجل سياسة اجتماعية حديثة تعزز التنمية الاجتماعية"؛ و "التفاوتات في التعليم: مشاكل وسياسات". ويجري العمل في مشروع يستكشف العلاقات بين هذا البيان

وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة.

٤٣٣ - وواصلت اللجنة أيضا القيام بدورها الثابت وهو رصد الأداء الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة. وتضمنت قائمة منشورات اللجنة السنوية التقليدية التي تؤدي هذه الوظيفة المنشورات التالية: الاستعراض الأولي لاقتصاد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. والحولية الإحصائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أضيف إليها الآن المنشور المعنون "البانوراما الاجتماعية لأمريكا اللاتينية" اتساقا مع تزايد الاعتراف بأهمية هذه المسألة في المنطقة. والعمل مستمر في وضع قاعدة بيانات للمؤشرات القصيرة الأجل وإدراج تصنيفات إحصائية دولية جديدة وإنشاء مصرف بيانات بشأن الدين الخارجي على بلدان أمريكا اللاتينية. وإضافة الى ذلك قُدمت المساعدة الى بلدان أمريكا اللاتينية لتطبيق النظام الجديد للحسابات الوطنية.

٤٣٤ - وشارك الأمين التنفيذي في اجتماع القمة لرؤساء دول مجموعة ريو (أيلول/سبتمبر ١٩٩٤) واجتماع القمة لرؤساء دول نصف الكرة الغربي (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤) واجتماع لقمة رؤساء دول وحكومات البلدان الأيبيرية - الأمريكية (تموز/يوليه ١٩٩٥).

٤ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٤٣٥ - في إطار الدينامية المستمرة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، واصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي يرأسها السيد ادريانوس موي، تركيز الاهتمام على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية فيما بين بلدان المنطقة.

٤٣٦ - وفي هذا الصدد، قررت اللجنة في دورتها الحادية والخمسين، التي اختتمت في ١ أيار/مايو ١٩٩٥ في بانكوك، عقد مؤتمر وزاري بشأن التعاون الاقتصادي الإقليمي وأصدرت توجيهات الى الأمانة بالمبادرة بالأعمال التحضيرية اللازمة.

٤٣٧ - وأولت اللجنة اهتماما خاص لتشجيع التعاون الاقتصادي دون الإقليمي في ميادين مختلفة، شملت التجارة والاستثمار. واستضافت أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا اجتماعا استشاريا ثانيا بين الرؤساء التنفيذيين للمنظمات دون الإقليمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في جاكارتا، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

٤٣٨ - وشددت اللجنة على الدور المحوري للتنمية الصناعية والتكنولوجية في تحقيق استمرارية النمو في المنطقة. واسترشدت أعمال اللجنة في هذا المجال بعدد من الولايات والتوجيهات المكرسة في خطة عمل سول لتشجيع وتعزيز التعاون الإقليمي للتصنيع ذي الوجهة التكنولوجية في آسيا والمحيط الهادئ وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي الإقليمي في مجال نقل التكنولوجيا ذات الصلة بالاستثمار وإعلان بيجين بشأن التعاون الاقتصادي الإقليمي وإعلان نيودلهي بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ صوب القرن الحادي والعشرين.

٤٣٩ - وثمة تطور آخر هام يتمثل في انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة الدائمة لاتفاق بانكوك في بانكوك في شباط/فبراير ١٩٩٥، التي قررت البدء في الجولة الثالثة للمفاوضات وتتمثل مهمتها في تناول الحواجز التعريفية وغير التعريفية وبحث إمكانية إدراج قطاع الخدمات في الوقت المناسب.

٤٤٠ - وأيدت اللجنة إعلان وخطة عمل جاكارتا من أجل النهوض بالمرأة في آسيا والمحيط الهادئ اللذين اعتمدهما المؤتمر الوزاري الثاني لآسيا والمحيط الهادئ المعني بدور المرأة في التنمية، المعقود في جاكارتا في حزيران/يونيه ١٩٩٤. وكان إعلان وبرنامج عمل جاكارتا بمثابة الإسهام الإقليمي في مشروع منهاج العمل العالمي المقدم الى المؤتمر العالمي الرابع المقبل المعني بالمرأة لاعتماده. وجرى، عقب المؤتمر الوزاري، عقد اجتماعات إقليمية لهيئات تنسيق المنظمات غير الحكومية والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة لتعجيل تنفيذ خطة العمل.

٤٤١ - ونظم مؤتمر وزاري لآسيا والمحيط الهادئ، للتحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، عقد في مانيلا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، اعتمد فيه إعلان وخطة عمل مانيلا من أجل التنمية الاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ندوة للمنظمات غير الحكومية قبل المؤتمر الوزاري، وذلك كجزء من الأنشطة التحضيرية.

٤٤٢ - واستمرت مبادرات اللجنة بشأن إعلانها عقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين، ١٩٩٣-٢٠٠٢، في توليد أنشطة ملحوظة على الصعيدين الوطني والإقليمي تستهدف تحسين مركز المعوقين ومشاركتهم. ووقع حتى الآن ٣٠ من الأعضاء المنتسبين على الإعلان

المتعلق بالمشاركة الكاملة والمساواة للأشخاص المعوقين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٤٤٣ - وواصلت اللجنة دعمها للجهود والأنشطة الوطنية الرامية الى تشجيع التنمية القائمة على المشاركة للمستوطنات البشرية. وبدأت الأعمال التحضيرية لعقد المنتدي الحضري لآسيا والمحيط الهادئ في عام ١٩٩٥، الذي سيمثل النشاط التحضيري الأساسي لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية في عام ١٩٩٦. وتعمل اللجنة أيضا على نحو وثيق مع الشبكة الإقليمية للهيئات المحلية المعنية بإدارة المستوطنات البشرية والائتلاف الآسيوي من أجل حقوق الإسكان لمساعدة البلدان الأعضاء في معالجة قضايا الفقر في المناطق الحضرية، ولا سيما من حيث اتصالها بتحسين الإسكان والمستوطنات لذوي الدخل المنخفض.

٤٤٤ - ولدى تنفيذ إعلان بالي بشأن السكان والتنمية المستدامة وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، اضطلع بمشاريع بحثية ودورات تدريبية مختلفة، مشتركة بين الأقطار، كما قدمت المساعدة التقنية فيما يتصل بمجالات من قبيل تنظيم الأسرة، وشيوخة السكان، والهجرة والتحضر، ودور المرأة ومركزها، والتحليل الديمغرافي. وركزت أنشطة شبكة المعلومات السكانية لآسيا والمحيط الهادئ الاهتمام على تحسين المهارات التقنية في وضع قواعد البيانات وتحسين إدارة المعلومات السكانية وتقاسمها.

٤٤٥ - وفي إطار موضوع البيئة والتنمية المستدامة، ركزت اللجنة الاهتمام على الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ، الذي ستنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، ومنع التصحر، بما في ذلك إعداد مرفق التنفيذ الإقليمي في آسيا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر؛ وبخاصة في افريقيا.

٤٤٦ - وفي إطار موضوع النقل والمواصلات، واصلت اللجنة أنشطتها المتصلة بتنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية للنقل البري بآسيا. ويشمل مشروعي الطريق الآسيوي السريع والخط الحديدي العابر لآسيا. وتتضمن الأنشطة الجارية ضمن هذا المشروع دراسة لتطوير وصلات النقل البري في كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان لربطها بالموانئ البحرية في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان جنوبا وفي الصين شرقا، ودراسة إنشاء شبكة طرق سريعة في الجمهوريات الآسيوية، ودراسة لاحتياجات طريق الخط الحديدي العابر لآسيا؛ وتنفيذ القرار ١١/٤٨ للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن وسائط النقل الطرقي وبالسكك الحديدية فيما يتصل بتدابير التيسير.

٤٤٧ - ومتابعة للموضوع الذي تناولته الدورة الخمسون للجنة وهو "تنمية الهياكل الأساسية كسبيل الى النمو الاقتصادي والتعاون الاقتصادي الإقليمي" وقرار اللجنة ٢/٥٠ وموضوعه "خطة العمل بشأن تنمية الهياكل الأساسية في آسيا والمحيط الهادئ"، اعتمدت اللجنة، في دورتها الحادية والخمسين، خطة عمل نيودلهي بشأن تنمية الهياكل الأساسية في آسيا والمحيط الهادئ. وقررت اللجنة عقد مؤتمر وزاري معني بالهياكل الأساسية، في عام ١٩٩٦، للشروع في خطة عمل نيودلهي ولاستعراض المرحلة الثانية (١٩٩٦-١٩٩٢) لعقد النقل والمواصلات لآسيا والمحيط الهادئ.

٤٤٨ - وبذلت جهود خاصة لتحسين سياسات تنمية السياحة، مع أخذ الأثر الاجتماعي - الاقتصادي والبيئي للسياحة في الاعتبار. وتضمنت الدراسات التي أجريت عن الأثر الثقافي والبيئي للسياحة توصيات تتعلق بالسياسة العامة لإدارة تنمية السياحة من الناحيتين الثقافية والبيئية. وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أول اجتماع للفريق العامل المعني بقطاع السياحة في منطقة الميكونغ دون الإقليمية الكبرى.

٤٤٩ - وركز البرنامج الفرعي للاحصاءات التابع للجنة الاهتمام على تعزيز وتحسين قدرة المكاتب الاحصائية الوطنية في المنطقة على جمع ونشر الاحصاءات اللازمة للتخطيط الإنمائي وصنع القرار بدقة وفي الوقت المناسب. ونظمت اجتماعات تقنية لدعم العمل القطري في مجال تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، بالنسبة للاحصاءات المتعلقة بالجنسين، والاحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية والمتعلقة بالموارد، وقدمت المساعدة أيضا من خلال الخدمات الاستشارية، بما في ذلك الخدمات الاستشارية في مجال الاحصاءات السكانية وتجهيز البيانات والحسابات القومية.

٤٥٠ - وتجلى تأكيد اللجنة من جديد لدورها ذي الأولوية في مجال تعزيز التعاون الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ في القرار الذي اتخذه الاتحاد الروسي بأن يسعى الى تعديل مركزه لكي يصبح عضوا من أعضاء تلك المنطقة. وقد أيدت اللجنة طلب الاتحاد الروسي بالإجماع وأوصت باتخاذ قرار بشأن هذه المسألة لعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥.

٤٥١ - ومن أجل تلبية الحاجة الى نهج متكامل وفعال للتنمية على الصعيد الإقليمي، عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في أيار/مايو ١٩٩٤ اجتماعا مشتركا بين الوكالات بشأن تعزيز التنسيق على الصعيد الإقليمي. وأنشأ هذا الاجتماع اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوكالات لآسيا والمحيط الهادئ برئاسة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وعقد أول اجتماع للجنة الإقليمية المشتركة بين الوكالات في بانكوك في حزيران/يونيه ١٩٩٥.

٥ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٤٥٢ - إن أثر القضايا الدولية والإقليمية لا يقتصر على البيئة السياسية وحدها، بل يؤثر أيضا على كامل النسيج الاقتصادي والاجتماعي في بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ولذلك، تولت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التي يرأسها السيد حازم الببلاوي، تغطية متعددة التخصصات لعناصر برنامج العمل، مع جمع هذه العناصر في بضعة مجالات مدمجة. وجرت بالتالي، صياغة برنامج عمل اللجنة حول خمسة مواضيع تمثل أنشطة مترابطة.

٤٥٣ - وفي إطار البرنامج الفرعي الموضوعي الأول، وهو إدارة الموارد الطبيعية والبيئة، جرت معالجة القضايا المتعلقة بالتقييم والإدارة السليمة لموارد الأراضي والمياه والطاقة، وكذلك تردي البيئة نتيجة لإدارة هذه الموارد بشكل غير ملائم.

٤٥٤ - وفي ميدان البيئة، اشتركت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في عدة اجتماعات وحلقات عمل مثل الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة. وأكمل تقرير عن التقدم المحرز في خطة اللجنة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في المنطقة وقدم الى اللجنة في دورتها الثامنة عشرة المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٥ وكذلك الى لجنة التنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبالإضافة الى ذلك اشتركت اللجنة، بصفتها عضوا في اللجنة التنفيذية للجنة المشتركة المعنية بالبيئة والتنمية في المنطقة العربية، في الاجتماع الخامس للجنة التنفيذية الذي عقد بالقاهرة في تموز/يوليه ١٩٩٥. وناقش الاجتماع تنفيذ مقررات الاجتماع الثاني للجنة المشتركة والأعمال التحضيرية لاجتماع معني بالتنوع الاحيائي في المنطقة العربية. وتضمن الاجتماع أيضا مناقشات بشأن تقريرين تقنيين عن إنشاء شبكة للمعلومات البيئية المتكاملة في المنطقة العربية.

٤٥٥ - وأعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تقريرا عن الأنشطة المتصلة بحماية طبقة الأوزون، بينما جرى تناول القضايا المتعلقة بحفظ الموارد من خلال دراسة عن حفظ الحياة البرية من أجل التنمية المستدامة في البلدان العربية وتقييم قطاع مصائد الأسماك في الإمارات العربية المتحدة. وفي ميدان موارد المياه، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا اجتماعا لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بطرائق التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والوكالات الإقليمية العربية العاملة في أنشطة مختلفة متصلة بالمياه. وأوصى الاجتماع بأن تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بأعمال الأمانة لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات. ويجري حاليا تنفيذ مشروع طويل الأجل لتقييم الموارد المائية باستعمال تقنيات الاستشعار من بعد.

٤٥٦ - ويتضمن البرنامج الفرعي الموضوعي الثاني، تحسين نوعية الحياة، أنشطة لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في التحضير، على الصعيدين الوطني والإقليمي، للمؤتمرات والاجتماعات العالمية. وقدمت تقارير إلى اللجنة في دورتها الثامنة عشرة عن جميع الأنشطة التحضيرية وأنشطة المتابعة للاجتماعات والمؤتمرات مثل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والسنة الدولية للأسرة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٤٥٧ - وشاركت اللجنة في اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وفي المؤتمر نفسه. وشاركت أيضا في مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاقبة المجرمين المعقود في القاهرة في الفترة من ٢٩ نيسان/ابريل إلى ٨ أيار/مايو ١٩٩٥. وتضمنت الأنشطة الرئيسية الأخرى إعداد الإعلان العربي بشأن التنمية الاجتماعية الذي قدم إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والشروع في وضع قاعدة بيانات للتنمية الاجتماعية، وإعداد وثيقة مشروع بشأن التنمية البشرية في الدول العربية، وعقد حلقة عمل بشأن الخبرات في مجال تنمية الموارد البشرية المستدامة في القاهرة في الفترة من ١٤ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥. كذلك أجرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دراسة بشأن أثر الأزمة الأخيرة على الحالة الاجتماعية في منطقة اللجنة، تم فيها تحليل الآثار الاقتصادية - الاجتماعية المترتبة على الأزمة في المنطقة، مع التركيز بوجه خاص على هجرة السكان، ونوعية الحياة، والفئات الضعيفة والمحرومة. وفي هذا السياق، نظمت اللجنة حلقة

دراسية بعنوان "دور الأسرة في إدماج المرأة المعوقة في المجتمع"، في عمان في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

٤٥٨ - وفي مجال المرأة والتنمية، نظمت اللجنة المؤتمر التحضيري العربي الإقليمي للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وعقد المؤتمر في عمان في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وحضره ٤٢٠ مشاركا يمثلون جميع البلدان العربية. واستعرض الاجتماع تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة واستراتيجية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالنسبة للمرأة العربية حتى عام ٢٠٠٥. كذلك وضع الاجتماع مشروع خطة العمل الإقليمية للنهوض بالمرأة العربية في صيغته النهائية. ونظمت اللجنة أيضا اجتماعا بشأن الأسرة العربية في مجتمع متغير، في أبو ظبي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، في سياق الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي الرابع المعني بالمرأة. وتضمنت الأنشطة الأخرى ضمن هذا الإطار حلقات عمل وطنية في تسع من بلدان اللجنة لاستعراض خطط العمل الوطنية في ضوء التقارير الوطنية عن حالة المرأة. وقد تم تناول المعلومات المتعلقة بقضايا المرأة من خلال منشور بشأن المرأة العربية في الدول الأعضاء في اللجنة. ويتضمن هذا المنشور الاحصاءات والمؤشرات والاتجاهات. كذلك تم الشروع في وضع قاعدة بيانات بشأن الاحصاءات المتعلقة بالمرأة.

٤٥٩ - وفي ميدان التنمية الريفية، يجري تنفيذ مشروعين لتنمية المجتمعات الريفية في الأجل البعيد في مصر والجمهورية العربية السورية، وظلت اللجنة تصدر منشورها السنوي "الزراعة والتنمية في غربي آسيا" (رقم ١٦، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، وأعدت دليلا لبيانات المزارع الوطنية للجمهورية العربية السورية. وتتضمن المنشورات الأخرى التي أصدرتها الأمانة التنفيذية: سياسات الأراضي والمياه في منطقة الشرق الأدنى؛ تسويق المنتجات الزراعية في لبنان؛ تقييم السياسات الزراعية في الجمهورية العربية السورية: نهج المصفوفة في تحليل السياسات؛ التطوير المحتمل للمؤسسات الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ إصلاح الخدمات البيطرية.

٤٦٠ - ونشرت معلومات عن قضايا المستوطنات البشرية من خلال نشر رسالة إخبارية اشترك في نشرها كل من اللجنة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وجامعة الدول العربية، وشاركت اللجنة في الاجتماعات التحضيرية للموئل الثاني، وعقدت في آذار/مارس ١٩٩٥، في عمان، اجتماعا تحضيريا إقليميا لهذا المؤتمر.

٤٦١ - وفي مجال التنمية الصناعية، أنجزت اللجنة منشورا بعنوان "أعمال اجتماع فريق الخبراء المعني بإنشاء أعمال حرة وفرص محلية للاستثمارات الصناعية على المستويين الصغير والمتوسط". وتحضيرا لمؤتمر القمة العالمي الرابع المعني بالمرأة، أصدرت اللجنة منشورا بعنوان "مشاركة المرأة في الصناعة التحويلية: الأنماط والعوامل المحددة والتحليل". وعقدت عدة حلقات عمل بشأن تدريب المدربين على "كيفية بدء أعمال حرة في المناطق التي مزقتها الحرب"، (بيت لحم وغزة ونابلس) وبيروت. وعلاوة على ذلك، عقدت في عمان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، حلقة عمل تجريبية بشأن تحسين المهارات لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأنجزت دراسة معنونة "أثر السوق الأوروبية الوحيدة على القطاع الصناعي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"؛ كما أنجزت وثيقتا مشروعين لإنشاء حاضنات لرعاية الأعمال التجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٤٦٢ - أما البرنامج الفرعي الموضوعي الثالث، التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي، فيتضمن الأنشطة التي تتناول قضايا رئيسية من قبيل تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني والتكامل بين بلدان اللجنة، وتعزيز تنسيق الاستراتيجيات الإقليمية، وتدريب المسؤولين على تطوير القدرات الوطنية في مجال المهارات الإدارية، واستعراض وتحليل الأداء الاقتصادي والسياسات والاستراتيجيات الاقتصادية.

٤٦٣ - وصدر المنشور السنوي "دراسة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٣" في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وأنجزت دراسة عام ١٩٩٤ في تموز/يوليه ١٩٩٥. وفي السياق نفسه، أنجزت دراسة بشأن "استعراض تحليلي للتطورات والقضايا المتعلقة بوضع التجارة والمدفوعات الخارجية لبلدان غربي آسيا"، تضمنت فصلا بشأن آثار جولة أوروغواي لمجموعة "غات" على التنمية في المنطقة. كما أنجزت دراسة بعنوان "استعراض التطورات والاتجاهات في قطاعي النقد والمالية في اقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا".

٤٦٤ - ونشرت أعمال أربع حلقات عمل ومؤتمرات هي: حلقة عمل غربي آسيا بشأن الإسراع في تطوير نظم تسجيل الأحوال المدنية والاحصاءات الحيوية؛ والمؤتمر العربي الثاني المعني بآفاق التكنولوجيا الاحيائية الحديثة؛ وحلقة العمل بشأن آثار تكنولوجيات المواد الجديدة المتقدمة على اقتصادات بلدان اللجنة؛

وحلقة العمل بشأن إدماج العلم والتكنولوجيا في عملية التنمية والتخطيط والإدارة في منطقة اللجنة.

٤٦٥ - وفي مجال النقل والاتصالات، قدم تقرير إلى اللجنة في دورتها الثامنة عشرة عن "أعمال متابعة تنفيذ عقد النقل والاتصالات، المرحلة الثانية: ١٩٩٢ ١٩٩٦". وعلاوة على ذلك، أنجزت دراسات عن "تنمية مناطق حرة في غربي آسيا"؛ و "تطوير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"؛ و "الحالة الراهنة للاتصالات السلكية واللاسلكية في غربي آسيا واتجاهات تطويرها وآفاقها المستقبلية"؛ كما صدرت النشرة السنوية للنقل لعام ١٩٩٤ (رقم ٥) للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وبالاضافة إلى ذلك، عقدت الأمانة التنفيذية للجنة، اجتماع فريق خبراء بشأن تطوير سلسلة النقل المتعدد الوسائط في غربي آسيا، في عمان، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥.

٤٦٦ - وفي مجال الاحصاءات، واصلت اللجنة تطوير وصيانة قاعدة البيانات بشأن الطاقة والصناعة، وعقدت حلقة عمل بشأن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في عمان في الفترة من ١٢ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وحلقة عمل أخرى بشأن الاحصاءات الصناعية عقدت في دمشق في الفترة من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. كذلك أجري تدريب على استخدام البرامج الحاسوبية الاحصائية، ونظم المعلومات الجغرافية، وتطبيق برامج المقارنات الدولية.

٤٦٧ - ويتضمن البرنامج الموضوعي الرابع، التنمية الاقتصادية والتغيرات العالمية، الأنشطة التي تتناول العوامل الداخلية والتغيرات العالمية التي تؤثر على المنطقة. ويتمثل النشاط الرئيسي في إطار هذا البرنامج الفرعي في دراسة جارية متعددة التخصصات بشأن أثر السوق الأوروبية الوحيدة على مختلف القطاعات في منطقة اللجنة.

٤٦٨ - وكانت القضايا المتعلقة بفلسطين وعملية السلام في الشرق الأوسط وأقل الدول الأعضاء نموا محل تركيز البرنامج الفرعي الموضوعي الخامس، البرامج والقضايا الخاصة. وتناول قسم الزراعة، في دراساته، إصلاح قطاع مصائد الأسماك في قطاع غزة، والخدمات البيطرية في الأراضي المحتلة. وبالاضافة إلى ذلك، أعد برنامج عمل مقترح لإعادة تشكيل المؤسسات الزراعية العامة الفلسطينية. وعقد قسم الصناعة حلقات عمل بشأن تنمية المشاريع الصغيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

هاء - حتمية العمل الإنساني

٤٦٩ - شهدت السنة الماضية منازعات اتسمت بدرجة من الاستمرار والكثافة أثرت على عدد لم يسبق له مثيل من المدنيين الأبرياء. وواقع الحرب المعاصرة أن ما يزيد عن ٩٠ في المائة من ضحاياها ليسوا مقاتلين ويستهدفون في أغلب الأحيان عمدا بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية. ونتيجة لذلك ظل الضحايا يفرون من ديارهم ومجتمعاتهم المحلية بأعداد مذهلة في عام ١٩٩٥ حتى بلغ مجموعهم عالميا حوالي ٢٥ مليون لاجئ. بل وشرد عدد أكبر من الأشخاص أو تأثروا بشكل مباشر من جراء الحرب داخل بلدانهم.

٤٧٠ - وتضطر المنظمات الإنسانية بصورة متزايدة إلى العمل في مجتمعات مزقتها الحرب وكثيرا ما تستخف فيها الأطراف المتصارعة صراحة بالمعايير الإنسانية الأساسية.

٤٧١ - وبالاضافة إلى ذلك، يواجه المجتمع الدولي مفارقات تتمثل في الحاجة إلى موارد متزايدة باطراد للتصدي للاحتياجات العاجلة لبقاء الضحايا على قيد الحياة، في حين يدرك المجتمع في الوقت نفسه أن هذا العمل قد يصرف الاهتمام والدعم عن المبادرات الضرورية لإزالة الأسباب الأصلية للضعف والصراع. وإزاء هذه الاتجاهات المتعارضة، تقوم المنظمات الإنسانية بإعادة تقييم العمليات التي تحدد طبيعة وأثر تدخلاتها.

٤٧٢ - وتبين الخبرة التي اكتسبت مؤخرا الحاجة إلى إنشاء آلية تنسيق منظمة تنظيما جيدا ومزودة بموارد كافية، في داخل ساحات العمل الإنسانية التي تعمل فيها أكثر من جهة فاعلة وكذلك مع العناصر الأخرى للنظام الدولي التي تشارك في إدارة الأزمات والاجراءات الاستباقية. ويتضح ذلك بوجه خاص في التحركات السكانية الجماعية المطردة والآنية، التي كثيرا ما يصعب فيها التحرك بالسرعة التي تتيح تعبئة الموارد ووزعها على نحو يحول دون وقوع وفيات يمكن تحاشيها. بيد أنه على الرغم من أهمية الدعم من جانب المجتمع الدولي، فإن سكان البلد المتأثر بشكل مباشر هم المسؤولون في المقام الأول عن انتعاشهم وانتعاش مجتمعاتهم المحلية.

٤٧٣ - ويعد السياق المتقلب الذي تقدم في إطاره المساعدة الإنسانية محددا رئيسيا للقدرة العامة لمنظومة الأمم المتحدة على الحيلولة دون وقوع الأزمات والاستجابة لها بطريقة تقلل إلى أدنى حد من المعاناة التي يمكن تلافيها.

٤٧٤ - وكثيرا جدا ما يكون حجم وعمق المعاناة في حالات المنازعات التي يشهدها المجتمع الدولي اليوم نتيجة لتجاهل المبادئ الانسانية الأساسية. ففي كثير من الأحوال، لا تكون المعاناة التي يلاقيها المدنيون عنصرا عرضيا من عناصر الاستراتيجيات السياسية والعسكرية، بل تشكل هدفها الرئيسي. وتعد الصراعات في البوسنة والهرسك ورواندا أمثلة مثيرة ومفزعة لما يحدث عندما يتعرض المدنيون للوحشية التامة لآلة الحرب المعاصرة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولا بد من التصميم على فرض سيادة القانون وإلقاء التبعة على المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الشنعاء.

٤٧٥ - وتتألق قدرة المنظمات الإنسانية على توفير الحماية رغم مواردها المحدودة تألقا خاصا في ظروف الصراع وفي الحالات التي تنطوي على انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. وتبيِّن تجربة رواندا كيف تقوض قدرة الأمم المتحدة على توفير الحماية والمساعدة عندما تستخدم المساهمات وآليات التوزيع لأغراض منافية للأهداف الإنسانية. ولذا فإن إيجاد الوسائل اللازمة للوصول إلى المحتاجين بدون ترسيخ سلطة العناصر الفاسدة هو من أصعب التحديات التي تواجه المجتمع الانساني الآن وفي الآونة الأخيرة.

٤٧٦ - إن استخفاف الأطراف المتحاربة حتى بأبسط المبادئ الإنسانية لا يزال يسهم في جعل الظروف التي يعمل في ظلها موظفو الإغاثة ظروفا خطيرة إلى أبعد الحدود. ومع ازدياد عدد المنازعات ازداد عدد موظفي الإغاثة الذين قتلوا أو جرحوا، بصورة متعمدة أحيانا، أثناء قيامهم بمهامهم الإنسانية. وتكرر توقف إمدادات الإغاثة الطارئة وتحويلها عن وجهتها. وفي كثير من الحالات تعيَّن التفاوض بشأن تسهيل وصول الإمدادات. وكثيرا ما يؤدي التعويل على الاتفاق بين الجماعات المسلحة الى جعل عملية المساعدة الانسانية ممارسة واهية وعرضة لشروط غير مقبولة. وإذا ما استمر هذا الاتجاه، فإنه قد يقوض قدرة الوكالات على الاضطلاع بالأعمال الانسانية. وتبقى حماية مفهوم وواقع "الحيز الإنساني" واحدا من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الإنساني.

٤٧٧ - ومن العقبات الرئيسية الأخرى التي تواجه المنظمات الإنسانية عدم توافر قدر كاف من الإرادة السياسية والدعم للعمل من أجل التصدي للأسباب الرئيسية للأزمات. إذ أن تقديم المساعدة الإنسانية في فراغ هو بمثابة التصدي فقط لأعراض الأزمة. وتدل التجربة على أنه، في معظم الحالات، تتوقف فعالية الجهود الإنسانية في ظروف الصراع إلى حد كبير على نجاح الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لحل المشاكل التي تثير الأزمة.

٤٧٨ - وفي بعض الحالات، كما في أنغولا وموزامبيق، بذلت جهود جادة لوقف القتال وتوطيد السلام. وفي حالات أخرى، مثل هايتي، اتخذت إجراءات تتسم بالإصرار هدفها إنهاء الاضطهاد وأية احتمالات لنشوء صراع عنيف. ويختلف ذلك اختلافا كبيرا عن حالات أخرى، مثل السودان الذي ظل فيه الصراع كامنا لمدة ٢٨ عاما من الأعوام الـ ٣٩ الماضية. وفي بوروندي وليبريا، تشير الأحوال المتفجرة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات لتعزيز زخم السلام.

٤٧٩ - وكثيرا ما يتشكل البرنامج الإنساني وفقا للمواقف السياسية تجاه أزمة معينة، وللمصالح الاستراتيجية في مجالات بعينها، ومدى اهتمام وسائط الاعلام. وهذه العوامل، التي تقع إلى حد كبير خارج نطاق سيطرة المنظمات الإنسانية، إنما تسهم بقوة في تدني مستوى الاهتمام والدعم المقدم لضحايا حالات الطوارئ "الصامتة". والوضع المثالي، وفي عالم أكثر إنسانية، هو أن تقدم المساعدة حسب الحاجة ويصبح لمبدأ النزاهة الأساسي أهمية أكبر لدى الاستجابة لحالات الطوارئ.

٤٨٠ - ومن العوامل الأخرى التي لها أثر على فعالية الإغاثة ومنظمات الحماية العلاقة بين مستوى الموارد والاهتمام المكرس لمنع الكوارث والتأهب لها وإزالة آثارها وكمية الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات اليومية للناس الذين يعيشون في المخيمات (انظر الشكل ١٥). وليست رواندا سوى مثال واحد للاتجاهات الحالية، فقد أنفق حوالي بليون دولار في الأشهر الستة الأولى من الأزمة، استخدم معظمها لتغطية احتياجات البقاء العاجلة للملايين الذين أُخرجوا من ديارهم وشردوا عام ١٩٩٤. وعلى الرغم من أنه طلبت موارد في مرحلة مبكرة من أجل تدابير بناء الثقة لتيسير وتشجيع عودة الذين فروا وللاجراءات التي تركز على مشكلة إبادة الأجناس، فلم يوفر سوى مبلغ ضئيل للأنشطة اللازمة لتحسين الحالة وإزالة السبب الأساسي للنزاع الدوري السائد حاليا في رواندا وأجزاء أخرى من منطقة البحيرات الكبرى.

٤٨١ - غير أنه أحرز تقدم حيوي في الاستجابة بسرعة وبفعالية، على حد سواء، لاحتياجات الضحايا وفي وضع نهج أكثر تماسكا داخل منظومة الأمم المتحدة. وقد قامت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بدور حاسم أتاح في مناسبات كثيرة التوصل بسرعة وعلى نحو يحقق أثرا مباشرا إلى توافق في الآراء وقرارات بشأن القضايا الملحّة التي تنفرد بها بعض البلدان. ويعزى تميز اللجنة الدائمة ونجاحها جزئيا إلى وجود بعض منظمات غير حكومية رئيسية شاملة وإقامة علاقات عمل وثيقة مع تلك المنظمات. وفي عام ١٩٩٤ وافقت اللجنة الدائمة كذلك على عدد من التدابير لتعزيز التنسيق الميداني للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ المعقدة، ولا سيما في مرحلة ما قبل الطوارئ ومرحلة الاستجابة الأولية. وقد ووفق على مجموعة من المبادئ التوجيهية المتصلة بالمهمة الإنسانية وكذلك على تعيين منسقين للشؤون الإنسانية وعلى صلاحياتهم، كما عيّن منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بوصفه مسؤول التنسيق فيما يتعلق بالأشخاص المشردين داخليا. والأهم من ذلك، أن اللجنة قد أقرت أيضا إجراءات لوضع اتفاق سريع جدا بشأن تقسيم العمل بين الوكالات.

٤٨٢ - وفي الأمانة العامة، قامت إدارة الشؤون الإنسانية وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام بانشاء آلية للتحليل المشترك للإنذار المبكر بأزمة ما وشيكة، ضمن إطار أوسع لتنسيق تخطيط وتنفيذ العمليات بين الإدارات الثلاث. كذلك أتاح الاتفاق بين وكالات الأمم المتحدة بشأن المسؤولية عن "إطلاق صفارة الإنذار" ومعايير ذلك في الأزمات الوشيكة اتخاذ الإجراءات الوقائية وإجراءات التأهب الملائمة (مثل تدابير التخطيط الطارئة، وذلك بالدرجة الأولى على الصعيد الداخلي للبلدان).

٤٨٣ - ويُعد التوقيت أيضا عنصرا بالغ الأهمية في التنفيذ الميداني لعمليات المساعدة الإنسانية. وقد أنشأت إدارة الشؤون الإنسانية وحدة الاستجابة السريعة لإيفاد موظفين من ذوي الخبرة إلى الميدان للعمل مع المنسق المقيم أو منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة وإيجاد دعم منظم لأنشطة التنسيق على صعيد الميدان. وفي كيغالي، رواندا، قام فريق الأمم المتحدة المتقدم للشؤون الإنسانية، الذي يتألف موظفوه من ممثلين لوكالات الأمم المتحدة وموظفي إدارة الشؤون الإنسانية، بإعادة إنشاء وجود إنساني للأمم المتحدة، في نيسان/أبريل ١٩٩٤، خلال فترة عصيبة للغاية. وتمكن الفريق من إرساء الأساس لتوسيع الأنشطة الإنسانية بمجرد أن سمحت الأحوال بذلك. وفي هايتي، تم وزع فريق مشترك بين إدارة الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لدعم منسق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية، وذلك بعد الإجراء الذي اتخذته الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ مباشرة. وخلال الأزمة التي نشبت في الشيشان، أوفد موظفون من إدارة الشؤون الإنسانية إلى الجمهوريات المجاورة حيث عملوا بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وممثلي وكالات الأمم المتحدة لتلبية احتياجات المشردين داخليا.

٤٨٤ - وقد أثبت الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ بصورة متسقة فعاليته في تيسير الاستجابة السريعة والمشتركة، على حد سواء، من وكالات الأمم المتحدة لحالات الطوارئ التي تنشأ بسرعة. غير أن التأخير في سداد المدفوعات للصندوق أبطل جدواه في عدد من المناسبات. وقد شهدت السنة الماضية أيضا أول استخدام للفائدة المتحققة للصندوق في دعم ترتيبات التنسيق العاجلة في الميدان، مع إنشاء مكتب الأمم المتحدة للطوارئ في رواندا بكيغالي.

٤٨٥ - ومع ازدياد عدد حالات الطوارئ الرئيسية بمختلف أنواعها التي تستلزم مساعدة إنسانية، واصلت إدارة الشؤون الانسانية، برئاسة السيد بيتر هانسن، وكيل الأمين العام، تعزيز قدرتها على دعم التنسيق والعمل بوصفها مركز تنسيق لتطوير المبادرات الجديدة التي اتخذها على نحو مشترك المجتمع الدولي للاستجابة لحالات الطوارئ لتحسين فعالية عمليات الإغاثة الدولية. وتتضمن الأنشطة المضطلع بها منذ تقريري الأخير زيادة عدد البلدان المشاركة مع أعضاء فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق، بما

في ذلك ستة من البلدان النامية المعرضة للكوارث من منطقة أمريكا اللاتينية، ووضع مبادئ توجيهية ومعايير لتقييم الاحتياجات الغوثية الدولية في حالات الطوارئ المتعددة القطاعات، وتعبئة الموارد، والمبادرة بالتنسيق الميداني وتعزيزه، وتبادل المعارف والتقنيات، ووضع إجراءات تنفيذية موحدة لوزع أفرقة الاستجابة الدولية.

٤٨٦ - وفي هذه الجهود، عملت إدارة الشؤون الإنسانية بشكل وثيق مع الشبكات الدولية لأفرقة الطوارئ، كالفريق الاستشاري الدولي للبحث والانقاذ، وفريق التنسيق الدائم المعني باستعمال وسائل الدفاع العسكري والمدني في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث، كما دعمت الإدارة أنشطة هذه الشبكات. وفيما يتعلق بتوفير الموارد المتخصصة، البشرية والتقنية والسوقية، لدعم تنسيق العمليات الغوثية الدولية، شرعت الإدارة في إعداد مذكرة تفاهم مع الحكومات والمنظمات تتيح لها سرعة الوصول إلى قدرات الحكومات والمنظمات الغوثية في حالات الطوارئ. وقد ثبتت جدوى هذا النهج التطلعي المنظم الذي تستخدمه الإدارة في عدد من حالات الطوارئ التي بدأت بصورة فجائية خلال هذه السنة.

٤٨٧ - ولا يزال الحد من الكوارث الطبيعية أحد الأنشطة الرئيسية للمساعدة الإنسانية، فيعالج الأسباب الأساسية للكوارث، ويعد عنصرا أساسيا من عناصر تخطيط عمليات الاصلاح والتعمير. ولذلك، قام وكيل الأمين العام بالجمع بين فرع تحقيق آثار الكوارث التابع لإدارة الشؤون الإنسانية وأمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ضمن شعبة الحد من الكوارث. ولذا أصبحت الإدارة قادرة على خدمة جميع نواحي الحد من الكوارث الطبيعية على جميع الصعد ضمن إطار استراتيجية متماسكة للأمم المتحدة (انظر الجدول ١).

الجدول ١

الكوارث الطبيعية: الإصابات والأضرار والمساهمات

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
عدد الكوارث	٤٥	٦٨	٧٥
عدد القتلى	٦ ٩٧١	١٣ ٥٤٢	٧ ٥٧٢
عدد المفقودين	٢٥٨	١ ٦٣١	١ ٩٨٩
قيمة الأضرار[أ]	٢,٠٦	١٥,٨٠	٩,٠٠
المساهمات التي أبلغت إلى إدارة الشؤون الانسانية[ب]	٢٥٧,٤	٧٧,٥	١١٤,٠
المساهمات التي وجهت من خلال إدارة الشؤون الإنسانية[ب]	٣,٧٣	٤,٢٣	٧,٥٠

(أ) ببلايين دولارات الولايات المتحدة.
(ب) بملايين دولارات الولايات المتحدة.

٤٨٨ - وفي فترة ما بين أيار/مايو ١٩٩٤ وتموز/يوليه ١٩٩٥، وجهت إدارة الشؤون الإنسانية ٢٧ نداء لتقديم المساعدة الدولية لصالح البلدان المتأثرة بالكوارث الطبيعية أو التكنولوجية أو البيئية. وقامت بتنسيق المساعدة الدولية في أعقاب ما يزيد عن ٨٥ كارثة في ٥٠ بلدا. وصدر نحو ٢٤٣ تقرير حالة بشأن الآثار المترتبة على هذه الكوارث التي أبلغ المجتمع الدولي عن تقديم مساهمات لها بلغت أكثر من ١١٥ مليون دولار، قدم ٦,٣ ملايين دولار منها من خلال إدارة الشؤون الإنسانية. وخلال الفترة نفسها، نظمت الإدارة ٣٨ رحلة جوية غوثية من مخزوناتها للطوارئ في بيزا، إيطاليا، استجابة للاحتياجات العاجلة للمتأثرين بالكوارث.

٤٨٩ - غير أنه في حين أحرز تقدم هام كبير في زيادة قدرة الوكالات الإنسانية على الاستجابة بسرعة

وبصورة متماسكة للاحتياجات العاجلة لضحايا حالات الطوارئ بجميع أنواعها، فإن مهمة مساعدة البلدان على الخروج من الأزمات لا تزال تمثل تحديا كبيرا. ويتضح ذلك بوجه خاص في حالات الانهيار النظمي عندما تكون مهمة إعادة بناء المجتمع المدني مرهونة بالتزام المجتمع الدولي بمعالجة السبب الأساسي للأزمات، وبالطبع فإن قدرة وكالات تقديم المعونة على دعم عملية الانعاش يحددها بدرجة كبيرة مدى مشاركة المجتمعات المتأثرة في الأنشطة التي ترمي إلى الانتقال من الاعتماد على الإغاثة إلى التنمية المستدامة.

٤٩٠ - وكما أصبح مفهوما الآن على نطاق واسع، فإن العلاقة بين الإغاثة والتنمية، ولا سيما في أوضاع المنازعات، علاقة معقدة وتحتاج إلى تقييم مستمر لكفالة أن تقوي الأنشطة بعضها بعضا. وفي حالات كثيرة لا تكون المكاسب التي يجنيها المجتمع الانساني في إشاعة الاستقرار في حالة ما مصحوبة بالمدخلات اللازمة لدعم عملية الإنعاش. وصحيح أن الأزمات الطويلة تتعرض لنقص التمويل في أغلب الأحيان مما يؤدي إلى إبطال أثر التقدم الطفيف نحو الحد من نواحي الضعف، ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي. وتؤكد التجارب المأساوية التي مر بها السكان في رواندا والسودان وليبريا الحاجة إلى اتخاذ إجراءات مستمرة ومتضافرة تركّز على كسر دائرة العنف.

٤٩١ - وثمة جانب أكثر إيجابية وهو أن تجربتي موزامبيق وهايتي خلال هذا العام كانا دليلا على مزايا اتخاذ اجراءات حاسمة للدعم الفعال لعملية البحث عن السلام. وبالمثل، يجب أن تستغل على نحو كامل فرصة توطيد السلام الذي طال انتظاره في أنغولا كما يجب تقديم الدعم الضروري لأنشطة الاصلاح والتعمير الحيوية. وكما هي الحال في الحالات الأخرى التالية لوقف إطلاق النار، من المهم أن يبقى المجتمع الدولي ناشطا في السعي نحو إقرار السلام؛ ذلك أن الأنشطة الحيوية مثل إزالة الألغام وعودة اللاجئين والمشردين والمقاتلين السابقين إلى أوطانهم، كثيرا ما تتعرض للخطر بسبب عدم كفاية الدعم المقدم للبرامج التي تكون ضرورية لإنعاش المجتمعات المحلية. وإدراكا للتحديات التي تواجه المجتمعات التي مزقتها الحروب، يقوم المعنيون بالمساعدات الإنسانية والتنمية في منظومة الأمم المتحدة حاليا باستعراض الآليات التي تكفل التكامل لأنشطتها التمويلية والتنفيذية وتعزيز مبادرات بناء السلام.

١ - التعاون مع الترتيبات أو الوكالات الإقليمية

٤٩٢ - إن المهمة الرئيسية لإدارة الشؤون الإنسانية في مجال الحد من الكوارث الطبيعية هي التشجيع على اتخاذ مبادرات جديدة. ويتضمن هذا الاضطلاع بأنشطة المشاريع في ٢٨ بلدا ناميا من أكثر البلدان تعرضا للكوارث، بما فيها ١١ بلدا جديدا خلال السنة قيد الاستعراض.

٤٩٣ - وكانت الأهداف الرئيسية هي وضع أنجع أساليب تقييم المخاطر والأخطار وتطبيقها وتشجيع تبادل المعلومات على نطاق أوسع، والتطبيق المنهجي للتكنولوجيا الملائمة والاضطلاع بمزيد من التجميع النشط لعمليات الإنذار المبكر وتحليلها ونشرها والحفز على وضع خطط تتضمن سيناريوهات للتخفيف من حدة كوارث محددة والتأهب لها، مع التركيز على استغلال الموارد المحلية والمشاركة المجتمعية إلى أقصى حد مع توفير الاستفادة من الخبرة الفنية الخارجية حيثما يكون ذلك ضروريا. وقد انصب تركيز خاص على افريقيا حيث حفزت الحلقات الدراسية دون الإقليمية الثلاث على اتخاذ مبادرات وطنية في مجال الحد من الكوارث. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وضعت مشاريع جديدة لخمسة بلدان وتستمر برامج شاملة في أربعة بلدان أخرى. وبالنسبة لآسيا، تستمر المشاريع أو هي بصدد الإعداد لستة بلدان، بما فيها برنامج جديد مدته أربع سنوات يشمل الدول الجزرية في جنوب المحيط الهادئ، حظي برعاية وترحيب حار من البلدان المشاركة والوكالات الإقليمية. ويوجه الاهتمام أيضا إلى بلدان أوروبا الشرقية والشرق الأوسط ورابطة الدول المستقلة حيث بدأت مشاريع أو هي بصدد الإعداد في خمس دول. وقد جرى الاضطلاع بالأنشطة السالفة بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل إدراج قضايا التنمية والبيئة حيثما ينطبق ذلك. وقد ارتبط بتلك الأنشطة إحدى عشرة وكالة دولية أخرى وما يربو على ٣٠ منظمة غير حكومية.

٤٩٤ - وفي إطار مشروع إدارة الشؤون الإنسانية المتعلق باستعمال وسائل الدفاع المدنية والعسكرية للإغاثة في حالات الكوارث، استمرت الترتيبات من أجل تعزيز التعاون بين إدارة الشؤون الإنسانية ومنظمة حلف شمال الأطلسي واتحاد أوروبا الغربية ومجلس دفاع البلدان الأمريكية. وضمن أحكام المبادئ التوجيهية لأوسلو يجري تجريب آليات ذلك التعاون وتحسينها من خلال التدريب المشترك والتخطيط لحالات الطوارئ والتدريبات الميدانية. وجرى تجريب التعاون الإقليمي بصفة خاصة أثناء عملية تدريب استضافها الاتحاد الروسي وركزت على تقديم المساعدة الدولية في

أعقاب عملية محاكاة لوقوع حادثة في محطة طاقة نووية رئيسية. ويجري صقل إجراءات التشغيل الدائمة لمشروع استعمال وسائل الدفاع المدنية والعسكرية للإغاثة في حالات الكوارث من أجل تعزيز الجوانب الإنسانية لبرنامج منظمة حلف شمال الأطلسي للشراكة من أجل السلم. وقد مول المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية، وهو عضو في مجموعة التنسيق الدائمة لمشروع استعمال وسائل الدفاع المدنية والعسكرية للإغاثة في حالات الكوارث أنشطة المشروع المتصلة بعمليات الإغاثة الجوية والتعاون الإقليمي في افريقيا وآسيا.

٤٩٥ - وقد أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون الإنسانية وحدة بيئة مشتركة بينهما تعزز القدرة الدولية على الاستجابة للجوانب البيئية للكوارث في الوقت الذي تستغل فيه الموارد المحدودة أنجع استغلال. وتمثل الوحدة تعاونا عمليا بين المنظمتين يضمن اتباع نهج هادف وشامل إزاء مشكلة حالات الطوارئ البيئية المتزايدة ويتجنب في نفس الوقت إزدواجية الجهود. ووحدة البيئة المشتركة بوضعها الحالي مدمجة تماما في إدارة الشؤون الإنسانية. ويوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الموظفين والتمويل للمشروع بينما توفر الإدارة الحصول على الموارد والخبرة الفنية في إدارة الكوارث وتتخذ إجراءات من أجل تعبئة الإغاثة وتنسيقها.

٤٩٦ - وتواصل إدارة الشؤون الإنسانية العمل عن كثب أيضا مع الوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة للكوارث التي أبرمت الإدارة معها اتفاقا بشأن الإنذار المبكر وتبادل المعلومات عند وقوع الكوارث.

٢ - الإجراءات الإنسانية الاستباقية

٤٩٧ - ينطوي جزء من مهمة التنسيق الأساسية لإدارة الشؤون الإنسانية على الاشتراك في تطبيق وتنفيذ الإجراءات الإنسانية "الاستباقية" بالرغم من أن لهذا المصطلح معاني عدة عندما يطبق في بداية الأزمات المعقدة، من ناحية، أو على الكوارث الطبيعية، من ناحية أخرى. وتشمل أمثلة الأنشطة الإنسانية التي قد تمنع المعاناة أو تخفض من حدتها توفير المساعدة التي قد تستبق التحركات السكانية الجماعية أو الدعم الذي ييسر إعادة إدماج الجنود المسرحين. وقد ينطوي منع الكوارث الطبيعية على تعزيز قدرة الهياكل على مقاومة الزلازل أو إعادة توطين السكان بعيدا عن مناطق الفيضانات أو خطوط الصدع التي تنجم عنها الزلازل.

٤٩٨ - ووجود نظام فعال للإنذار المبكر ذو أهمية حاسمة من أجل التخطيط للعمل الاستباقي وتنفيذه في الوقت المناسب. وقد أنشئ نظام الإنذار المبكر الإنساني لتقديم أحدث عمليات الإنذار بحالات الأزمات القطرية عن طريق تحليل قاعدة بياناته بالاستفادة من مختلف آليات الإنذار المبكر التابعة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى، فضلا عن مصادر المعلومات غير التابعة للأمم المتحدة. ويتكون النظام من قاعدة بيانات تتضمن معلومات إحصائية ومعلومات قطرية محددة أخرى على السواء، وتقييم للاتجاهات مقدم بيانيا، وعملية تحليل تدرس المعلومات الإحصائية وتلك المتعلقة بالأحداث. وقد أنجز النظام نموذجه الأولي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ ووسع من تغطيته القطرية فضلا عن غزارة معلوماته عن كل بلد. وأصبح يعمل بكامل طاقته في تموز/يوليه.

٤٩٩ - وفي ميدان الكوارث الطبيعية، تركز الأنشطة الناتجة عن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (العقد) بصفة خاصة على التدابير الوقائية. وقد تحقق نجاح في الحفاظ على الزخم الذي ولده المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، المعقود في يوكوهاما في أيار/مايو ١٩٩٤، عن طريق إجراء حوار مستمر وقائم على المشاركة مع الشركاء التقليديين والجدد ضمن الاطار الدولي للعمل. وبناء عليه، تحول كل من استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا: مبادئ توجيهية، لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها، وبخاصة خطة عملها، الى الاضطلاع بسلسلة شاملة ومنظمة من الأنشطة القطاعية والمشتركة بين القطاعات على جميع الصعد. وأثناء النصف الثاني من العقد، وتمشيا مع مقترحات المؤتمر العالمي يجري تحويل التركيز على الأنشطة المحددة على الصعيدين القطري والمحلي. وبغية الحفاظ على هذا النهج ذي القاعدة العريضة والمشترك بين الوكالات جرى تمديد عمل لجنة التوجيه المشتركة بين الوكالات حتى نهاية العقد.

٥٠٠ - وتمشيا مع استراتيجية يوكوهاما أيضا، فإن الترابط بين الحد من الكوارث الطبيعية وحماية البيئة والتنمية المستدامة يظهر من خلال التعاون المحسن بين الاطار الدولي والأنشطة الإنمائية الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وهكذا تعمل ادارة الشؤون الإنسانية، من خلال أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، بوصفها مدير مهام فيما يتصل بالكوارث الطبيعية لدى لجنة التنمية المستدامة. وستتيح العملية التي جرى التخطيط لها للسنوات المتبقية من العقد الفرصة لتقديم مقترحات سليمة إلى الاحتفال الذي سيقام بمناسبة اختتامه من أجل الادماج التام للحد من الكوارث الطبيعية في التخطيط الوطني والتعاون

الإنمائي الدولي. ويعكس هذا الأهداف المنعمة بالتحديات والواردة في "خطة للتنمية" (A/48/935).

٣ - عمليات الإغاثة

٥٠١ - جرى الاضطلاع بعمليات الإغاثة الرئيسية الأربع خلال السنة الماضية في الشيشان وأوكرانيا (تشرنوبيل) وكينيا والسودان.

الشيشان

٥٠٢ - في أعقاب طلب الاتحاد الروسي تقديم المساعدة الدولية للأشخاص المشردين من الشيشان إلى الجمهوريات الاتحادية المجاورة، وهي إنغوشيتيا وأوسيتيا الشمالية وداغستان، أذنت في كانون الثاني/يناير الماضي بإيفاد بعثة مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة إلى المنطقة. وقد أسفر هذا عن إصدار "نداء عاجل" في شباط/فبراير لتعبئة الموارد العاجلة للاحتياجات الطارئة لـ ٠٠٠ ٢٢٠ نسمة. وفي أعقاب ذلك بدأ نداء الأمم المتحدة الموحد بشأن الأشخاص المشردين نتيجة لحالة الطوارئ في الشيشان، الاتحاد الروسي، في جنيف في آذار/مارس ويشمل الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وبسبب استمرار الأزمة، استكمل النداء في حزيران/يونيه وجرى تمديد تغطيته ستة أشهر حتى نهاية عام ١٩٩٥.

٥٠٣ - ويشمل برنامج الأمم المتحدة الإنساني الموسع الآن الاحتياجات الطارئة للأشخاص المشردين داخليا وعددهم ٠٠٠ ١١٨ نسمة الذين حددوا بوصفهم أكثر الجماعات المتأثرة، ويلتمس دعم المانحين لتقديم التغطية المالية للعجز البالغ ٣٠ في المائة من مجموع المبلغ اللازم للسماح للوكالات المعنية بإنجاز مشاريع المساعدة في حالات الطوارئ وقدره ٢٥ مليون دولار، على النحو المتوخى أصلا. وتشمل الأنشطة التي يجري تنفيذها تقديم المساعدة في مجالات من قبيل توفير المأوى والمياه والمرافق الصحية والأغذية والصحة ورعاية الأطفال الذي يعيشون ظروفا عصيبة. وجرى تحقيق مستوى رفيع من التعاون المشترك بين الوكالات من خلال هيكل ثلاثي فيما بين الوكالات العاملة في الميدان، ومنسق الشؤون الإنسانية في موسكو، ومقار وكالات الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة وإدارة الشؤون الإنسانية. بيد أن الحالة التي تؤثر على اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في الجمهوريات الثلاث مازالت محفوفة بالمخاطر. وبينما التمست أغلبية المتضررين الحصول على مأوى لدى أسر مضيفة فإن هذا العبء الإضافي قد سبب ضغطا شديدا على الموارد الهزيلة بالفعل. وقد أدى الاكتظاظ إلى الضغط على الخدمات الاجتماعية المتاحة للأشخاص في المنطقة. ويوجد عجز في الأغذية والأدوية، وسيترتب على قدوم الطقس الشتوي مشاق إضافية لضحايا النزاع ما لم يتخذ إجراء وقائي عاجل. وبصفة خاصة يلزم دعم مالي إضافي بصورة عاجلة كي تتمكن الوكالات من تخزين إمدادات الأغذية الطارئة اللازمة لأشهر الشتاء.

٥٠٤ - وفي نهاية حزيران/يونيه، بدأت مفاوضات السلام بين السلطات الروسية ووفد من الشيشان في غروزني برعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ودخل اتفاق وقف إطلاق النار حيز النفاذ في ٢ تموز/يوليه.

تشرنوبيل

٥٠٥ - مع اقتراب الذكرى السنوية العاشرة لوقوع حادث محطة الطاقة النووية في تشرنوبيل فإن مدى تأثيرها على سكان بيلاروس والاتحاد الروسي وأوكرانيا لم يبدأ إدراكه تماما إلا الآن. ويعاني ما يربو على ٣٠٠ طفل حاليا من سرطان الغدة الدرقية، وهو مرض لم يكن له وجود عمليا فيما بين الأطفال قبل وقوع الحادث، ويعيش مئات الآلاف في خوف دائم من الآثار غير المعروفة التي قد تترتب على الحادث بالنسبة لصحتهم على المدى الطويل. وقد انخفض معدل الخصوبة، ولا سيما في بيلاروس، إنخفاضا مفاجئا بينما ازدادت معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات. ومن غير المرجح أن يصل هذا الاتجاه ذروته حتى وقت متقدم من العقد القادم.

٥٠٦ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، عقد منسق الأمم المتحدة للتعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل اجتماعا موسعا للجنة الرباعية للتنسيق بشأن تشرنوبيل. وقيم الاجتماع نتائج أنشطة الأمم المتحدة الجارية المتصلة بتشيرنوبيل وناقش الحاجة إلى اتخاذ مبادرات للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لوقوع الحادث في نيسان/أبريل ١٩٨٦، وفي هذا الصدد ضرورة توجيه الاهتمام إلى الحاجة المستمرة إلى تمويل البرامج للتغلب على آثار حادث تشيرنوبيل.

٥٠٧ - ويواصل أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتشيرنوبيل جهودهم المبذولة من أجل جني ثمار المشاريع المتعلقة بتشيرنوبيل، غير أن عدم توافر الأموال قد أدى إلى توقف عدة برامج. وقد تأثر بصفة خاصة البرنامج الدولي المتعلق بالآثار الصحية لحادث تشيرنوبيل الذي يضطلع به برعاية منظمة الصحة العالمية. وبالرغم من أن الدعم المالي السخي المقدم من قلة من البلدان قد سمح بالتنفيذ الكامل والسريع للأنشطة ذات الأولوية، فلا توجد الآن أموال للإبقاء على البرنامج والشروع في أنشطة

المتابعة التي تشتد الحاجة إليها والتي لها تأثير مباشر على صحة السكان المتضررين.

٥٠٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، جرى رسميا افتتاح تسعة مراكز مجتمعية (ثلاثة في كل من بيلاروس والاتحاد الروسي وأوكرانيا)، مما سجل إنجاز المرحلة الأولى من برنامج منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) للتغلب على الآثار النفسية للحادثة. بيد أن تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع، فضلا عن المشاريع الأخرى ذات الصلة، سيعتمد على إمكانية جمع أموال إضافية. وأنجزت الشعبة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية مشاريع ناجحة بشأن استخدام مواد خاصة للاتحاد بالسيزيوم المشع من أجل الحد من تلوث الحليب، وبشأن زراعة بذور اللفت في التربة الملوثة. ونتيجة لتلك المشاريع فإن مساحات واسعة كانت تعتبر حتى الآن غير مأمونة يمكن الآن استخدامها للانتاج الزراعي. وفي عام ١٩٩٥، بدأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضا، بالتعاون مع المعهد الفرنسي للحماية والأمن النوويين، مشروعا يتعلق بتقييم الآثار البيئية.

٥٠٩ - والخطط الآن قيد الإعداد للقيام بأنشطة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لوقوع حادث تشيرنوبيل. وستتخذ منظمة الصحة العالمية الترتيبات لعقد مؤتمر في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن الجوانب الصحية للحادث، وستشارك الأمم المتحدة في مؤتمر يعقد في منسك يتخذ كل من حكومة بيلاروس والاتحاد الأوروبي الترتيبات لعقده بينما تتخذ الوكالة الدولية للطاقة الذرية الترتيبات لمؤتمر نهائي شامل يُعقد في فيينا في الفترة من ٨ إلى ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٦. وسيعقد اجتماع آخر للجنة الرباعية في خريف عام ١٩٩٥ وسيكون الهدف الرئيسي منه هو التعرف على تلك المشاريع التي ما زالت ذات أهمية حيوية بالنسبة للسكان المتضررين وللاتفاق على سبل تضمن تمويلها.

كينيا

٥١٠ - شمل نداء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات بشأن كينيا، الذي بدأ في شباط/فبراير ١٩٩٤، الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام واستهدف ٠٠٠ ٦٢٠ ١ نسمة. وبلغ مجموع استجابة المانحين ٣٣١ ٨٦٠ ٥٤ دولارا وهو مبلغ يعادل ٥٧ في المائة تقريبا من مجموع المبلغ المطلوب في النداء. وما زالت حالة الأغذية غير حاسمة نظرا لأن الأحوال الزراعية قد تحسنت في بعض المناطق بينما لا يزال يشوبها عدم اليقين في مناطق أخرى. ويقدر مجموع الانتاج في الفترة ١٩٩٤ ١٩٩٥ بصورة مؤقتة بقرابة ٣,٥ ملايين طن، مما يمثل زيادة قدرها مليون طن تقريبا عن مستوى السنة الماضية المنخفض. وتساعد الأمطار الغزيرة والأسعار العالمية المرتفعة للبن في الحفاظ على الانتعاش في ميدان الزراعة. وما زال في كينيا أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ صومالي، مما يضيف قدرا من الضغط على حالة الأغذية ويزيد من التوتر في مناطق الحدود. وما زالت التوترات السياسية مستمرة كما زادت التوترات العرقية حدة في وادي الريفت وازداد العنف بين الجماعات الإسلامية في مومباسا.

السودان

٥١١ - ذكر تقرير الأمين العام، المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ عن تقديم المساعدة الطارئة إلى السودان (A/49/376)، أنه بالرغم من التقدم المحرز في عملية الإغاثة في السودان وعملية شريان الحياة للسودان فما زال يتعين التصدي لاحتياجات كبيرة وجرى حث المجتمع الدولي على الاستجابة بسخاء للاحتياجات الطارئة ولانعاش البلد. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أصدرت إدارة الشؤون الإنسانية نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات للسودان الذي طلبت فيه وكالات الأمم المتحدة ١٠١,١ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة لـ ٤,٢٥ ملايين نسمة.

٥١٢ - وكانت استجابة المانحين لنداءات الأمم المتحدة الموحدة السنوية في الفترة بين ١٩٩٠ و ١٩٩٤ إيجابية تماما بصفة عامة: ففي عام ١٩٩٢ بلغت ٧٣ في المائة من المبلغ المطلوب. غير أنها في عام ١٩٩٣ بلغت ٦٤ في المائة، ولكن بالرغم من وجود عمليات تأخير كبيرة في استجابة المانحين لنداء عام ١٩٩٤ جرى تلقي ٨٥ في المائة تقريبا من المبلغ المطلوب في ختام السنة. ولهذه التقلبات آثار خطيرة على فعالية البرامج.

٥١٣ - ومما يدعو للأسف أن الجزء الأول من عام ١٩٩٥ لم ترد فيه إلا تبرعات محدودة للنداء حتى أنه بحلول منتصف تموز/يوليه كان النقص الكبير في استجابة المانحين (أقل من ٢٧ في المائة من مجموع الاحتياجات) يعرض للخطر الشديد قدرة الأمم المتحدة على توفير المساعدة الإنسانية المطلوبة بصفة عاجلة. ومما يبعث على الانزعاج بدرجة أكبر أن النقص قد حدث بعد ازدياد التعاون خلال السنتين الماضيتين مع كل من حكومة السودان والفصائل الجنوبية، فضلا عن تحسن حالة محصول الحبوب في عام ١٩٩٤، مما سمح للأمم المتحدة بأن تخفض من احتياجات تمويلها بنسبة ٤٥ في المائة من الرقم المنقح للسنة السابقة.

٥١٤ - ومنذ توجيه نداء عام ١٩٩٥ أدى تجدد القتال إلى عرقلة عملية شريان الحياة للسودان، ولا سيما في محافظات خط الاستواء أعالي النيل وجونغلي وبحر الغزال الشمالية حيث جُرد عشرات الآلاف من الأشخاص من ممتلكاتهم وجرى تشتيتهم. كما أن أعمال القتال المتجددة بالاقتران مع عدم توافر التمويل من المانحين قد خفضت إلى حد كبير من آثار التحسن في إنتاج الأغذية وأجبرت الناس على هجر ديارهم وحقولهم. وإجمالا، يوجد وفقا لتقديرات الأمم المتحدة، عدد يقل قليلا عن ١,٢ مليون شخص من المشردين داخليا في السودان. كما ترتب على النزاع ضرورة إجلاء العاملين في مجال الإغاثة من مواقع عديدة بينما جرى فعلا في ثلاث حالات هذا العام اختطاف ثلاثة من العاملين في مجال الإغاثة واحتجازهم لفترات تتراوح بين بضعة أيام وشهرين تقريبا. وفي حالة أخرى أدى هجوم مسلح وقع على قافلة من زوارق الأمم المتحدة إلى إيقاع الاضطراب بعملية سوقيات ناجحة جدا وتعاونية. وفيما يتعلق بالعناصر الأخرى من خطة السوقيات لعملية شريان الحياة للسودان، ما زالت العملية تعتمد على النقل الجوي نظرا لأن العملية لم تتلق موافقة على استخدام الممرات البرية. وعلاوة على ذلك، فإن القيود المالية والزيادة الأخيرة في منع إيصال المساعدات جوا أسفرت عن الحد من فعالية العملية. كما أن قدرة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على الاستجابة قد تأثرت كذلك بمختلف حوادث إساءة استعمال الأغذية وغيرها من إمدادات الإغاثة واستعمالها في غير الغرض الموجهة اليه ونهبها، وهي الأمور التي تستمر بالرغم من التوصل إلى اتفاقات تنص على عكس ذلك، ولو أن تحسين آليات الرصد والتنسيق قد قلل من العدد الكلي للحوادث منذ السنة الماضية.

٥١٥ - أما التطورات الإيجابية التي سجلت قبل منتصف العام فإنها تتصل بصفة خاصة باتفاق وقف إطلاق النار لمدة شهرين بين الحكومة وفصائل الثوار الذي جرى التوصل إليه بوساطة رئيس الولايات المتحدة السابق، جيمي كارتر، بالتشاور مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية التي جرى تحت رعايتها تنظيم الجهود المبذولة من أجل السلام منذ أواخر عام ١٩٩٣. وبالرغم من استمرار أعمال القتال المتفرقة، تمكنت وكالات الأمم المتحدة من انتهاز الفرص للتعجيل ببرامج الرعاية الصحية الأولية خلال هذه الفترة الاستهلالية وكذلك خلال فترة تمديد تالية مدتها شهران. ولم تكلل بالنجاح الجهود الأخرى المبذولة لتمديد وقف إطلاق النار في أواخر تموز/يوليه.

٥١٦ - ومنذ عام ١٩٨٩، عندما بدأت عملية شريان الحياة للسودان كبرنامج قصير الأجل لتوصيل الأغذية وغيرها من إمدادات إنقاذ الحياة، حدث تطور كبير فيها. ففي حين أن العملية ما زالت تقدم المعونة الغذائية والرعاية الصحية الأساسية للحد من الوفيات وانتشار الأمراض فيما بين السكان المتضررين فهي تنفذ الآن برنامجا أوسع نطاقا بكثير حتى أنه يشمل توفير الأمن الغذائي للأسر المعيشية والمياه والمرافق الصحية والمأوى الأساسي وتقديم الغذاء مقابل العمل دعما للانتاج الزراعي وإصلاح القطاع الصحي والتعليم الابتدائي وتقديم الدعم للأطفال الذين يعانون من صدمات نفسية وبناء القدرات والترويج للمبادئ الإنسانية.

٥١٧ - ومع ازدياد الوصول إلى السكان المتضررين من الحرب والذين يبلغ عددهم قرابة ٤,٢٥ ملايين نسمة في سائر أرجاء البلد، فإن عملية شريان الحياة للسودان تصل إلى أشخاص أكثر من ذي قبل. وبينما كانت العملية تخدم أصلا نحو ٨ مواقع في جنوب السودان فقد أصبحت عملياتها منذ ذلك الحين تشمل عددا يقدر بـ ١٠٤ مواقع. ويعزى هذا إلى حد كبير إلى زيادة المرونة التي أبدتها جميع الأطراف المعنية.

٥١٨ - وتجدر الإشارة إلى أنه ورد في تقرير السنة الماضية أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية كانت قد تولت، بحلول آذار/مارس ١٩٩٤، القيام بدور مستقل، وإن كان تكميليا، في عملية السلام الإقليمي عن طريق تيسير المفاوضات التي تنظمها الأمم المتحدة مع الحكومة والفصائل الجنوبية الرئيسية بشأن توصيل الإمدادات الإنسانية والمسائل ذات الصلة. وفي أعقاب التوصل إلى اتفاقات في آذار/مارس وأيار/مايو ١٩٩٤ جرى تحديد وضع طرائق ثابتة لتوصيل الإمدادات الإنسانية عبر خطوط النزاع كمسألة ذات أولوية لمواصلة المفاوضات. ونظرا لعدم إحراز تقدم خلال الفترة الفاصلة فإن المناقشات التمهيدية التي تهدف إلى السماح باستئناف المحادثات الثلاثية قد جرت مع الأطراف في الخرطوم ونيروبي في آخر تموز/يوليه ومطلع آب/أغسطس من جانب مبعوث الأمم المتحدة الخاص للشؤون الإنسانية الموفد إلى السودان وتناولت مسألة الطرائق التنفيذية للمنظمات غير الحكومية التي تعمل من الخرطوم، وجرى تشجيع جميع الأطراف على العمل جنبا إلى جنب مع الممثل الخاص للأمم المتحدة والموظفين الأقدم لعملية شريان الحياة للسودان في الخرطوم ونيروبي لضمان إيجاد أساس محسن لإحراز تقدم.

٥١٩ - وما زال التعاون القائم بين المنظمات الوطنية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في السودان ممتازا، مع وجود بعض استثناءات، أبرزها وقف إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية المشاركة

في العملية نظرا لانتهاك الإجراءات التنفيذية، فضلا عن الحاجة إلى الاتفاق على مبادئ توجيهية للمنظمات غير الحكومية العاملة من الخرطوم. وكما حدث في الماضي فإن العملية توفر إطارا للجهود الإنسانية التي تبذلها ٣٠ منظمة غير حكومية دولية تعمل في المنطقة. وبينما أعد مكتب نيروبي خطابات تفاهم مع المنظمات غير الحكومية تظهر القواعد الإجرائية لعمليات عملية شريان الحياة للسودان، فقد التمس مكتب اليونيسيف في الخرطوم الدعم من النظراء الحكوميين والمنظمات غير الحكومية المحلية في المبادرات المتخذة في مجال الإغاثة وإعادة التأهيل. وقد بذلت جهود خاصة للعمل على وضع إطار محسن للمنظمات غير الحكومية الدولية كي تعمل من الخرطوم، بما في ذلك تلك العاملة في مخيمات اللاجئين والمناطق الانتقالية. بيد أن استمرار القيود الصارمة المفروضة على وصول وتنقل المنظمات غير الحكومية الدولية في الخرطوم قد عرقل المحاولات المبذولة للاستفادة مما قد يكون لديها من مزايا نسبية.

٥٢٠ - وفي حين انخفض عدد المستفيدين البالغ قرابة ١,٢ مليون نسمة الذين حددوا بأنهم في حاجة إلى معونة غذائية طارئة في عام ١٩٩٥ انخفاضا كبيرا بالمقارنة بالاحتياجات في عام ١٩٩٤، فما زال انعدام الأمن يمثل مصدر إزعاج لنظم توصيل الغذاء. وبالإضافة إلى ذلك، بينما كانت مخزونات الأغذية المرحلة من عام ١٩٩٤ كافية لتغطية معظم احتياجات المعونة الغذائية الطارئة لعام ١٩٩٥ فإن المساعدة الدولية المقدمة لدعم الرصد وتكاليف الدعم التنفيذي وتكاليف النقل الخاصة تلقت أقل من ٣٠ في المائة من الدعم اللازم من المانحين بحلول تموز/يوليه، مما حمل برنامج الأغذية العالمي على تخفيض أنشطة الرصد بواقع ٥٠ في المائة. وبالرغم من هذه القيود فقد نقل كل من برنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية الشريكة بحلول نهاية تموز/يوليه ما يربو على نصف الاحتياجات الغذائية المقدرة بـ ٣٩٨ ١٠٩ طنا لعام ١٩٩٥ إلى المناطق المحتاجة.

٥٢١ - وتتولى اليونيسيف المسؤولية الرائدة عن المساعدات غير الغذائية الصادرة من الخرطوم لعملية شريان الحياة للسودان وعن جميع العمليات في القطاع الجنوبي المضطلع بها من نيروبي. وعموما، استهدف ٤,٢٥ ملايين نسمة لعام ١٩٩٥، منهم ٢,٧ مليون نسمة يجري الوصول إليهم من الخرطوم و ١,٧ مليون نسمة من نيروبي.

٥٢٢ - وفي أيار/مايو ١٩٩٥، نظمت إدارة الشؤون الإنسانية مشاورة للمانحين الرئيسيين ومنظمات المعونة الرئيسية في جنيف لاستعراض حالة التمويل وتنفيذ البرنامج وحالة التوصيات المقدمة من المانحين في عام ١٩٩٤ والجدول الزمني لإجراء استعراض شامل لعملية شريان الحياة للسودان.

٥٢٣ - ويعتزم إجراء استعراض ناقد مفصل للعملية في آخر هذا العام. وستكون الأهداف الرئيسية للاستعراض تحليل عملية شريان الحياة للسودان ومدى ملاءمتها لتحقيق أقصى قدر من الوصول إلى السكان المحتاجين وضمان احترام المبادئ الإنسانية الأساسية؛ وتقييم فعالية هياكلها التنسيقية، ولا سيما العلاقات القائمة بين الأمم المتحدة والمانحين والمنظمات غير الحكومية والنظراء السودانيين؛ وتقييم الكفاءة والتعرف على القيود والإنجازات.

٥٢٤ - وفي النصف الأول من عام ١٩٩٤ وحده، قام برنامج الأغذية العالمي ووكالات الإغاثة الدولية بتوصيل نحو ٠٠٠ ٩٦ طن من المعونة الغذائية الطارئة إلى المناطق المتضررة في السودان، وذلك كمبادرة رئيسية عادت بالفائدة على أعداد كبيرة من السكان المتضررين ناهيك عن ٠٠٠ ٥٠٠ شخص كانوا على شفا الموت جوعا. وفي النصف الأخير من العام، واصل برنامج الأغذية العالمي بذل تلك الجهود ووسع، على وجه الخصوص، قدرته على توصيل المعونة بالطرق السطحية في جنوب السودان.

٤ - عمليات الإغاثة في الشرق الأدنى (الأونروا)

٥٢٥ - تركزت أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ويرأسها المفوض العام السيد إيلتر توركمين، على تقديم الدعم البناء إلى عملية السلام في الشرق الأوسط خلال السنة المشمولة بالتقرير.

٥٢٦ - واتخذت الوكالة خطوات عاجلة من أجل إقامة علاقة عمل فعالة مع السلطة الفلسطينية وتلبية طلبات تلك السلطة من المساعدة إلى أقصى حد ممكن. وفي ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، تبادل المفوض العام للأنروا ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية الرسائل بغرض تسهيل استمرار تقديم خدمات الأونروا إلى اللاجئين الفلسطينيين في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية. وقدمت الأونروا بصورة مؤقتة أراض ومبان ومأوى مؤقت ومساعدة إنسانية طارئة لمساعدة السلطة على بدء العمليات التي تقوم بها في منطقة أريحا. وواصلت الأونروا بنشاط تنسيق خدماتها مع الخدمات التي تقدمها السلطة وأقامت علاقات فعالة مع تلك السلطة في قطاعات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية. وقامت الوكالة أيضا بدور نشط في المنتديات المتعددة الأطراف التي أنشئت لدعم

عملية السلام، مثل الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني باللاجئين، كجزء من وفد الأمم المتحدة.

٥٢٧ - وفي سياق تطورات عملية السلام بدأت الأونروا عملية نقل مقرها من فيينا إلى غزة بحلول نهاية عام ١٩٩٥. والهدف من نقل المقر هو إظهار التزام الأمم المتحدة بعملية السلام، وتأكيد ثقتها في السلطة الفلسطينية والمساهمة في التنمية الاقتصادية لقطاع غزة.

٥٢٨ - وقد أعدت الأونروا ميزانية مفصلة وخطة عمل لهذا الانتقال تشمل تصميم مبنى لمقر جديد في غزة. وحتى أيار/مايو ١٩٩٥ كانت الوكالة بصدد اتخاذ الخطوات اللازمة للحصول على ١٣,٥ مليون دولار، وهو المبلغ اللازم لتمويل الانتقال والوفاء بالجدول الزمني لهذا الانتقال.

٥٢٩ - وبناء على طلبي، تعهدت الأونروا بإدارة صرف مرتبات ٠٠٠ ٩ من أفراد قوة الشرطة الفلسطينية من الأموال التي اسهم بها المانحون. وقد وضعت الآلية التقنية التي تشكل أساس هذا الجهد في مذكرة التفاهم التي وقعتها الأونروا وقوة الشرطة الفلسطينية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ومنذ ذلك التاريخ وحتى أذار/مارس ١٩٩٥ تم صرف ما مجموعه ٢٩,٨ مليون دولار في هذه العملية، التي عملت فيها الأونروا بصورة وثيقة مع مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة. وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢١/٤٩ سين المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥ أن تواصل الأونروا تسهيل صرف مرتبات قوة الشرطة الفلسطينية حتى نهاية عام ١٩٩٥.

٥٣٠ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بدأت الأونروا المرحلة الثانية من برنامجها لتنفيذ السلم بغرض العمل على تنمية الهيكل الأساسي بصورة مستمرة وإيجاد فرص عمل للاجئين الفلسطينيين في شتى أنحاء الشرق الأوسط. وشملت المشاريع الممولة تشييد المدارس، والعيادات الصحية، ومراكز برامج المرأة، وأشغال المجاري والصرف الصحي، فضلا عن تجديد دور الإيواء. وإلى جانب تحسين ظروف معيشة اللاجئين أدت المشاريع ذات الصلة إلى إيجاد ما يقدر بـ ٥٥٠٠ وظيفة في فترة بلغ متوسطها أربعة أشهر في غزة وحدها. وقد حظي البرنامج برد فعل إيجابي من جانب المانحين، فتلقى حتى أيار/مايو ١٩٩٥ ما مجموعه ١٠٩ ملايين دولار من التمويل. ويستمر العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مشروع الوكالة الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ لإقامة مستشفى عام في غزة سعته ٢٣٢ سريرا. ومن المنتظر أن يكتمل المستشفى في مطلع عام ١٩٩٦ ويجري في الوقت الراهن تعيين كبار الموظفين فيه.

٥٣١ - وبينما تضطلع الوكالة بأدوار ومسؤوليات جديدة لمواجهة الظروف المتغيرة، فإنها تواصل الوفاء بمهمتها الأساسية وهي تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والغوثية والاجتماعية الأساسية إلى ٣,١ مليون لاجئ فلسطيني في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والضفة الغربية وغزة. وقد سجل حوالي ٠٠٠ ٤١٠ من تلاميذ المرحلتين الابتدائية والاعدادية في مدارس الوكالة التي يبلغ عددها ٦٤٣ مدرسة خلال السنة الدراسية ١٩٩٤ - ١٩٩٥. واستقبلت الوكالة في شبكة المراكز والنقاط الصحية التابعة لها، وعددها ١٢٢ مركزا ونقطة، قرابة ٦,٥ ملايين مريض خلال عام ١٩٩٤. وتلقى ما يربو على ٠٠٠ ١٦٨ من أشد اللاجئين الفلسطينيين عوزا مساعدة خاصة من الوكالة خلال هذه السنة، شملت الحصص الغذائية، وإصلاح المأوى، وتوفير الاعانة في مجال الرعاية الصحية. وشملت التسهيلات والخدمات الإضافية التي تقدمها الوكالة بصورة مستمرة من خلال برامجها الأساسية التدريب المهني، والمنح الدراسية للخريجين، وخدمات تنظيم الأسرة، والرعاية الخاصة للرضع، ومراكز الإصلاح المجتمعية، ومراكز برامج المرأة، والمشاريع المدرة للدخل.

٥٣٢ - وخلال فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ بلغت الميزانية العادية والميزانية النقدية الطارئة للأونروا ٥٧٠ مليون دولار. واختتمت الوكالة عام ١٩٩٤ بعجز فعلي في التمويل يبلغ ٧ ملايين دولار. وبسبب هذا العجز اضطرت الوكالة الى مواصلة الأخذ بتدابير التقشف التي فرضت عام ١٩٩٣ لمواجهة عجز سابق وشملت تجميد المرتبات، وخفض التكاليف الإدارية وخفض الميزانيات الخاصة بوظائف المعلمين الإضافية، ولوازم المستشفيات واللوازم الطبية. وأسفر اجتماع غير رسمي للمانحين الرئيسيين للأونروا والحكومات المضيفة عقد في عمان في آذار/مارس ١٩٩٥ عن إعلان للتبرعات مما ساعد على خفض العجز المسقط لعام ١٩٩٥. وفي اجتماع عمان كرر المانحون الإعراب عن التزامهم بمواصلة توفير الخدمات التي تقدمها الأونروا كما أقروا نطاقا اقترحته الوكالة للتخطيط لمدة ٥ سنوات.

واو ـ حماية اللاجئين وإعادة توطينهم

٥٣٣ - المهام الأساسية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي ترأسها السيدة ساداكو أوغاتا هي تلك التي يحددها النظام الأساسي للمفوضية لعام ١٩٥٠ وهي: توفير الحماية الدولية للاجئين، والسعي إلى إيجاد

حلول دائمة لمشاكلهم. وكجزء من واجب المفوضية لضمان استدامة برامج العودة الطوعية إلى الوطن أصبحت تشارك أيضا في تقديم المساعدة الى العائدين وحمايتهم في بلدانهم الأصلية. وفي السنوات الأخيرة، دعت الجمعية العامة ودعا الأمين العام، المفوضية بصورة متزايدة الى حماية أو مساعدة فئات معينة من المشردين داخليا ممن لم يعبروا الحدود الدولية بل يعيشون في وضع شبيه بوضع اللاجئين داخل بلدانهم الأصلية، فضلا عن السكان الآخرين المتضررين من النزاعات.

٥٣٤ - وتعد عملية إبادة الإجناس في رواندا وهروب ما يربو على مليونين من الرعايا الروانديين في العام الماضي الى البلدان المجاورة في منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا من أشد الأحداث كآبة في التاريخ الحديث، وتمثل تحديا لم يسبق له مثيل للمفوضية والوكالات الإنسانية الأخرى. ومازالت مناطق أخرى أيضا، بما في ذلك يوغوسلافيا السابقة وجنوب غربي آسيا والقرن الأفريقي وأجزاء من غربي افريقيا، تعاني من تشرد مجموعات كبيرة من السكان، بينما تفجرت أزمة رئيسية جديدة في شمالي القوقاز في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

٥٣٥ - ومع أن عدد اللاجئين في شتى أنحاء العالم انخفض الى ١٤,٥ مليون لاجئ مع مطلع هذه السنة بسبب التوصل إلى حلول لإعادة توطينهم في شتى أنحاء العالم، فإن مجموع عدد الأشخاص الذين تعني بهم المفوضية ارتفع الى حوالي ٢٧,٤ مليون شخص. وشمل هذا ٥,٤ ملايين من المشردين داخليا، و٣,٥ ملايين آخرين يسببون قلقا من الناحية الإنسانية وأغلبهم من السكان المتضررين من النزاع، وحوالي ٤ ملايين من العائدين الذين يحتاجون إلى المساعدة لبدء إعادة إدماجهم من جديد بصورة مستدامة في بلدانهم الأصلية. وفي عام ١٩٩٤، قدمت المفوضية المساعدة المادية الى ما مجموعه ١٧,٦ مليون شخص مقابل ١٣,٨ مليون شخص في عام ١٩٩٣. وشمل هذا ٨,٩ مليون شخص في افريقيا و ٥ ملايين شخص في آسيا و٣,٥ مليون شخص في أوروبا و ١١٥ ٠٠٠ شخص في أمريكا اللاتينية.

٥٣٦ - وما برحت فترة التقلب وإعادة التكيف الحالية في الشؤون الدولية تتسم بازدياد مستويات تشرد البشر. وإزاء هذه الحقيقة، تواصل المفوضية تحسين قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ واتباع نهج وقائية وموجهة لإيجاد حلول. وهي تستهدف ضمان مستوى مرتفع من التأهب لمواجهة حالات الطوارئ، وتقديم المساعدة والحماية بطريقة من شأنها تجنب قدر الإمكان حدوث تدفقات جديدة من اللاجئين وتشجيع الجهود المنسقة لتحقيق التوصل إلى حلول دائمة، ولا سيما العودة الطوعية الى الوطن. وهي تتعاون في ذلك بصورة وثيقة على نحو متزايد مع المبادرات السياسية ومبادرات حفظ السلام ومبادرات التنمية ومع الأجهزة التابعة للأمم المتحدة، ومع الهيئات الأخرى الحكومية الدولية والإقليمية، ومع طائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية.

١ - الاستجابة في حالات الطوارئ

٥٣٧ - بلغت القدرة الاحتياطية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بفضل الجهود التي لا تزال هذه المفوضية تبذلها منذ عام ١٩٩١، مستوى عالميا من التأهب فيما يتعلق بالموظفين ومخزونات امدادات الاغاثة الطارئة التي يمكن أن توزعها بسرعة في أي حالة من حالات الطوارئ. وخلال عام ١٩٩٤ والنصف الأول من عام ١٩٩٥ فقط، كانت أفرقة الاستجابة في حالات الطوارئ التابعة للمفوضية، موزوعة في نحو ١٧ عملية منتشرة في أنحاء العالم.

٥٣٨ - وقد سعت المفوضية، إذ تواصل القيام بدور الوكالة الرائدة في مواجهة حالات الطوارئ الخاصة باللاجئين، إلى ضمان فعالية مساهماتها واستدامة نتائجها عن طريق بناء الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وتنسيق أنشطتها، في حالات الطوارئ المعقدة، مع إدارة الشؤون الانسانية. وقد تابعت، في العمليات الطارئة التي تقوم بها في يوغوسلافيا السابقة، ومنطقة البحيرات الكبرى وسائر أنحاء افريقيا، وجمهوريات آسيا الوسطى، تعزيز تعاونها مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في مجال الاضطلاع بأنشطة مثل تقديم المساعدة الغذائية، والتحصين والرعاية الصحية، والامداد بالمياه والمرافق الصحية والعناية الطبية بالأم والطفل، وتنظيم الأسرة والتعليم.

٥٣٩ - ومرة أخرى، كان على المفوضية أن تقوم بعمل ابتكاري إذ واجهت في منطقة البحيرات الكبرى، أقسى حالات الطوارئ الخاصة باللاجئين عرفها التاريخ الحديث. فقد عمدت، وموظفوها مثقلون بأعباء العمل في المنطقة وفي غيرها، إلى مناشدة الحكومات المانحة أن تضطلع بدور تنفيذي يؤدي بها إلى تقديم خدمات تتسم بالاكتفاء الذاتي في عدد من قطاعات المساعدة الحرجة، وذلك من خلال وزع موارد يستمد جزء كبير منها من مؤسساتها العسكرية ومؤسسات الدفاع المدني. وأظهرت الاستعانة بهذه الخدمات المسماة "مجموعات الخدمات"، في حالات الطوارئ

التي شهدتها رواندا، كيف أن المهارات أو الموجودات العسكرية الفريدة من نوعها يمكن أن تدعم، في ظل ظروف معينة، أنشطة الاغاثة من الكوارث التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما أدى الأثر الايجابي الذي حققته "مجموعات الخدمات" في التصدي للظروف الحرجة التي اتسمت بها الهجرة الجماعية للروانديين، إلى دخول المفوضية في عملية تشاور مع الحكومات ومع إدارة الشؤون الانسانية حول الطريقة التي يمكن بها أن تستخدم هذه الآلية أفضل استخدام، عندما يكون ذلك لازما وملائما.

٢ - البحث عن حلول

٥٤٠ - في عام ١٩٩٤، عاد أكثر من مليوني لاجئ إلى بلدانهم الأصلية، وعلى الأخص إلى موزامبيق وأفغانستان وميانمار. واستمرت حركات العودة في عام ١٩٩٥، والآفاق مفتوحة الآن أيضا أمام عودة واسعة النطاق لنحو ٣٠٠ ألف لاجئ إلى أنغولا. واستمر ترسيخ الحلول في عدة مناطق أخرى، وخصوصا في أمريكا الوسطى، حيث اختتمت رسميا، في حزيران/يونيه ١٩٩٤، العملية التي بدأها المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى، وجرى الاتفاق على إطار للفترة اللاحقة لهذا المؤتمر، وكذلك في جنوب شرقي آسيا، حيث وافقت اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بلاجئي الهند الصينية على أن تنشد إنجاز الأنشطة الواردة في خطة العمل الشاملة، بحلول نهاية عام ١٩٩٥.

٥٤١ - ويستلزم إيجاد الحلول لحالات الطوارئ المعقدة والمحدثة للجوء بذل جهود متضافرة تكمل فيها الأنشطة الإنسانية بمبادرات سياسية غايتها حل المنازعات وبذل الجهود الإنمائية لضمان أسباب معيشية مستدامة للمناطق والشعوب الأشد تضررا.

٥٤٢ - وفي كثير من مناطق العالم، يتزايد عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عن كثب، مع مبادرات حفظ السلام أو صنع السلام التي تتخذها الأمم المتحدة. فقد واصلت العمل مع عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة حيث قدمت، بصفتها الوكالة الرائدة لتأمين المساعدة الإنسانية، مساعدات كانت الحاجة ماسة إليها إلى أكثر من مليونين من ضحايا الحرب. وفي المناطق الأخرى، سواء في أنغولا أو ليبريا أو منطقة البحيرات الكبرى أو القرن الأفريقي أو غواتيمالا أو القوقاز أو آسيا الوسطى، عملت المفوضية، ضمن إطار جهود الأمم المتحدة أو بمواكبتها، على تسوية النزاعات.

٥٤٣ - وتركز مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بقوة أيضا، إذ تبحث عن حلول لمشاكل اللاجئين وغيرهم من المشردين الذين تهتم بهم، على توثيق التعاون مع الهيئات الاقليمية. ففي شباط/فبراير من هذا العام، اشتركت مع منظمة الوحدة الافريقية في استضافة مؤتمر اقليمي في بوجمبورا لضمان اتباع نهج منسق ازاء معالجة الأزمة القائمة في منطقة البحيرات الكبرى. كما أنها عززت علاقات العمل مع الهيئات الاقليمية الأخرى كما حدث، مثلا، في جورجيا حيث تتعاون عن كثب مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على بذل الجهود لحل النزاعات القائمة في أبخازيا وجنوب اوسيتيا. ويجري تعاون مماثل في ناغورني - كاراباخ وفي الشيشان.

٥٤٤ - وتواصل المفوضية ايلاء أهمية كبيرة، ليس فقط على اتخاذ المبادرات لحل المنازعات، بل أيضا على تحقيق ترابط أفضل بين الاغاثة وإعادة التأهيل والتنمية. ومن تجربة المفوضية يتضح أن إعمال مفهوم التواصل من الاغاثة إلى التنمية ينبغي له، من ناحية، أن يتيح تقديم المساعدة الانسانية اللازمة لادماج المشردين على نحو مستدام في عملية الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي، ومن ناحية أخرى أن يجعل الجهود الانمائية أقرب إلى الاهتمامات والتطلعات التي تركز على الناس. فبدون ذلك، قد تنتكس الحلول التي تهيأ للأزمات الانسانية وتتحول إلى مشاكل مجتمعية جديدة تبعث على الفرقة.

٥٤٥ - وهكذا تواصل المفوضية تعزيز النهج الذي يستند إلى المجتمعات المحلية والذي تتبعه في تقديم المساعدة من أجل إعادة إدماج الأشخاص في مجتمعاتهم بواسطة تنفيذ مشاريع سريعة الأثر، كما أنها تتابع التداول مع سائر الادارات والوكالات، ولا سيما ادارة الشؤون الانسانية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، حول كيفية سد الثغرات المؤسسية من أجل وجود تواصل مجد من الاغاثة إلى التنمية. كما أنها تسعى إلى تعزيز علاقتها بالمؤسسات المالية، وخصوصا البنك الدولي. والجهود التي تبذلها من أجل دعم المصالحة وإعادة التأهيل في المجتمعات تبدو بجلاء، خلال فترة ما بعد الصراع في حالة موزامبيق، حيث تستهدف استراتيجيتها الخاصة بإعادة إدماج ١,٦ مليون من اللاجئين العائدين منذ توقيع اتفاق السلم، وهي استراتيجية تؤيدها الحكومة والجهات المانحة الكبرى، إلى إقامة صلات مع البرامج الانمائية الأطول أجلا.

٣ - منع وقوع أزمات لاجئين

٥٤٦ - إدراكا من المفوضية بأن مشاكل تشرد الناس ستواصل تفشيها إذا لم تجابه بإجراءات وقائية فعالة، قامت بتعزيز أنشطة بناء المؤسسات والتدريب التي

تبذلها في أنحاء مختلفة من العالم. وعلاوة على ذلك، تواصل المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة تعاونهما في القيام بحملات للاعلام الجماهيري تستهدف، خصوصا، من يحتمل أن يهاجروا من الاتحاد الروسي وغيره من بلدان رابطة الدول المستقلة.

٥٤٧ - وقد أدت ضخامة مشاكل التشرد الفعلية والمحتملة في الاتحاد السوفياتي السابق إلى اتخاذ مبادرة هامة غايتها تناول مشاكل التشرد الحالية ومنع تفشيها. ففي أعقاب اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٧٣/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تقوم المفوضية بالتحضير لمؤتمر يضع برنامج عمل يتصدى لمشاكل اللاجئين والعائدين والمشردين في بلدان رابطة الدول المستقلة وفي الدول المجاورة ذات الصلة. ومن المتوقع أن يشمل برنامج العمل المذكور اتخاذ تدابير لمنع التنقلات غير الضرورية ولمواجهة عواقب عمليات التشرد الماضية والحاضرة والمقبلة.

٥٤٨ - غير أن جهود المفوضية، في غالب الأحيان، تقوم بدور فعال في حالات يكون فيها تشرد الناس قد حدث فعلا واتسع نطاقه. وفي هذه الحالات، تواصل المفوضية تشجيع الاستراتيجيات التي يمكن أن تساعد على احتواء حالات عدم الاستقرار، والمشاركة في تلك الاستراتيجيات. كما أنها تسعى إلى أن تواجه أو تخفف، حيثما أمكن، أسباب تدفقات اللاجئين أو تسعى، حيث يتعذر ذلك، إلى أن تقلل من ضرورة السكان أو الأفراد المتضررين للجوء عبر الحدود الدولية. وفي إطار هذه الجهود، واصلت المفوضية أو وسعت، بناء على طلبي مشاركتها في تقديم المساعدة والبحث عن الحلول لصالح المجموعات المشردة داخليا. وعلاوة على برنامج المساعدة الإنسانية الذي تضطلع به لمنفعة أكثر من ١,٥ مليون شخص من المشردين داخليا في يوغوسلافيا السابقة، تضطلع المفوضية، على سبيل المثال، بأنشطة لصالح أعداد كبيرة من المشردين داخليا في أنغولا وغانا وسيراليون ورواندا وأفغانستان والقوقاز والاتحاد الروسي. وكثيرا ما تنفذ هذه الأنشطة بالتعاون مع هيئات معنية أخرى، تابعة للأمم المتحدة، وذلك في سياق نهج شاملة تتبع في مجالي التشرد وتسوية المنازعات.

٤ - حماية الضحايا

٥٤٩ - لفت اتساع نطاق الأزمات الانسانية التي وقعت مؤخرا الانتباه مجددا إلى احتياجات حماية ضحايا الاضطهاد والمنازعات. ومن التحديات التي تحتل مركز الصدارة: تأمين حماية دولية لملتمسي اللجوء هربا من المنازعات الداخلية، واحتياجات حماية ضحايا التشرد الداخلي، التي لا مناص منها في كثير من الأحيان، والحاجة إلى ضمان أمن وحقوق السكان الذين تضمهم مخيمات اللاجئين، والحاجة إلى إعادة تأمين حماية وطنية فعالة لمن يعودون لمواجهة حالات عدم استقرار في بلدانهم. وهكذا يبقى لدور الحماية الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أهمية أساسية في جميع مراحل أنشطتها، سواء أكان ذلك في مواجهة حالات الطوارئ أم في البحث عن الحلول وترسيخها.

٥٥٠ - وفي الأحوال المعاصرة، ثمة أعداد كبيرة من المحتاجين إلى حماية دولية الذين اضطروا إلى الفرار من بلدانهم بسبب حالات الصراع. وبالنظر إلى المبادرات السياسية التي يتخذها المجتمع الدولي لتسوية تلك الحالات، يقوم بعض بلدان اللجوء، على نحو متزايد، بتوفير حماية مؤقتة بدلا من منح مركز اللاجئ رسميا، وفقا لما نصت عليه اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين. وتشترك المفوضية مع الدول في استكشاف هذا المفهوم، وخصوصا فيما يتعلق بالهاربين من يوغوسلافيا السابقة، وذلك في إطار جهد يستهدف ضمان الاستمرار في منح الحماية الدولية لكل من يحتاجها.

٥٥١ - ومن الفرضيات التي تستند إليها الحماية المؤقتة توقع حل الأسباب الكامنة وراء النزوح، خلال فترة معقولة. ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تصر على عدم تمديد الحماية المؤقتة، بلا مسوغ، قبل منح مركز دائم للضحايا في الحالات التي لم تسو فيها الأسباب التي تدفع إلى الفرار. وفوق ذلك، تشدد المفوضية على أن المستفيدين من الحماية المؤقتة هم، في حالات كثيرة، لاجئون بالمعنى الذي تنطوي عليه اتفاقية عام ١٩٥١.

٥٥٢ - وكما أظهرت أزمة رواندا مؤخرا، يمكن أن يؤدي الفرار الجماعي من حالات الصراع بين الطوائف إلى تسييس مخيمات اللاجئين، مع ما يرافق ذلك من الاعتداءات على حقوق الانسان. وقد سعت المفوضية إلى تأمين حماية الأمن وحقوق الإنسان للاجئين، في تلك الحالات، ومنها حقهم في أن يقرروا، بحرية، العودة إلى بلدانهم. واستجابة لمشاكل الأمن الموجودة في مخيمات اللاجئين الروانديين في زائير، وإثر مشاورات وثيقة أجريت مع الأمين العام، اتخذت المفوضية تدابير لتحسين حالة القانون والنظام ولمنع إيقاع التخويف والعنف على اللاجئين والمرشحين للعودة الطوعية إلى الوطن، وذلك من خلال وزع قوات زائيرية يراقبها فريق اتصال دولي معني بالأمن.

٥٥٣ - كذلك تشمل مسؤوليات الحماية التي تضطلع بها المفوضية حماية حقوق الإنسان للعائدين ولغيرهم

من المشردين الذين تعنى بهم المفوضية. ولذلك فإنها تواصل أداء دور في رصد حالة العائدين والتثبت من إعادة تمتعهم بالحماية الوطنية. والخبرة المستفادة مؤخرا في أمريكا الوسطى مشجعة كثيرا في هذا الصدد. فالندوة الدولية التي عقدت بكوستاريكا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، احتفالا بالذكرى السنوية العاشرة لإعلان كارتاخينا، قد اعتمدت اعلان سان خوسيه المتعلق باللاجئين والمشردين، الذي يعالج المسألة الرئيسية المتمثلة في المواءمة بين المعايير والإجراءات القانونية لترسيخ الحلول المستدامة الخاصة بالعودة الطوعية إلى البلدان وبالاندماج المحلي.

٥٥٤ - وترحب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إذ تتابع أنشطتها الوقائية وأنشطتها الموجهة نحو إيجاد الحلول، بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإنشاء قدرة تنفيذية أكثر فعالية في ميدان حقوق الإنسان، سواء أكان ذلك من خلال تكثيف العمليات الميدانية الخاصة بحقوق الإنسان أم من خلال إنشاء محاكم دولية لمحاكمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الانساني. وتسعى المفوضية إلى تعزيز تعاونها مع هيئات الاشراف على معاهدات حقوق الإنسان وغيرها من الآليات المعنية بحقوق الإنسان، كما أنها تسعى إلى إقامة تعاون نشيط مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ولا سيما على مستوى العمليات الميدانية. ثم إن الاتصالات الجارية الآن مع الأفرقة العاملة والمقررين والخبراء والمراقبين العاملين في مجال حقوق الإنسان تشكل جزءا أصليا من النهج الذي تتبعه المفوضية في الربط بين شواغل حقوق الإنسان وحماية اللاجئين.

زاي - حماية حقوق الإنسان وتعزيزها

٥٥٥ - إن السيد خوسيه أيالو لاسو، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، هو موظف الأمم المتحدة المنوط بالمسؤولية الرئيسية عن أنشطة المنظمة في مجال حقوق الإنسان، وهو يعمل جنبا إلى جنب مع مركز حقوق الإنسان. وقدم موظفو المركز الدعم لأنشطة المفوض السامي فضلا عن مختلف البرامج والإجراءات والهيئات التي يشملها برنامج حقوق الإنسان.

١ - توجهات جديدة لبرنامج حقوق الإنسان

٥٥٦ - اتخذت الأمم المتحدة خلال الاثني عشر شهرا الماضية تدابير في إطار عملها في مجال حقوق الإنسان استجابة لما رأته الحكومات وهيئات الأمم المتحدة من حاجة إلى التوصل إلى مبادئ مجردة في مجال حقوق الإنسان وتطبيقها على حالات معيَّنة. وطلب عدد متزايد من البلدان خدمات استشارية وتعاونا تقنيا في بناء الهياكل الأساسية الوطنية لحقوق الإنسان. وفي العام الماضي تم تنفيذ أكثر من ١٠٠ مشروع تعاون تقني في مجال حقوق الإنسان في نحو ٥٠ بلدا. وللمساعدة على تنفيذ برامج التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان بناء على طلب الحكومات المعنية، أنشأت الأمم المتحدة وجودا ميدانيا في مجال حقوق الإنسان في بوروندي ورواندا وغواتيمالا وكمبوديا وملاوي. ويمثّل هذا نقطة تحول جديدة في تقديم المساعدة في مجال حقوق الإنسان. ويسعى الموظفون المعنيون بحقوق الإنسان إلى أن يساهموا، من خلال التدريب وإصلاح القوانين والتعليم والإعلام، في بناء هياكل مجتمع يحترم حقوق الإنسان ويمنع انتهاكاتها. وأثبت وجودهم في حد ذاته بأنه واحد من تدابير بناء الثقة في المجتمعات الهشة.

٥٥٧ - وتركز اللجان المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان في توصياتها على الطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تساعد الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تنظم اللجان نفسها بعثات ميدانية لزيادة تفهم الأحوال التي ينبغي حماية حقوق الإنسان فيها، ومحاولة تخفيف حالات التوتر، والمساعدة على إيجاد حلول ملموسة للمشاكل. وهي تقوم بصورة متزايدة بنشاط في مجال التحذير المبكر والتدابير الوقائية.

٥٥٨ - ومما يذكر أن مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان على الطبيعة، بغية تقديم معلومات دقيقة إلى المجتمع الدولي والمساهمة في إنهاء الحالات الخطيرة، هو مجال آخر ازدادت فيه أنشطتنا. ففي عام ١٩٩٣ أوفد أول المراقبين إلى الميدان واليوم يوجد أكثر من ١٢٠ مراقبا لحقوق الإنسان في أراضي يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وبالإضافة إلى ذلك تم، عقب قرار للجنة حقوق الإنسان، التوصل إلى اتفاق لإرسال مراقبين اثنين إلى زائير. ولا يقتصر دور المراقبين على الإبلاغ عن الانتهاكات ولكنهم يقومون أيضا بدور نشط في مجال منع الانتهاكات.

٢ - أنشطة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

٥٥٩ - فتحت أنشطة المفوض السامي لحقوق الإنسان مجالات جديدة لتدابير تتخذها الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الإنسان وأعطت توجها ومبادرات في سائر أجزاء برنامج حقوق الإنسان. وكان من المواضيع الرئيسية تعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان. وقام المفوض السامي بزيارة أكثر من ثلاثين دولة في جميع

القارات، وسعى خلال هذه الزيارات إلى تعزيز التزام هذه الدول بحماية حقوق الإنسان دوليا ووطنيا، من خلال مناقشاته مع المسؤولين الحكوميين وأعضاء البرلمانات والهيئات القضائية. وسعى المفوض السامي إلى تعزيز دور المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان بواسطة الاتصالات مع المنظمات غير الحكومية والهيئات الأكاديمية والصحافة والجمهور بوجه عام. وتضمنت هذه البعثات نداءات للتصديق على المعاهدات، وللتعاون مع أجهزة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وإدخال معايير الأمم المتحدة في القوانين الوطنية وإنشاء مؤسسات وطنية لحماية حقوق الإنسان. وتم التعامل مع مشاكل حقوق الإنسان بصراحة واقترحت تدابير مناسبة، بما في ذلك مراجعة القوانين وإطلاق سراح المعتقلين واعتماد تدابير أخرى.

٥٦٠ - وتمتد جهود المفوض السامي لتعزيز التعاون الدولي لتشمل أيضا التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية الدولية منها والوطنية. واجتمع المفوض السامي بالمنظمات الإقليمية لحقوق الإنسان في أوروبا والأمريكتين، كما لفت انتباه الاجتماعات الدولية الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية والمالية إلى ضرورة دعم أنشطة حقوق الإنسان.

٥٦١ - وكان من الجوانب الهامة لأنشطة المفوض السامي المساعدة على ضمان إدراج منظور حقوق الإنسان في المؤتمرات الدولية، والمحافظة على المستوى الرفيع لمعايير الأمم المتحدة الراهنة في مجال حقوق الإنسان. واتخذ المفوض السامي مبادرات في هذا الصدد فيما يتعلق بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وفيما يتعلق بهذا المؤتمر الأخير أولى المفوض السامي عناية خاصة لتشجيع المؤتمر على أن يدرج في مداولاته جميع جوانب المساواة وحقوق الإنسان للمرأة والطفلة.

٥٦٢ - وواصل المفوض السامي أيضا أنشطته الرامية إلى الاستجابة للأوضاع الخطيرة التي تحدث فيها انتهاكات حقوق الإنسان ولمنع هذه الانتهاكات من الانتشار. وواصل المفوض السامي أيضا تعزيز أنشطة مكتبيه في بوروندي ورواندا، وأرسل ممثلا شخصيا رفيع المستوى لزيارة الاتحاد الروسي، بما في ذلك الشيشان، وعيَّن ممثلا شخصيا لدى مكتب الممثل الخاص للأمين العام في يوغوسلافيا السابقة لمعالجة قضايا حقوق الإنسان.

٥٦٣ - وتجدر الإشارة إلى أن منع الانتهاكات يسير في الغالب جنبا إلى جنب مع تقديم الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان. وقد أنشأ المفوض السامي، في هذا الصدد، برنامجا خاصا لتشجيع ودعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ومن بين مجالات النشاط الأخرى مكافحة جميع أشكال التمييز، بما في ذلك العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من أشكال التعصب؛ وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة وحقوق المرأة؛ وحقوق الطفل؛ وحقوق الأقليات والسكان الأصليين. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة المسؤولية التي أناطتها الجمعية العامة بالمفوض السامي عن تنسيق تنفيذ خطة عمل عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ويولي المفوض السامي أهمية لتعزيز الحق في التنمية والحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. والعمل جار على وضع استراتيجية لإعمال الحق في التنمية وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لتعيين طرق لحماية هذه الحقوق وإعمالها، بالتعاون مع المعنيين من الوكالات، والهيئات القائمة على معاهدات، والخبراء.

٣ - نظام المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان

٥٦٤ - أحرز شيء من التقدم في التصديق على المعاهدات في إطار نظام المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ففي ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٥ كانت ١٧٦ دولة قد قبِلت أن تضمن وتحترم السلسلة العريضة من حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل. وهذا يعني أن حقوق أكثر من ٩٠ في المائة من أطفال العالم محمية اليوم بموجب هذه الاتفاقية. وهذا في حد ذاته إنجاز رائع؛ وينبغي بذل كل جهد ممكن لتصديق جميع الدول على هذه الاتفاقية بنهاية عام ١٩٩٥. ولم يتقدم التصديق على معاهدات أخرى بمثل هذه السرعة: ففي ١٥ تموز/يوليه، كانت ١٣٢ دولة قد أصبحت أطرافا في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ و ١٣٠ دولة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ و ١٤٥ دولة في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ و ١٤٠ دولة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولم يصدق سوى ٩٠ دولة على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وصدقت أربع دول فقط على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٥٦٥ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، كتبت إلى جميع الدول الأعضاء أحثها على التصديق على معاهدات حقوق الإنسان التي لم تصدق عليها بعد. وفي شباط/فبراير ١٩٩٥، كتبت إلى رؤساء الدول أو

الحكومات أناشدهم التصديق على اتفاقية حقوق الطفل. وقد سررت بالردود الإيجابية العديدة التي وصلتني وطلبت من المفوض السامي لحقوق الإنسان أن يتابع رسائلي هذه ويقدم المساعدة حيثما لزمت. ومع ذلك ينبغي بذل جهود جديدة لتحقيق التصديق العالمي على هذه الصكوك الهامة.

٥٦٦ - ومما يذكر أن في صلب نظام المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان لجان الخبراء الست المكلفة بمراقبة احترام حقوق الإنسان وفقا لما نصَّت عليه هذه المعاهدات، وهذه اللجان هي: اللجنة المعنية بحقوق الإنسان؛ واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ولجنة حقوق الطفل؛ ولجنة القضاء على التمييز العنصري؛ واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛ ولجنة مناهضة التعذيب. وتقوم هذه اللجان مجتمعة باستعراض أوضاع حقوق الإنسان في نحو ٦٠ بلدا في السنة. وتشكّل اللجان وأعضاؤها مصدرا ثمينا للمعلومات والدراية الفنية.

٥٦٧ - وقد دأبت هذه اللجان على تحسين أساليب عملها، وتقديم توصيات أكثر تركيزا، وايفاد بعثات ميدانية بتواتر متزايد. وهناك ثلاثة أهداف تشكّل هيكل عمل هذه اللجان: زيادة التفاعل والمشاركة من قِبل الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية؛ وإقامة صلات أوثق بين النتائج التي تتوصل إليها الهيئة المعنية المنشأة بموجب معاهدة وبرنامج الخدمات الاستشارية والتعاون التقني؛ وقيام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات بوضع إجراءات تهدف إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان والحيلولة دون تفاقم المشاكل الراهنة وتحولها إلى منازعات.

٥٦٨ - وفيما يتصل بالأوضاع التي تتطلب تدابير خاصة أو عاجلة، طلبت اللجان تقديم تقارير خاصة على أساس عاجل (يوغوسلافيا السابقة، كرواتيا، البوسنة والهرسك، هايتي، العراق، بيرو، الخ.)، أو أوفدت بعثات مساع حميدة (بلغراد، كوسوفو)، أو أوفدت بعثات مساعدة تقنية (بنما، غواتيمالا، كرواتيا). ووجّهت نداءات خاصة فيما يتعلق باندونيسيا، بشأن تيمور الشرقية، وباكستان.

٥٦٩ - وفي حزيران/يونيه اجتمعت لأول مرة مع رؤساء جميع الهيئات الست المنشأة بموجب معاهدات. وتركّز النقاش على دور هذه الهيئات في التحذير المبكّر والتدابير الوقائية، وعلى زيادة طاقات هذه الهيئات زيادة كبيرة لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان بدقة في عدد كبير من البلدان، والمساعدة التي تحتاج إليها هذه الهيئات من الأمانة العامة لكي تنهض بنجاح بأعباء هذه المسؤوليات الزائدة. وأعربت بصراحة عن تأييدي التام لأنشطتها الهامة وعن التزامي الشخصي بضمان تصديق جميع الدول على معاهدات حقوق الإنسان. وإنني أتطلع قُدما إلى تعاون أوثق مع الهيئات المنشأة بمعاهدات في المستقبل.

٤ - أنشطة لجنة حقوق الإنسان وهيئاتها الفرعية

٥٧٠ - تعد لجنة حقوق الإنسان منتدى عالميا فريدا لإجراء المناقشات العامة بين الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية حول القضايا الهامة المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد أنشأت اللجنة على مر السنين العديد من آليات تقصي الحقائق في مجال حقوق الإنسان، وتتولى هذه الآليات تقديم التقارير عن شتى حالات حقوق الإنسان أو مختلف أنواع الانتهاكات الخطيرة لها، وتعالج النداءات الفردية وتقدم الاقتراحات بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل زيادة احترام حقوق الإنسان. ويجري حاليا استعراض حالة حقوق الإنسان في ١٢ بلدا بموجب هذه الإجراءات. وبالإضافة الى ذلك، أنشئت ١٤ ولاية موضوعية تعالج الانتهاكات الخطيرة بشكل خاص، حيثما تقع، ومن عمليات الإعدام التعسفية، والتعذيب، وحالات الاختفاء، واستغلال الأطفال وبيعهم، الى العنف الموجه ضد المرأة والعنصرية، والتمييز العنصري وكراهية الأجانب. وقد شهدت هذه السنة تعيين مقرر خاص لبوروندي وآخر معني بالآثار الضارة بالنسبة لحقوق الإنسان المترتبة على نقل النفايات السامة والمنتجات الخطرة وإلقائها بصورة غير مشروعة. وتحال سنويا الى الحكومات الآلاف من قضايا الأفراد المستعجلة ويجري الاضطلاع بقرابة ٤٠ بعثة ميدانية. وفي أيار/مايو، عقد اجتماع خاص بشأن هذه الإجراءات لتحسين أدائها والسعي الى إيجاد سبل لإدماج حقوق الإنسان للمرأة في أعمالها ولاتخاذ قرار بشأن مساهمتها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٥٧١ - وسعت لجنة حقوق الإنسان أيضا، عن طريق مختلف أفرقتها العاملة، الى اعتماد إعلان بشأن حقوق ومسؤوليات الأفراد والجماعات وأجهزة المجتمع في تشجيع وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا؛ ومشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة يتعلق بزيارة السجون أو أماكن الاعتقال؛ ومشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل يتعلق بمشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة. ويجري العمل أيضا على وضع مبادئ توجيهية لبروتوكول اختياري محتمل لاتفاقية حقوق الطفل يتعلق ببيع الأطفال، وبغاء الأطفال،

واستخدام الأطفال في المواد الخليعة، فضلا عن التدابير الأساسية اللازمة لمنع هذه الممارسات والقضاء عليها.

٥٧٢ - وتولي اللجنة اهتماما وثيقا لمساواة المرأة في المركز ولحقوق الإنسان للمرأة. وقدمت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه، التابعة للجنة، تقريرها الأولي الى اللجنة في دورتها الأخيرة. وتعالج الوثيقة مختلف أشكال العنف التي تحدث داخل الأسرة والمجتمع المحلي والتي ترتكبها أو تتغاضى عنها الدولة وتحدد إطار عمل المقررة الخاصة في المستقبل. وتشترك المقررة الخاصة أيضا بنشاط في عملية إدماج حقوق المرأة في صلب أنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، على نحو ما طلبه إعلان وبرنامج عمل فيينا. ويساعد المفوض السامي ومركز حقوق الإنسان في تركيز الاهتمام على شتى أجهزة وهيئات حقوق الإنسان وعلى المدخلات المتعلقة بحقوق الإنسان التي ستقدم الى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وعلى إعداد الأنشطة الموازية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٥٧٣ - وتواصل الأمم المتحدة العمل من أجل حماية حقوق السكان الأصليين. والفريق العامل المعني بالسكان الأصليين هو المنتدى الرئيسي للتعاون بين خبراء حقوق الإنسان، والحكومات، وممثلي السكان الأصليين؛ ويشارك فيه كل سنة نحو ٤٠٠ ممثل للسكان الأصليين. وقد أعلنت الجمعية العامة الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤ العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، ولجنة حقوق الإنسان بصدد دراسة مشروع الإعلان المتعلق بحقوق السكان الأصليين. ويتواصل العمل على إنشاء منتدى دائم للسكان الأصليين، كما يدعو الى ذلك إعلان فيينا.

٥٧٤ - وتشكل الأقليات فئة أخرى من الفئات الضعيفة بشكل خاص التي غالبا ما تحتاج حماية حقوقها الى اتخاذ إجراءات على الصعيد الدولي. وقد أنشئت هيئة جديدة، هي الفريق العامل المعني بالأقليات، ومنحت له ولاية واسعة النطاق تستهدف تشجيع احترام إعلان عام ١٩٩٢ لحقوق الأشخاص المنتمين الى أقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية، ودراسة الحلول الممكنة للمشاكل المتعلقة بالأقليات. كذلك، طلبت الجمعية العامة من المفوض السامي أن يشجع تنفيذ المبادئ الواردة في ذلك الإعلان.

٥٧٥ - ويعد برنامج عمل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري عنصرا أساسيا في تشجيع المساواة. وقد أوصت الجمعية العامة باتخاذ تدابير وإجراءات شتى على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وسوف تمنح الأولوية العليا لتقديم المساعدة والغوث الى ضحايا العنصرية وجميع أشكال التمييز العنصري. ويجري حاليا دراسة إمكانية عقد مؤتمر عالمي للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري والإثني وكراهية الأجانب وغير ذلك من أشكال التعصب المعاصرة ذات الصلة.

٥ - الخدمات الاستشارية والتعاون التقني

٥٧٦ - شدد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣، بشكل بارز على الحاجة الى استجابة المجتمع الدولي للطلبات التي تقدمها الدول من أجل التعاون التقني لتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان وممارسات حقوق الإنسان. وترد الاستجابة الملموسة لهذه الطلبات في برنامج التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان الذي ينفذه مركز حقوق الإنسان. ويدعم البرنامج مجموعة واسعة النطاق من المشاريع التي تستهدف، في جملة أمور، وضع خطط عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة في صياغة الأحكام الدستورية المتصلة بحقوق الإنسان، وإصلاح التشريعات، والجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان من الانتخابات، وإصلاح السجون، وتطوير المؤسسات الوطنية وتعزيزها، وتعزيز الجهاز القضائي، وتدريب القضاة والمدعين العامين والمحامين في مجال حقوق الإنسان، وتدريب الشرطة والقوات المسلحة. وتدعم مشاريع التعاون التقني أيضا مؤسسات حقوق الإنسان الإقليمية مثل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمركز الإفريقي لدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمعهد العربي لحقوق الإنسان. ويمول العديد من هذه الأنشطة عن طريق صندوق تبرعات الأمم المتحدة للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان تحت اشراف مجلس أمنائه المكون من خبراء دوليين بارزين.

٥٧٧ - وقد ازدادت أهمية القدرات الوقائية لهذا البرنامج. وقدمت في السنة الماضية مساهمات لدعم عملية السلام في فلسطين عن طريق تدريب قوات الشرطة الفلسطينية، ولتعزيز هياكل حقوق الإنسان في منطقة القوقاز (أذربيجان وأرمينيا وجورجيا)، ولعملية حفظ السلام في موزامبيق عن طريق التدريب في مجال حقوق الإنسان لعنصر الشرطة المدنية في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق وفي يوغوسلافيا السابقة عن طريق تدريب المسؤولين عن قوة الأمم المتحدة للحماية، والشرطة الوطنية لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ويستمر تقديم المساعدة في كمبوديا ورواندا وبوروندي.

٦ - آلية الإنذار المبكر

٥٧٨ - يسخر مركز حقوق الإنسان بصورة متزايدة خبراته في مجال حقوق الإنسان لشتى الأنشطة المتعلقة بالإنذار المبكر أو بالمعلومات المتصلة بحالات الطوارئ. ويشارك المركز في الفريق العامل المعني بالإنذار المبكر بالتدفقات الجديدة للاجئين والمشردين التابع للجنة التنسيق الإدارية وفي فريقه الفرعي المعني بالمؤشرات. ويساهم المركز أيضا في وضع مجموعة مؤشرات نظام الإنذار المبكر الإنساني برئاسة إدارة الشؤون الإنسانية، وفي مشروع "إطار للتنسيق" من أجل تخطيط وتنفيذ العمليات المعقدة في الميدان. ويشارك المركز بنشاط أيضا في مشروع شبكة الإغاثة الذي تنسقه الإدارة وساهم في اجتماع أيار/مايو ١٩٩٥ بشأن أنشطة الإنذار المبكر المتصلة بمنطقة رابطة الدول المستقلة.

٥٧٩ - وقد واجهت الأمم المتحدة في السنة الماضية تحديا رئيسيا يتمثل في الاستجابة للطلبات المتزايدة التنوع لاتخاذ إجراءات، التي تقدمها الحكومات وهيئات الأمم المتحدة. وقد تم الآن التغلب على الصعوبات الأولية التي ووجهت في إيفاد بعثات موسعة في مجال حقوق الإنسان الى الميدان ويلتمس المفوض السامي حاليا تعاون البلدان في بناء قاعدة متينة للعمل في المجالات التالية في المستقبل: (أ) بناء قدرة احتياطية على المساعدة السوقية لتقديم الدعم المادي ودعم الاتصالات وغير ذلك من الدعم اللازم للمساهمة في بعثات الطوارئ أو البعثات الوقائية الميدانية؛ (ب) وضع قائمة دولية بالموظفين المتخصصين المتأهبين للالتحاق بسرعة بالبعثات الميدانية في مجال حقوق الإنسان والاحتفاظ بها (أفرقة التحقيق، والموظفون الميدانيون في مجال حقوق الإنسان، والخبراء القانونيون، وما إلى ذلك)؛ (ج) زيادة المساهمة في صندوق التبرعات للتعاون التقني بهدف تغطية الاحتياجات المالية للبعثات الميدانية التي تقدم الخدمات الاستشارية والمساعدة.

٥٨٠ - وينبغي توخي إجراءات أخرى لتمكين برنامج حقوق الإنسان من الاستجابة للطلبات الجديدة الواردة في إعلان فيينا، وولاية المفوض السامي وغير ذلك من قرارات هيئات تقرير السياسة. ويجري حاليا استعراض هيكل البرنامج وأمانة الدعم بدقة، بهدف ترشيد برنامج العمل وتقديم الدعم الفني والتقني اللازم للبرنامج.

رابعا ـ توسيع نطاق الدبلوماسية الوقائية وحل المنازعات

ألف ـ تنفيذ "خطة للسلام"

٥٨١ - استجابة لتقريري المعنون "خطة للسلام"، اتخذت الجمعية العامة القرارين ٤٧/١٢٠ ألف وباء في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على التوالي. وفي القرار الأول، منحتني الجمعية العامة ولاية واضحة لاتباع الدبلوماسية الوقائية وتعزيز قدرة الأمانة العامة على إنشاء آلية للإنذار المبكر، ولا سيما جمع المعلومات وتحليلها، من أجل الحالات التي يرجح أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. كما عقد مجلس الأمن عددا من الاجتماعات لدراسة مقترحات محددة قدمت في "خطة للسلام"، وأصدر رئيس المجلس نحو ١٠ بيانات أو رسائل في إطار عملية الاستعراض.

٥٨٢ - وفي ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أصدرت ورقة موقف بعنوان "ملحق 'خطة للسلام'" (A/50/60-S/1995/1)، قدمت فيها توصيات إضافية تبرز المجالات التي ثارت فيها صعوبات لم تكن متوقعة، أو لم تكن متوقعة إلا جزئيا، والتي ينبغي فيها للدول الأعضاء أن تتخذ "القرارات الصعبة" المشار إليها في تقريري لعام ١٩٩٢ (A/47/277-S/24111). كما استخلصت نتائج فيما يتعلق بالتمييز الأساسي بين حفظ السلام وإجراءات الإنفاذ، فضلا عن الظروف التي تكون فيها القوة العسكرية أداة مفيدة من أدوات الدبلوماسية والظروف التي يعود استعمالها فيها بالضرر.

٥٨٣ - واستجابة لهذا الملحق، أصدر مجلس الأمن، بعد مناقشات مكثفة عقدت في ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، بيانا من رئيس المجلس (S/PRST/1995/9) يؤيد فيه ورقة الموقف هذه. وأعرب المجلس عن ترحيبه بالأولوية التي أوليتها لإجراءات منع المنازعات وعن مشاركته إياي فيها. كما شجع المجلس جميع الدول الأعضاء على أن تفيد، الى أقصى حد ممكن، من أدوات الإجراءات الوقائية، بما في ذلك المساعي الحميدة للأمين العام، وإيفاد مبعوثين خاصين ووزع بعثات ميدانية صغيرة للدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، بموافقة البلد المضيف أو البلدان المضيفة، حسب الاقتضاء. وأعرب مجلس الأمن، في جملة أمور، عن أمله في أن تقوم الجمعية العامة وغيرها من المنظمات والهيئات، بإيلاء الملحق درجة عالية من الأولوية. وإنه لمن المشجع أن يرى المرء أن الدروس المستخلصة من أنشطة حفظ السلام الراهنة قد أخذت تظهر لا في وثائق الأمم المتحدة فحسب وإنما في الكتيبات التدريبية لعدد من الدول الأعضاء أيضا.

٥٨٤ - وفي الجمعية العامة، واصل الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية المعني بخطة للسلام أعماله خلال عام ١٩٩٥ بشأن عدد من القضايا الواردة في "خطة للسلام" وفي الملحق.

٥٨٥ - وإني وقد شجعني هذا الاهتمام، وإيمانا مني بأن منع المنازعات من خلال الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية، ومن خلال الوزع الوقائي في بعض الحالات، هو من دون شك خير من الاضطلاع بجهود سياسية وعسكرية كبيرة لحل المنازعات بعد اندلاعها، أعتزم مضاعفة جهودي للنهوض بالمهمة المنوطة بي بموجب الميثاق. وإذا أريد للأمم المتحدة أن تضطلع في الوقت المناسب بدور بناء في تلافي الآثار المدمرة للأزمات المعقدة أو تخفيف حدتها، فلا بد لعناصر المنظمة المختلفة من أن تتفق في وقت مبكر على رأي واحد إزاء طبيعة المشكلة وخيارات الإجراءات الوقائية. وقد أشرت في الملحق، الى أن الطبيعة المتعددة الوظائف لكل من حفظ السلام وبناء السلام قد استلزمت تحسين التنسيق داخل الأمانة العامة، كي تؤدي الإدارات ذات الصلة عملها ككل متكامل تحت سلطتي وإشرافي.

٥٨٦ - وفي هذا السياق، وبناء على مبادرة من إدارة الشؤون الإنسانية، قامت الإدارات الفنية الثلاث التابعة للأمانة العامة، وهي إدارة الشؤون الإنسانية وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، بوضع هيكل تنظيمي للإجراءات اللازمة -- تقاسم المعلومات وإجراء المشاورات واتخاذ تدابير مشتركة -- لتنسيق الأنشطة التي يضطلع بها كل منها في تخطيط العمليات الميدانية المعقدة وتنفيذها، وتشمل هذه الآلية، المعروفة باسم "إطار للتنسيق"، الأنشطة التي تضطلع بها الإدارات عند التحليل الروتيني للرصد والإنذار المبكر، وتقييم الخيارات المتاحة للإجراءات الوقائية كلما أمكن ذلك، وتقصي الحقائق، وتخطيط العمليات الميدانية وتنفيذها، وإجراء التقييمات والإفادة من الدروس المستخلصة.

٥٨٧ - ومن العناصر الهامة لإطار التنسيق إجراء مشاورات على مستوى الموظفين في الإدارات الثلاث، وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة حقوق الإنسان، وإدارة شؤون الإعلام، وسائر أقسام المنظمة،

للاضطلاع بتحليلات مشتركة لمعلومات الإنذار المبكر الواردة من مصادر مختلفة، وصياغة توصيات مشتركة بشأن التدابير الوقائية الممكنة. وستحتفظ كل إدارة من هذه الإدارات، ولا سيما إدارة الشؤون السياسية، بسلطة تنفيذ الإجراءات الوقائية، تحت إشرافي.

٥٨٨ - ولضمان استمرار التشاور بين الأمين العام ومجلس الأمن ولمساعدة مجلس الأمن على الاطلاع على آخر التطورات، ولا سيما في مجال عمليات حفظ السلام، عينت واحدا من مستشاري الخاصين، السيد شينمايا غارخان، ممثلا شخصيا لي لدى المجلس. ومن المفهوم أيضا أن تكون الحكومات المساهمة بقوات حريصة على الإحاطة التامة بكل ما يستجد. لذلك، فقد حاولت الاستجابة لشواغل تلك الحكومات بعقد جلسات إحاطة منتظمة لها وبإشراكها في حوار حول إدارة العمليات المذكورة. وشارك أعضاء مجلس الأمن في هذه الاجتماعات التي قرر المجلس أخيرا جعلها رسمية. على أنه من المهم ألا يؤدي هذا الإصلاح الى الخلط بين مجالات السلطة الثلاثة المستقلة، التي تشمل التوجيه السياسي العام ويقوم به مجلس الأمن؛ والتوجيه التنفيذي والقيادة اللذين يعتبر الأمين العام مسؤولا عنهما؛ والقيادة في الميدان التي أعهد بها الى رئيس البعثة.

٥٨٩ - ويحتاج جميع ما يبذله مجلس الأمن والجمعية العامة والأمانة العامة من جهود للسيطرة على المنازعات وحلها الى تعاون ودعم الجهات الأخرى التي لها دور على المسرح الدولي. ويحدد الفصل الثامن من الميثاق الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن. وتشمل أشكال التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إجراء المشاورات وتوفير الدعم الدبلوماسي والدعم التنفيذي والوزع المشترك والعمليات المشتركة. ولئن كانت قدرات المنظمات الإقليمية على صنع السلام وحفظ السلام تتباين تباينا شديدا فإن أيا منها لم يبلغ قدرة الأمم المتحدة وخبرتها في هذه الميادين. والأمم المتحدة مستعدة لمساعدتها متى طلب منها ذلك وعند توافر موارد كافية. ودعما لهذه الجهود، أعتزم عقد اجتماع آخر رفيع المستوى مع الترتيبات والمنظمات الإقليمية كمتابعة للاجتماع الأول الذي عقد في ١ آب/أغسطس ١٩٩٤.

باء ـ الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام

٥٩٠ - لقد غدا واضحا أن الدبلوماسية الوقائية إجراء واحد من بين طائفة من الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمنع تحول الخلافات الى صراع مسلح. وتشمل هذه الطائفة من الإجراءات الوزع الوقائي للأفراد العسكريين و/أو لأفراد الشرطة؛ والإجراءات الإنسانية الوقائية، لإدارة حالة لاجئين وتسويتها في منطقة حدودية حساسة مثلا؛ وبناء السلام الوقائي الذي يشمل هو أيضا مجموعة واسعة من الإجراءات الممكنة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي يمكن تطبيقها بوجه خاص على المنازعات الداخلية المحتملة.

٥٩١ - وتشترك جميع هذه الإجراءات الوقائية في الخصائص التالية: إنها جميعا تعتمد على الإنذار المبكر باحتمال نشوب نزاع؛ وهي تقتضي معلومات عن أسباب النزاع المحتمل والطابع الذي يرجح أن يتخذه كيما يتاح تحديد الإجراءات الوقائية المناسبة؛ وهي تقتضي موافقة الطرف أو الأطراف التي يتقرر اتخاذ الإجراءات الوقائية في منطقة خاضعة لولايتها.

٥٩٢ - أما عنصر التوقيت فهو عامل حاسم. إذ ينبغي أن يكون النزاع المحتمل مهيئا لتنفيذ الإجراءات الوقائية المقترحة. والتوقيت اعتبار هام أيضا في صنع السلام وحفظ السلام. فمنع النزاع والسيطرة عليه وحله أشبه ما يكون بالوقاية من المرض ومكافحته وعلاجه. فإذا وصف العلاج في وقت غير مناسب من مراحل تطور المرض، فلن تتحسن حالة المريض وستتزعزع الثقة في العلاج وفي الطبيب الذي يصفه.

٥٩٣ - ويشير مصطلح "صنع السلام"، على النحو المستعمل في الأمم المتحدة، الى استخدام الوسائل الدبلوماسية لإقناع أطراف الصراع بوقف الأعمال القتالية والتفاوض على تسوية سلمية لنزاعها. ولكل نوع من أنواع الأنشطة التي يمكن استخدامها في الأغراض الوقائية، مثل حفظ السلام بالوسائل الدبلوماسية، والمعونة الإنسانية، وبناء السلام، دوره في تهيئة الشروط للنجاح في صنع السلام وتنفيذ التسوية السلمية المتفاوض عليها وتوطيدها.

٥٩٤ - وتقع المسؤولية الأولى عن الإجراءات الوقائية وصنع السلام على إدارة الشؤون السياسية، التي يرأسها وكيل الأمين العام ماراك غولدينغ. وقد أنشئت الإدارة في عام ١٩٩٢ لجمع الأنشطة السياسية التي تضطلع بها الأمانة العامة في إدارة واحدة. ولكن لا بد من التفريق بين الدورين اللذين تضطلع بهما الإدارة في هذين الميدانين. ففي الميدان الوقائي، يتمثل دورها في تحديد الإجراءات المطلوبة وتكليف الإدارة المختصة أو أي وكالة معنية أخرى بتنفيذها. أما دورها في ميدان صنع السلام فيشمل عادة الجانب التنفيذي أيضا.

٥٩٥ - وتضطلع إدارة الشؤون السياسية بخمس مسؤوليات رئيسية دعما للإجراءات الوقائية وصنع السلام. فعليها أولا أن تقوم برصد التطورات السياسية في جميع أنحاء العالم وتحليلها وتقييمها. وتقوم الإدارة

بعد ذلك بتحديد المنازعات المحتملة أو الفعلية التي تستطيع الأمم المتحدة أن تؤدي دورا مفيدا في السيطرة عليها وتسويتها. ثم تعمد الى إعداد توصيات تقدم الى الأمين العام حول الإجراءات المناسبة في هذه الحالات. وفي المقام الرابع، تقوم الإدارة بتنفيذ السياسة المعتمدة إذا كانت ذات طابع دبلوماسي. وأخيرا، تساعد الأمين العام في تنفيذ الأنشطة السياسية التي يقررها و/أو التي يطلب كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن تنفيذها في مجالات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، بما في ذلك تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

٥٩٦ - ويقوم مركز شؤون نزع السلاح، وهو جزء لا يتجزأ من إدارة الشؤون السياسية، بتقديم المشورة ويضطلع بأنشطة التحليل والتقييم في جميع مسائل نزع السلاح وينهض بالمسؤوليات المنوطة بالأمانة العامة في هذا الميدان. أما شعبة المساعدة الانتخابية، وهي أيضا جزء لا يتجزأ من الإدارة، فتقدم الخدمات التي تطلبها الدول الأعضاء في الميدان الانتخابي. كما تقدم الإدارة خدمات الأمانة الى الجمعية العامة ومجلس الأمن ومختلف أجهزتهما الفرعية.

جيم - حفظ السلام في سياق متغير

٥٩٧ - ظلت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام نشاطا ديناميكيا وشاقا، يتجاوب مع الاضطراب المتواصل في العلاقات ما بين الدول ومع النزاع المسلح داخل حدود الدول. وقد تكللت بالنجاح بعثات معينة لحفظ السلام، وأنشأ مجلس الأمن بعثات جديدة، بينما تراوحت حالة العمليات القائمة بين الاستقرار النسبي والخطر الشديد. وأمام هذه التحديات ظلت المنظمة تواجه صعوبات جسيمة في الحصول على موارد من الدول الأعضاء، سواء في شكل وحدات عسكرية متخصصة مجهزة حسب الأصول أو في صورة تمويل كاف. وفي نهاية تموز/يوليه ١٩٩٥، جرى وزع قرابة ٦٥ ٠٠٠ فرد عسكري، و ٧٠٠ ١ شرطي مدني، و ٦ ٠٠٠ فرد مدني في ١٦ عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، وبلغ مجموع ميزانيتها السنوية نحو ٣,٦ بليون دولار (انظر الجدول ٢).

٥٩٨ - وفي هايتي، أعيد وزع بعثة الأمم المتحدة المعلّقة بعد أن تمكنت عملية متعددة الجنسيات من تهيئة أوضاع مستقرة آمنة. كما أعيد في أنغولا وزع عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، هي بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، كانت معلّقة فعليا بعد أن توصلت الأطراف الأنغولية، عقب مفاوضات مطولة تحت رعاية الأمم المتحدة، إلى اتفاق بشأن استئناف عملية السلام التي كانت معلّقة. وفي طاجيكستان جرى وزع بعثة مراقبين صغيرة تابعة للأمم المتحدة من أجل دعم عملية تفاوض ترعاها الأمم المتحدة بهدف تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز الديمقراطية. وكلل عمل بعثتين كبيرتين في موزامبيق والسلفادور، بنجاح محمود، وتكللت كلتاهما بإجراء انتخابات تحت مراقبة الأمم المتحدة وإقامة حكومتين منتخبتين وعدتا بترسيخ الاستقرار في البلدين كليهما. وعلى العكس، أنهيت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الذي ابتلي منذ وقت طويل بالاقتتال بين زعماء العشائر الذين كثيرا ما انقلبوا بعدائهم على البعثة ذاتها، ولكن جرى الاحتفاظ ببعثة مساع حميدة متبقية لكي تساعد في البحث عن حل سياسي توفيقي. وبالرغم من عدم تحقيق الهدف الطموح بإعادة بناء دولة صومالية مستقرة، فقد تحققت الأهداف الرئيسية للبعثة بإنهاء ظروف المجاعة الوخيمة وإعادة بعض الاستقرار إلى معظم أنحاء البلد.

٥٩٩ - وثبت في السنوات الأخيرة أن ممارسة حفظ السلام، التي تطورت خلال الحرب الباردة وقامت على أساس رضا وتعاون الأطراف وحياد قوات الأمم المتحدة مع عدم اللجوء للسلاح إلا دفاعا عن النفس، كانت أكثر فعالية في العمليات المتعددة الأبعاد حيث لا تكون الأطراف قد دخلت فقط في اتفاقيات تفاوضية بل وأبدت أيضا الإرادة السياسية لتحقيق الأهداف المحددة. ولكن حينما يكون المناخ عدائيا ومعرقلا بدل أن يكون متسما بالتعاون والإرادة السياسية، فإن عمليات حفظ السلام تتعرض لتوترات وضغوط شديدة. وتلك كانت التجربة في البوسنة والهرسك حيث تعرضت الأمم المتحدة ذاتها لهجوم مسلح. وفي حين ظلت مساعي التوصل إلى اتفاق سياسي بين الأطراف غير ذات جدوى، أدى التصميم على تحقيق تفوق عسكري إلى تقويض اتفاقات وقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها بجهد جهيد، ودفعت قوة الأحداث على الساحة الأمم المتحدة إلى حالات ثبت فيها تناقض وعقم الولايات التي تنطوي على تكليف بمهام لحفظ السلام وتقترن في الوقت ذاته بعمليات إنفاذ محدودة. فقد أوضح استخدام صرب البوسنة للقوة العسكرية من أجل تحقيق أهدافهم التوازن الخطر الذي يتعيّن على المجتمع الدولي أن يحافظ عليه بين حدود تم وضعها لولاية ما استجابة لحالة معيّنة والهدف الأكبر المتمثل في تحقيق أهداف الميثاق. وهو الأمر الذي استدعى إعادة التفكير في الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي في جهوده الرامية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

الجدول ٢

قوات حفظ السلام، والمراقبون العسكريون والشرطة المدنية
في عمليات حفظ السلام في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥

	أفراد القوات	المراقبون	الشرطة	المجموع
هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين	-	٢٢٠	-	٢٢٠
فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان	-	٤٠	-	٤٠
قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص	١ ١٦٥	-	٣٥	١ ٢٠٠
قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك	١ ٠٣٦	-	-	١ ٠٣٦
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	٤ ٩٦٣	-	-	٤ ٩٦٣
بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت	٨٥٩	٢٤٣	-	١ ١٠٢
بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا	٣ ٠١٤	٣٣٣	٢٠٧	٣ ٥٥٤
بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية	٤٨	٢٣٦	١١٣	٣٩٧
عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا "الأنكرو"	١٣ ٦٨٣	٣٤٧	٤٣٥	١٤ ٤٦٥
قوة الأمم المتحدة للحماية	٢٧ ٧٣٨	٢٨٨	١٨	٢٨ ٠٤٤
عملية الأمم المتحدة للوزع الوقائي	١ ١٠٧	٢٥	٢٦	١ ١٥٨
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا	-	١٣٤	-	١٣٤
بعثة الأمم المتحدة في هايتي	٥ ٨٥٠	-	٨٤١	٦ ٦٩١
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا	٧	٦٢	-	٦٩
بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا	٣ ٧٩٢	٣٠٦	٥٩	٤ ١٥٧
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان	-	٣٩	-	٣٩
المجموع	٦٣ ٢٦٢	٢ ٢٧٣	١ ٧٣٤	٦٧ ٢٦٩

٦٠٠ - وأصبحت حدود حفظ السلام في خضم الأعمال الحربية الجارية، التي أبرزها مجرى الأحداث المؤلمة في يوغوسلافيا السابقة بشكل صارخ، أكثر وضوحا بعد أن أدركت المنظمة أن المزج بين حفظ السلام والإنفاذ ليس بديلا عن توافر الرضا والتعاون من جانب أطراف النزاع. فالأمم المتحدة يمكنها فقط أن تكون فعالة بالقدر الذي تسمح لها به الدول الأعضاء. أما خيار الانسحاب فيثير مسألة ما إذا كان المجتمع الدولي قادرا ببساطة على ترك السكان المنكوبين لمصيرهم. ولقد واجهت المنظمة هذه المسألة مرات كثيرة لا في البوسنة والهرسك فحسب بل وفي الصومال ورواندا وليبريا وأنغولا وغيرها أيضا.

٦٠١ - وقد تباينت استجابة المجتمع الدولي إزاء هذه الحالات. ففي بعض الحالات كان من الضروري إعادة التفكير في الاجراءات المتخذة وإعادة ضبطها. وعملية إعادة الضبط هذه، وهي غالبا ما تكون صعبة، تخف كثيرا إذا ما جاءت الولايات المعطاة للمنظمة لتحدد بوضوح أهدافا قابلة للتحقيق، وإذا ما حظيت المنظمة بالدعم السياسي والمادي اللازم من جانب الدول الأعضاء. وخصوصا في الحالات التي يأذن فيها مجلس الأمن باستخدام القوة حتى في نطاق محدود، بموجب الفصل السابع من الميثاق. ولا بد لقوام ومعدات مثل هذه العملية ودعمها السوقي من أن تكون متناسبة مع المهمة.

٦٠٢ - وقد تضاعف عدد بعثات حفظ السلام كما ازدادت هذه البعثات تعقدا في السنوات الأخيرة. وباتت أعداد أكبر بكثير من أفراد الأمم المتحدة منخرطة الآن في مجموعة أكبر من العمليات تتراوح بين مراقبة الاتفاقات التقليدية لوقف إطلاق النار ومهمة توفير الحماية المسلحة للقوافل الإنسانية، وبين مراقبة المناطق العازلة وتقديم المساعدة في تنفيذ التسويات السلمية. ومع تزايد التوقعات وإيفاد المزيد من البعثات، باتت الأمم المتحدة تواجه صعوبة متزايدة في مواكبة الحالات سريعة التغير. وكانت التأخيرات الناجمة عن عوامل من قبيل الاجراءات والاستعدادات تعني احتمال تفاقم الأوضاع المحلية في الوقت الذي تقوم فيه المنظمة بإعداد القوات للوزع.

٦٠٣ - ووضع فريق التخطيط للقوات الاحتياطية، الذي أنشأه الأمين العام، نظام الترتيبات الاحتياطية في عام ١٩٩٣، وبدأت عملية تأسيسه في الأمانة العامة في شهر أيار/مايو ١٩٩٤. وتنص ولاية الأمانة العامة بخصوص الترتيبات الاحتياطية على الاحتفاظ بنظام موارد احتياطية قابلة للوزع بصفة كلية أو جزئية في أي مكان من العالم بناء على طلب من الأمين العام، وبأزمنة استجابة متفق عليها، وذلك للقيام بواجبات الأمم المتحدة طبقا لولاية صادرة عن مجلس الأمن. ويدعو النظام الدول الأعضاء إلى تقديم معلومات تفصيلية إلى الأمانة العامة بخصوص اسهاماتها المحتملة (العسكرية، والشرطة المدنية والمختصين المدنيين) في عمليات حفظ السلام. وتشمل المعلومات التي تقدمها الدول الأعضاء المشاركة بيانات مثل زمن الاستجابة، والقدرات، وأحجام النقل جوا وبحرا علاوة على مؤشرات متعلقة بالمعدات المطلوبة.

٦٠٤ - ويتمثل الهدف من المبادرة في خفض تزايد الآجال الزمنية التي تحتاجها عمليات حفظ السلام الجديدة أو المتوسعة، وتعزيز الكفاءة والتنسيق في الأمانة العامة وعلى مستويات البعثات. ويقوم نظام الترتيبات الاحتياطية على أساس عروض مشروطة تقدمها الدول الأعضاء لموارد محددة يمكن توفيرها خلال أزمنة استجابة متفق عليها لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وهذه الموارد قد تكون في شكل أفراد عسكريين أو تشكيلات عسكرية، أو شرطة مدنية، أو أفراد متخصصين (مدنيين وعسكريين)، أو خدمات، أو مواد ومعدات.

٦٠٥ - وتبقى الموارد "تحت الطلب" في بلدها الأصلي حيث تعد بالتدريب لأداء مهام أو واجبات محددة طبقا للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة. وتستخدم الموارد الاحتياطية لعمليات حفظ السلام التي يقررها مجلس الأمن، ولا ينبغي الخلط بينها وبين وحدات إنفاذ السلام المبينة في "خطة للسلام" وهي قوات معدة للرد على "العدوان السافر سواء أكان وشيكا أم فعليا" (A/47/277 S/24111). وتحتفظ الدول الأعضاء بموجب هذه الترتيبات بكامل المسؤولية على الموارد الاحتياطية ما دامت موجودة في بلدها الأصلي. ويبقى الأفراد الذين تقدمهم الدول الأعضاء المشاركة في سلك خدمتهم الوطنية أثناء انتدابهم في عمليات حفظ السلام ولكن تحت قيادة الأمم المتحدة.

٦٠٦ - ولكفالة فعالية نظام الترتيبات الاحتياطية فإن النظام يعتمد على وجود معلومات تفصيلية عن أحجام الموارد المحددة في كل ترتيب من الترتيبات الاحتياطية. وبتوافر قاعدة بيانات شاملة عن النواحي الحجمية ستكون الأمانة العامة في وضع أفضل لتقييم الاحتياجات التفصيلية. وسيعرف المخططون في الأمانة العامة مقدما ما هي المستلزمات المطلوبة للتحرك وما هي الأصناف الواجب شراؤها إذا كان هناك نقص. هذا بالاضافة إلى امكانية التخطيط المسبق لأنشطة الشراء وبالتالي تخفيض التكاليف.

٦٠٧ - وأكدت ٤٦ دولة عضوا حتى الآن مشاركتها في الترتيبات الاحتياطية، وهناك ١٣ دولة في طريقها لوضع عروضها في الصيغة النهائية. إلا أن الالتزامات المقدمة حتى الآن لا تغطي مجمل مجموعة الموارد المطلوبة لإعداد وتنفيذ عمليات حفظ السلام بالصورة المناسبة. فما زالت هناك أوجه نقص في مجالات حرجة كأجهزة الاتصالات والسوقيات المتعددة الأدوار والخدمات الصحية، والإمداد، والهندسة والنقل.

٦٠٨ - ويدير فريق إدارة الترتيبات الاحتياطية حاليا ضابط متعاقد مع الأمم المتحدة وثلاثة آخرون معارون من حكومات. ويساعد الفريق بصورة مؤقتة أربعة ضباط من فرق أخرى في إطار دائرة تخطيط البعثات التابعة لادارة عمليات حفظ السلام.

٦٠٩ - ومن المحتمل أن يوفر نظام الترتيبات الاحتياطية أداة فعالة من أجل وزع الموارد المطلوبة وزعا سريعا في بعثات حفظ السلام الجديدة أو الحالية. وإذا ما استكملت هذه الترتيبات تماما فإن الأمانة العامة ستكون في وضع أفضل لمواجهة التحديات الراهنة. ويتوقف نجاح النظام كلية على دعم ومشاركة الدول الأعضاء، لأنه حتى بموجب الترتيبات

الاحتياطية ستحتفظ الدول الأعضاء بحق وزع الوحدات المتفق عليها في عملية معينة.

٦١٠ - وقد واجهت المنظمة أيضا تجارب غير مشجعة شهدتها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال الفترة المضطربة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، ففرضت عليها مشاكل ذات طابع عملي أكبر. فقد أدت صعوبات تأمين الموارد إلى تأخيرات غير مقبولة في وزع قوات حفظ السلام في حالات الطوارئ التي لا تحتمل التأخير. وقد حثثت في ملحق "خطة للسلام" على إعمال التفكير بصورة جدية في فكرة إنشاء قوة رد سريع من أجل توفير احتياطي استراتيجي لمجلس الأمن لأغراض الوزع في حالات الطوارئ التي تحتاج إلى الحضور الفوري لقوات حفظ السلام. فنظام الترتيبات الاحتياطية لا يكفل حتى الآن الموثوقية وسرعة الاستجابة المطلوبة في مثل حالات الطوارئ تلك. ومن الجوهري أن تكون القدرات اللازمة متوفرة بصورة يوثق بها عند الحاجة إليها ويمكن وزعها بالسرعة التي يمليها الوضع. ومن الواضح أن الدول الأعضاء تملك تلك القدرات، ولكن ما نحتاج إليه هو الإرادة اللازمة لإتاحتها من أجل تنفيذ ولايات مجلس الأمن.

٦١١ - ولم تخل أعمال السلام قط من المجازفة، إلا أن أفراد الأمم المتحدة مطلوب منهم اليوم بصورة منتظمة مواجهة أخطار تهدد حياتهم وصحتهم أثناء عمليات خطرة ولا يمكن التنبؤ بها في خضم بيئات معادية (انظر الشكل ١٦). وقد أثبت ذلك حقيقة مؤسفة هي مقتل ٤٥٦ فردا في بعثات حفظ السلام بين ١٩٩١ و ١٩٩٥ مقابل ٣٩٨ في الفترة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٩٠. (انظر الشكل ١٧). ومما يبعث على القلق بصورة خاصة ميل البعض لتجاهل المركز الدولي لأفراد الأمم المتحدة ومهاجمة القائمين بحفظ السلام أثناء اضطلاعهم بالواجبات التي عهد بها إليهم مجلس الأمن. (انظر الشكل ١٨). وتحظى الاتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، التي أقرتها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين بأهمية حاسمة، وإنني لأحث الحكومات على اتخاذ الإجراء اللازم من أجل كفالة دخول الاتفاقية حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن.

٦١٢ - وثمة وعي متزايد فيما بين الدول الأعضاء بأن الإعلام، سواء على الصعيد الدولي أو في منطقة البعثة، يشكل عنصرا حاسما في نجاح عمليات حفظ السلام. ولهذا السبب، عندما بدأ التخطيط للعمليات الرئيسية في الآونة الأخيرة، دُرست متطلبات القدرة الاعلامية في مرحلة مبكرة ودُمجت الموارد المطلوبة في الميزانية المقترحة.

دال - الأنشطة الراهنة في مجالات الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام

١ - أفغانستان

٦١٣ - في أثناء الفترة المستعرضة، واصلت البعثة الخاصة التي أنشئت وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٨/٢٠٨ عملها برئاسة السيد محمود المستيري. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ أيضا، أنشئ مكتب الأمين العام في أفغانستان في جلال أباد ريثما تسمح الأوضاع بعودته إلى كابول.

٦١٤ - وقمت بزيارة إلى باكستان في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وأطلعني السيد المستيري على المشاورات المكثفة التي أجراها في الأسابيع السابقة حول الترتيبات الانتقالية التي يتوخى أن تؤدي إلى وقف لإطلاق النار وعقد "لويا جيرغا" (الجمعية الوطنية الكبرى). واجتمعت أيضا على انفراد بمختلف ممثلي الزعماء الحزبيين ومع أفغانيين مستقلين. وإدراكا مني لرغبة الشعب الأفغاني القوية في السلام، أوعزت إلى السيد المستيري بأن يواصل مساعيه.

٦١٥ - وبمبادرة اتخذها السيد المستيري، اجتمع فريق استشاري مكون من شخصيات أفغانية مستقلة،

لها تقديرها واحترامها، من داخل البلد وخارجه، في كويتا لمدة ١٩ يوما، اعتبارا من ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، لإسداء النصح إلى الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى إحراز تقدم. وصدق مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر، ثم الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر، على توصيات الفريق بنقل السلطة في وقت مبكر إلى مجلس سلطة يمثل الجميع، ووقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وإنشاء قوة أمن لكابول، ثم إنشاء حكومة انتقالية أو الدعوة إلى انعقاد "لويا جيرغا" فيما بعد. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قدم الرئيس برهان الدين رباني عرضا مشروطا لنقل السلطة، وأيدت أفغانستان مقترحات الأمم المتحدة للسلم في بيان أصدرته وزارة الخارجية (S/1994/1227، المرفق).

٦١٦ - وعاد السيد المستيري إلى المنطقة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وركز جهوده على الانتقال المبكر للسلطة إلى مجلس السلطة. وأجريت خلال كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ مفاوضات بشأن عضوية هذا المجلس مع جميع الزعماء الرئيسيين، ومنهم الرئيس رباني الذي أكد مجددا استعداده للاستقالة من منصبة في ٢٠ شباط/فبراير، أي الموعد المقرر لإنشاء المجلس.

٦١٧ - وأدى النجاح العسكري الذي أحرزته "طالبان"، وهي قوة مسلحة حديثة الإنشاء، إلى تأخير إنشاء المجلس في كابول. وبذلت جهود لإشراك هذه المجموعة في المجلس ولكنها رفضت الاشتراك في العملية بصورة مباشرة. وأرجئ انعقاد مجلس السلطة إلى ٢١ آذار/مارس، بينما سعت لجنة مكونة من أربع شخصيات إلى التوفيق فيما يتعلق بمجالات الاختلاف. واقترحت هذه اللجنة أن يتألف المجلس من ممثلَين اثنين عن كل مقاطعة من مقاطعات أفغانستان البالغ عددها ٣٢، مضافا إليهم ١٥ أو ٢٠ ممثلا تسميهم الأمم المتحدة لتحقيق التوازن العرقي والسياسي اللازم، وحظي اقتراحها بقبول بعض الأحزاب فحسب وليس جميعها.

٦١٨ - ومع اقتراب موعد انتقال السلطة، بدأت التغيرات في الوضع السياسي والعسكري تتسارع. وفي ٦ آذار/مارس، احتدم القتال في كابول والمناطق المجاورة بين قوات اللواء مسعود وقوات السيد مزاري (حزب الوحدة)، ثم بين قوات اللواء مسعود وقوة طالبان. وأدى تجدد القتال إلى توقف عملية السلام توقفا تاما. ولم تكن قد وردت أي تسميات لعضوية مجلس السلطة حتى منتصف نيسان/أبريل عندما غادر السيد المستيري المنطقة.

٦١٩ - وفي حزيران/يونيه، استدعيت السيد المستيري إلى نيويورك، وبعد مناقشة الوضع الجديد معه، قررت أنه ينبغي أن تستأنف الأمم المتحدة على الفور جهودها الرامية إلى إحلال السلم في أفغانستان. وبناء على تعليماتي، زار السيد المستيري المنطقة في الفترة بين ١٨ تموز/يوليه و ١ آب/أغسطس لإعادة تقييم الوضع السائد. وفي أثناء هذه الزيارة، تبادل السيد المستيري الآراء مع أهم الزعماء الأفغانيين وكبار المسؤولين في البلدان المجاورة حول السبل التي تستطيع بها الأمم المتحدة المساعدة في عملية السلام. وكان من بين الذين تحادث معهم الرئيس رباني واللواء دستوم والسيد إسماعيل خان وزعماء طالبان.

٦٢٠ - وتلقيت تقرير السيد المستيري عن آخر جولة من أنشطته، في مطلع آب/أغسطس، واتفقت معه على أن يتولى الإقامة داخل أفغانستان ويتابع جهوده للتوصل إلى اتفاق بين جميع الأطراف المعنية على طرائق الانتقال إلى حكومة ذات قاعدة عريضة تحظى بقبول واسع النطاق. وقررت أيضا تعزيز البعثة الخاصة ومكتب الأمين العام في أفغانستان بوضع عدد إضافي من موظفي الشؤون السياسية في هذا البلد.

٦٢١ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية لأفغانستان تنسيق برنامج المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلد. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، صدر نداء موحد التُمس فيه مبلغ ١٠٦ ملايين دولار لتغطية الاحتياجات الإنسانية لمدة ١٢ شهرا. واستهدف هذا النداء أساسا الحالة الطارئة في كابول، واحتياجات المشردين داخليا، ودعم عملية إعادة اللاجئين الطوعية إلى وطنهم من البلدان المجاورة. ويقدر مجموع التبرعات النقدية والعينية التي تلقتها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية خلال عام ١٩٩٤ من أجل الأنشطة المتوخاة بمبلغ ٨٥ مليون دولار. ونتيجة لاستعراض منتصف المدة أجري في مطلع عام ١٩٩٥، ظهر توافق عام في الآراء بين جميع الشركاء الإنسانيين المعنيين حول ضرورة إصدار نداء موحد جديد يغطي فترة سنة، من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وسيشمل هذا النداء مشاريع تغطي توفير الإغاثة في حالات الطوارئ للفئات الضعيفة في المناطق الحضرية والريفية، ومنها المشردون داخليا والعائدون. وستدرج في هذا النداء أيضا مشاريع للإنعاش في حالات الطوارئ تستهدف المجتمعات المحلية التي أصابها الضعف نتيجة لفقدانها أسباب العيش أو الخدمات الأساسية أو المأوى.

٦٢٢ - وعندما اجتمعت بزعماء جميع الفصائل الأفغانية الرئيسية في إسلام أباد، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، حثثتهم على رفع الحصار عن كابول، وهو الحصار الذي حال دون توصيل المعونة الإنسانية إلى هذه المدينة منذ أواخر حزيران/يونيه. وإثر ذلك، وصلت إلى كابول في كانون الأول/ديسمبر قوافل تحمل ما يزيد على ٥٠٠ ١ طن من الإمدادات التي هناك حاجة ماسة إليها. وبعد أن انتهى القتال في المدينة، وصلت إليها بانتظام، حتى منتصف آذار/مارس، قوافل تابعة للأمم المتحدة تحمل إمدادات غوثية. وبدأ اللاجئون والمشردون يعودون أيضا. ولكن جزءا كبيرا من القطاع الجنوبي للمدينة مدمر تماما. وتشكل الألغام والذخيرة غير المنفجرة خطرا دائما، ولا تتوفر المياه النقية إلا قليلا. وتعمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية معا لتلبية أكثر الاحتياجات الإنسانية إلحاحا، ألا وهي توفير الطعام والمأوى والمرافق الصحية والرعاية الصحية.

٦٢٣ - واستمر توافد المشردين داخليا من سكان كابول إلى جلال أباد، طيلة عام ١٩٩٤. وبحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ كان هناك قرابة ٠٠٠ ٣٠٠ شخص يعيشون في مخيمات ويتلقون المساعدة من الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية. وبفضل الجهود المنسقة، تحسنت الحالة الصحية والتغذوية لسكان المخيمات تحسنا هائلا.

٦٢٤ - وتشمل أنشطة الأمم المتحدة المشتركة في المجال الإنساني حملة تحصين جماعية نظمتها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بالتعاون مع وزارة الصحة العامة والمنظمات غير الحكومية. ونفذت الجولة الأولى من هذه الحملة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. واستجابة لنداء موجه من الأمم المتحدة، ساد طيلة أسبوع الحملة وقف تام لإطلاق النار. ونفذت الجولتان الثانية والثالثة في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٥.

٢ - دول بحر البلطيق

٦٢٥ - وفقا للاتفاقات المبرمة بين الأطراف المعنية، سحب الاتحاد الروسي قواته من أراضي أستونيا ولاتفيا بحلول ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٤. وفي رسالة موجهة إليّ في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤ (A/49/344-S/1994/1008)، أكد الممثل الدائم للاتحاد الروسي الضمانات التي قدمها الاتحاد الروسي إلى الجانب اللاتفي من أن الاتفاق المتعلق بالوضع القانوني لمحطة رادار سكروندا، في أثناء فترة تشغيلها المؤقت وتفكيكها، لن يستخدم كذريعة للقيام بأعمال موجهة ضد سيادة جمهورية لاتفيا وضد مصالحها الأمنية.

٦٢٦ - وفي الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، سُلم عموما بأن من شأن إتمام انسحاب القوات الأجنبية المسلحة من أراضي دول بحر البلطيق أن يسهم في تعزيز الاستقرار في أوروبا وإقامة علاقات أفضل بين دول بحر البلطيق والاتحاد الروسي. واختتمت الجمعية العامة، بذلك، نظرها في هذا البند.

٣ - بوغانفيل

٦٢٧ - أعربت عن ترحيبي بإنشاء حكومة انتقالية في بوغانفيل في نيسان/أبريل من هذا العام. ويسرني أن أشير الى ما حدث من تحسن ملحوظ في الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان في هذه الجزيرة في أعقاب التوقيع على الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر بوغانفيل للسلم، المعقود في أراوا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، والمحادثات التي أجراها مبعوثي الخاص في آب/أغسطس ١٩٩٤ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٥ مع زعماء بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان ومع ممثلي جميع الفئات في بوغانفيل، عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٨١/١٩٩٤ المؤرخ ٩ آذار/مارس ١٩٩٤.

٦٢٨ - واقتناعا مني بأن التعمير والإنعاش أمران أساسيان لتعزيز عملية السلام، أوفدت بعثة مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة إلى بابوا غينيا الجديدة في نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٥. وقد أعدت هذه البعثة برنامجا إنمائيا لتعمير بوغانفيل وإنعاشها.

٦٢٩ - ووفقا للولاية المسندة إليّ بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ٦٥/١٩٩٥، سأواصل تقديم مساعيّ الحميدة لعملية السلام الجارية حاليا في بوغانفيل.

٤ - بوروندي

٦٣٠ - كانت الحالة المنذرة بالخطر في بوروندي هي أحد الشواغل الرئيسية طوال الفترة قيد الاستعراض. وقد قمت بزيارة ذلك البلد في ١٦ و ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٥. ومنذ تعيينه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، اضطلع ممثلي الخاص لبوروندي، السيد أحمدو ولد - عبد الله، بجهد نشط للعمل على تحقيق مصالحة وطنية في البلد من خلال اتصالاته مع جميع الأطراف المعنية.

٦٣١ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، توصلت جميع الأحزاب الى اتفاق بشأن نظام لتقاسم السلطة ووقعت في وقت لاحق اتفاقية للحكم، باستثناء وحيد هو حزب

الإصلاح الوطني الذي يرأسه الرئيس السابق جان باتيست باغازا. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، انتخبت الجمعية الوطنية السيد سلفستر نتيبانتونغانيا، وهو من الهوتو، رئيسا جديدا لجمهورية بوروندي. وأقر من جديد في ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ تعيين السيد أناتول كانينكيكو، وهو من التوتسي، رئيسا للوزراء، وبعد خمسة أيام نصبت حكومة ائتلافية جديدة، تمثل ٧ من ١٣ حزبا سياسيا.

٦٣٢ - وفي تقريري المقدم الى مجلس الأمن، المؤرخ ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ (S/1994/1152)، لاحظت أنه بالرغم من أن الحالة قد استقرت بعض الشيء بانتخاب رئيس جديد، فإنها مع ذلك ما زالت محفوفة بالمخاطر. ومن ثم ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تشجيع القوى المعتدلة في بوروندي.

٦٣٣ - وطوال الفترة قيد الاستعراض، أعرب مجلس الأمن مرة بعد أخرى عن استيائه من المحاولات التي تبذلها العناصر المتطرفة لمواصلة زعزعة استقرار الحالة ودعا جميع الأطراف الى احترام أحكام اتفاقية الحكم وتنفيذها تنفيذا تاما. وقام المجلس بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق، وهي البعثة الثانية التي يوفدها في غضون ستة أشهر، الى بوجومبورا في ١٠ و ١١ شباط/فبراير ١٩٩٥. وأوصت البعثة، في جملة أمور، بإنشاء لجنة دولية للتحقيق في محاولة الانقلاب التي جرت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ والمذابح التي أعقبتها، وزيادة عدد المراقبين العسكريين التابعين لمنظمة الوحدة الأفريقية بدرجة ملموسة، وتعزيز مكتب ممثلي الخاص، ووزع مراقبين لحقوق الإنسان تابعين للأمم المتحدة في جميع أنحاء البلد (S/1995/163).

٦٣٤ - وقد طلب إليّ مجلس الأمن في بيان رئاسي مؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/PRST/1995/13)، تقديم تقرير عن الخطوات التي ستتخذ لإنشاء لجنة التحقيق التي أوصت بها البعثة التي زارت بوروندي في الشهر السابق. وبعد دراسة مختلف الخيارات، خلصت الى أنه يلزم استطلاع إمكانية إنشاء لجنة لتقصي الحقائق في بوروندي على غرار اللجنة التي عملت في السلفادور. وقمت بتعيين مبعوث خاص، هو السيد بدرو نيكين، لزيارة بوروندي لمدة أسبوعين تبدأ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وتمثلت مهمته في تحديد ما إذا كانت الكيانات الوطنية المختصة في بوروندي على استعداد لإنشاء لجنة لتقصي الحقائق. كما أكد المجلس من جديد دعمه لعقد مؤتمر إقليمي للسلام والاستقرار والأمن وطلب باستعجال بالغ من بلدان المنطقة الدعوة الى عقد هذا المؤتمر. وقام مبعوثي الخاص بزيارة بوجومبورا في الفترة من ٢٨ حزيران/ يونيه الى ٩ تموز/يوليه ١٩٩٥. وخلص في تقريره الى أن إنشاء لجنة لتقصي الحقائق أو لجنة دولية للتحقيق القضائي لن يكون استجابة كافية للحاجة الى وضع حد للإفلات من العقاب في بوروندي. ومع ذلك، فإن إنشاء لجنة دولية للتحقيق يمكن أن يكون أمرا مجديا ومفيدا. وأبلغت المجلس في ٢٨ تموز/يوليه (S/1995/631) بالتوصيات المتعلقة بإنشاء تلك اللجنة.

٦٣٥ - وقد عقد المؤتمر المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى، الذي نظمته منظمة الوحدة الافريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كما كان مقررا في بوجومبورا في الفترة من ١٢ الى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥، عملا بقرار الجمعية العامة ٤٩/٧ المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. واعتمد المؤتمر خطة عمل وقرر أن يطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينظم مائدة مستديرة لمساعدة البلدان التي تأثرت باللاجئين الروانديين والبورونديين. ومن المقرر أن تعقد في الفترة من أيلول/سبتمبر الى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ اجتماعات تحضيرية بشأن عقد المائدة المستديرة.

٦٣٦ - وفي ١٥ شباط/فبراير، أجبر الاتحاد من أجل التقدم الوطني، وهو حزب المعارضة الرئيسي، رئيس الوزراء كانينكيكو على الاستقالة. وبعد خمسة أيام، عين السيد أنطوان ندووايو رئيسا للوزراء. وفي ١٠ آذار/مارس، نصبت حكومة ائتلافية جديدة تتألف من ٢٥ عضوا. إلا أن الحالة الأمنية ظلت هشة. ولم تنحسر موجة العنف بالرغم من حملة المصالحة والتهدئة التي شنتها الحكومة في نيسان/ابريل ١٩٩٥، واستمر العنف يؤثر في أنحاء من البلد. وكانت هناك مشكلتان بصفة خاصة تنذران بإمكانية التفجر هما: التدفق المفاجئ للاجئين من الهوتو الذين غادروا مخيم كيبيهو للمشردين في رواندا وعبروا الحدود الشمالية لبوروندي (٢٧٠٠٠ لاجئ في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥) ومسألة شحنة الأسلحة الخفيفة والذخائر التي طلبتها بوروندي من الصين في عام ١٩٩٢، ولكن احتجزتها سلطات جمهورية تنزانيا المتحدة في دار السلام.

٦٣٧ - وقد اندلعت موجة جديدة من العنف في بوجومبورا في حزيران/يونيه ١٩٩٥ أدت الى اعلان الرئيس نتيبانتونغانيا عن اتخاذ تدابير أمنية جديدة إلا أنها رفضت في البرلمان لأن جبهة مناصرة الديمقراطية في بوروندي التي تتمتع بالأغلبية فيه صوتت ضدها. وفي نفس الشهر، صدرت أوامر بالقبض على زعيمين متطرفين من الهوتو - هما وزير الداخلية السابق ليونارد نياغوما ومستشاره الأول، السيد كريستيان سينديغييا - اللذين التمسا اللجوء في زائير. وازدادت الحالة تفاقما بالاستقالة غير المتوقعة لوزير

الخارجية التوتسي. وفي ٦ تموز/يوليه ١٩٩٥، عين السيد بول مونيامباري، وهو من الهوتو، (جبهة مناصرة الديمقراطية في بوروندي)، وزيرا للخارجية خلفا له. وتجري حاليا الأعمال التحضيرية للحوار الوطني، المقرر مبدئيا أن يجري في تشرين الثاني/نوفمبر أو كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٦٣٨ - وقد تلقى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، خلال زيارته لبوروندي في الفترة من ٢٩ الى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، تأييدا من رئيس بوروندي لتوسيع نطاق مكتب المفوض السامي في بوجومبورا، الذي افتتح منذ ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وفي ٤ أيار/مايو، عين المجلس الاقتصادي والاجتماعي السيد باولو بنهيرو (البرازيل) مقررا خاصا لحالة حقوق الإنسان في بوروندي. وقام السيد بنهيرو بأول زيارة له للبلد في الفترة من ٢١ حزيران/يونيه الى ٢ تموز/يوليه.

٦٣٩ - وفيما يتعلق بالحالة الانسانية، أثر العنف في بوروندي تأثيرا شديدا على المقاطعات الشمالية. وواصل السكان الهرب الى جمهورية تنزانيا المتحدة وزائير. وأدى النقص في توافر الموارد الغذائية اللازمة لتلبية الاحتياجات الإقليمية الى اضطرار برنامج الأغذية العالمي لوقف عمليات توزيع الأغذية بين المشردين مع استمراره في تقديم خدماته الى اللاجئين. وأدى هذا الى تفاقم التوترات العرقية داخل المناطق الشمالية.

٦٤٠ - وقد كانت تلبية معظم الاحتياجات الإنسانية التي ظهرت بعد أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ في بوروندي بحلول أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ هي السبب على ما يبدو وراء ما حدث من توافق عام في الآراء بين جهات تقديم المساعدة الغوثية في بوروندي بأن الأزمة الإنسانية قد انتهت. ومع ذلك، فبالرغم من عدم وجود حالة طوارئ في الوقت الحالي، ما زالت هناك أسباب تدعو الى القلق بشأن المستقبل. وتتعرض الخدمات الصحية والتعليمية باستمرار الى الانقطاع بسبب الاضطرابات العرقية، مما يفرض على المجتمع الدولي إنشاء هياكل إدارية موازية. ويثير تضاؤل موارد الطوارئ الدولية وعدم وجود مساعدات انمائية لأغراض المتابعة تساؤلات بشأن قدرة الحكومة على الاضطلاع بتوفير الخدمات الأساسية.

٦٤١ - ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاركة نشطة بغية مساعدة الحكومة في مسعاها للتحول من دولة قائمة على المساعدات الغوثية إلى دولة قادرة على قيادة جهود الإنعاش. وقد بدأ الاضطلاع ببرنامج متصل مدته ١٥ شهرا تبلغ ميزانيته نحو ٣,٤ ملايين دولار للمساعدة في وضع استراتيجيات قطاعية. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف عدد من المؤتمرات الى اجتذاب دعم المانحين.

٦٤٢ - وتقوم منظمة الصحة العالمية ببذل جهود للمساعدة تتألف من أربعة عناصر بمبلغ إجمالي يقارب ٣,٩ ملايين دولار. وتركز تلك الجهود على تعزيز الشبكة الوطنية لمراقبة الحالات الوبائية، والمساعدة في الوقاية من الأمراض والأوبئة المعدية ومكافحتها، ودعم توفير الخدمات الصحية لمعظم المقاطعات المتأثرة، والمعاونة في الوقاية من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي ومكافحتها.

٦٤٣ - وتوجه اليونيسيف جهودها نحو تدعيم شبكة الخدمات الصحية القائمة فضلا عن تحقيق التكامل بين الخدمات الصحية والتغذوية الوقائية والعلاجية، وتوفير خدمات الإمداد بالمياه والمرافق الصحية البيئية، ودعم التعليم الأساسي والتثقيف في مجال السلم، وتقديم مساعدات إلى ٠٠٠ ٨ من الأطفال غير المصحوبين. وجرى الاسهام في هذه الجهود بأكثر من ١٠ ملايين دولار.

٦٤٤ - وركزت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة جهودها على تزويد المشردين والعائدين واللاجئين بمجموعات من الآلات الزراعية والبذور. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك المنظمة في إعادة التشجير وفي تربية الماشية. وخصصت لهذه المهام ما مجموعه ١٢ مليون دولار.

٦٤٥ - وبالإضافة إلى تقديم مساعدات لنحو ٠٠٠ ٢٠٠ من اللاجئين، ما برحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدم مساعدات إلى ٠٠٠ ٢٢٠ من العائدين والمشردين و ٠٠٠ ٥ من فقراء الحضر. كما تقوم المفوضية بتوفير التعليم بالمدارس الثانوية والتعليم العالي، وتنفيذ عمليات لإعادة اللاجئين السابقين من رواندا وإليها إلى أوطانهم. وقد جمع نحو ٣٠ مليون دولار لأغراض إنجاز هذه المهام.

٦٤٦ - ويواصل برنامج الأغذية العالمي مساعدة المشردين داخليا والعائدين فضلا عن ٠٠٠ ٢٠٠ من اللاجئين الروانديين في بوروندي، و ٠٠٠ ١٥٠ من اللاجئين الروانديين والبوروندييين في زائير. وقد أدى النقص في توافر الأغذية على الصعيد الإقليمي إلى قيام برنامج الأغذية العالمي بتنفيذ برنامج معجل لإعادة إدماج المشردين داخليا.

٥ - كمبوديا

٦٤٧ - في نيسان/أبريل ١٩٩٥، وافقت حكومة كمبوديا الملكية على قراري بأن تمدد لمدة ستة أشهر مدة بقاء ممثلي في كمبوديا، الذي عينته في أعقاب إنهاء ولاية فريق الاتصال العسكري التابع للأمم المتحدة في أيار/مايو ١٩٩٤، وأن يساعده خلال هذه الفترة مستشار عسكري واحد. واحتفظ ممثلي، وفقا لولايته، بصلات وثيقة مع الحكومة المضيفة وكذلك مع برامج الأمم المتحدة ووكالاتها العاملة في البلد.

٦٤٨ - وقد أدى التعاون الواسع النطاق بين الحكومة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تحقيق مزيد من التقدم في البلد خلال السنة الماضية. وتعتبر التبرعات السخية التي أعلنت في الاجتماع الثالث للجنة الدولية المعنية بتعمير كمبوديا دليلا واضحا على استمرار التزام المجتمع الدولي بمساعدة الحكومة فيما تضطلع به من جهود من أجل إقامة دولة مزدهرة تقوم على السلم والديمقراطية.

٦٤٩ - وقد أسفرت المناقشات التي جرت في أيار/مايو ١٩٩٥ بين مبعوثي الخاص، وكيل الأمين العام ماراك غولدينغ، والحكومة الكمبودية، عن الاتفاق على البدء في تدابير لتحسين الاتصال بين مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بنوم بنه والحكومة، ولكي يواصل المكتب أداء مهامه وفقا لولايته الحالية. وفي ذلك الحين، أصدرت نداء شخصيا إلى الدول الأعضاء لتقديم مساهمات إلى الصندوق الاستئماني لبرنامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا. وإنني أكرر توجيه هذا النداء الآن.

٦ - قبرص

٦٥٠ - وخلال السنة الماضية، شرعت بعثة المساعي الحميدة التي اضطلع بها ضمن الإطار العام الذي حدده مجلس الأمن في القرار ٩٣٩ (١٩٩٤) في مواصلة العمل لإحراز تقدم بشأن كل من مضمون مشكلة قبرص وتنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة التي كانت محور الجهود المبذولة خلال الفترة السابقة.

٦٥١ - وبعد أن قام ممثلي الخاص، السيد جو كلارك، بزيارة المنطقة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ لعقد اجتماعات مع الطرفين القبرصيين وحكومتي تركيا واليونان، أبلغني أن المسائل تقترب من الوصول الى طريق مسدود. فقد واصل الزعيم القبرصي اليوناني إصراره على إحراز تقدم بشأن إيجاد حل شامل، في حين أعطى الزعيم القبرصي التركي أولوية لتنفيذ تدابير بناء الثقة في وقت مبكر. وردا على ذلك، كتبت الى كل من زعيمي الطائفتين في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وأبلغتهما أنني طلبت من نائب ممثلي الخاص أن يدعوهما الى مشاركته في عدد من المشاورات غير الرسمية. وكان القصد من هذه المشاورات القيام بطريقة ملموسة باستكشاف السبل التي يمكن بها دفع تنفيذ تدابير بناء الثقة والتسوية الشاملة التي طال التفكير بها لمشكلة قبرص الى الأمام.

٦٥٢ - وقد قبل كلا الزعيمين هذه الدعوة، وعقدت خمسة اجتماعات في الفترة بين ١٨ و ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤. وقد جرت مناقشة العناصر الأساسية لإقامة اتحاد في قبرص وتنفيذ تدابير بناء الثقة، وتم استكشاف نطاق عريض من الأفكار التي تتصل بالمساواة السياسية، والسيادة، والعضوية في الاتحاد الأوروبي، وجوانب الترتيبات الدستورية الاتحادية، والأمن والمناطق المجردة من السلاح، والمشردين، والمطالبات المتعلقة بالملكية، والتعديلات الإقليمية، فضلا عن وسائل الإنشاء المبكر للاتحاد وتنفيذ تدابير بناء الثقة. وقد قدمت الأفكار التي طرقت في إطار هذه العناوين سبلا للقيام بطريقة منصفة بتهدئة دواعي القلق وتلبية الاهتمامات التي ظلت باستمرار راسخة بعمق لدى كل طائفة.

٦٥٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، اجتمعت مع كل من الزعيمين القبرصيين على حدة للاستماع الى آرائهما بشأن الاجتماعات غير الرسمية. وأخبرتهما أنه اذا توافرت الإرادة السياسية اللازمة، فإن العناصر التي جرت مناقشتها خلال اجتماعاتهما تتيح إمكانية اتخاذ خطوة كبيرة الى الأمام بشأن مضمون المسألة القبرصية وبشأن تدابير بناء الثقة على حد سواء. كما قمت بتشجيع الزعيم القبرصي التركي بقوة على الاستجابة بطريقة مناسبة للأفكار التي جرى بحثها. وأوعزت الى ممثليّ بأن يتابعوا اتصالاتهم مع الطرفين بغية إرساء أساس لمزيد من المناقشات لهذه المسائل. وتحقيقا لهذه الغاية، سافر السيد كلارك الى المنطقة في آذار/مارس وأيار/مايو ١٩٩٥.

٦٥٤ - والدعم المستمر الذي يقدمه الأعضاء في مجلس الأمن لجهود بعثة المساعي الحميدة التي اضطلع بها لا زال يبعث على التشجيع بصورة خاصة. لكنه يؤسفني أنه، رغم توافر جميع العناصر المطلوبة على طاولة المفاوضات للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة، يبدو أن عملية التفاوض تعرقلت من جديد.

٦٥٥ - وقد واصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص الاضطلاع على نحو فعال بولايتها رغم تخفيض قوتها بما يقارب النصف عما كانت عليه في السنتين الماضيتين. وقد مارس الجانبان عموما ضبط

النفس في السنة الماضية. غير أن استمرار الهدوء ينبغي ألا يحجب أن ذلك مرده الى مجرد وقف إطلاق النار - لا السلام - في الجزيرة. وما زلت قلقا إزاء المستوى المفرط من القوات الأجنبية والتسلح في قبرص، والمعدل الذي يجري به تعزيزهما. ولم يوافق الطرفان بعد، وفقا للمجموعة المقترحة من تدابير بناء الثقة، على تمديد، دون تأخير، اتفاق سحب القوات لعام ١٩٨٩ كي يشمل جميع أجزاء المنطقة العازلة حيث لا تزال قوات كل منهما على مقربة شديدة من قوات الطرف الآخر. وينبغي أن يهتم جميع المعنيين بدعوة مجلس الأمن المتكررة لإجراء تخفيض كبير في عدد القوات الأجنبية وفي الإنفاق على الدفاع. وأعاود حث كلا الجانبين على اتخاذ تدابير متبادلة لتخفيف حدة التوتر، ومنها الالتزامات المتبادلة، من خلال قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، بألا توزع على طول خطوط وقف إطلاق النار ذخيرة حية أو أسلحة غير الأسلحة اليدوية، وبأن يحظر إطلاق نيران الأسلحة على مدى السمع أو البصر من المنطقة العازلة.

٧ - تيمور الشرقية

٦٥٦ - واصلت القيام بالمساعي الحميدة التماسا لتحقيق حل شامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية. وخلال الفترة المستعرضة، عقدت جولتين أخريين من المحادثات في جنيف، في ٩ كانون الثاني/يناير و ٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، مع وزيري خارجية اندونيسيا والبرتغال. وقد حددت هذه المحادثات عددا من المسائل الموضوعية التي تستدعي مزيدا من المناقشات كما استكشفت السبل الممكنة لإيجاد حل.

٦٥٧ - وخلال زيارتي لاندونيسيا في نيسان/ابريل، أجريت مناقشات مفيدة جدا مع الرئيس سوهارتو. وقد عقدت اجتماعات مماثلة في قيمتها مع الرئيس ماريو سواريس عندما زرت البرتغال في نهاية آب/أغسطس. كما أوفدت بعثة الى البرتغال واندونيسيا وتيمور الشرقية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ للتشاور مع الحكومتين ومع عدد كبير من شخصيات تيمور الشرقية بشأن مجموعة من الأفكار التي تساعد في دفع العملية الى الأمام.

٦٥٨ - وبدعم من الوزيرين، أخذت زمام المبادرة لتسهيل وتقديم الترتيبات اللازمة لعقد حوار شامل يضم مواطنين من تيمور الشرقية ولا يتناول هذا الحوار المركز السياسي لتيمور الشرقية ولا يمثل مسارا ثانيا للتفاوض. إنما يقصد به أن يكون منتدى للمناقشات الحرة وغير الرسمية فيما بين مواطني تيمور الشرقية بشأن الأفكار العملية التي تهدف الى تهيئة جو يفضي الى التوصل الى حل للمسألة. وقد عقد أول اجتماع لهذا الحوار في بورغ شلينغ، النمسا، في الفترة من ٢ الى ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وحضره ٣٠ شخصا من تيمور الشرقية يمثلون جميع وجهات النظر السياسية. وفي جو إيجابي، توصلت الوفود الى إعلان بتوافق الآراء وأبرزوا عددا من الأفكار المفيدة التي درستها في تموز/يوليه مع وزيري خارجية اندونيسيا والبرتغال. وقد أعرب المشتركون عن رغبتهم في عقد اجتماعات أخرى من هذا النوع في المستقبل. وإني أوافق على هذا الرأي وأعتزم متابعة هذه المسألة مع الطرفين.

٦٥٩ - وفي حين ما زالت هناك خلافات عميقة بين الطرفين بشأن المسألة الجوهرية لمركز الإقليم، فإني اعتقد أنه يمكن إيجاد حل من خلال الحوار المتأني. ومما يشجعني على هذا الاعتقاد رغبة الطرفين في مواصلة الحوار والسعي الى إيجاد حل دائم. كما يشجعني ما يعرب عنه مواطنو تيمور الشرقية من رغبة، تم إظهارها مؤخرا في الدورة الأولى للحوار، في الإسهام في عملية السلام هذه. وسيعقد الاجتماع الوزاري القادم في لندن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

٨ - السلفادور

٦٦٠ - واصلت السلفادور، بمساعدة الأمم المتحدة، عملية انتقالها من مجتمع عنيف مغلق نحو مجتمع يجري فيه إرساء أسس النظام الديمقراطي وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان. غير أنه، كما جرى في السنوات السابقة، لم يحرز تقدم كبير في تنفيذ العناصر المتبقية من اتفاقات السلام دون مشاكل أو تأخير. ومن بين هذه المشاكل الوزع الكامل للشرطة المدنية الوطنية واستكمال تسريح الشرطة الوطنية؛ وإصلاح النظامين القضائي والانتخابي؛ ونقل ملكية الأراضي الى المقاتلين السابقين؛ واختتام برامج إعادة إدماجهم. وفي ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، أبلغت مجلس الأمن أني أرى من الضروري التوصية بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور حتى ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٥.

٦٦١ - وظلت حكومة الرئيس ارماندو كالديرون سول وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تعربان عن عزمهما، مثلا في إعلان مشترك تم توقيعه في ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، العمل على تنفيذ اتفاقات السلام فورا لصالح جميع السلفادوريين. وقد جرى تنفيذ النقاط المتبقية، خصوصا في الجزء الأخير من السنة، بمزيد من السرعة. فمثلا، تم رسميا تنفيذ تسريح

الشرطة المدنية الذي طال تأجيله، وذلك في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. غير أن برنامج الأراضي تباطأ في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٥، وظهرت مؤشرات تدعو الى القلق.

٦٦٢ - وفي ضوء هذه التطورات، أبلغت رئيس مجلس الأمن في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥ عن عزمي على تشكيل فريق مصغر من موظفي الأمم المتحدة في السلفادور، بعد انتهاء ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، يقوم بالمساعي الحميدة ويتحقق من تنفيذ الأحكام المتبقية من اتفاقات السلام. كما سيوفر لي هذا الفريق، الذي سيشكل لفترة أولية مدتها ستة أشهر، مصدرا مستمرا من المعلومات، فأتمكن بذلك من إحاطة المجلس بما يستجد من تطورات. وفي ١٧ شباط/فبراير، رحب المجلس باقتراحي وبدأت الاستعدادات لنشر هذا الفريق.

٦٦٣ - وفي بداية نيسان/ابريل ١٩٩٥، قمت بزيارة الى السلفادور، وكانت هذه هي المناسبة الثالثة التي أزورها فيها كأمين عام. ورغم أني شددت على أن المسؤولية الأولى عن العملية تقع على عاتق السلفادوريين، فقد أكدت لحكومة السلفادور وشعبها أن التزام الأمم المتحدة ما زال قائما رغم انسحاب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور.

٦٦٤ - وفي ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥، وقع الأطراف في اتفاقات شابولتيبيك للسلام برنامج عمل لإنجاز جميع النقاط المتبقية في اتفاقات السلام. وفي اليوم التالي اتخذ مجلس الأمن القرار ٩٩١ (١٩٩٥)، فأنهى رسميا ولاية بعثة المراقبين. وبدأت البعثة الجديدة لمراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، التي يرأسها السيد إنريك تر هورست، ممثلي الخاص، أعمالها وفقا للخطة في ١ أيار/مايو ١٩٩٥. وقد تم تمويل موظفي هذه البعثة جزئيا من التبرعات، وهي تمثل وجودا للأمم المتحدة أقل بكثير مما كان عليه، لكنها تؤكد استمرار دعم المنظمة لبناء السلام في السلفادور.

٦٦٥ - وقد عمد برنامج العمل الى تقسيم الاتفاقات الباقية الى ستة مجالات (الأمن العام، ونقل ملكية الأراضي، والمستوطنات البشرية، وبرامج إعادة الإدماج، وصندوق حماية الجرحى والمعوقين، والإصلاحات التشريعية) ووضع مواعيد لا بد من إنجاز أحكام محددة بحلولها. والنشرات الشهرية المستوفاة عن التقدم المحرز في برامج العمل التي عممتها بصورة غير رسمية على أعضاء مجلس الأمن، قد أظهرت استمرار عزم الأطراف في اتفاقات السلام على انجاز هذه الاتفاقات. وتم إحراز تقدم في جميع المجالات بقيام الحكومة بإيداع صك التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانة منظمة الدول الأمريكية والاعتراف بالولاية القضائية لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، مما يستحق ترحيبا خاصا.

٦٦٦ - غير أنه اتضح، بحلول مطلع آب/اغسطس ١٩٩٥، أنه حدثت حالات تأخير شديد في برنامج نقل ملكية الأراضي (إذ لم ينجز الرقم المستهدف البالغ ٦٠ في المائة الذي طلب تحقيقه في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٥ إلا في الأسبوع الأول من تموز/يوليه)، وفي تصميم "نظام خاص" للمستوطنات البشرية الريفية، وفي تعزيز الشرطة المدنية الوطنية، وتنفيذ الإصلاحات في الهيئة القضائية التي أوصت بها لجنة تقصي الحقائق. ولم يبق على انقضاء فترة ولاية البعثة الجديدة لمراقبي الأمم المتحدة في السلفادور سوى أقل من ثلاثة أشهر بقليل، لكنها واصلت الاضطلاع بمسؤولياتها في مجالي المساعي الحميدة والتحقق من أجل بذل جهد ختامي لإنهاء هذه العناصر المتبقية من اتفاقات السلام.

٩ - جورجيا/أبخازيا

٦٦٧ - واصل مبعوثي الخاص لجورجيا، السيد إدوارد برونر، بدعم من الاتحاد الروسي بوصفه طرفا ميسرا ومن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها طرفا مشاركا، بذل جهوده الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة للنزاع، وبخاصة في تحديد مركز سياسي لأبخازيا يكون مقبولا لدى كلا الجانبين الجورجي والأبخازي. وقد قام المبعوث بزيارة المنطقة ورأس عدة جولات من المفاوضات ومحادثات الخبراء. وقد قمت بزيارة جمهورية جورجيا في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ كي استطلع مع رئيس الدولة، السيد إدوارد شيفرنادزه وغيره من المسؤولين في الحكومة الجورجية كيفية السير قدما بالعملية السياسية. وعرضت أيضا أن أقوم بالمساعدة عن طريق الاجتماع إما بصفة منفصلة أو مشتركة مع قادة الجانبين. وقام الاتحاد الروسي، بوصفه طرفا ميسرا، ببذل جهود مكثفة في عام ١٩٩٥ للتوصل إلى اتفاق على مشروع بروتوكول يمكن أن يوفر الأساس اللازم لتسوية جورجية - أبخازية. ومن المؤسف أن هذه الجهود لم تسفر جميعها حتى الآن إلا عن تقدم سياسي ضئيل.

٦٦٨ - ولا تزال توجد فجوة كبيرة بين الجانبين بشأن المركز السياسي لأبخازيا في إطار وحدة أراضي جورجيا. فدستور أبخازيا، الذي أصدره مجلس السوفيات الأعلى لأبخازيا في ٢٦ تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ينص على أن أبخازيا "دولة ديمقراطية ذات سيادة ...". وهذه الترتيبات الدستورية غير مقبولة لدى الجانب الجورجي الذي يصر على الحفاظ على وحدة أراضيه. وتقترح حكومة جورجيا إنشاء اتحاد لجورجيا تمنح أبخازيا في إطاره درجة واسعة من الاستقلال الذاتي.

٦٦٩ - وبافتراض أن من الممكن التوصل إلى اتفاق على مشروع البروتوكول الجاري مناقشته حاليا، فإنه سيلزم أن تلي ذلك فترة طويلة من المفاوضات التفصيلية للاتفاق على سبل تنفيذ التسوية. وستستلزم تلك المفاوضات اهتماما مستمرا على الطبيعة. ولذا قررت أن أعين نائبا لمبعوثي الخاص، يقيم في المنطقة بحيث يمكنه توفير وجود مستمر على مستوى سياسي رفيع. وعلى غرار السوابق في العمليات الأخرى، مثل العمليتين المضطلع بهما في قبرص وطاجيكستان، سيكون نائب المبعوث أيضا رئيسا لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. ولدى اضطلاع النائب بمهام الاتصال السياسي والتفاوض، سيقسم وقته بين تبليسي وسوخومي، وسيسافر عند الاقتضاء إلى موسكو لإجراء مشاورات مباشرة مع السلطات الروسية.

٦٧٠ - ولا تزال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا تؤدي المهام التي كلفها بها مجلس الأمن في القرار ٩٣٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤. وتحتفظ البعثة بمقرها في سوخومي، بيد أنه نظرا لعدم توافر سكن مناسب في تلك المدينة، فإن بعضا من موظفي مقر البعثة يوجدون حاليا في بيتسوندا. ويوجد للبعثة أيضا مكتب للاتصال في تبليسي وثلاثة مقار للقطاعات - في سوخيمي وغالي وزوغديدي. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد لدى البعثة ست قواعد لمواقع الأفرقة: ثلاث في منطقة غالي، واثنتان في منطقة زوغديدي، وواحدة في وادي كودوري.

٦٧١ - ولا تزال حكومة جورجيا والسلطات الأبخازية تمتثلان بوجه عام لاتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤. وقد سحبت جميع القوات المسلحة من المنطقة الأمنية، وإن كانت لا تزال توجد قطع قليلة من المعدات العسكرية الثقيلة غير العاملة في المنطقة المحدودة السلاح.

٦٧٢ - ولا تزال الحالة متوترة في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح، وبخاصة في منطقة غالي. وتتمثل إحدى المشاكل الملحة للغاية في المنطقة الأمنية في أنه توجد على كلا الجانبين أسلحة غير مأذون بها بين السكان ولدى بعض الميليشيات الأبخازية، وكذلك الشرطة الجورجية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عناصر مسلحة خارجة عن سيطرة كل من حكومة جورجيا والسلطات الأبخازية ترتكب أنشطة إجرامية في منطقة غالي. أما الحالة في وادي كودوري، التي سادها التوتر قبيل انتهاء عام ١٩٩٤، فقد هدأت حاليا. ولا تزال العلاقات على أرض الواقع بين الأبخاز والسافان مرضية، مع تزايد بطيء، وإن كان مطردا، في الثقة المتبادلة.

٦٧٣ - وأفادت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بأن قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة تواصل تسيير عملياتها في إطار اتفاق أيار/مايو ١٩٩٤ وأن أي اختلاف عن المهام المحددة في الاتفاق تم إجراؤه بالتشاور مع الأطراف. ويتسم التعاون بين البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة بأنه مثمر جدا. كما أن التعاون بين البعثة وحكومة جورجيا والسلطات الأبخازية مرض هو الآخر. وتواصل البعثة عن طريق مكتب الاتصال التابع لها في تبليسي التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٦٧٤ - وعملا بالفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ٩٣٧ (١٩٩٤)، قمت بإنشاء صندوق للتبرعات دعما لتنفيذ الاتفاق المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية، بما في ذلك إزالة الألغام، على النحو الذي يحدده المانحون، مما سييسر تنفيذ ولاية البعثة. وقد أعلن تبرع واحد حتى الآن.

٦٧٥ - وعند الاستقلال، كان شعب جورجيا يتمتع بواحد من أعلى مستويات المعيشة في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. أما اليوم فالبلد منكوب بانعدام الاستقرار السياسي والحرب الأهلية على جبهتين كما أصبح ٠٠٠ ٢٧٠ من أبنائه مشردين. وقد خرب الاقتصاد بسبب الافتقار إلى النقد الأجنبي اللازم للمدخلات الضرورية، مثل الوقود، وبفعل التضخم الجامح. وقد تقلص الانتاج الزراعي في عام ١٩٩٤ للسنة الرابعة على التوالي. أما في منطقة أبخازيا المنفصلة، فتفيد التقارير بأن حوالي ٧٥ في المائة من السكان الأصليين قد فروا بسبب الصراع الأهلي إلى مناطق أخرى من جورجيا، وبأن المنطقة لا تزال مسرحا لدمار شامل. وفي بعض المناطق، زرعت أعداد كبيرة من الألغام وأصبحت الطرق غير صالحة للمرور.

٦٧٦ - ومن بين جميع الصعوبات التي تجابهها جورجيا حاليا، يعتبر أشدها إلحاحا النقص الشديد في المواد الغذائية الأساسية والحالة الخطيرة لإمدادات الطاقة. وبعد عدة سنوات من العجز الضخم في الميزانية، تفتقر الحكومة إلى الموارد اللازمة لكفالة التوفير المستمر للخدمات الاجتماعية الأساسية. فكثير من وحدات الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات

عاجز عن العمل بسبب النقص في الأدوية والمعدات. وتكاد الرعاية الصحية حاليا تكون معتمدة تماما على المساعدة الإنسانية الدولية.

٦٧٧ - وبالإضافة إلى ذلك، هناك أعداد ضخمة من الأيتام والأطفال المتروكين والأشخاص المحتاجين إلى تعليم خاص، تعيش حاليا في ظل ظروف من الفقر المدقع بسبب تخفيض الإنفاق الحكومي. ومعظم هؤلاء ليس لديهم ما يكفي من القوت والفراش والملابس الشتوية والمواد التعليمية. وكما هي الحال في الجمهوريات القوقازية المجاورة، يوجد عجز في الكتب والمواد المدرسية، كما أن عديدا من مباني المدارس بحاجة عاجلة إلى الإصلاح.

٦٧٨ - وكان التقدم المحرز ضئيلا أيضا في مجال عودة اللاجئين والمشردين إلى أبخازيا. وعلى الرغم من أن العودة الطوعية إلى الوطن تحت إشراف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدأت في منتصف تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، فإن من المخيب للآمال أن عدد من عادوا حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ لم يتجاوز ٣١١ شخصا من اللاجئين والمشردين الذين يقدر مجموعهم بـ ٠٠٠ ٢٥٠ شخص. ومنذ نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، توقفت تقريبا العودة النظامية إلى الوطن، كما أن اللجنة الرباعية لم تجتمع منذ ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٥. وعاد إلى مقاطعة غالي بصفة تلقائية حوالي ٠٠٠ ٢٠ شخص.

٦٧٩ - ولا يزال الجانب الأبخازي يعارض العودة السريعة الواسعة النطاق للاجئين والمشردين. والعرض الذي قدمه في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥ بإعادة ٢٠٠ شخص أسبوعيا وبأن يكون أكثر مرونة فيما يتعلق باللاجئين والمشردين الذين يعودون بصورة تلقائية لا يفي بالمقتضيات التي ترى مفوضية شؤون اللاجئين أنها لازمة لأي جدول زمني معقول. ويؤدي استمرار التأخير في إعادة توطين المشردين داخليا في أبخازيا إلى تحميل اقتصاد جورجيا بعبء ثقيل، يضعف من قدرته على الانتعاش ويزيد من حدة التوترات الاجتماعية والسياسية. ولا يزال الجانب الأبخازي يربط بين التقدم بشأن مسألة اللاجئين والتقدم على صعيد القضايا السياسية. وتحتجز السلطات آلافا من الطلبات الأخرى، ورفضت النظر في أي طلبات ترد بعد ذلك بسبب توقف مفاوضات السلم على كلا الجانبين.

٦٨٠ - وتتخذ الحكومة الجورجية حاليا خطوات من أجل الإصلاح الاقتصادي كجزء من جهودها الرامية إلى الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى الاقتصاد السوقي. ومهمة تحويل الاقتصاد الذي تديره الدولة إلى أيدي القطاع الخاص مهمة مضنية ينتج عنها هي نفسها عسر اقتصادي واجتماعي شديد. وفي عام ١٩٩٤، ألغيت بصورة تدريجية الإعانات التي كانت تدعم اللوازم الأساسية الهامة، مما أدى إلى حدوث زيادات في الأسعار. وسيسن بصورة تدريجية خلال عام ١٩٩٥ المزيد من إجراءات تحرير الأسعار بالنسبة لمعظم السلع الأساسية. وعلى الرغم من أنه قد تم أيضا زيادة الحد الأدنى للأجور والمعاشات التقاعدية، فإن هذه الإصلاحات عاجزة عن مسايرة التضخم المتصاعد.

٦٨١ - ونظرا إلى هذه المشاكل، قامت إدارة الشؤون الإنسانية بقيادة بعثة مشتركة بين الوكالات أوفدت إلى جورجيا في شباط/فبراير ١٩٩٥، للسنة الثانية على التوالي، لتقييم احتياجات البلد وصياغة نداء موحد مشترك بين الوكالات من أجل القوقاز، بما في ذلك جورجيا، يغطي الفترة من ١ نيسان/ابريل ١٩٩٥ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦. وتم إصدار هذا النداء في جنيف في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥. وتضم الأنشطة المشمولة في ذلك النداء مشاريع غوثية ستضطلع بها وكالات وبرامج الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في قطاعات المواد الغذائية والمواد غير الغذائية والمأوى والصحة، فضلا عن مشاريع ترمي إلى تعزيز قدرة البلد على الاعتماد على الذات فيما بعد مرحلة الطوارئ.

٦٨٢ - وفي ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥، انعقدت اللجنة الرباعية في موسكو لكي تستطلع مرة أخرى إمكانيات استئناف برنامج العودة الطوعية إلى الوطن تحت إشراف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقام ممثلو المفوضية بعرض جدول زمني محدد للعودة، مؤداه أن يعود المشردون من مقاطعة غالي إلى ديارهم قبل نهاية عام ١٩٩٥. وعلى الرغم من الجهود المضنية التي بذلت للحصول على استجابة أكثر مرونة، تمسك الجانب الأبخازي بموقفه السابق، الذي أعلنه في نيسان/ابريل ١٩٩٥، وهو السماح بالعودة لـ ٢٠٠ شخص فقط أسبوعيا. ولا يزال هذا الموقف غير مقبول لدى الأطراف الأخرى.

٦٨٣ - وأدت أوجه التحسن الطفيف في الأحوال الأمنية في مقاطعة غالي إلى زيادة التنقلات اليومية للمشردين ذهابا وإيابا عبر نهر إنغوري، متجهين أساسا إلى المنطقة الأمنية الدنيا للعمل في الحقول أو التجارة أو إصلاح المنازل. وقرر البعض من هؤلاء الأشخاص البقاء في مقاطعة غالي ما لم تتدهور حالة الأمن مرة أخرى. ويقدر عدد السكان شبه المقيمين بما يتراوح من ٠٠٠ ٢٥ و ٠٠٠ ٣٥ نسمة. بيد أن أعدادا كبيرة لا تزال تعيش في ظروف صعبة مما يسبب ارهاقا كبيرا للاقتصاد الجورجي، وللعلاقات البشرية والخدمات المحلية. وفي ظل هذه الظروف، علت بشدة

درجة الاحباط والكرب، مما أدى إلى تكرر المناداة بالعودة التلقائية الجماعية إلى الوطن.

٦٨٤ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، بلغت الأموال المتبرع بها للنداء ٩,٤ ملايين دولار، تمثل ٢٥,٧ في المائة من احتياجات التمويل اللازم لجورجيا، وفقا لما أفادت به الوكالات المصدرة للنداء إدارة الشؤون الانسانية. وسيبدأ في أواخر آب/اغسطس ١٩٩٥ إجراء استعراض منتصف المدة للنداء، بهدف استعراض تنفيذ المشاريع المعروضة في النداء وكذلك حالة التمويل، وعرض الخطط المتعلقة بمواصلة الأنشطة حتى انتهاء الفترة التي يغطيها النداء.

١٠ - غواتيمالا

٦٨٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير استمرت المفاوضات بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي تحت إشراف الأمم المتحدة. وفي حين أن التقدم في العملية لم يكن منسقا، فقد كان من الأمور الإيجابية ما تم من إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، وتوقيع الاتفاق بشأن هوية السكان الأصليين وحقوقهم.

٦٨٦ - وفي ضوء التقدم المحرز خلال النصف الأول من عام ١٩٨٤، وقرار لجنة حقوق الإنسان ٥٨/١٩٩٤، فقد أوصيت الجمعية العامة في تقريري المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٤ (A/48/984) بإنشاء مركز للتحقق من حقوق الإنسان في غواتيمالا في أقرب وقت ممكن. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أنشأت الجمعية العامة بموجب القرار ٢٦٧/٤٨، بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، لفترة أولية مدتها ستة أشهر، وعينت السيد ليوناردو فرانكو مديرا للبعثة. وبدأت البعثة رسميا عملها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وهي تشكل بمكاتبها الإقليمية الثمانية ومكاتبها دون الإقليمية الخمسة وبعدد أفرادها المأذون به البالغ ٢٤٥ موظفا دوليا، جهدا هائلا قامت به الأمم المتحدة في مجال التحقق من حقوق الإنسان وبناء المؤسسات. كما تمثل البعثة أبرز النتائج التي أسفرت عنها حتى الآن المحادثات التي تمت بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي.

٦٨٧ - وبعد توقيع خمسة اتفاقات في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ١٩٩٤، تباطأت المفاوضات خلال الستة أشهر الأخيرة من السنة. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أعربت عن قلقي للجمعية العامة ولمجلس الأمن، وذكرت أن الإطار الزمني المتوقع في البداية لإبرام اتفاق للسلم يتعين تنقيحه. وكتبت أيضا إلى الطرفين طالبا منهما تجديد التزامهما بالعملية ومشيرا إلى الخطوات التي ينبغي أن يكونا مستعدين لاتخاذها لاستعادة الزخم.

٦٨٨ - ونتيجة للمبادرات التي اتخذتها الأمانة العامة، وافق الطرفان في شباط/فبراير ١٩٩٥ على عدة مقترحات ترمي إلى تيسير استئناف المحادثات، بما في ذلك وضع إطار زمني جديد. وعلى ذلك الأساس، أبلغت الجمعية العامة ومجلس الأمن بأن الظروف مواتية لمواصلة مشاركة الأمم المتحدة في عملية السلم. واستؤنفت المفاوضات بعد ذلك بقليل، ووقع الاتفاق الإطاري بشأن هوية السكان الأصليين وحقوقهم في مكسيكو في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. وبدأت إثر ذلك الأعمال التحضيرية للتفاوض بشأن البند التالي من جدول الأعمال وهو الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والحالة الزراعية.

٦٨٩ - وفي ١ آذار/مارس ١٩٩٥، أحلت إلى الجمعية العامة أول تقرير لمدير البعثة (A/49/856، و Corr.1، والمرفق) الذي اعترف فيه بالتعاون الذي يقدمه الطرفان والمجتمع الدولي ووكالات منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بولاية التحقق المسندة إلى البعثة، أكد المدير وجود نمط من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وانتشار المخالفات دون عقوبة في غواتيمالا. وأوجز أيضا الأنشطة التي قامت بها البعثة في مجال بناء المؤسسات، الرامية إلى تعزيز المؤسسات الوطنية المسؤولة عن حماية حقوق الانسان، وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، جددت الجمعية العامة ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى.

٦٩٠ - وفي نيسان/أبريل، زرت نيكاراغوا لاستعراض أعمال البعثة والتقدم المحرز في عملية السلام. وهنأت الطرفين على الإنجازات التي حققاها حتى ذلك التاريخ، لا سيما الاتفاق بشأن هوية السكان الأصليين وحقوقهم، بيد أنني شددت على أن التزامهما ومثابرتهما وإرادتهما السياسية جوانب لا بد منها في نجاح العملية. وأكدت أن الجهود التي يبذلها الغواتيماليون لتحقيق المصالحة الوطنية سيدعمها المجتمع الدولي عن طريق الأمم المتحدة. ومتابعة لزيارتي، عينت السيد غيلبرتو شليتر مبعوثا خاصا لي إلى عملية السلام في غواتيمالا.

٦٩١ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه، أحلت إلى الجمعية العامة التقرير الثاني لمدير البعثة بشأن حقوق الإنسان

(A/49/929). وخلص المدير إلى أن التقدم المحرز منذ إقامة البعثة، وإن لم يكن كافيا، فقد أثبت أنه من الممكن، بتوافر الإرادة السياسية من الطرفين والتزام المجتمع ككل، تحسين حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا.

٦٩٢ - ويتفاوض الطرفان حاليا بشأن عدة مسائل منها الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والحالة الزراعية. وهناك عدة بنود لا تزال قيد النظر هي تعزيز السلطة المدنية ودور الجيش في المجتمع الديمقراطي، وإعادة إدماج الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في الحياة السياسية، والتوصل إلى اتفاق محدد لوقف إطلاق النار، والإصلاحات المؤسسية والنظام الانتخابي، وأخيرا وضع جدول زمني للتنفيذ والإنفاذ والتحقق.

٦٩٣ - وتمر غواتيمالا حاليا بالمراحل الأولى لحملة انتخابية تفضي إلى الانتخابات الرئاسية المقرر اجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ويرمي الجدول الزمني الذي اقترحته في شباط/فبراير ١٩٩٥ إلى أمور منها كفالة عدم تأثير الاعتبارات الانتخابية على المفاوضات. بيد أنه يبدو الآن أن فترتي المفاوضات والانتخابات ستتداخلان. ورغم تعقد الحالة، أرجو أن يتمكن الطرفان من التقدم بثبات نحو توقيع اتفاق السلم النهائي، في أقرب موعد في عام ١٩٩٦.

١١ - الهند وباكستان

٦٩٤ - يقوم فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان منذ عام ١٩٤٩ برصد وقف إطلاق النار في جامو وكشمير. وأكدت الهند وباكستان التزاماتهما باحترام خط وقف إطلاق النار وحل المسألة سلميا وفقا لاتفاق سيملا لعام ١٩٧٢. وقد أدت أنباء حوادث العنف في جامو وكشمير إلى تأزم العلاقات بين البلدين. وتبرز هذه التطورات الطابع الملح للسعي إلى إيجاد حل عن طريق حوار بناء. وفي هذا السياق، كنت على اتصال بالحكومتين وزرت البلدين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وأكدت لهما من جديد استعدادي، إذا ما رغبا في ذلك، لتقديم ما قد يلزم من مساعدة في تيسير التوصل إلى حل دائم.

١١٢ - العراق والكويت

٦٩٥ - خلال العام الماضي، واصلت تأكيدي للممثلين العراقيين على أهمية تعاون العراق في تنفيذ جميع التزاماته التي تنص عليها قرارات مجلس الأمن.

٦٩٦ - وقد حققت لجنة الأمم المتحدة الخاصة التي يرأسها السيد رولف إيكيوس، وفرقة العمل التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقدما كبيرا في تنفيذ الجزء جيم من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) بشأن القضاء على أسلحة الدمار الشامل للعراق وقدراته على إطلاق قذائف بعيدة المدى. وانتهت البعثة والفرقة من إقامة نظام لرصد صناعات العراق المزدوجة الغرض (أي ذات الاستعمالات غير المحظورة ولكن يمكن استخدامها في اكتساب قدرات على استحداث أسلحة محظورة)، بغية رصد امتثال العراق لالتزاماته بعدم اكتساب تلك القدرات المحظورة. وبدأ هذا النظام عمله في نيسان/أبريل ١٩٩٥.

٦٩٧ - وسيتواصل تحسين النظام مع اكتساب اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية مزيدا من الخبرة في تشغيله، بيد أن جميع عناصر النظام قائمة الآن. وركبت حوالي ١٢٠ كاميرا تشغل من بعد في ٢٨ موقعا وتسمح لمركز الرصد والتحقق في بغداد بالمراقبة الآنية. وركب في المواقع حوالي ٢٠ جهاز استشعار كيميائي لمعاينة الهواء آليا، وأنشئ في المركز مختبر كيميائي ذو قدرات عالية لتحليل تلك العينات. وللمركز أيضا غرفة تحضير بيولوجي لإعداد مجموعات العينات البيولوجية وإرسالها إلى مختبرات في بلدان أخرى. وحسنت الاتصالات للقيام بمهام مرتبطة بالرصد والتحقق الجاريين.

٦٩٨ - وتعمل الآن خارج المركز أفرقة متفرغة من المفتشين المقيمين في كل من اختصاصات الأسلحة. وتكمّل أنشطتهم عمليات تفتيش ومسح جوية تجريها طائرات مراقبة عالية الارتفاع تقدمها الولايات المتحدة. ولا تزال هذه القدرات الجوية تشكل العنصر الرئيسي في قدرة اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية على الوفاء بولايتيهما لأنها توفر قدرة المسح الأساسية على تحديد المواقع التي قد تكون بحاجة إلى تفتيش، وتكفل القدرة على القيام بعمليات تفتيش المواقع في غضون مهلة قصيرة، عند الاقتضاء.

٦٩٩ - وستتواصل الجهود لتوضيح جميع عناصر قدرات العراق السابقة في مجال الأسلحة المحظورة، والتعرف بالتالي على مآلها. وقد طرأ تقدم كبير في هذا المجال ولكن هناك مسائل رئيسية لا تزال معلقة في المجال البيولوجي.

٧٠٠ - وفي أيار/مايو ١٩٩٤، قدمت اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقا للفقرة ٧ من القرار ٧١٥ (١٩٩١) مقترحا بشأن آلية لرصد الصادرات والواردات، تستلزم قيام كل من العراق وحكومات المصدرين بتقديم إشعار بجميع عمليات التصدير، إلى وحدة مشتركة ستنشئها اللجنة الخاصة والفرقة العاملة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيويورك.

٧٠١ - وأود أن أعرب عن تقديري للحكومات التي اشتركت في عمليات اللجنة الخاصة، لا سيما حكومة ألمانيا التي قدمت بسخاء إلى اللجنة الخاصة الدعم الجوي في شكل طائرات نقل من طراز C-160 وطائرات هليكوبتر من طراز CH-53G.

٧٠٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، قامت حكومة العراق بخطوة هامة نحو تأكيد اعترافها بسيادة الكويت وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وواصلت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت عملها في المنطقة المنزوعة السلاح التي أنشئت على جانبي الحدود بين العراق والكويت. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، اعترف العراق رسميا بالحدود الدولية التي رسمتها الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣. والحالة هادئة في منطقة مسؤولية البعثة.

٧٠٣ - وواصل منسق الأمم المتحدة لاستعادة ممتلكات الكويت من العراق تيسير تسليم الممتلكات. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أبلغني العراق أنه بعد تفكيك وتسليم طائرة معطوبة من طراز C-130 فإنه "لن يبقى له ما يرجعه". وردت الكويت بأن أحالت إليّ ما أسمته "قائمة تقريبية ولكنها غير حصرية" للممتلكات الكويتية التي تنتظر الاستعادة. وشددت أيضا على الأهمية التي توليها لعودة المحفوظات التي لا تعوض.

٧٠٤ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بعثت الكويت بقائمة بمعدات عسكرية تابعة لوزارة الدفاع قالت إنها لا تزال بحوزة العراق. ووضعت ترتيبات للتسليم الذي بدأ في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٥ واستمر حتى تموز/يوليه ١٩٩٥. وفي العديد من وثائق التسليم التي وقعها الطرفان، شكت الكويت من سوء حالة المعدات المعادة، في حين أن العراق أشار إلى أن العربات أعيدت في "نفس الحالة التي أوتينا بها من الكويت". وأشارت الكويت أيضا إلى أن ٣٣ فقط من بين ١٢٠ ناقلات جنود سلمت إلى الكويت هي ناقلات كويتية.

٧٠٥ - ومن بين المسائل الإنسانية العاجلة التي نشأت عن الحالة بين العراق والكويت مصير ما يزيد على ٦٠٠ من رعايا الكويت وبلدان ثالثة لا يزالون مفقودين في العراق. وقد حثثت العراق على التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ليتسنى القيام ببحث كامل عن مآلهم.

٧٠٦ - ومما يقلقني بالغ القلق أيضا معاناة السكان المدنيين العراقيين. وقد حثثت في مناسبات عديدة المسؤولين العراقيين على قبول صيغة مجلس الأمن "النفط مقابل الغذاء" الواردة في القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١). وليس بوسعي إلا أن أعرب عن الأسف لعدم قبول العراق هذا التدبير المؤقت، الذي يمثل بالفعل خطوة هامة نحو التغلب على الأزمة القائمة بين العراق والمجتمع الدولي.

٧٠٧ - وقد بذلت قصارى الجهد للامتثال لقرار مجلس الأمن ٧٧٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، الذي طلب فيه المجلس مني التأكد من مكان ومبالغ الأصول المتصلة بالنفط والمشتقات النفطية العراقية التي يمكن إيداعها في حساب الضمان المعلق، وكذلك من وجود أية كميات من النفط أو مشتقات النفط العراقية التي يمكن بيعها. ويؤسفني أن أفيد بأنه لم تودع في الحساب أية أموال أخرى نتيجة الجهود التي بذلتها للحصول عن معلومات عن تلك الأصول مباشرة من الحكومات التي لها ولاية قضائية على الشركات النفطية ذات الصلة أو على فروعها. ومنذ اتخاذ القرار ٧٧٨ (١٩٩٢) وحتى يوم ١ آب/أغسطس ١٩٩٥ أودع في حساب الضمان المعلق ٣٦٥,٥ من ملايين الدولارات تمثل تبرعات وأصولا نفطية عراقية.

٧٠٨ - وتعترف الأمم المتحدة بالتزام العراق بدفع تعويضات إلى ضحايا العدوان. وعقدت اللجنة المنشأة لإدارة صندوق التعويض التابع للأمم المتحدة، المنصوص عليه في الفقرة ١٨ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) أربع دورات عادية منذ آب/أغسطس ١٩٩٤. وخلال تلك الفترة وافق مجلس الإدارة على تقارير وتوصيات أفرقة المفوضين وأصدر مقررات بشأن ثلاثة أقساط من مطالبات الفئة "ألف" (الرحيل)؛ وقسطين من مطالبات الفئة "باء" (الأذى الشخصي الجسيم أو الوفاة)؛ وقسط واحد من مطالبات الفئة "جيم" (الخسائر الفردية إلى حد ٠٠٠ ٠٠٠ ١ من دولارات الولايات المتحدة). ومنح مجلس الإدارة في مقرراته تلك أكثر من ١,٣ بليون دولار إلى ٩٢٠ ٣٥٤ من مقدمي المطالب التي قبلت.

٧٠٩ - ومع الأسف، فباستثناء حوالي ٢,٧ من ملايين الدولارات دفعت إلى أول ٦٧٠ من مقدمي المطالب التي قبلت في الفئة "باء" في أيار/مايو ١٩٩٤، وحوالي ٨,١ من ملايين الدولارات دفعت إلى ٥٦٢ ٢ من المطالبات من الفئة "باء" في عام ١٩٩٥، رهنا بتوافر الأموال، فإن المبالغ التي منحتها لجنة التعويضات لم تدفع بسبب عدم توافر الأموال في صندوق التعويض.

٧١٠ - وخلال عام ١٩٩٤، أثر نقص التمويل على جميع القطاعات التي يشملها البرنامج الإنساني المشترك بين الوكالات. وفيما يتعلق بالمساعدة الغذائية خصصت معظم الهبات لـ "منطقة الحكم الذاتي"

(محافظات أربيل ودهوك، والسليمانية). وأفادت تقارير برنامج الأغذية العالمي أن حوالي ٧٠ في المائة من الاحتياجات الغذائية لبيت في الشمال و ٤٠ في المائة فقط منها لبي في الوسط والجنوب. ونتيجة لانعدام الموارد غطي قدر كبير من الأغذية الموجهة إلى الوسط والجنوب بأموال مناظرة من حساب الأمم المتحدة للضمان المعلق.

٧١١ - واستمر تدهور الأحوال الصحية في جميع أنحاء البلد بسبب نقص العقاقير الأساسية واللوازم الطبية. ومما زاد من خطورة الحالة قلة الإمداد بالماء الصالح للشرب وسوء حالة المرافق الصحية بسبب الافتقار للمعدات الأساسية وقطع الغيار اللازمة لإصلاح شبكات الماء والصرف الصحي وشبكات الإمداد بالكهرباء.

٧١٢ - وفيما يتعلق بالأمن، أفيد منذ أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ عن صراع بين أعضاء حزبين سياسيين كبيرين في محافظتي أربيل والسليمانية الشماليتين. وأسفرت العمليات العسكرية التركية التي جرت مؤخرا على الحدود التركية العراقية، لا سيما قرب زاغو (محافظة دهوك) عن تقييد حركة القائمين بالمساعدة الإنسانية وسلع الإغاثة.

٧١٣ - وبحلول نهاية نيسان/ابريل ١٩٩٥، خفضت وحدة حرس الأمم المتحدة في العراق التي تجاوز قوامها ٥٠٠ حارس في عام ١٩٩١ إلى ٥٠ حارسا معظمهم منتشر في "منطقة الحكم الذاتي" لحماية القائمين بالعمليات الإنسانية. ونتيجة لورود تبرعات من مانحين مؤخرا لدعم وحدة الحرس، يجري وضع ترتيبات لتعيين ١٠٠ حارس إضافي إلى الوحدة خلال صيف ١٩٩٥. وفي بيئة متقلبة يسودها التوتر مثل شمال العراق، تمثل وحدة الحرس عنصرا ضروريا لحماية أفراد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وكذلك الأصول والعمليات المتصلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات.

٧١٤ - وفي إطار النداء السابق (الذي يغطي الفترة من ١ نيسان/ابريل ١٩٩٤ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥)، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات تقديم المساعدة الإنسانية إلى الفئات المستضعفة من السكان في جميع أنحاء البلد. وشملت المشاريع التي نفذتها وكالات وبرامج الأمم المتحدة ومنظمات المساعدة الإنسانية غير الحكومية جميع القطاعات ذات الأولوية التي وردت في النداء، مع تشديد خاص على الأغذية والصحة والمياه والمرافق الصحية والزراعة والمأوى والاندماج الريفي والتعليم. وكانت الاستجابة للنداءات السابقة غير كافية، وأمكن تغطية حوالي ٥١ في المائة (١٤٦ مليون دولار) من احتياجات البرنامج الاجمالية (٢٨٨,٥ من ملايين الدولارات) من التبرعات والأموال "المناظرة" من حساب الضمان المعلق، والمبالغ التي جرى ترحيلها من المرحلة السابقة. ومن هذا المبلغ، بلغ تمويل أنشطة المساعدة الإنسانية التي توجهها الأمم المتحدة ٩٢,٥ من ملايين الدولارات بينما بلغت التبرعات المتاحة لمنظمات المساعدة الإنسانية غير الحكومية وللبرامج المباشرة/الثنائية الأخرى ٥٣,٥ من ملايين الدولارات.

٧١٥ - وفي ٢١ آذار/مارس ١٩٩٥، وخلال اجتماع تشاور عقده المانحون في جنيف بشأن العراق، أصدرت الأمم المتحدة نداء إنسانيا موحدا بين الوكالات من أجل العراق يشمل الفترة من نيسان/ابريل ١٩٩٥ إلى آذار/مارس ١٩٩٦. وصمم البرنامج الذي يتطلب ما مجموعه ١٨٣,٣ من ملايين الدولارات يقتصر على معالجة أشد الاحتياجات إلحاحا لمواصلة أنشطة الإغاثة والتأهيل، ومنع استمرار تدهور الأحوال التي تؤثر على أضعف الفئات السكانية في جميع أنحاء البلد. ومنذ نيسان/ابريل ١٩٩٥ بلغت الأموال التي أعلن عن التبرع بها أو التي وردت فعلا لدعم الأنشطة التي توجهها الأمم المتحدة في العراق حوالي ٢٧ مليون دولار (تمثل التبرعات والأموال "المناظرة" من حساب الأمم المتحدة للضمان المعلق). يضاف إلى ذلك عدد من التبرعات المباشرة لدعم منظمات المساعدة الإنسانية غير الحكومية والبرامج الثنائية في شمال العراق.

٧١٦ - وفي إطار النداء الحالي، يستمر تزايد الاحتياجات الإنسانية في جميع القطاعات التي يشملها البرنامج، لا سيما في قطاعي التغذية والصحة. وعلى أي حال فإن وفيات الأطفال في تزايد بسبب الأمراض الناتجة عن سوء التغذية وانعدام الرعاية الطبية المناسبة. وأفادت منظمة الصحة العالمية بحدوث ارتفاع في اصابات السل ووجود نقص حاد في العقاقير الأساسية والمعدات الطبية في المستشفيات. ويوجد ما لا يقل عن ٤ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الغذائية، ويهدد الجوع حياة أكثر من مليون شخص منهم. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥، وبسبب التناقص السريع في كميات الأغذية المخزونة في "منطقة الحكم الذاتي"، قرر برنامج الأغذية العالمي تخفيض عدد المستفيدين من توزيع الأغذية من ٣٥٠ ٠٠٠ شخص إلى ٣٠٠ ٠٠٠ شخص. وفي الوسط والجنوب كان برنامج الأغذية العالمي يستهدف ٥٥٠ ٠٠٠ شخص ولكنه لم يتمكن من مواصلة تغذية أكثر من حوالي ٦٠ ٠٠٠ شخص من الفئات الضعيفة في المؤسسات الاجتماعية. والحالة تتطلب دعما عاجلا من المجتمع الدولي لتغطية الاحتياجات غير الملباة لشراء

وتخزين الأغذية والأدوية ومواد الإيواء قبل حلول الشتاء.

١٣ - شبه الجزيرة الكورية

٧١٧ - واصلت عن كثب تتبع التطورات في شبه الجزيرة الكورية، ومن دواعي سروري أن أشير إلى أنه في مجال تنفيذ الاتفاق الإطاري لشهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ المبرم بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، توصل البلدان إلى اتفاق في حزيران/يونيه بشأن توفير مفاعلين للميـــاه الخفيفة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولا تزال المناقشات جارية حول مسألة التخزين المأمون للوقود المستنفد المزال من مفاعلات ذلك البلد. وبالإضافة إلى ذلك، فقد جرى تخفيض الحواجز القائمة في وجه التجارة والاتصالات بين البلدين، ويتوقع فتح مكاتب اتصال في عاصمتيهما في المستقبل القريب.

٧١٨ - ويؤمل في أن يسهم التقدم المحرز في هذه المجالات في التحسن المطرد للحالة في شبه الجزيرة الكورية، لا سيما من خلال استئناف الحوار بين الشمال والجنوب. وما زلتُ مستعدا لتوفير مساعيَّ الحميـــدة التـــي قد تراها الأطراف مفيدة. وأعتزم زيارة جمهورية كوريا في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ كما أعتزم الذهاب إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في النصف الأول من سنة ١٩٩٦ في مهمة مساع حميدة.

١٤ - ليبريا

٧١٩ - أنشئت بعثـــة مراقبي الأمـــم المتحدة في ليبريا بموجب قرار مجلس الأمن ٨٥٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ للعمل مع فريق المراقبة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من أجل تنفيذ اتفاق كوتونو للسلم الموقع بين الفصائل الليبرية في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣. غير أن أوجه التأخير والعقبات التي اوجدتها مختلف الفصائل الليبرية فيما يتعلق بالاتفاق استلزمت عقد مجموعة من الاتفاقات اللاحقة بين الفصائل، وكان يتعين أن يستمر عمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا متجاوزا إلى مدى بعيد الإطار الزمني الأصلي المحدد في قرار مجلس الأمن.

٧٢٠ - وقد أحرز التقدم الأصلي في إطار اتفاق كوتونو للسلم مما شجع مجلس الأمن على أن يمدد، بموجب قراره ٩١١ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٤، فترة ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لغاية ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، مع توقع إنهاء البعثة في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وفي أعقاب ذلك، اتجهت الحالة في ليبريا اتجاها سلبيا مع ازدياد حدة القتال بين الفصائل مما أدى إلى توقف عملية السلام برمتها.

٧٢١ - وقام ممثلي الخاص، السيد الأخضر الابراهيمي، بزيارة ليبريا في الفترة من ١٦ إلى ٢٦ آب/اغسطس ١٩٩٤ لمساعدتي على تحديد الخيارات المتاحة للأمم المتحدة من أجل تيسير عملية السلام. وبعد ذلك بوقت قصير، عقد رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، رئيس غانا جيري رولينغز، اجتماعا للفصائل في أكوسومبو غانا، في ٧ أيلول/سبتمبر بغية استعراض حالات التأخير في تنفيذ عملية السلام. وأسفر هذا الاجتماع عن توقيع اتفاق تكميلي لاتفاق كوتونو للسلام في أكوسومبو في ١٢ أيلول/سبتمبر.

٧٢٢ - وتزامن إبرام اتفاق أكوسومبو مع ازدياد مفاجئ في حدة القتال في ليبريا. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، جرى احتجاز ٤٣ مراقبا عسكريا من مراقبي الأمم المتحدة غير المسلحين و ٦ أفراد من منظمات غير حكومية. وبحلول ١٨ أيلول/سبتمبر كان قد أفرج عنهم جميعا أو عادوا سالمين الى مواقعهم. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، ومع انهيار وقف إطلاق النار، ونظرا لأن أمن المراقبين العسكريين العزل لا يمكن كفالته قصرت العمليات العسكرية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا على حدود منطقة مونروفيا الكبرى وخفضت العنصر العسكري للبعثة من القوة المأذون بها والمحددة بـ ٣٦٨ إلى نحو ٩٠ مراقبا.

٧٢٣ - وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، أوفدت بعثة رفيعة المستوى، برئاسة الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إلى المنطقة للتشاور مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ورؤساء دول الجماعة بشأن أفضل السبل التي يمكن بها إحياء عملية السلام. وبعد ذلك بوقت قصير، أجرى رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا مزيدا من المشاورات مع الفصائل الليبرية والجماعات المعنية مما أدى إلى توقيع اتفاق إضافي في أكرا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

٧٢٤ - وخلافا لاتفاق أكوسومبو، فإن اتفاق أكرا وقعته جميع الفصائل الليبرية وهو يسعى إلى توضيح اتفاق أكوسومبو. وباستثناء وقف إطلاق النار الجديد الذي بدأ سريانه في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، فقد أخفقت الفصائل في تنفيذ جميع العناصر الرئيسية الأخرى لاتفاق أكرا، بما فيها القرار القاضي بتشكيل مجلس جديد للدولة. وانهار وقف إطلاق النار مرة أخرى في أوائل شباط/فبراير ١٩٩٥ بينما كان قد أعيد اقراره في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر.

٧٢٥ - وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، أقام ممثلي الخاص الجديد لليبريا، السيد أنطوني نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة)، مكتبا له في مونروفيا. وما برح السيد نياكيي يتشاور مع الفصائل الليبرية، ومع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وكذلك مع رؤساء دول الجماعة، بهدف تيسير البحث عن حل سلمي لأعمال القتال المستمرة.

٧٢٦ - وأعرب مجلس الأمن في قراره ٩٧٢ (١٩٩٥) المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، عن بالغ قلقه إزاء الحالة في ليبريا. وأعرب أيضا عن الأمل في أن يعقد مؤتمر قمة للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل المواءمة بين سياساتها بشأن ليبريا ولا سيما تطبيق حظر توريد الأسلحة بموجب قرار مجلس الأمن ٧٨٨ (١٩٩٢). وفي ١١ آذار/مارس ١٩٩٥، اتفقتُ مع الرئيس الغاني رولينغز في اجتماع عقد في كوبنهاغن على أن يعقد في أبوجا، رهنا بموافقة رئيس الدولة النيجيري، مؤتمر قمة للجنة الـ ٩ التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا.

٧٢٧ - وفي تقريري المرحلي التاسع إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٥ (S/1995/158)، طرحت خيارات محددة على المجلس، بما في ذلك وجوب توفير الموارد الضرورية لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا إذا ما برهنت الفصائل الليبرية على استعدادها لتنفيذ اتفاق أكرا. وأعربت عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات في فريق المراقبين العسكريين؛ فقد قدمت تضحيات ضخمة منذ بدء العملية في عام ١٩٩٠.

٧٢٨ - وفي ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٥، اتخذ مجلس الأمن القرار ٩٨٥ (١٩٩٥) الذي مدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وفي أعقاب المشاورات المكثفة التي جرت بين رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ورؤساء دول غرب افريقيا وعدة اتصالات جرت بين الرئيس وبيني، عـُقد الاجتماع الثالث لرؤساء دول وحكومات لجنة الـ ٩ التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في أبوجا في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٥. وحضر الاجتماع رؤساء دول توغو وسيراليون وغامبيا وغانا وكوت ديفوار وليبريا ومالي ونيجيريا. وكانت بوركينا فاصو وغينيا ممثلتين بوزيري خارجيتهما. وحضر الاجتماع أيضا كبير الوزراء في هيئة رئاسة الشؤون الحكومية والدفاع الوطني لبنن ووزير التكامل الاقتصادي الأفريقي في السنغال. كما حضر الاجتماع مبعوثي الخاص، السيد فلاديمير بتروفسكي، وممثلي الخاص لليبريا، السيد أنطوني نياكيي، بالإضافة إلى حضور الأب كنعان بنانا، الشخصية المرموقة المعنية بليبريا في منظمة الوحدة الافريقية، ومبعوث الولايات المتحدة الخاص إلى ليبريا، السيد دين سميث.

٧٢٩ - وأرسلت الأطراف الليبرية التالية وفودا: القوات المسلحة الليبرية؛ وقوات لوفا للدفاع؛ والمؤتمر الوطني الليبري؛ ومجلس السلام الليبري؛ والجبهة الوطنية القومية الليبرية؛ والمجلس الثوري المركزي التابع للجبهة الوطنية القومية الليبرية؛ وجناح الحاج كروما من حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية؛ وجناح الجنرال روزفلت جونسون من حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية. واشترك في الاجتماع السيد ديفيد كبوماكبور، الرئيس الحالي لمجلس الدولة. وكان زعماء الفصائل يرأسون وفود جميع الفصائل الليبرية، باستثناء الجبهة الوطنية القومية الليبرية. وتلبية لدعوة موجهة من حكومة نيجيريا، سافر السيد تشارلز تيلور، زعيم الجبهة الوطنية القومية الليبرية وزعيم أحد الفصائل الليبرية وهو الوحيد الذي لم يحضر مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، إلى أبوجا في ٢ حزيران/يونيه لإجراء مشاورات مع المسؤولين النيجيريين. وفي ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، قدمت تقريري المرحلي الحادي عشر عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا إلى مجلس الأمن (S/1995/473). وبعد أن اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٠٠١ (١٩٩٥) في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، مدد المجلس ولاية البعثة حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وأعلن أنه ما لم يتم إحراز تقدم جدي وملموس على طريق التوصل إلى تسوية سلمية، فإن البعثة لن تجدد ولايتها بعد هذا التاريخ. وحث المجلس الأطراف الليبرية على أن تستغل فترة تمديد البعثة لتنفيذ عملية السلام المنصوص عليها في اتفاقي أكوسومبو وأكرا لعام ١٩٩٤، لا سيما أحكامهما المتعلقة بتنصيب مجلس الدولة؛ وإعادة إقرار وقف شامل وفعال لإطلاق النار؛ وفض اشتباك جميع القوات؛ ووضع جدول زمني لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح.

٧٣٠ - وأبلغ ممثلي الخاص الفصائل الليبرية بمضمون قرار مجلس الأمن ١٠٠١ (١٩٩٥) وحثها على التخلي عن أنانيتها، ومصالحها الضيقة وأن توافق عل اتخاذ خطوات ايجابية عاجلة لإحلال السلام في بلدها. وعقدت الفصائل الليبرية أيضا اجتماعا للتشاور، باستثناء الجبهة الوطنية القومية الليبرية، في ١٩ تموز/يوليه حضره ممثلي الخاص وممثلون عن منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا.

٧٣١ - وعقد مؤتمر القمة الثامن عشر للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في أكرا في ٢٨ و ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٥، وحضرها رؤساء دول بنن وغانا

وغينيا وكوت ديفوار وليبريا والنيجر. وفي تقريري المقدم إلى لجنة الـ ٩ التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، أشار الرئيس (رئيس غانا) إلى التطورات الايجابية التي وقعت منذ مؤتمر قمة أبوجا الأخير، ووصفها بأنها تدابير لبناء الثقة. وأشار أيضا إلى اجتماعات التشاور التي عقدت مؤخرا في مونروفيا، معربا عن أسفه لحقيقة أن بعض المسائل المعلقة لا تزال رغم جميع الجهود المبذولة بدون حل. وأشار إلى قرار مجلس الأمن ١٠٠١ (١٩٩٥) وأوضح الموعد النهائي الذي حدده المجلس. كما دعا الأمم المتحدة إلى مواصلة تقديم مساعدتها لعملية السلام.

٧٣٢ - واتفق زعماء الفصائل الليبرية في ١٩ آب/اغسطس ١٩٩٥ على إنهاء الأعمال القتالية وإجراء الانتخابات خلال سنة. وبدأ نفاذ اتفاق وقف اطلاق النار في ليبريا في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٥.

٧٣٣ - وفي إطار قرار مجلس الأمن ١٠٠١ (١٩٩٥)، في حال إحراز تقدم ملموس بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر، فقد أتفق على أن المجلس سيكون مستعدا للنظر في إعادة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا إلى قوامها الكامل مع إدخال تعديلات مناسبة على ولايتها وعلاقتها مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بما في ذلك المسائل المتصلة ببناء السلام في ليبريا بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الصدد، فإن تنصيب مجلس الدولة لليبريا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ يبعث على الأمل في إعطاء دفعة جديدة للسلم. وستكون المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي ذات أثر حاسم في هذا الشأن.

٧٣٤ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وجهت نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل ليبريا. واستهدف النداء جمع مبلغ ٦٥ مليون دولار طلبته وكالات الأمم المتحدة وبرامجها من أجل تلبية الاحتياجات المتعلقة بإنقاذ حياة ١,٨ مليون ليبيري من منكوبي الحرب. ولغاية ١٠ آب/اغسطس، أسهمت أوساط المانحين الدوليين بـ ٧١ في المائة من الأموال المطلوبة.

٧٣٥ - ووضعت الوكالات والبرامج الانسانية التابعة للأمم المتحدة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، بروتوكولات متفقا عليها للقيام بالأعمال الغوثية في ليبريا. وستواصل أوساط تقديم المساعدة الانسانية عملها بالتعاون مع ممثلي الخاص، مسترشدة بهذه المبادئ، للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المدنيين من منكوبي الحرب.

١٥ - الشرق الأوسط

٧٣٦ - تحققت خلال العام الماضي نتائج هامة في عملية السلام في الشرق الأوسط، مما يشهد باستمرار التزام الأطراف بالسير على طريق السلام. وكان من الإنجازات البارزة إبرام معاهدة السلام التاريخية، في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، بين دولة اسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية. وإني لأرحب بحرارة بهذا الاتفاق الفائق الأهمية الذي أنهى حالة حرب دامت عشرات السنين.

٧٣٧ - وواصلت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تنفيذ إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، الموقع في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، كانت السلطة الفلسطينية، التي أنشئت في أيار/مايو في الجزء الأكبر من قطاع غزة ومنطقة أريحا، قد أعطيت المسؤولية عن الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والسياحة وفرض الضرائب المباشرة في مناطق أخرى من الضفة الغربية. وتتفاوض اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية حاليا، على إعادة نشر القوات المسلحة الاسرائيلية في الضفة الغربية وعلى إجراء انتخابات المجلس الفلسطيني؛ وقد توصل قادة الجانبين إلى نصوص تفاهم مؤقتة بشأن عقد اتفاق.

٧٣٨ - وفي أثناء ذلك، استمرت المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن المسائل الإقليمية في الشرق الأوسط، وأدت إلى إيجاد شبكة من المشاريع المشتركة بين بلدان في المنطقة. وتشارك الأمم المتحدة مشاركة نشطة في المفاوضات المتعددة الأطراف بصفتها طرفا مشاركا كاملا من خارج المنطقة.

٧٣٩ - ومن هذه البوادر المشجعة تولد الأمل في إمكانية تعجيل التقدم في المفاوضات الإسرائيلية - اللبنانية والمفاوضات الاسرائيلية - السورية بحيث تفضي إلى قيام سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، بناء على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

٧٤٠ - إلا أن محادثات السلام الاسرائيلية - الفلسطينية تعقدت وانتكست في أكثر من مناسبة، من جراء هجمات إرهابية شنها أعداء السلام وقتل وجرح فيها عشرات من المدنيين. وقد أدنتُ هذه الحوادث، وأثلج صدري تصميم القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على مواصلة عملية السلام.

٧٤١ - وبالإضافة إلى ذلك، ما برح القلق يساور المجتمع الدولي بسبب قرارات حكومة اسرائيل القاضية بمصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة. وقد نظر في هذا الموضوع في المداولات التـــي دارت في مجلس الأمن خلال جلستيه الرسميتين المعقودتين في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ و ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥.

٧٤٢ - وتحتاج عملية السلام إلى تأييد جماهيري واسع، وسيظل هذا التأييد هشا ما لم يطرأ تحسن واضح على الأحوال المعيشية للفلسطينيين. ومن واجبي، في هذا الصدد، أن أوجه الانتباه إلى الآثار الضارة التي تلحق بالاقتصاد الفلسطيني الوليد من جراء عمليات إغلاق الأراضي المحتلة التي تقوم بها إسرائيل.

٧٤٣ - وتركز الأمم المتحدة تركيزا خاصا، فيما تبذله من جهود لدعم عملية السلام العربي - الاسرائيلي، على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الأراضي المحتلة. ويعمل منسق الأمم المتحدة الخاص، السيد تيرجي رود لارسن، على تعزيز التنسيق المحلي بين وكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، وجماعة المانحين، متعاونا على نحو وثيق مع السلطة الفلسطينية والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للإنماء والإعمار. وقد ظهرت، فعلا، أولى نتائج جهود المساعدة الدولية، ولا سيما في مجالي بناء المؤسسات والهياكل الأساسية.

٧٤٤ - وفي جنوب لبنان، استمر اشتداد الأعمال القتالية بين القوات الاسرائيلية والعناصر المسلحة التي تعلن مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي. وفي عدة مناسبات، تعرضت للهجوم أهداف مدنية على كلا الجانبين. وقد دعوت إلى ممارسة ضبط النفس، وحثثت الطرفين على الامتناع عن مهاجمة المدنيين.

٧٤٥ - وتسعى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى حصر النزاع وحماية السكان من العنف. وقد أكد مجلس الأمن من جديد، في القرار ١٠٠٦ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، المحددة في قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرارات اللاحقة، والمتمثلة في تأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية، وإحلال السلم والأمن الدوليين، ومساعدة حكومة لبنان في كفالة استعادة سلطتها الفعلية في هذه المنطقة. وبالرغم من أن القوة لم تتمكن حتى الآن من إحراز تقدم واضح نحو تحقيق هذه الأهداف، فقد أسهمت في استقرار المنطقة ووفرت قدرا من الحماية لسكان جنوب لبنان. وبناء على الطلب الذي دعيت بمقتضاه إلى بذل مساعيّ الحميدة بشأن المحتجزين في سجن الخيام، في المنطقة التي يسيطر عليها جيش الدفاع الاسرائيلي في جنوب لبنان، أصدرت إذنا بإجراء الاتصالات اللازمة في هذا الصدد.

٧٤٦ - وشرعت، في تموز/يوليه ١٩٩٤، في إجراء دراسة لتحديد الطريقة التي يمكن بها لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أن تؤدي وظائفها الأساسية بقوام أصغر، نظرا للمشكلة القائمة منذ أمد طويل من جراء العجز في الاشتراكات المقررة لها. ووافق مجلس الأمن، بموجب قراره ١٠٠٦ (١٩٩٥)، على اقتراحي الداعي إلى تبسيط القوة، الذي سيؤدي إلى تخفيض قوامها بنسبة ١٠ في المائة وإلى تحقيق وفورات مباشرة تبلغ ١٠ ملايين دولار في السنة. ولن يؤثر ذلك على القدرة التنفيذية للقوة.

٧٤٧ - وواصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك إشرافها على منطقة الفصل بين القوات الاسرائيلية والسورية ومناطق الحد من الأسلحة والقوات على النحو المنصوص عليه في اتفاق فض الاشتباك المبرم في عام ١٩٧٤. وقد نفذت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك مهامها بفعالية بفضل تعاون الطرفين معها وظلت منطقة عملها هادئة.

٧٤٨ - أما هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين، وهي أقدم عمليات حفظ السلام القائمة، فقد واصلت مساعدتها لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في اضطلاعهما بمهامهما، كما استمر وجودها في مصر. وتُجري الهيئة حاليا عملية تبسيط ستؤدي إلى تخفيض قوامها بنسبة ٢٠ في المائة، مع ما ينجم عن ذلك من الوفورات في النفقات.

١٦ - موزامبيق

٧٤٩ - خلال فترة الأيام الثلاثة الممتدة من ٢٧ الى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أجرت موزامبيق، بمساعدة ودعم الأمم المتحدة، أول انتخابات حرة ونزيهة ومتعددة الأحزاب في تاريخ البلد. وقد جمعت هذه الانتخابات، في إطار منافسة ديمقراطية مفتوحة الحزبين السياسيين الرئيسيين والخصمين السابقين في ذلك البلد، وهما جبهة تحرير موزامبيق، الحزب الحاكم، وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو). وفور إعلان نتائج الانتخابات، أعلن ممثلي الخاص، بناء على التقارير الواردة من مراقبي الأمم المتحدة، أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة. ولقي ذلك من مجلس الأمن تأييدا تاما. ومثل هذا تحولا إيجابيا في مسار نزاع طويل الأمد أودى بحياة عشرات الألوف من الناس، وشرد الملايين منهم من ديارهم، ودمر جزءا كبيرا من الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في

موزامبيق. ولقد توجت هذه الانتخابات قصة نجاح كبرى في سياق ما تضطلع به الأمم المتحدة من عمليات صنع السلام وحفظ السلام وتقديم المساعدة الانسانية والانتخابية.

٧٥٠ - وتتمثل الولاية الموكلة الى عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، بموجب قرار مجلس الأمن ٧٩٧ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، في التحقق من تنفيذ اتفاق السلم العام، الذي وقعته حكومة موزامبيق وحركة رينامو في روما في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، ورصد هذا التنفيذ. وتقضي اتفاقات السلم بأن تقوم الأمم المتحدة بمراقبة وقف إطلاق النار بين الطرفين، وتوفير الأمن في ممرات النقل الرئيسية، ورصد تنفيذ برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح، وتنسيق ومراقبة عمليات المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء البلد، وتوفير المساعدة والتحقق اللازمين للانتخابات الوطنية. وقد اضطلعت عملية الأمم المتحدة في موزامبيق فيما بعد بمهام إضافية بناء على طلب الطرفين.

٧٥١ - وكان التوكيد الذي أولته العملية لبناء السلم واحدا من أهم جوانبها. وقد ركزت الجهود غير المسبوقة التي بذلتها البعثة في هذا الصدد لا على الإشراف على العملية الانتخابية فحسب بل وعلى توجيه أموال الصناديق الاستئمانية الخاصة الى تعزيز القدرة التنظيمية للأطراف المتنافسة في الانتخابات. وكان هذا مهما بصفة خاصة بالنسبة لحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو). ويمثل تحويل قوة من المغاورين الى كيان سياسي له مصلحة في العملية السياسية واحدا من أهم المنجزات الباقية لعملية الأمم المتحدة.

٧٥٢ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، عقد الاجتماع الختامي للجنة الإشراف والرصد المنشأة بموجب اتفاق روما. وفي ذلك الاجتماع، قدمت تقارير من رؤساء لجنة وقف إطلاق النار ولجنة تشكيل قوة الدفاع الموزامبيقية ولجنة إعادة الإدماج واللجنة الوطنية لشؤون الشرطة واللجنة الوطنية للإعلام. وسلم ممثلي الخاص، السيد آلدو آجيلو، تلك التقارير الى السيد يواقيم ألبرتو تشيسانو، الرئيس المنتخب. وفيما بعد، نصبت الجمعية الجديدة للجمهورية في ٨ كانون الأول/ديسمبر، ونصب الرئيس المنتخب الجديد في اليوم التالي، وقام بتعيين حكومته في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ووفقا للفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٧٩٧ (١٩٩٢) كانت هذه الأحداث إيذانا بانتهاء الولاية السياسية لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وغادر ممثلي الخاص موزامبيق في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

٧٥٣ - وجرت عملية سحب العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني للبعثة وفقا للخطة، بدءا من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. واستبقيت قوة محدودة قوامها أربع سرايا من المشاة وبعض الموظفين الطبيين والحد الأدنى من موظفي المقر وأفراد إزالة الألغام وعدد صغير من المراقبين العسكريين من أجل المساعدة في العمليات المتبقية وكذلك في مرحلة تصفية البعثة. ولدى الإنهاء الرسمي لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، بقي عدد صغير من موظفي السوقيات لمعالجة المسائل المالية والقانونية والسوقية المعلقة.

٧٥٤ - ولدى رحيل آخر الوحدات التابعة للعملية من موزامبيق في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، كان قد تم تحت إشرافها إجراء تحول ملحوظ في البلد، من ويلات الحرب الأهلية الى اقامة الحكم الديمقراطي وتهيئة بيئة سلمية يمكن للنشاط الاقتصادي أن يزدهر في ظلها مرة أخرى. وكان التزام المساهمين الرئيسيين القوي بإقرار السلم الى جانب الدعم الثابت من قبل المجتمع الدولي من المتطلبات الأساسية الهامة التي مكنت الأمم المتحدة من تحقيق هذا التحول. وفي هذا الصدد، قامت الدول المجاورة بدور حيوي، أولا في إحضار المشاركين الرئيسيين الى مائدة المفاوضات، ثم في المساعدة على إدامة عملية السلم في ظل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق.

٧٥٥ - وعلى الرغم من أنه قد نفذ بنجاح كل من اتفاق السلم العام وولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق فقد بقي لدى انسحاب البعثة عدد من الشواغل التي تستلزم مزيدا من العمل. وشمل هذا، على الصعيد الأمني، استمرار الحاجة الى تدريب وتجهيز القوات المسلحة الموحدة الجديدة، ورفع كفاءة الشرطة وفقا لقرار مجلس الأمن ٨٩٨ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤، مع الاهتمام بجمع ما تبقى من الأسلحة المخبأة والتخلص منها. وكانت موزامبيق بحاجة أيضا الى تقوية مؤسساتها الديمقراطية وتعزيز إعادة البناء على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ليتسنى إدامة السلم والديمقراطية والتنمية. وفي حين أن آخر أفراد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة غادروا موزامبيق في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، بقي زملاء لهم من الجهاز الإنمائي للمنظمة لمساعدة موزامبيق على تأمين مستقبل تنعم فيه بالسلم والاستقرار.

٧٥٦ - وأود أن أعرب عن تقديري للمجتمع الدولي وللبرامج والمنظمات التي قدمت من المساعدات المالية والتقنية الى سلطات موزامبيق ما مكن من إجراء الانتخابات على نحو مثالي. ويسود الاتفاق وسط المجتمع الدولي على أن عملية الأمم المتحدة في

موزامبيق كانت عملية ناجحة. وتشمل العوامل الرئيسية التي أسهمت في تحقيق هذه النتيجة ما يلي: توافر الإرادة السياسية لدى شعب موزامبيق وقادته على نحو تجلى في التزامهم القوي بتحقيق السلم والمصالحة الوطنية؛ ووضوح ولاية البعثة؛ والدعم المطرد من جانب مجلس الأمن؛ وقوة الدعم السياسي والمالي والتقني لعملية السلم من جانب المجتمع الدولي.

٧٥٧ - وقد جعل مجلس الأمن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية العنصر الإنساني في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق بموجب القرار ٧٩٧ (١٩٩٢). وخلال مراحل التحول من الحرب الى المصالحة الى السلم، تصدى المكتب وشركاؤه في تقديم المساعدة الإنسانية لتلبية الاحتياجات الطارئة لما يتراوح بين ٤ و ٥ ملايين من المشردين داخليا ولمليون ونصف من اللاجئين العائدين وزهاء ٠٠٠ ٩٠ من الجنود المسرحين. وأسهمت أنشطة المساعدة الإنسانية الفعالة والمنسقة في تهيئة الظروف التي تتيح للمدنيين المتضررين من الحرب الشروع في إعادة بناء حياتهم. وحظي النجاح الذي حققه برنامج المساعدة الإنسانية الموحد، الذي أنشأه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية وشركاؤه، بدعم كبير من جانب المجتمع الدولي، الذي أسهم بأكثر من ٨٢ في المائة من المبلغ الذي لزم لتنفيذ البرنامج وهو حوالي ٧٧٥ مليون دولار.

٧٥٨ - وعندما شارفت ولاية البعثة على الانتهاء في أواخر عام ١٩٩٤، ركز المكتب أنشطته على كفالة إتمام المشاريع حيثما أمكن ذلك، وعلى إنجاز الترتيبات اللازمة مع الشركاء داخل البلد في مجال تقديم المساعدة، بغرض نقل عدد من المسؤوليات التي سيستمر الاضطلاع بها بعد انتهاء عملية حفظ السلام.

٧٥٩ - وشمل ذلك نقل مسؤولية الصندوق الاستئماني للأنشطة الإنسانية في موزامبيق، الذي أنشأته إدارة الشؤون الإنسانية من أجل تقديم الدعم المالي اللازم لتنفيذ ٢٦ مشروعا كان الموعد المقرر لتمام تنفيذها يحل بعد انقضاء ولاية البعثة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ومول الصندوق الاستئماني طائفة متنوعة من الأنشطة البالغة الأهمية في إطار برنامج المساعدة الإنسانية الموحد، بما في ذلك تسريح الجنود وإعادة دمجهم، وتوفير الإمدادات الطارئة من المواد الغوثية غير الغذائية، وتوفير البذور للقطاع الأسري، والأنشطة المتعددة القطاعات المضطلع بها في كل منطقة على حدة، وإزالة الألغام. ولضمان استمرار هذه المشاريع بصورة فعالة، أسندت الإدارة المسؤوليات المتعلقة برصد وتنسيق مشاريع الصندوق الاستئماني الى مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مابوتو.

٧٦٠ - ولزم في مجال إزالة الألغام أيضا وضع ترتيبات انتقالية دقيقة التخطيط. وقد قامت إدارة الشؤون الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية بإعداد البرنامج المعجل لإزالة الألغام لضمان تزويد موزامبيق بالقدرة الذاتية في مجال إزالة الألغام. واتفقت إدارة الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يضطلع البرنامج لدى انتهاء ولاية البعثة بمسؤولية الإدارة المالية للموارد المتاحة أو التي ستتاح من أجل تنفيذ البرنامج، بينما تواصل إدارة الشؤون الإنسانية تقديم التوجيه في مجال السياسات والدعم التقني للبرنامج.

٧٦١ - وقد أنشأ البرنامج المعجل لإزالة الألغام منظمة موزامبيقية لإزالة الألغام تتألف من ١٠ فصائل (٤٥٠ من أفراد إزالة الألغام) و ١٥ مشرفا و ٤ أفرقة للمسح وفريق للتخلص من الذخائر المتفجرة ومدربين في مجال إزالة الألغام، فضلا عن موظفي المقر والدعم اللازمين لإدارة شؤون المدربين والمنظمة. ويبلغ مجموع العاملين لدى البرنامج من الموزامبيقيين ٥٠٠ فرد. ومنذ بدأت عمليات إزالة الألغام في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أزيل ٠٠٠ ٥ من الألغام المضادة للإراد وتم تطهير حوالي ٠٠٠ ٤٠٠ متر مربع. ويركز البرنامج على التدريب بغرض الإعداد التام لقدرة محلية في مجال إزالة الألغام، تتيح إيجاد كيان موزامبيقي دائم للتصدي لمشاكل موزامبيق الطويلة الأجل في مجال إزالة الألغام.

١٧ - ميانمار

٧٦٢ - وفقا لولاية المساعي الحميدة التي أسندتها الي الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان، بدأت حوارا مع حكومة ميانمار بهدف معالجة مختلف المسائل التي تهم المجتمع الدولي، وبخاصة ما يتعلق منها بعملية التحول الديمقراطي والمصالحة الوطنية في ذلك البلد. وخلال الفترة قيد الاستعراض، عقد ممثلي عدة جولات من المحادثات في نيويورك ويانغون مع الأمين الأول لمجلس الدولة لإعادة القانون والنظام، ووزير الخارجية، وسلطات حكومية أخرى. ونوقشت خلال المحادثات سلسلة من الأفكار التي لو نفذت ستساعد على التقدم بعملية السلم الى الأمام.

٧٦٣ - وإني أعرب عن ترحيبي بالقرار الذي اتخذته الحكومة برفع القيود التي كانت مفروضة على داو آونغ سيو كيي وبالافراج عن عدد من السجناء السياسيين الآخرين، منهم عدة أعضاء قياديين في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وإني لآمل في أن يتخذ مزيد من الخطوات للتعجيل بعودة الديمقراطية المتعددة الأحزاب الى ميانمار. وسأقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين عن التقدم المحرز

في هذه المناقشات التي يواصل الأمين العام المساعد للشؤون السياسية القيام بها نيابة عني في آب/أغسطس في يانغون.

١٨ - ناغورني كاراباخ

٧٦٤ - لم يُفض بعد النزاع على منطقة ناغورني كاراباخ، الذي يشمل أرمينيا وأذربيجان، بيد أن الحالة على الطبيعة داخل ناغورني كاراباخ وفيما حولها لم تتدهور خلال الاثني عشر شهرا الماضية. وروعي الى حد كبير وقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤ بوساطة الاتحاد الروسي، ولم تحتل أي أراض اضافية.

٧٦٥ - وقد واصل أعضاء مجلس الأمن دعم جهود صنع السلم التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي قررت في اجتماع القمة الذي عقدته في بودابست بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ أن تنشئ رئاسة مشتركة لمؤتمر مينسك المنبثق عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأن تقوم بأمور منها اجراء مفاوضات سريعة لإبرام اتفاق سياسي بشأن وقف الصراع المسلح بما يتيح عقد مؤتمر مينسك ويجعل من وزع قوة متعددة الأطراف لحفظ السلام في المنطقة، تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أمرا ممكنا.

٧٦٦ - وكرر مجلس الأمن في بيانه الرئاسي الصادر في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (S/PRST/1995/21)، الإعراب عن تأييده للجهود التي يبذلها الرئيسان المشاركان لمؤتمر مينسك المنبثق عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كما حث الأطراف بقوة على اجراء المفاوضات بروح بناءة دون فرض شروط مسبقة أو عوائق اجرائية، والامتناع عن اتخاذ أي اجراءات تقوض عملية السلام. وعلاوة على ذلك، شدد المجلس على أن أطراف الصراع تتحمل بنفسها المسؤولية الرئيسية عن التوصل الى تسوية سلمية.

٧٦٧ - وسأظل على استعداد لتقديم دعمي الكامل لجهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولهذا الغرض، قامت الأمانة العامة للأمم المتحدة بإجراء عدد من المشاورات مع فريق التخطيط الرفيع المستوى المنبثق عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن اسداء المشورة والخبرة التقنية في ميدان حفظ السلام. كما إنني على استعداد تام لبذل مساعيَّ الحميدة، عند طلبها، في العملية السياسية التي تقودها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التوصل الى تسوية شاملة للصراع.

٧٦٨ - وخلال زيارتي الى باكو ويريفان في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي - وهي أول زيارة يقوم بها أمين عام الى دول ما وراء القوقاز المستقلة حديثا - تمكنت من اجراء تقييم مباشر للآثار البالغة الخطورة المترتبة على هذا الصراع، ولا سيما من بعده الإنساني، بالنسبة لكل من أرمينيا وأذربيجان.

٧٦٩ - والبلدان يشهدان تنفيذ برامج انسانية نشطة بتنسيق من إدارة الشؤون الإنسانية. ذلك أن أنشطة البرامج الإنسانية للفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ - على النحو المعروضة به في النداء الموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة من أجل القوقاز (١ نيسان/أبريل ١٩٩٥ - ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦) - تتضمن مشاريع غوثية في القطاعات الغذائية، وغير الغذائية، والايوائية، والتعليمية، والصحية، فضلا عن مشاريع لبناء القدرات ومشاريع لتيسير التحول عن تلقي المساعدة الطارئة الى تحقيق التنمية. وحتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥، ورد ما نسبته ٣٧,٤ في المائة (١٠,٥ ملايين دولار) من تمويل العنصر الأرمني من النداء، بينما لم يرد إلا ما نسبته ٣٧ في المائة (١٢,٨ مليون دولار) من المساهمات التي أعلنت لصالح الأنشطة الإنسانية في أذربيجان. ومن المتوقع أن يظل لغالبية اللاجئين والمشردين داخليا في كل من أذربيجان وأرمينيا - الذين هم من أشد الفئات السكانية ضعفا - بحاجة الى مساعدة إنسانية في المستقبل المنظور. وقد طلبت من وكيل الأمين العام، السيد ألدو أيللو ، أن يتوجه الى أرمينيا وأذربيجان في مهمة رسول خير.

١٩ - جمهورية مولدوفا

٧٧٠ - قمت بزيارة جمهورية مولدوفا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ لمناقشة جهود الإنعاش في أعقاب الجفاف الشديد والأعاصير والفيضانات التي أصابت ذلك البلد في منتصف عام ١٩٩٤. وقد قامت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، بناء على نداء من الرئيس مرسيا إيون سنيغور، باتخاذ قرار بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر تطلب فيه الى الأمين العام القيام، بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة، بالمساعدة في جهود الإنعاش التي تبذلها الحكومة.

٧٧١ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وقعت جمهورية مولدوفا والاتحاد الروسي اتفاقا بشأن انسحاب الجيش الرابع عشر للاتحاد الروسي من منطقة ترانس - دنيستر. واتفق البلدان على أن يكون الانسحاب متزامنا مع تسوية سياسية لنزاع دنيستر.

ومن المنتظر أن يتم الانسحاب في غضون ثلاث سنوات.

٧٧٢ - وعقب قرار برلماني سابق، قررت أغلبية كبرى من المقاطعات المختلطة عرقيا، التي اشتركت في الاستفتاء الذي جرى في ٥ آذار/مارس ١٩٩٥، الانضمام الى منطقة غاغاوز المتمتعة بالحكم الذاتي داخل جمهورية مولدوفا.

٧٧٣ - وتقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالدور الرئيسي بالنسبة للمسائل المتعلقة بجمهورية مولدوفا، وذلك منذ انشاء بعثة المنظمة في ذلك البلد بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

٢٠ - سيراليون

٧٧٤ - في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ قمت، استجابة لطلب رسمي من فخامة السيد فالنتين ستراسر، رئيس الدولة لجمهورية سيراليون، بإيفاد بعثة استطلاعية الى ذلك البلد لتسهيل المفاوضات بين الحكومة والقوات المعروفة باسم الجبهة الثورية المتحدة. وقدمت اليّ تلك البعثة تقريرا عن النتائج الخطيرة التي ترتبت على الصراع الذي استمر ثلاث سنوات في سيراليون. حيث أن نسبة كبيرة من السكان لجأت الى البلدان المجاورة أو تشردت داخليا، كما انهارت معظم الهياكل الأساسية للبلد. وإذا استمر الصراع، فستزداد مشكلة إحلال السلم في ليبريا تعقدا، كما يمكن أن يكون لذلك الصراع تأثير أشمل لزعزعة الاستقرار في المنطقة. وفي ضوء نتائج البعثة، قررت تعيين مبعوث خاص لسيراليون، وهو السيد برهانو دنكا، لمساعدة الطرفين على التوصل الى تسوية عن طريق التفاوض.

٧٧٥ - وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٥، أعلن الرئيس ستراسر أنه سيقوم، من أجل استعادة الديمقراطية، بتشكيل مؤتمر للمصالحة الوطنية تمهيدا للعودة الى الحكم المدني في عام ١٩٩٦، وأنه بصدد رفع الحظر المفروض لمدة ثلاث سنوات على الأحزاب السياسية. ودعا الرئيس الجبهة الثورية المتحدة الى نبذ كفاحها المسلح والانضمام الى العملية الانتخابية، معلنا أن الحكومة على استعداد للدخول في وقف لاطلاق النار من أجل التفاوض على السلم دونما شروط مسبقة. إلا أن الجبهة رفضت بازدراء العرض المتعلق بإنهاء الكفاح المسلح، مؤكدة أن الحوار مشروط بانسحاب القوات الأجنبية التي تحارب الى جانب القوات المسلحة السيراليونية. ورغم هذه المصاعب، فإن مبعوثي الخاص يواصل جهوده للعمل على تحقيق تسوية للنزاع.

٧٧٦ - وفي ٢٦ أيار/مايو، هنأت رئيس دولة سيراليون على المبادرات الديمقراطية التي أعلنها في ٢٧ نيسان/أبريل، ولاسيما رفع الحظر المفروض على الأحزاب السياسية. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، أصدر المجلس الوطني الحاكم المؤقت مرسوما يحظر طيلة السنوات العشر القادمة على ٥٧ شخصا - منهم الرؤساء، ونواب الرؤساء، والوزراء، ووزراء الدولة، ونواب الوزراء - أن يتقلدوا أي منصب عام أو أي منصب في أي مؤسسة يكون للدولة فيها مصلحة مالية، أو أن يُنتخبوا رؤساء للجمهورية أو أعضاء في البرلمان، أو أن يُنتخبوا لهيئة محلية أو أن يتقلدوا منصبا في أي هيئة محلية. ونقلا عن الحكومة، فإن الحظر يستند الى نتائج لجنتي تحقيق.

٧٧٧ - وفي ٢٠ تموز/يوليه، تقدمت سبعة أحزاب سياسية متوقعة بالتماس مشترك الى رئيس الدولة تطلب فيه إلغاء العناصر التقييدية في المرسوم القاضي برفع الحظر عن الأحزاب السياسية. ومما زاد الأمور تعقدا أن نقابة المحامين بسيراليون رفضت، في ٢٥ تموز/يوليه، حضور المؤتمر الاستشاري الوطني للانتخابات (١٥ - ١٧ آب/أغسطس) معللة رفضها بالمرسوم القاضي بحظر تقلد المناصب السياسية على ٥٧ شخصا وبالقيود التي تفرضها الحكومة على الأحزاب السياسية.

٧٧٨ - ومن المسلم به على نطاق واسع أن النزاع في سيراليون لا يمكن تسويته بالوسائل العسكرية. لذلك، فمن المهم أن تستجيب الجبهة الثورية المتحدة لعرض الحكومة بالتفاوض على تسوية للنزاع. وقد اتخذ مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية، في دورته العادية الثانية والستين، قرارا يعرب فيه عن القلق إزاء النزاع المتفاقم. وأدعو المجتمع الدولي الى أن يساند جهود الأمم المتحدة الرامية الى كفالة سيادة السلم والديمقراطية في سيراليون.

٧٧٩ - وفي أعقاب سلسلة من هجمات المتمردين بدأت في أواخر عام ١٩٩٤، اضطر الآلاف من أهالي سيراليون الى ترك ديارهم، كما حُمل آلاف غيرهم على طلب اللجوء الى البلدان المجاورة. ونتيجة لذلك أصبح العدد الاجمالي للمشردين داخليا في سيراليون يقدر بما يربو على ٠٠٠ ٥٠٠ شخص. وهم متمركزون في فريتاون وما حولها، وفي عدد من المدن الواقعة شرق ووسط سيراليون، بما فيها بو، وكينيما، وماكيني، وسيغبويما، ودارو. وفي فريتاون، يقدر بأن الأفواج الوافدة قد زادت عدد السكان الى ثلاثة أمثاله، فبلغ حاليا ١,٥ مليون شخص. أما النتيجة العامة لهذه التطورات فتتسم بأمور منها الاكتظاظ في عدد قليل من المناطق، والعجز الشديد في متطلبات المعيشة

الأساسية، وانهيار الهياكل الأساسية المحملة فوق طاقتها.

٧٨٠ - وفي مواجهة هذه التطورات، عمدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الى النظر في مسألة سيراليون في اجتماع عقد في شباط/فبراير. وتتألف اللجنة الدائمة من الرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة الانسانية، فضلا عن لجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمة الدولية للهجرة، واتحادات المنظمات غير الحكومية الممثلة بالمجلس الدولي للوكالات التطوعية، ومنظمة الاستجابة المتبادلة، ولجنة توجيه الاستجابة الانسانية. ونتيجة للمناقشات التي جرت، كُلف الفريق العامل المنبثق عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بمهمة وضع الصلاحيات الخاصة بنداء مشترك بين الوكالات للحصول على الموارد التي تلزم مؤسسات الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات الطارئة. وكانت النتيجة هي النداء المشترك بين وكالات الأمم المتحدة بشأن التدفقات الجديدة من اللاجئين والسكان المتضررين بالحالة الانسانية في سيراليون. وخلال الفترة الممتدة من آذار/مارس الى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، التمس النداء ١٤,٦ مليون دولار لتلبية الاحتياجات غير الملباة للمشردين داخليا في سيراليون، وكذلك احتياجات التدفقات الجديدة من لاجئي سيراليون ممن فروا مؤخرا الى منطقة فوركاريا بغينيا. ولم يحظ النداء بعد بأي استجابة.

٧٨١ - وواجهت جهود المساعدة الانسانية العراقيل بسبب الحالة الأمنية السائدة، كما اكتنفتها مصاعب حشد الموارد، مما أدى الى انسحاب موظفي الأمم المتحدة الدوليين الى فريتاون في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. إلا أن الأنشطة الانسانية مستمرة على نطاق ضيق، باشتراك موظفين محليين ومع اتباع أساليب تنفيذ مبتكرة.

٧٨٢ - وقد أنشأ مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم نظاما لادارة المعلومات في حالات الطوارئ لكفالة استجابة مؤسسات الأمم المتحدة للأزمة الانسانية في سيراليون بأسلوب منسق ومتكامل. وسيقوم النظام بجمع وتحليل البيانات التي تلزم وكالات الاغاثة لوضع وتنفيذ برامج تستهدف السكان المتضررين.

٧٨٣ - كما قررت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، في اجتماعها المعقود في ٢ حزيران/يونيه، أن تواصل هذه الجهود بإيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات لتقييم تنسيق أنشطة المساعدة الانسانية في سيراليون. وأوصت البعثة، التي ترأسها ممثل لإدارة الشؤون الانسانية، بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على مساندة جهود الحكومة من أجل تنسيق الاستجابة الغوثية الطارئة في سيراليون. وقد اتخذت اجراءات لتنفيذ هذه التوصية عن طريق تعيين موظفين ذوي خبرة في مكتب المنسق المقيم.

٢١ - الصومال

٧٨٤ - خلال الـ ١٢ شهرا التي انقضت منذ تقريري الأخير، تبين أن المأساة الإنسانية في الصومال قد تم التغلب عليها بفضل المساعدة الإنسانية الدولية التي ساندتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وهذا الانجاز يتناقض تماما مع عدم إحراز أي تقدم ملموس نحو المصالحة السياسية الوطنية، الأمر الذي تقع مسؤوليته على عاتق زعماء وشعب الصومال. وقد بات استمرار وجود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مثار شكوك متزايدة بسبب تدهور الحالة الأمنية في ذلك البلد، ولا سيما أعمال الهجوم والتحرش الموجهة ضد العملية وسائر الموظفين الدوليين، وبسبب انعدام التعاون من جانب الزعماء الصوماليين المعنيين.

٧٨٥ - وقد قدمت تقريرا الى مجلس الأمن (S/1994/1166) في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، ذكرت فيه أن الزعماء الصوماليين لم ينفذوا بعد الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم بموجب اتفاق أديس أبابا وإعلان نيروبي، وأن هدف عملية الأمم المتحدة في الصومال، وهو تعزيز عملية المصالحة السياسية، يزداد باستمرار بعدا عن المنال، بينما يتضح للدول الأعضاء، على نحو متزايد، صعوبة تبرير عبء وتكاليف الاحتفاظ بحجم كبير من القوات. كذلك، كان لوجود قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أثر محدود على عملية السلم وأثر محدود على الأمن بالنظر الى استمرار القتال وأعمال السلب والنهب فيما بين العشائر.

٧٨٦ - لذلك، أوصيت بأنه إذا ظل مجلس الأمن على قراره السابق بإنهاء البعثة في آذار/مارس ١٩٩٥ وسحب جميع قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وأصولها، فإن على المجلس أن يمدد ولاية البعثة حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ لإتاحة الوقت اللازم لكفالة أن يتم سحب القوات بطريقة آمنة ومنتظمة. وفي الوقت نفسه، أكدت أن انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لن يعني تخلي الأمم المتحدة عن الصومال. على أنه رغم التزام المنظمات الإنسانية بمواصلة أعمالها في الصومال، فإنه لا يمكنها مواصلة ذلك إلا في جو آمن يتحمل الزعماء الصوماليون المسؤولية النهائية عن كفالته. كما أن الأمم المتحدة ستظل على استعداد لمساعدة الأطراف الصومالية في عملية المصالحة الوطنية.

٧٨٧ - وفي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ قام المجلس، قبل اتخاذ أي قرار بشأن سحب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بإيفاد بعثة الى الصومال لنقل آرائه مباشرة الى الزعماء الصوماليين. وخلصت البعثة الى أن ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ هو موعد مناسب لانتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ولم يطلب أي من الفصائل الصومالية أو الوكالات الإنسانية أو المنظمات غير الحكومية تمديد ولاية العملية الى ما بعد ذلك التاريخ.

٧٨٨ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، قام المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، بزعامة الجنرال محمد فرح عيديد، وعدد آخر من الفصائل بعقد مؤتمر من جانب واحد للمصالحة الوطنية في جنوب مقديشيو. وجاء هذا مناقضا لمشورة وتحذير بعثة مجلس الأمن وممثلي الخاص، اللذين حذرا من أن انعقاد مثل هذا المؤتمر قبل حسم مسألة المشاركة فيه من شأنه استمرار النزاع.

٧٨٩ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر مجلس الأمن القرار ٩٥٤ (١٩٩٤) الذي مدد به ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة نهائية حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أحلت الى المجلس بيانا من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أكدت فيه التزام الوكالات الإنسانية بمواصلة أعمال الطوارئ والإنعاش في الصومال بعد انتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، كتب إليّ رئيس مجلس الأمن، باسم أعضاء المجلس، مرحبا بالتزام الوكالات، كما شجعني المجلس على القيام بتيسير الأمور أو أداء دور الوسيط في الصومال بعد آذار/مارس ١٩٩٥ إذا كانت الأطراف الصومالية على استعداد للتعاون.

٧٩٠ - وقبيل انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وقع الجنرال عيديد والسيد علي مهدي اتفاقا سلميا بالنيابة عن التحالف الوطني الصومالي وتحالف الإنقاذ الصومالي، على الترتيب، كما وقعا، في شباط/فبراير، ثلاثة اتفاقات أخرى لتنظيم عمليات مطار وميناء مقديشيو عن طريق لجنة مشتركة. وقد أعيد فتح ميناء مقديشيو أمام الملاحة المدنية في ٩ آذار/مارس. وقد سررت لتوقيع هذه الاتفاقات التي ساعدت على تجنب النزاع على هذه المرافق.

٧٩١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بدأ سحب قوات الأمم المتحدة البالغ عددها ١٥ ٠٠٠، فضلا عن الأفراد المدنيين والمرافق والممتلكات، من الصومال. وردا على طلب مني، تكاتفت سبع من الدول الأعضاء في توفير الدعم والأمن لعملية الانسحاب. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأت هذه الدول قوة عمل مشتركة (الدرع المتحد) مؤلفة من ايطاليا وباكستان وفرنسا وماليزيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والهند والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك تحت قيادة الولايات المتحدة. وفي ٢ آذار/مارس، أعلنت أن الانسحاب قد تم بأسلوب مأمون ومنظم وقبل الموعد المحدد وبدون أي مشاكل. وأكدت مرة أخرى أن جهود الأمم المتحدة سوف تستمر وأن الأمم المتحدة لن تتخلى عن الصومال.

٧٩٢ - وفي ٢٨ آذار/مارس، قدمت الى مجلس الأمن تقييما عاما لمنجزات الأمم المتحدة في الشؤون السياسية والانسانية والعسكرية والأمنية وفي تنفيذ برنامج الشرطة والعدالة. وأشرت الى أنه في أواخر عام ١٩٩٢، كان نحو ٣ ٠٠٠ من الصوماليين يموتون يوميا من الجوع، وأن جهود الإغاثة الدولية قد وضعت حدا لهذه المأساة. غير أن المسعى نحو تحقيق مصالحة سياسية لم يكلل بالنجاح بسبب انعدام الإرادة السياسية لدى الأطراف الصومالية. وليس بمقدور المجتمع الدولي سوى أن يسهل العملية ويشجعها ويدفعها. ذلك أنه لا يمكنه أن يفرض السلام أو أن يحمل أطرافا على قبوله دون أن تكون راغبة فيه.

٧٩٣ - وفي بيان رئاسي صادر في ٦ نيسان/أبريل (S/PRST/1995/15)، أيد مجلس الأمن رأيي بأن الأمم المتحدة لا ينبغي لها التخلي عن الصومال، ورحب بما اعتزمته من إبقاء بعثة سياسية مصغرة، اذا شاءت الأطراف الصومالية ذلك، لمساعدتها على تحقيق مصالحة وطنية. إلا أن التحالف الوطني الصومالي، الذي كان يترأسه عندئذ الجنرال عيديد، اعترض على أن يكون للأمم المتحدة وجود ودور سياسي في الصومال، رغم أن قطاعا عريضا من الزعماء الصوماليين الممثلين للفصائل الرئيسية، بما فيها جناح المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، دعا الى مثل هذا الوجود. وبالنظر الى هذه الانقسامات بين الأطراف الصومالية، خلصت الى ضرورة قيام مكتب سياسي في الوقت الحاضر، يرأسه السيد عبد الحميد كابيا، بمراقبة الحالة من نيروبي. وأعتزم نقل المكتب السياسي الى مقديشيو عندما تتوفر الظروف اللازمة، ولاسيما الأمن الكافي. وفي رسالة مؤرخة ٢ حزيران/يونيه (S/1995/452) نقل اليّ رئيس مجلس الأمن موافقة أعضاء المجلس على قراري هذا.

٧٩٤ - وفي ١٥ حزيران/يونيه، أطلق على الجنرال عيديد اسم "الرئيس المؤقت" من قبل أنصاره. وعقب

إعلانه تنصيب "حكومة" انفرادية، سعى الجنرال عيديد الى المطالبة بمقعد الصومال في اجتماع قمة منظمة الوحـــدة الافريقيـــة، إلا أن المنظمة رفضت الاعتراف بـ "حكومته" وقررت إبقاء مقعد الصومال شاغرا الى أن تتشكل حكومة يقبلها الجميع. وحضت منظمة الوحدة الافريقية الزعماء الصوماليين على تكثيف الحوار، على سبيل الاستعجال، لكفالة تشكيل سلطة وطنية ذات قاعدة عريضة.

٧٩٥ - وما زلت مقتنعا بأن تحقيق تسوية سياسية دائمة عن طريق المصالحة الوطنية شرط لا غنى عنه لإعادة تشكيل الحكومة، واستعادة القانون والنظام، وتحقيـــق الانعـــاش والتعميـــر في الصومال. كما أنني ما زلت مقتنعا بأن تحقيق المصالحة الوطنية من أجل الصالح العام هو أمر في يد الزعماء الصوماليين. وأملي أن يجدوا القوة والشجاعة على تنفيذ عملية سلمية مثمرة بقدر أكبر خلال الأسابيع القادمة.

٧٩٦ - وحتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، كان تنسيق برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الانسانية هو المسؤولية الوحيدة لشعبة تنسيق الشؤون الانسانية المنبثقة عن عملية الأمم المتحدة في الصومال، التي كان يرأسها منسق للشؤون الإنسانية. وكانت مهام الشعبة تتضمن إيفاد موظفي شؤون إنسانية الى الميدان في جميع أرجاء البلد، وتنسيق أنشطة بعثات التقييم المشتركة بين الوكالات، وتمويل المشاريع الصغيرة، والمساعدة في حالات الطوارئ، وبناء مراكز الخدمات الأساسية، كالمدارس والعيادات الطبية، وحفر الآبار، وتسهيل حماية قوافل الاغاثة الانسانية، وتقديم الدعم الامدادي للشركاء العاملين في المجال الإنساني، وعقد جلسات إحاطة أمنية واجتماعات لاقتسام المعلومات مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وتوفير الدعم للهيئات المحلية، مثل المجالس المحلية والإقليمية.

٧٩٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أي عندما تبين أن ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال لن تمدد وأن الشعبة ستحل، عمدت الوكالات الى تشكيل فريق للتنسيق تابع للأمم المتحدة يرأسه الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الذي تولى فيما بعد منصب منسق الأمم المتحدة للشؤون الانسانية) ويتألف من ممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة - لتنظيم الانتقال الى فترة ما بعد عملية الأمم المتحدة في الصومال، ولكفالة استمرار تنسيق برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الانسانية. ويعمل فريق التنسيق بتعاون وثيق مع اتحاد المنظمات غير الحكومية الدولية واتحاد المنظمات غير الحكومية في الصومال. كما أن فريق التنسيق يعمل على مساندة جهود التنسيق التي تبذلها هيئة تنسيق المعونة للصومال، وهي مجمعة تضم الحكومات المانحة ووكالات ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية.

٧٩٨ - وفي عام ١٩٩٤، لم يصدر نداء موحد مشترك بين الوكالات. وبدلا من ذلك، عرضت وكالات الأمم المتحدة احتياجاتها وخططها عن ذلك العام في وثيقة أعدت للاجتماع الرابع لتنسيق المساعدة الانسانية، المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الى ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ونتيجة لذلك لم يكن هناك، في عام ١٩٩٤، أي تتبع منتظم لمسار التبرعات التي تلقتها شتى الوكالات في الصومال، وهو ما درجت عليه ادارة الشؤون الانسانية بموجب الاجراءات المعتمدة للنداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات. إلا أن الوكالات قد أفادت بأن برامجها كانت حسنة التمويل نسبيا، رغم ما عرقل التنفيذ من أوضاع أمنية في ذلك البلد.

٧٩٩ - وبرغم عدم إحراز أي تقدم سياسي في الصومال، تحققت مكاسب كبيرة على الجبهة الانسانية خلال العام الماضي. فقد ركزت الوكالات والمنظمات جهودها على القيام بمبادرات على صعيد المجتمعات المحلية، حيث وفرت الدعم لبرامج بناء القدرات، مع مساعدة المنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمعات المحلية في مجالي الإغاثة والتأهيل المبدئي. كما جرى تقديم دعم مباشر في شكل إمدادات وخدمات تدريبية وتنظيمية. وحلت برامج الطعام مقابل العمل محل توزيع الأغذية بالمجان، باعتبار ذلك الأسلوب المفضل لتقديم المساعدة الغذائية، في حين أخذت المساعدة الزراعية شكل مبادرات هادفة بدلا مما كان يتبع في السنوات السابقة من توزيع واسع النطاق للبذور والأدوات.

٨٠٠ - وفي عام ١٩٩٤، أمكن القيام بأنشطة إصلاح متواضعة في المناطق التي توافر فيها الأمن نسبيا. وفي مناطق أخرى، وقعت حوادث اختطاف للعاملين في مجال تقديم المعونة الانسانية، بينما ظلت العمليات مرهونة بالمنازعات المستمرة للعمال والمطالب غير الواقعية بشأن دفع تكاليف خدمات الأمن. وبالنسبة للمستقبل المنظور، تتوقع الوكالات الانسانية أنها ستواصل التعاون في ظل ظروف غير مضمونة. إلا أن وكالات الأمم المتحدة ترى أن بمقدورها، وبالدعم المباشر من الشعب الصومالي وزعمائه، أن تساعد الصومال، بصورة جماعية، على الانتقال الى عصر جديد من الإصلاح والانتعاش والتنمية.

٨٠١ - وفي ضوء ذلك، وجهت ادارة الشؤون الانسانية نداء موحدا مشتركا بين الوكالات من أجل الصومال، يشمل فترة قوامها ستة أشهر تبدأ في كانون

الثاني/يناير ١٩٩٥. والتمست المنظمات المشتركة في النداء ما مجموعه ٧٠,٣ مليون دولار لأنشطتها خلال النصف الأول من عام ١٩٩٥.

٨٠٢ - وحتى تاريخه، تلقى النداء الموحد المشترك بين الوكالات من أجل الصومال ما يقل عن ٢٠ في المائة من الموارد المطلوبة. ومن الضروري توفير التمويل لبرامج الاغاثة الانسانية والإصلاح لكفالة عدم تراجع التقدم الذي أحرزته وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية على مر السنوات الثلاث الماضية.

٢٢ - طاجيكستان

٨٠٣ - ظلت الحالة في طاجيكستان، وبخاصة على حدودها مع أفغانستان، غير مستقرة خلال العام الماضي. ويواصل مبعوثي الخاص، السيد راميرو بيريز - بالون، بذل جهوده للوساطة في إجراء حوار سياسي بين حكومة طاجيكستان والمعارضة بهدف التقدم نحو تحقيق المصالحة الوطنية.

٨٠٤ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، جرت في طهران مشاورات رفيعة المستوى بين الطرفين الطاجيكيين أسفرت عن توقيع اتفاق على الوقف المؤقت لإطلاق النار وغيره من الأعمال القتالية على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وفي داخل البلد. كما وافق الطرفان على اتخاذ تدابير هامة لبناء الثقة، بما في ذلك تبادل السجناء وأسرى الحرب. ووافق الطرفان أيضا على إنشاء لجنة مشتركة تتألف من ممثلين للحكومة والمعارضة. وطلب الطرفان إلى مجلس الأمن مساعدة اللجنة المشتركة في أعمالها من خلال بذل المساعي السياسية الحميدة وإيفاد مراقبين عسكريين من الأمم المتحدة.

٨٠٥ - وفي تقريري المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ إلى مجلس الأمن (S/1994/1102) أوصيت، كتدبير مؤقت، بتعزيز فريق موظفي الأمم المتحدة في طاجيكستان بعدد من المراقبين العسكريين يصل إلى ١٥ مراقبا يؤخذون من عمليات حفظ السلام الجارية، ريثما يقرر المجلس إنشاء بعثة جديدة لمراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. ودخل وقف إطلاق النار حيز النفاذ في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر عقب وزع ١٥ مراقبا عسكريا. وجرى على الفور إيفاد بعثة استقصاء تقنية إلى البلد لتقييم طرائق إنشاء بعثة مراقبين مستقبلا.

٨٠٦ - وعقدت الجولة الثالثة من المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين في إسلام أباد في الفترة من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر. ونجح الطرفان في تمديد الاتفاق لمدة ثلاثة أشهر حتى ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، كما وقعا بروتوكول اللجنة المشتركة لرصد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت تقريرا إلى مجلس الأمن أوصت فيه بخطة ممكنة للقيام بعملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في ذلك البلد (S/1994/1363). وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، رحب المجلس، في قراره ٩٦٨ (١٩٩٤)، بقيام الطرفين الطاجيكيين بتمديد اتفاق وقف إطلاق النار وقرر إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وفقا للخطة الموجزة في تقريري.

٨٠٧ - وبالرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في إسلام أباد على عقد الجولة الرابعة من المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين في موسكو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بلغت عملية التفاوض نقطة الجمود. ومن أجل إعادة تنشيطها، أجرى مبعوثي الخاص مشاورات مع حكومة طاجيكستان، وزعماء المعارضة وبعض الحكومات في المنطقة في كانون الأول/ديسمبر. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أجرى فريق من الأمم المتحدة مشاورات في طهران مع زعماء المعارضة الطاجيكية ومسؤولين رفيعي المستوى في جمهورية إيران الاسلامية.

٨٠٨ - وظلت الجولة الرابعة من المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين مجمدة نتيجة للشروط التي وضعتها المعارضة وبسبب الخطط التي وضعتها الحكومة لإجراء انتخابات برلمانية في شباط/فبراير. بيد أنه في نهاية كانون الثاني/يناير، أبلغني الرئيس إيمومالي رحمونوف والسيد أكبر توراجونزودا، من وفد المعارضة الطاجيكي، بقرارهما تمديد اتفاق وقف اطلاق النار حتى ٦ آذار/مارس ١٩٩٥. وفي تقرير مؤرخ ٤ شباط/ فبراير (S/1995/105)، أبلغت مجلس الأمن بأن الطرفين الطاجيكيين لم يلتزما إلا جزئيا بأحكام قرار مجلس الأمن ٩٦٨ (١٩٩٤).

٨٠٩ - وفي نهاية شباط/فبراير، طلبت إلى ألدو أخيلو، وكيل الأمين العام، أن يجري مشاورات مع

الطرفين الطاجيكيين وبعض الحكومات في المنطقة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن جدول أعمال الجولة الرابعة من المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين وموعد ومكان انعقادها. وقد حصل على موافقة الطرفين على تمديد اتفاق وقف إطلاق النار حتى ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ وأحرز بعض التقدم في تناول الشروط التي وضعتها المعارضة لاستئناف المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين.

٨١٠ - وأجرى مبعوثي الخاص مشاورات جديدة مع الطرفين الطاجيكيين والحكومات في المنطقة، أسفرت عن إجراء مشاورات على مستوى رفيع بين الطرفين الطاجيكيين في موسكو في الفترة من ١٩ إلى ٢٦ نيسان/أبريل. ووافق الجانبان على جدول الأعمال ومواعيد انعقاد الجولة الرابعة للمحادثات بين الطرفين الطاجيكيين في ألما آتا، وتمديد وقف إطلاق النار لمدة شهر آخر وإدخال إضافات هامة على اتفاق وقف إطلاق النار وبروتوكول اللجنة المشتركة.

٨١١ - وعقدت الجولة الرابعة للمحادثات في ألما آتا في الفترة من ٢٢ ايار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه، عقب المشاورات الرفيعة المستوى التي عقدت في كابول في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو بين رئيس جمهورية طاجيكستان والسيد عبد الله نوري، زعيم حركة الصحوة الاسلامية المعارضة في طاجيكستان، تحت الرعاية الأفغانية، حيث تقرر تمديد اتفاق وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخرى، حتى ٢٦ آب/أغسطس.

٨١٢ - وكما أبلغت مجلس الأمن في ١٠ حزيران/يونيه (S/1995/472)، شهدت المحادثات التي عقدت في ألما آتا، قيام الطرفين للمرة الأولى بإجراء مناقشة متعمقة للقضايا المؤسسية الجوهرية وتعزيز بناء دولة طاجيكستان، على النحو المطروح في الجولة الأولى للمحادثات التي جرت في موسكو في نيسان/أبريل ١٩٩٤؛ بيد أنهما لم يتمكنا من التوصل إلى أي قرارات بشأن تلك القضايا. ورحب الطرفان بقرار اجتماع قمة كابول تمديد اتفاق طهران لوقف إطلاق النار حتى ٢٦ آب/أغسطس وقررا تنفيذ عدد من تدابير بناء الثقة بحلول ٢٠ تموز/يوليه وطلب مواصلة المساعي الحميدة التي يبذلها مبعوثي الخاص.

٨١٣ - وفي القرار ٩٩٩ (١٩٩٥)، رحب مجلس الأمن بهذه القرارات، ودعا إلى تحقيق تقدم ملموس في القضايا السياسية والمؤسسية الجوهرية، وطلب عقد جولة أخرى من المحادثات. وشجع المجلس الحوار بين رئيس طاجيكستان وزعيم حركة الصحوة الإسلامية في طاجيكستان، وحث على تمديد اتفاق وقف إطلاق النار لفترة طويلة. كما دعا المجلس إلى إجراء مناقشات مع السلطات الأفغانية فيما يتعلق بإمكانية وزع عدد من أفراد الأمم المتحدة داخل أفغانستان.

٨١٤ - وبناء على ذلك، أوفدت مبعوثي الخاص في ٣١ تموز/يوليه لإجراء مشاورات في المنطقة مع الطرفين الطاجيكيين ومع بعض الحكومات من أجل تهيئة الأوضاع لعقد اجتماع قمة ثان بين الرئيس رحمونوف والسيد نوري. ويؤمل التوصل في ذلك الاجتماع، المقرر عقده في أقرب وقت ممكن، إلى اتفاق على مجموعة من المبادئ العامة لإيجاد حل سياسي شامل يجري التفاوض عليه في المرحلة المقبلة.

٨١٥ - وقد قامت البعثة المصغرة لمراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان بدور هام في احتواء النزاع. وقدمت دعما أساسيا للجنة المشتركة التي أنشأها الطرفان بوصفها الأداة الرئيسية للمحافظة على وقف إطلاق النار، وكانت البعثة فعالة في احتواء المنازعات المحلية.

٨١٦ - وكان إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وتمديد ولايتها في حزيران/يونيه لمدة ستة أشهر أخرى مرهونين بشرط أن يظل اتفاق طهران لوقف إطلاق النار المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ نافذا وأن يواصل الطرفان التزامهما بالوقف الفعال لإطلاق النار وبتحقيق المصالحة الوطنية وبتعزيز الديمقراطية. وبذا أكد مجلس الأمن المسؤولية الأساسية التي تقع على الطرفين نفسيهما فيما يتعلق بتسوية خلافاتهما. والأمل معقود على أن يستفيدا جيدا مما تبديه الحكومات المهتمة والمجتمع الدولي ككل من نوايا حسنة وتأييد من أجل إحراز تقدم حاسم نحو تحقيق ذلك الهدف.

٨١٧ - وبالرغم من أن أوجه التحسن التي طرأت على حالة الاستقرار العام بالمناطق المتأثرة بالنزاع في طاجيكستان في عام ١٩٩٤ أدت إلى عودة أكثر من ٩٠ في المائة ممن كانوا سابقا لاجئين ومشردين داخليا وإلى إحراز تقدم هام في إعادة إدماجهم، لا يزال البلد يواجه صعوبات خطيرة في ظل أوضاع تكتنفها مشقة اقتصادية هائلة، وخصوصا في أكثر المجتمعات المحلية تأثرا في منطقة خالتون في الجنوب الغربي، وفي غورنو - باداكشان في الشرق وأجزاء من وادي غارم. وتمثل المعونة الغذائية الطارئة مصدرا رئيسيا للتغذية لكثير من الفئات الضعيفة للغاية. وقد دمر الكثير من المراكز الصحية؛ أما المراكز العاملة فإنها تفتقر إلى المعدات الأساسية وكثيرا ما لا تتوافر بها العقاقير.

وتفتقر المدارس والمستشفيات إلى المياه والمرافق الصحية، وكثير من المدارس غير صالح للاستخدام، الأمر الذي يهدد باضمحلال المستويات العالية لمعرفة القراءة والكتابة، التي تحققت في العقود الماضية. وقد أثر نقص الوقود تأثيرا شديدا على قدرة البلد على الإنتاج. ويؤدي نقص فرص العمل المتاحة إلى تفاقم الانقسامات العميقة القائمة بين العشائر والمناطق.

٨١٨ - وخلال عام ١٩٩٤، سعت دوائر تقديم المساعدة الإنسانية إلى تلبية أشد الاحتياجات إلحاحا. وجرى التبرع أو إعلان التبرع بما يزيد عن ٦٠ في المائة من الأموال المطلوبة في النداء الموحد المشترك بين الوكالات من أجل طاجيكستان (٤٢,٥ مليون دولار) الذي أصدرته إدارة الشؤون الإنسانية عام ١٩٩٤. كما تضمنت المساعدة الإنسانية أنشطة متعلقة ببناء القدرات وبناء الثقة، استهدفت مناطق عودة اللاجئين السابقين والمشردين داخليا.

٨١٩ - وقد أُوفدت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ آخر بعثة بقيادة إدارة الشؤون الإنسانية إلى ذلك البلد. وأجرت البعثة مشاورات موسعة مع أوساط الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لإعداد مقترحات تتعلق بالأنشطة الإنسانية في عام ١٩٩٥. أما النداء التالي الموحد المشترك بين الوكالات من أجل طاجيكستان (١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥) فقد صدر في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وقدم رسميا إلى المانحين في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥ في جنيف. ويستهدف النداء تلبية أشد الاحتياجات الإنسانية إلحاحا داخل البلد (تقدر بحوالي ٣٧,٣ مليون دولار) لحوالي ٠٠٠ ٦٠٠ شخص، تضرروا أكثر من غيرهم بالنزاع والتنقلات السكانية وتدهور الهياكل الأساسية الاقتصادية والصحية والاجتماعية. وبحلول ٣١ آذار/مارس، كان قد جرى التبرع بمبلغ ١٩,٩ مليون دولار، يمثل ٥٣,٤ في المائة من احتياجات التمويل، حسبما أبلغت به إدارة الشؤون الإنسانية من الوكالات التي أصدرت النداء.

٨٢٠ - ويرمي النداء الحالي إلى توفير المعونة الغذائية الطارئة، فضلا عن تقديم المساعدة في قطاعي الصحة والتعليم. وهذه المساعدة، المقدمة بالتشاور مع دوائر تقديم المساعدة الإنسانية، والسلطات الوطنية وسلطات الأقاليم، تستهدف أضعف الفئات، ومنهم أرباب المعاشات، والعجزة والأرامل اللائي يعلن أطفالا والعائدون والمشردون. كما ينصب التركيز في البرنامج الإنساني لعام ١٩٩٥ على إدارة المعلومات وبناء القدرات، مع وضع برامج تهدف إلى تقديم المساعدة في تدريب الأخصائيين الصحيين، وتنمية المجتمعات المحلية، وبناء القدرات وبناء الثقة، وأنشطة الاعتماد على الذات. كما يشمل النداء عددا من مبادرات المنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وهو ناتج عن الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين شركاء المساعدة الإنسانية في الميدان. وفي حين أنه لا تزال هناك احتياجات إنسانية كبيرة، سيتزايد تركيز الدعم المقدم إلى طاجيكستان على التعمير والتنمية الاقتصادية. ومن ثم فإن وكالات الأمم المتحدة وبرامجها تقوم بخفض أنشطة الإغاثة تدريجيا وتعزيز المشاريع الموجهة نحو التنمية.

٢٣ - الصحراء الغربية

٨٢١ - كان من المقرر أن يجري الاستفتاء حول تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، الذي ستنظمه الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. بيد أنه حدثت اختلافات كبيرة في تفسير الأحكام الرئيسية في خطة التسوية أدت الى التأخير. ومع ذلك، تم التوصل الى اتفاق بشأن تفسير معايير الأهلية للتصويت، مما سمح لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بالشروع في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٤ في تحديد هوية الناخبين المحتملين وتسجيلهم. ووفقا للخطة أيضا، ما زال وقف اطلاق النار قائما منذ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

٨٢٢ - وخلال زيارتي لمنطقة البعثة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أكد لي الطرفان، المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) التزامهما بخطة التسوية. وواصل البلدان المجاوران، الجزائر وموريتانيا، أيضا تأييد الخطة بقوة.

٨٢٣ - وفي تقريري المقدم الى مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر (S/1994/1420) أشرت الى أنه نظرا للعدد الكبير من الطلبات الواردة فإن الطريقة الوحيدة للانتهاء من عملية تحديد الهوية والتسجيل في فترة زمنية معقولة هي تقديم تعزيز كبير من الموظفين والموارد. ووافق المجلس في قراره ٩٧٣ (١٩٩٥) المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير على توصيتي بتوسيع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وطلب مني أن أوافيه بحلول ٣١ آذار/مارس بتأكيد لتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ كموعد لبدء الفترة الانتقالية. وقرر المجلس أيضا تمديد ولاية البعثة حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥.

٨٢٤ - وفي ٣٠ آذار/مارس أعلمت المجلس أنه في حين أن معدل تحديد الهوية والتسجيل في تزايد مطرد، فإن التقدم المحرز حتى ذلك التاريخ لا يسمح لي

بأن أوصي ببدء الفترة الانتقالية في ١ حزيران/يونية ١٩٩٥. وأوضحت أن المشاكل المتصلة، بشكل خاص، بحضور زعماء القبائل في الوقت المناسب تسببت مرارا في انقطاع عملية تحديد الهوية. وفي الوقت نفسه أحرز بعض التقدم في تنفيذ جوانب أخرى من خطة التسوية. وخلصت الى أنه إذا ما رفع الطرفان معدل تحديد الهوية الى ٠٠٠ ٢٥ شخص في الشهر، وإذا ما تعاونا على الاسراع بحل المسائل المتبقية في خطة التسوية، فقد يكون من الممكن بدء الفترة الانتقالية في آب/أغسطس ١٩٩٥ وإجراء الاستفتاء في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

٨٢٥ - وفي بيان رئاسي مؤرخ ١٢ نيسان/أبريل (S/PRST/1995/17) دعا مجلس الأمن الطرفين الى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة لكفالة تنفيذ جميع جوانب خطة التسوية تنفيذا سريعا وكاملا. وأعرب المجلس عن الأمل في أن يكون قد حدث تقدم متواصل وسريع بحلول موعد تقديم تقريري التالي في أيار/مايو ١٩٩٥.

٨٢٦ - وفي ذلك التقرير (S/1995/404) أوصيت بتمديد ولاية البعثة لمدة أربعة أشهر. وبعد تقديم التقرير، قرر المجلس في قراره ٩٩٥ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٦ أيار/مايو تمديد ولاية البعثة شهرا واحدا وإيفاد بعثة الى المنطقة للتعجيل بتنفيذ خطة التسوية. وأجرت البعثة مشاورات مع كبار المسؤولين الحكوميين في الرباط والجزائر العاصمة ونواكشوط ومع قادة البوليساريو في تندوف وزارت مقر بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، في العيون.

٨٢٧ - وأشارت البعثة في تقريرها المقدم الى المجلس في ٢٠ حزيران/يونية (S/1995/498) الى أنه نظرا لتعقد المهام المطلوب القيام بها، واستمرار حالات التأخير التي تسبب فيها الطرفان، والقيود المتمثلة في محدودية الموارد، والظروف المحلية، فإن هناك احتمالا حقيقيا بأن تمتد عملية تحديد الهوية الى مابعد الموعد المتوخى سابقا، وألا يجري الاستفتاء في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

٨٢٨ - وفي ٢٣ حزيران/يونية أعلنت جبهة البوليساريو قرارها بتعليق اشتراكها في عملية تحديد الهوية بسبب اصدار محكمة عسكرية مغربية أحكاما بالسجن مدة ١٥ الى ٢٠ عاما على ثمانية مدنيين صحراويين اشتركوا في مظاهرة في العيون، وبسبب إعلان السلطات المغربية اعتزامها اشراك ٠٠٠ ١٠٠ مقدم طلب يسكنون المغرب في عملية تحديد هوية الناخبين. واثر قرار البوليساريو، وجه رئيس وزراء المغرب ووزير خارجيتها رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونية الى رئيس مجلس الأمن. وذكر في الرسالة أن جبهة البوليساريو أظهرت سوء نية وأنه قد تكون لقرارها نتائج خطيرة، وطلب من مجلس الأمن أن يتخذ الخطوات اللازمة لكفالة استئناف العملية بغية اجراء الاستفتاء في موعده المقرر.

٨٢٩ - وفي ١٢ تموز/يولية أعلمت جبهة البوليساريو رئيس مجلس الأمن بأنها قررت الاستمرار في الاشتراك في عملية تحديد الهوية. وأشارت الجبهة عند الاعلان عن قرارها الى الجهود التي بذلها عدد من الدول الأعضاء في مجلس الأمن لإقناع المغرب باعادة النظر في الأحكام الصادرة على المدنيين الصحراويين، واتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٠٠٢ (١٩٩٥) والمناقشة الايجابية التي جرت في الدورة الحادية والثلاثين لاجتماع قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية. وفي ٢٧ تموز/يولية أستُؤنفت عملية تحديد الهوية في مراكز تحديد الهوية في الصحراء الغربية ومنطقة تندوف. وحتى منتصف آب/أغسطس بلغ عدد من حددت بعثة الأمم المتحدة هويتهم حوالي ٠٠٠ ٥٠ شخص.

٨٣٠ - وفي ٣٠ حزيران/يونية اتخذ مجلس الأمن القرار ١٠٠٢ (١٩٩٥) الذي مدد فيه ولاية البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ويتوقع المجلس، استنادا الى التقرير الذي سأقدمه بحلول ١٠ أيلول/سبتمبر بشأن التقدم المحرز، أن يؤكد تاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر كموعد لبدء الفترة الانتقالية، للسماح بإجراء الاستفتاء في أوائل ١٩٩٦.

٢٤ - اليمن

٨٣١ - واصل اليمن خلال العام الماضي جهوده للتغلب على آثار الحرب الأهلية المدمرة. وطلب مجلس الأمن في قراره ٩٣١ (١٩٩٤) مني ومن مبعوثي الخاص النظر في السبل المناسبة لتيسير نجاح الحوار السياسي الرامي الى عودة السلم والاستقرار الى البلد. ومن ناحيتي فما زلت أرى أن الوفاق السياسي خطوة لا بد منها لاستتباب الأمن في اليمن. ولذلك فقد سررت للعفو الذي منحته الحكومة لمعظم الذين هربوا من البلد بعد انتهاء الحرب.

٨٣٢ - ومن شأن استمرار الحكومة في تنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها، لكفالة ديمقراطية النظام، والتعددية السياسية، وحرية الفكر والصحافة، واحترام حقوق الإنسان، واقامة علاقات تعاون وثيقة مع الجيران ، أن يسهم فعلا في عودة الاستقرار. وقد أكد لي وزير الخارجية من جديد في مناسبة سابقة خلال هذا العام أن اليمن يرغب في التوصل الى تسوية تفاوضية لنزاعه الحدودي مع المملكة العربية السعودية

على أساس معايير ومبادئ القانون الدولي ووفقا لميثاق الأمم المتحدة. وسيؤكد التقدم في هذا المجال مدى قوة ذلك الالتزام وسيزيد من أمن المنطقة واستقرارها.

٨٣٣ - وفي آب/أغسطس ١٩٩٤، وجهت ادارة الشؤون الانسانية نداء موحدا مشتركا بين الوكالات ركز على أشد الاحتياجات الانسانية الحاحا حتى شباط/فبراير ١٩٩٥، قيمته الإجمالية ٢١,٧ مليون دولار. وتمثلت القطاعات ذات الأولوية التي شملها النداء الصحة والمياه والمرافق الصحية والمعونة الغذائية في حالات الطوارئ والزراعة ومصائد الأسماك والتعليم وقدرا محدودا من ازالة الألغام. وكانت استجابة مجتمع المانحين مخيبة جدا للآمال إذ لم يرد حتى الآن سوى ٣,٣ ملايين دولار (١٥ في المائة من مجموع الاحتياجات)، للمشاريع الصحية ومشاريع توفير الأغذية بالدرجة الأولى.

٨٣٤ - وتمثل الألغام البرية خطرا متواصلا على حياة المدنيين ومعيشتهم في الجنوب، وقد أعاقت جهود التأهيل الصحي وعودة الأراضي المتضررة الى الانتاج الزراعي. بيد أن ادارة الشؤون الانسانية تلقت تمويلا محدودا (١٥٠ ٠٠٠ دولار) من الصندوق الاستئماني لإزالة الألغام للقيام بمشروع للمساعدة في إزالة الألغام في منطقة عدن. وبدأ المشروع في أواخر شباط/فبراير ١٩٩٥ ويرمي الى تقديم المشورة التقنية للسلطات الحكومية. وقد عينت ادارة الشؤون الانسانية لهذا الغرض خبيرين دوليين في الألغام البرية.

هاء - الجهود الرئيسية الشاملة

١ - أنغولا

٨٣٥ - تحقق خلال العام الماضي تقدم كبير في السعي الى احلال السلم في انغولا. فبعد مفاوضات مطولة وُقع بروتوكول لوساكا وأُنشئت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لتيسير تنفيذ أحكامه. ويجري عموما احترام وقف اطلاق النار في أنحاء البلد، مما سمح بالوصول الى جميع المناطق وإيصال المساعدة الغوثية الانسانية.

٨٣٦ - وخلال محادثات لوساكا للسلام، كان أكثر المواضيع إثارة للخلاف هو مسألة الوفاق الوطني التي تشمل إسناد الوظائف على الصعد الوطني والإقليمي والمحلي الى أعضاء الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). وفي أيار/مايو ١٩٩٤، قبلت الحكومة مجموعة من المقترحات بشأن تلك المسألة قدمتها الأمم المتحدة وثلاث دول لها مركز المراقب في عملية السلام الأنغولية، هي الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية. وبعد مناقشات طويلة وتدخل عدد من القادة الأفارقة، منهم نلسن مانديلا، رئيس جنوب افريقيا، قبل الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا في نهاية الأمر المقترحات في أيلول/سبتمبر.

٨٣٧ - وبذلك مُهدت الطريق لتوقيع بروتوكول لوساكا في عاصمة زامبيا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ولوقف إطلاق النار الذي بدأ نفاذه بعد ذلك بيومين. وحضر حفل التوقيع الرئيس خوسيه ادواردو دي سانتوس وعدد من رؤساء الدول ووزراء الخارجية والشخصيات البارزة.

٨٣٨ - وفي تقريري الى المجلس المؤرخ ١ شباط/فبراير (S/1995/97) أوصيت بانشاء عملية جديدة لحفظ السلام في أنغولا تابعة للأمم المتحدة لمساعدة الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا في تنفيذ بروتوكول لوساكا. وأوصيت خاصة بأن تتألف بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا من عنصر سياسي وآخر عسكري ومن أفراد شرطة وأن تتضمن في المستقبل عنصرا انتخابيا. وستواصل وحدة تنسيق المساعدة الانسانية التي تعمل منذ آذار/مارس ١٩٩٣ القيام بدور هيئة التنسيق لجميع العمليات الانسانية التي تجري تحت سلطة ممثلي الخاص. وستتمثل السمات الرئيسية لولاية الأمم المتحدة المساعدة في تنفيذ بروتوكول لوساكا عن طريق المساعي الحميدة والوساطة بين الطرفين؛ والاشراف على فض اشتباك القوات والتحقق منه ومراقبته عند الاقتضاء، ورصد وقف اطلاق النار؛ والمساعدة في انشاء مناطق لتجميع القوات؛ والتحقق من انسحاب قوات يونيتا الى مناطق التجميع ومن تسريحها؛ والتحقق من عودة القوات الأنغولية المسلحة الى ثكناتها؛ والتحقق والرصد فيما يتصل باكتمال انشاء قوات مسلحة جديدة، وحرية حركة الأشخاص والسلع. ومن الجوانب الأخرى للولاية المقترحة رصد أنشطة الشرطة الوطنية الأنغولية وتجميع شرطة الرد السريع في ثكنات وتنسيق ودعم الأنشطة الانسانية المتصلة مباشرة بعملية السلام.

٨٣٩ - وبعد النظر في تقريري اتخذ المجلس القرار ٩٧٦ (١٩٩٥) في ٨ شباط/فبراير الذي أذن فيه بانشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بولاية أولية تمتد حتى ٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ وقوة مأذون بها قوامها ٧ ٠٠٠ عسكري، إضافة الى ٣٥٠ مراقبا عسكريا و ٢٥٠ مراقب شرطة، مع عدد مناسب من الموظفين الدوليين والمحليين. وقرر المجلس أن يكون وزع المشاة تدريجيا وبعد أن يمتثل الطرفان لأحكام بروتوكول لوساكا.

٨٤٠ - وأنشئت في لواندا بعد توقيع بروتوكول لوساكا لجنة مشتركة يرأسها ممثلي الخاص لأنغولا السيد أليون بلوندين بيي وتتضمن ممثلين عن الطرفين وثلاث دول بصفة المراقب. وهي الهيئة المسؤولة عن تنفيذ البروتوكول، وعقدت عدة جلسات عادية واستثنائية في لواندا وخارج العاصمة الأنغولية.

٨٤١ - ونظرا لبعض الصعوبات والتأخر في تنفيذ بروتوكول لوساكا في البداية، أوفدت مستشاري الخاص السيد عصمت كتاني ليعرب للطرفين عن قلقي ولتقييم الأوضاع اللازمة لوزع قوات حفظ السلام. واستعادت بعد ذلك عملية السلام الزخم في أواسط نيسان/أبريل. وبالرغم من بعض الحوادث فإن هناك اتجاها عاما نحو الانخفاض التدريجي لعمليات العنف. وعقد اجتماعان بين رئيسي أركان قوات الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا في شباط/فبراير مما ساعد على تعزيز وقف اطلاق النار ودعم عملية السلام. وقد تحقق باشراف بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا تقدم في فك اشتباك القوات. وفي تطور ايجابي جدا التقى رئيس جمهورية أنغولا السيد خوسيه ادواردو دوس سانتوس والسيد جوناس سافيمبي رئيس الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا في لوساكا في ٦ أيار/مايو بحضور ممثلي الخاص. وقد أعطى هذا اللقاء زخما قويا جديدا لعملية السلام، واتخذ الطرفان خطوات ملموسة جديدة لتعزيز التقدم الذي تحقق حتى الآن. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه توصل الطرفان الى اتفاق بشأن عدة مسائل هامة ووافقا على جدول زمني يعجل بتنفيذ بروتوكول لوساكا.

٨٤٢ - وبعد هذا التطور المشجع، قمت بزيارة الى أنغولا من ١٤ الى ١٦ تموز/يوليه لإعطاء عملية السلام المزيد من الزخم. وأجريت لقاءات طويلة مع الرئيس دوس سانتوس والتقيت بالسيد سافيمبي في مقره في الجزء الأوسط من أنغولا. وأبرز كل من الحكومة ويونيتا الدور الحاسم التي تقوم به الأمم المتحدة في تسوية الصراع الأنغولي مؤكدين من جديد التزامهما بتنفيذ بروتوكول لوساكا. واستعرضت أيضا أداء قوات الأمم المتحدة في عدة مناطق من أنغولا. وإثر زيارتي سُويت عدة مسائل. وأنشأت الجمعية الوطنية منصبي نائب رئيس سيشغل السيد سافيمبي أحدهما. وقرر الطرفان أن تتألف القوات المسلحة الأنغولية في المستقبل من ٠٠٠ ٩٠ جندي، وحققا تقدما بشأن اجراءات إدماج قوات الاتحاد الوطني، وسيبلغ عدد جنود القوات البرية في القوات المسلحة الأنغولية ٠٠٠ ٧٤. وستشمل القوات المسلحة الوطنية قوات جوية وبحرية قوامها ٠٠٠ ١١ و ٠٠٠ ٥ فرد على التوالي. وقد اجتمع الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي ثانية في ١٠ آب/أغسطس في غابون لمناقشة المسائل المعلقة.

٨٤٣ - وقد تم وزع مراقبي الأمم المتحدة العسكريين ومراقبي الشرطة في نحو ٦٠ موقعا بجميع أنحاء البلد، وزاد وجودهم من قدرة الأمم المتحدة على التحقق وكذلك على القيام بالمساعي الحميدة في الميدان.

٨٤٤ - وبلغ وزع مشاة بعثة الأمم المتحدة ووحداتها الداعمة مرحلة متقدمة، ويوجد حوالي ٥٠٠ ٣ من أفراد البعثة في البلد، منهم ثلاث كتائب مشاة. ومن المتوقع أن يكتمل وزع الوحدات في تشرين الأول/أكتوبر. وقد بذلت الأمم المتحدة جهودا مضنية لكفالة القيام بأنشطة البحث عن الالغام وازالتها من طرق الوزع الرئيسية ومن أماكن تجميع قوات الاتحاد الوطني، ولسحب شرطة الرد السريع الأنغولية والقوات العادية وعودتها الى ثكناتها.

٨٤٥ - واتضح أن الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة عنصر لا غنى عنه في تمكين الأمم المتحدة من رصد حياد الشرطة الوطنية والتحقق منه. وأسهمت وحدة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة أيضا في حملة التثقيف المدني وفي بناء الثقة لدى السكان الأنغوليين. واتفقت حكومة أنغولا والأمم المتحدة على انشاء محطة إذاعة مستقلة تابعة للأمم المتحدة في أنغولا، حسب توصيتي الواردة في تقريري المؤرخ ١ شباط/فبراير التي أيدها مجلس الأمن في قراره ٩٧٦ (١٩٩٥)، وستبث تلك المحطة برامج اخبارية عن دور الأمم المتحدة في أنغولا وعن عملية السلام. ومن المتوقع وصول معدات محطة اذاعة الأمم المتحدة الى أنغولا في أيلول/سبتمبر، وتجري بعثة الأمم المتحدة مباحثات مع السلطات الأنغولية بشأن تحديد ترددات البث. وفي انتظار ذلك، أُعطيت بعثة الأمم المتحدة امكانية استعمال الاذاعة الحكومية وهي تبث برامجها بواسطتها.

٨٤٦ - وفي آب/أغسطس مدد مجلس الأمن ولاية البعثة مدة ستة أشهر أخرى، بيد أنه أعرب عن القلق إزاء بطء تنفيذ بروتوكول لوساكا، وحث الطرفين بقوة على التعجيل بعملية السلام. وفي غضون ذلك وافقت الجمعية العامة على اعتماد حوالي ١٥٠ مليون دولار لميزانية البعثة لعام ١٩٩٥.

٨٤٧ - وقد أتاح تحسن الحالة الأمنية وتوطيد وقف اطلاق النار للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية القيام بأنشطة الإغاثة الانسانية في جميع مناطق البلد. ومنذ توقيع بروتوكول لوساكا، أعادت وكالات المساعدة الانسانية توجيه برامجها

لتدعم عملية السلام في ثلاثة من مجالات النشاط: الإغاثة وإعادة التوطين؛ تسريح المحاربين القدامى وإعادة إدماجهم؛ ثم الأعمال المتصلة بالألغام البرية. ويقدر عدد الأنغوليين الذين يتلقون المعونة الغذائية أو غيرها من أشكال المساعدة الغوثية بأكثر من ٣ ملايين شخص. وتقوم بتوجيه هذه الأنشطة داخل أنغولا وحدة تنسيق المساعدة الانسانية، التابعة لإدارة الشؤون الانسانية.

٨٤٨ - وتتوقف احتمالات مستقبل السلام في الأجل الطويل الى حد بعيد على نجاح تسريح المقاتلين الذين لم يستبقوا في القوات المسلحة الأنغولية وإدماجهم من جديد في الحياة المدنية. وتتواصل الأعمال التحضيرية لتجميع جنود الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ونزع سلاحهم تحت اشراف ومراقبة الأمم المتحدة. وستقدم وكالات المساعدة الانسانية الخدمات الأساسية الى الجنود في مواقع التجميع وستنظم برامج لتيسير عودتهم الى الحياة المدنية. وقد وجهت ادارة الشؤون الانسانية نداء إلى المجتمع الدولي لتقديم ١٠٢ مليون دولار لدعم عملية التسريح وإعادة الادماج خلال فترة سنتين تقريبا.

٨٤٩ - ويعوق التلوث الشديد بالألغام في أنغولا حركة الأشخاص والسلع وكذلك استئناف النشاط الاقتصادي. وتجري معالجة المشكلة عن طريق برنامج منسق لمسح الألغام وازالتها، وتدريب المدنيين على جوانب الوعي بمشكلة الألغام، وتدريب التقنيين والمديرين الأنغوليين على معالجتها.

٨٥٠ - ورغم إحراز بعض التقدم على الجبهة الانسانية، لاتزال الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أنغولا هشة الى حد بالغ. ومثلما حدث في عمليات أخرى لحفظ السلام، فإني أولي أهمية كبيرة لهذه الجوانب في الحالة السائدة في أنغولا. ومع تقدم عملية السلام، بدأ تشديد الأمم المتحدة يتحول تدريجيا من أنشطة الإغاثة في حالات الطوارئ الى إصلاح هياكل البلد الأساسية الاقتصادية والاجتماعية التي دمرتها الحرب، والى التنمية. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأمانة العامة، تنظم حكومة أنغولا في أيلول/سبتمبر اجتماع مائدة مستديرة بشأن الانعاش والتنمية المجتمعية.

٨٥١ - والمجتمع الدولي قادر، عن طريق تقديم المساعدة الانسانية والانمائية، على تيسير انتقال أنغولا من الحرب الى التنمية المستدامة. بيد أن سكان أنغولا ومؤسساتها سيظلون هم العناصر الرئيسية في أحداث التحولات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية اللازمة.

٢ - هايتي

استعادة الديمقراطية

٨٥٢ - تعزز هدف استعادة الديمقراطية في هايتي كثيرا بعودة رئيس جمهورية هايتي المنتخب ديمقراطيا جان برتراند أريستيد، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بعد فترة قضاها في المنفى بسبب الانقلاب الذي وقع في أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

٨٥٣ - وعملا بقرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤ بدأت القوة المتعددة الجنسيات، بقيادة الولايات المتحدة، عملية في هايتي في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وبعد أن غادرت القيادة العسكرية البلد، عاد الرئيس أريستيد الى بور أو برنس في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وفي اليوم نفسه اتخذ مجلس الأمن القرار ٩٤٨ (١٩٩٤)، الذي رفع فيه جميع الجزاءات المفروضة على هايتي.

٨٥٤ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر عيَّنت السيد الأخضر الابراهيمي بوصفه مبعوثي الخاص الجديد الى هايتي ليحل محل السيد دانتي كابوتو، الذي تلقيت استقالته بأسف قبل ذلك بأربعة أيام. كما أوفدت فرقة صغيرة متقدمة الى هايتي لتقيِّم الاحتياجات وتقوم بالتحضير لوزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي، وكذلك لرصد عمليات القوة المتعددة الجنسيات.

٨٥٥ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر عيَّن الرئيس أريستيد السيد سمارك ميشال رئيسا للوزراء. وبدأت الحكومة الجديدة عملها في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وبعد ذلك بسبعة أيام قمت بزيارة الى هايتي وأكدت للرئيس أريستيد أن الأمم المتحدة ستواصل، بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية، مساعدة حكومة هايتي على تحقيق تحول دائم الى الديمقراطية.

٨٥٦ - وبعد عودتي الى المقر في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت تقريرا الى مجلس الأمن. واستجاب المجلس لتوصيتي باتخاذ القرار ٩٦٤ (١٩٩٤) الذي أذن فيه بتوسيع الفرقة المتقدمة ليصل قوامها الى ٥٠٠ فرد خلال الفترة الانتقالية.

٨٥٧ - وفي تقريري الى المجلس بتاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أشرت الى أنه بعد وصول القوة

المتعددة الجنسيات وما تبع ذلك من تفكيك القوات المسلحة الهايتية، انخفضت حوادث العنف التي ترجع لأسباب سياسية وحالات انتهاك حقوق الانسان، وأشرت أيضا الى أن سكان هايتي يتمتعون بحقوقهم الأساسية. بيد أن انهيار القوات المسلحة الهايتية خلق في الوقت نفسه فراغا أمنيا أسهم في تزايد الإجرام في البلد.

٨٥٨ - ونظر مجلس الأمن في تقريري كما نظر في البيان الذي أدلى به قائد القوة المتعددة الجنسيات في ١٥ كانون الثاني/يناير وفي التوصيات المرافقة التي قدمتها الدول المشتركة في القوة المتعددة الجنسيات بشأن تهيئة بيئة آمنة ومستقرة في هايتي. واستنتج المجلس أنه توجد في هايتي، مثلما يطلب قرار المجلس ٩٤٠ (١٩٩٤)، بيئة آمنة ومستقرة مناسبة لوزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي، وأذن لي بتدبير ووزع الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المدنية وغيرهم من الموظفين بما يكفي لتمكين البعثة من القيام بجميع مهامها. واكتمل بحلول ٣١ آذار/مارس انتقال المسؤولية الكامل من القوة المتعددة الجنسيات الى بعثة الأمم المتحدة في هايتي، ومُددت ولاية البعثة ستة أشهر حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥. وأذن المجلس أيضا بوزع عدد يصل الى ٦ ٠٠٠ فرد عسكري و ٩٠٠ من مراقبي الشرطة المدنية.

٨٥٩ - وفي ١٣ نيسان/أبريل قدمت تقريرا مرحليا عن وزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي، أعلمت فيه المجلس بأن الاحتفال الرسمي بانتقال المسؤوليات من القوة المتعددة الجنسيات الى بعثة الأمم المتحدة في هايتي أقيم بنجاح في ٣١ آذار/مارس، حسبما كان مقررا. وكانت زيارتي الثانية الى هايتي بتلك المناسبة فرصة طيبة لحضور بدء عملية بعثة الأمم المتحدة في هايتي وتبادل الآراء مع رئيس هايتي عن الحالة السياسية والأمنية في البلد. وبقيت المسألة الأمنية محور عملية الأمم المتحدة بأكملها، لاسيما وقت الانتخابات. ونُظمت انتخابات تشريعية ومحلية في ٢٥ حزيران/يونيه في ظروف آمنة عموما. بيد أن الانتخابات شابتها عيوب تنظيمية وأُعيد اجراؤها جزئيا في ١٣ آب/أغسطس. ومن المقرر تنظيم المرحلة الثانية من الانتخابات في أيلول/سبتمبر.

٨٦٠ - وفي ٣١ تموز/يوليه مدد مجلس الأمن ولاية البعثة حتى شباط/فبراير ١٩٩٦. ولاتزال البعثة تساعد سلطات هايتي في المحافظة على الاستقرار والأمن وحماية قوافل المساعدة الانسانية. وتقدم البعثة أيضا المساعدة السوقية والمالية الى المجلس الانتخابي الهايتي المؤقت. ويقوم عنصر الشرطة المدنية فيها بتوجيه أعمال قوة الأمن العام المؤقتة وتدريب الشرطة الوطنية الهايتية على القيام بمهامها.

حقوق الانسان

٨٦١ - عاد الى هايتي في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ فريق أساسي تابع للبعثة المدنية الدولية في هايتي. وفي تقريري الى الجمعية العامة بشأن حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (A/49/689)، اقترحت أن تواصل البعثة أيضا المساهمة في تعزيز المؤسسات الديمقراطية.

٨٦٢ - وفي قرار الجمعية العامة ٢٧/٤٩ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ عن حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي، طلبت الجمعية العامة العودة السريعة الى هايتي لجميع أعضاء البعثة المدنية الدولية في هايتي. وفي الوقت الراهن، يشكل عنصر الأمم المتحدة قرابة ١١٠ أعضاء. وأسهمت البعثة إسهاما كبيرا في تحسين احترام حقوق الانسان في هايتي، سواء خلال الحكم العسكري أو منذ استعادة النظام الدستوري في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وفي ١٢ تموز/يوليه، وفي أعقاب تقديم تقريري المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه (A/49/926) واجراء مشاورات مع حكومة هايتي والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، مدّدت الجمعية العامة ولاية عنصر الأمم المتحدة في البعثة المدنية الدولية في هايتي حتى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦.

٨٦٣ - وواصلت البعثة اعطاء الأولوية لرصد وتعزيز احترام حقوق الانسان في هايتي. وأثناء الاعداد للانتخابات، قامت البعثة بتيسير ورصد احترام حرية التعبير وتكوين الجمعيات فضلا عن التحقيق في الادعاءات بحدوث أعمال تخويف أو عنف. وعملت كل من بعثة الأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي في تضافر وثيق مع بعثة للمراقبة الانتخابية تابعة لمنظمة الدول الأمريكية تم انشاؤها في أيار/مايو ١٩٩٥. وساعدت بعثة الأمم المتحدة في هايتي على ضمان توفير بيئة آمنة لاجراء الانتخابات التشريعية والمحلية في ٢٥ حزيران/يونيه، رغم ما اعتراها من مشاكل تنظيمية، كما قامت البعثة المدنية الدولية في هايتي بمساعدة بعثة المراقبة الانتخابية في أداء مهامها. وخلصت بعثة المراقبة، في تقريرها عن الانتخابات التي أجريت في ٢٥ حزيران/يونيه، الذي نشره الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية في ١٣ تموز/يوليه، الى أن الانتخابات شكلت أساسا، وإن كان مزعزعا، يمكن الاستناد اليه لتحقيق المزيد من التقدم الايجابي نحو التطوير المستمر للديمقراطية في هايتي في مناخ متزايد من السلم.

التنمية

٨٦٤ - في أعقاب الأحداث التي وقعت في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، قامت وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بتوفير المساعدة الانسانية لهايتي لتلبية الاحتياجات الأساسية الأشد إلحاحا. وكانت القطاعات الرئيسية التي وجهت اليها الأنشطة المنفذة في اطار برنامج المساعدة الانسانية للتخفيف من حالة أشد قطاعات السكان فقرا هي قطاعات الرعاية الصحية، والتغذية، وإمدادات المياه والمرافق الصحية، والزراعة. ولكي تتاح مواصلة البرامج الانسانية أثناء الحظر، تم الاضطلاع ببرنامج لتوفير إمدادات الوقود لأسباب إنسانية. وتم توزيع ما مجموعه ٢٧٧ ٦٣٢ ٣ غالونا من الوقود على المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى المشاركة في تقديم المعونة الانسانية.

٨٦٥ - ومع عودة الحكومة الدستورية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ واستعادة الديمقراطية بعد سنوات من الاضطراب السياسي وتدهور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية، فإن اعادة توجيه هايتي على طريق التنمية الاقتصادية ستكون مهمة مضنية. وبعد اجراء استعراض واف للأنشطة الانسانية الجارية، تبيّن أن من الضروري رسم نهج جديد من أجل التخلي تدريجيا عن التركيز على الاغاثة الانسانية الخالصة، مع تيسير الشروع في مبادرات طويلة الأجل من أجل التعمير.

٨٦٦ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ صدر في آن واحد في بورت أو برنس وواشنطن العاصمة نداء صادر عن حكومة هايتي والأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية يدعو الى ترتيب فترة انتقالية مدتها ستة أشهر. وعكست الأنشطة التي يتضمنها النداء الاحتياجات العاجلة التي يمكن تنفيذها سريعا وتكون ذات أثر إيجابي وفوري. وقصد بتلك الأنشطة أيضا أن تكون قابلة للاستمرار من أجل تيسير سهولة الانتقال الى مرحلة جهود التعمير والتنمية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل. وطلب النداء توفير ٧٨ مليون دولار لتلبية الاحتياجات من أجل الاستمرار في المساعدة الانسانية والتعمير خلال فترات الانتقال الحرجة في هايتي. وفي ١٥ آب/أغسطس، كانت نسبة ٥٤,١ في المائة من الهدف الذي حدده النداء، أي نحو ٥٠,٨ من ملايين الدولارات، قد تم تدبيرها أو التعهد بها.

٨٦٧ - وفي عام ١٩٩٥، انتقل التعاون بين الحكومة وشركائها في التنمية من مرحلة المبادرات المتعلقة بحالات الطوارئ والمبادرات الخاصة الى الأشغال العامة والمشاريع المولدة لفرص العمل ذات التخطيط الاستراتيجي الأبعد مدى، مما أدى، على وجه الخصوص، الى اتفاقات مع الاتحاد الأوروبي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والبنك الدولي في تموز/يوليه ١٩٩٥. وتركز أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تيسير إدارة الحكم، والنمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، كما وفر البرنامج الأموال الأساسية لبعض المبادرات من جانب البلدان المانحة. ومن أجل تنسيق الأنشطة الانمائية مع مهمة حفظ السلام التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في هايتي على نحو يتواءم مع الولاية المنوطة بها، فإن نائب ممثلي الخاص تم تعيينه في الوقت ذاته ممثلا مقيما لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الكوارث الطبيعية

٨٦٨ - في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، تسببت العاصفة المدارية غوردون في هطول أمطار غزيرة ووقوع فيضانات أدت الى تدمير أجزاء من بورت أو برنس فضلا عن الجزء الجنوبي من البلد. وقدرت الوفيات بنحو ١٢٢ ١ نسمة، كما تعرض للضرر قرابة ١,٥ مليون نسمة. وأصبح ما مجموعه ٦٠٠ ٨ بلا مأوى، كما كانت هناك ٥٠٠ ٦١ أسرة في حاجة الى اغاثة عاجلة. ولحق الدمار الشامل بالهياكل الأساسية وبالأراضي الزراعية والممتلكات، وتعرض ٤٠٢ ١١ من المنازل لأضرار جزئية بينما لحق الدمار الكامل بـ ٩٠٥ ٣ منازل.

٨٦٩ - وفي أعقاب نداء وجهته حكومة هايتي للحصول على المساعدة الدولية، دعا منسق الأمم المتحدة للشؤون الانسانية فريق الأمم المتحدة لادارة الكوارث الى الانضمام لجهود الاغاثة المضطلع بها لدعم السكان المتضررين. وأوفدت ادارة الشؤون الانسانية فريقا مؤلفا من ثلاثة أشخاص تابعا لفريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق من أجل تعزيز الجهود التي يضطلع بها منسق الشؤون الانسانية لدعم قدرة فرقة العمل الخاصة التي أنشأها رئيس الوزراء.

٨٧٠ - واستجابة لحالات الطوارئ، بلغت المساهمات النقدية المقدمة من المجتمع الدولي ٨,٦ مليون دولار، شكلت مساهمات الأمم المتحدة فيها نحو ٠٠٠ ٥٠٠ دولار. وتم الحصول على مواد إغاثة من مستودع ادارة الشؤون الانسانية في بيزا، إيطاليا، ومن حكومات فرنسا واليابان والمكسيك.

٣ - رواندا

٨٧١ - منذ قدمت تقريري السنوي الأخير عن أعمال المنظمة، أظهرت الحالة في رواندا بوادر تنبئ بعودة الحالة إلى طبيعتها تدريجيا، واستمرار عملية بدأت بوقف عمليات إبادة الأجناس والحرب الأهلية وإقامة

الحكومة الحالية في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٤. ومع انسحاب عملية "تركواز" بقيادة فرنسا من جنوب غربي رواندا في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٤، تولت بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا المسؤولية الكاملة عن منطقة الحماية الإنسانية قبل تولي إدارة مدنية رواندية جديدة زمام الأمور تدريجيا.

٨٧٢ - وفي التقارير التي قدمتها إلى مجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، أكدت أنه على الرغم من استقرار الحالة في رواندا إلى حد ما، فإنه لا يزال هناك عدد من العقبات الخطيرة التي يتعين التغلب عليها. فقد تسبب استمرار المشاكل في الجهود المتعلقة بإعادة اللاجئين والمصالحة والتعمير في حدوث نوع من الإحباط في رواندا، الأمر الذي أسهم بدوره في تدهور الأمن والإضرار بالعلاقات بين بعثة الأمم المتحدة في رواندا والسلطات الرواندية. وأعربت حكومة رواندا عن رغبتها في أن تناقش، في وقت ملائم، ولاية البعثة وإمكانية انسحابها تدريجيا من رواندا. بيد أنني حثثت الحكومة على مواصلة تقديم التعاون اللازم الذي لا يمكن للبعثة بدونه أن تقوم بمهامها، في حين طلبت من ممثلي الخاص، السيد شهريار خان، أن يدرس، بالتشاور مع الحكومة، إجراء تعديلات على ولاية البعثة.

٨٧٣ - وعقب هذه المشاورات، أوصيت بأن تمدد ولاية البعثة، التي كان مقررا لها أن تنتهي في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، لمدة ستة أشهر أخرى وأن يتحول تركيزها من حفظ السلام إلى الاضطلاع بدور لبناء الثقة. وقرر مجلس الأمن، في قراره ٩٩٧ (١٩٩٥)، تمديد الولاية، وأذن بخفض مستوى قوتها إلى ٢ ٣٣٠ جنديا خلال ثلاثة أشهر وإلى ١ ٨٠٠ جندي خلال أربعة أشهر. ومن المقرر أن تنتهي الولاية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، مع انسحاب جميع القوات. ومنذ اعتماد الولاية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، تحسنت العلاقات بين البعثة والسلطات الرواندية. وتقوم البعثة بمساعدة هذه السلطات في تعزيز المصالحة الوطنية، وعودة اللاجئين، وإنشاء قوة شرطة وطنية. وهي مسؤولة أيضا عن حماية المنظمات الإنسانية، ومراقبي حقوق الإنسان، وأعضاء المحكمة الدولية لرواندا. وفي تقريري المؤرخ ٤ حزيران/يونيه، وصفت الحالة في رواندا بأنها مستقرة نسبيا ويسودها السلام عموما، وقد عادت إلى العمل بعض خدمات المرافق، وأعيد فتح المدارس، كما أظهر الاقتصاد والزراعة بعض دلائل الانتعاش.

٨٧٤ - ومع ذلك، فإن ثلاثة عوامل رئيسية أدت إلى تعقيد الجهود الدولية الرامية إلى مساعدة الحكومة على استعادة الأحوال الطبيعية في رواندا. وأول هذه العوامل هو التأخير في تقديم الأفراد المتورطين في ارتكاب أفعال إبادة الأجناس التي وقعت في عام ١٩٩٤ إلى العدالة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، خلصت لجنة الخبراء إلى أن أفعال الإبادة الجماعية قد ارتكبت ضد جماعات التوتسي بطريقة مخططة ومنظمة على أيدي عناصر معينة من الهوتو، وأن هذه الأعمال تشكل إبادة للأجناس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة إبادة الأجناس.

٨٧٥ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قرر مجلس الأمن في قراره ٩٥٥ (١٩٩٤)، إنشاء محكمة لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغيرها من الانتهاكات التي ارتكبت في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وعين السيد ريتشارد ج. غولدستون مدعيا عاما، وسيتم إنشاء مكتب للمدعي العام، يرأسه نائب المدعي العام، السيد أونوريه راكوتومانا، في كيغالي. ويجري تحت إشرافه، داخل رواندا وخارجها، التحقيق مع نحو ٤٠٠ من الأشخاص الذين حددوا كأشخاص مشتبه فيهم، ومن بينهم قادة النظام السابق ومخططو أعمال إبادة الأجناس، الذين التمسوا اللجوء في بلدان مجاورة.

٨٧٦ - وقرر مجلس الأمن، في قراره ٩٧٧ (١٩٩٥)، أن يكون مقر المحكمة في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة. وحيث أن المحكمة تشارك المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في دائرة استئناف مشتركة، فقد عينت الجمعية العامة ستة قضاة فقط للمحكمة هم: السيد لينارت أسبغرين (السويد)، والسيد لايتي كاما (السنغال)، والسيد ت. هـ. خان (بنغلاديش)، والسيد ياكوف أ. استروفسكي (الاتحاد الروسي)، والسيدة نافانيثيم بيللاي (جنوب افريقيا)، والسيد وليم هـ. سيكوله (جمهورية تنزانيا المتحدة). وعقدت أول جلسة عامة في لاهاي في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وأثناء الدورة، اعتمد القضاة القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة. وانتخبوا رئيسا (السيد كاما) ونائبا للرئيس (السيد استروفسكي). وسيتولى القضاة مهامهم مع بدء إجراءات المحاكمة. ومن المتوقع أن تجهّز المحكمة أول مجموعة من قرارات الاتهام في النصف الثاني من هذا العام؛ على أن نظام العدالة ككل لم يدخل بعد مرحلة التنفيذ وهو في حاجة ماسة إلى الدعم. وسيكون من العسير تحقيق المصالحة الوطنية وإقامة حوار سياسي ملموس ما لم تأخذ العدالة مجراها في أعقاب الأحداث المروعة التي وقعت في صيف عام ١٩٩٤.

٨٧٧ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٤، وصل قرابة ١,٢ مليون لاجئ رواندي إلى مقاطعات كيفو بزائير في أعقاب

الحرب الأهلية التي وقعت في رواندا فيما بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه. وكان وجود هذا العدد الهائل من اللاجئين في زائير، وأثره على أمن واقتصاد هذا البلد، هو أحد الموضوعات الرئيسية في المناقشة التي أجريتها مع رئيس الوزراء كنيغو وا دوندو خلال الزيارة التي قام بها إلى المقر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وقد طلب مني رئيس الوزراء آنذاك، أن أعين "ممثلا خاصا معنيا برواندا في زائير". وتم الاتفاق على أن ينشأ في كينشاسا مكتب اتصال مدني تابع لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا لتيسير الاتصال بين ممثلي الخاص لرواندا وحكومة زائير. وعرض رئيس الوزراء توفير ١ ٥٠٠ جندي لقوة الأمم المتحدة المقترح إنشاؤها لضمان الأمن في مخيمات اللاجئين. وأشارت حكومة زائير إلى وجود اللاجئين الروانديين باعتباره أحد العوامل التي ساهمت في تأجيل إجراء أول انتخابات رئاسية وبرلمانية متعددة الأحزاب، وفي تمديد أجل الفترة الانتقالية لزائير لمدة عامين آخرين حتى ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٧.

٨٧٨ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وقعت حكومة زائير ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مذكرة اتفاق تتضمن تدابير محددة لتحسين الأمن في المخيمات. وبموجب الاتفاق، وافقت حكومة زائير على نشر وحدة مؤلفة من ١ ٥٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة - هي وحدة أمن المخيمات الزائيرية - لتوفير الأمن في المخيمات. وتضمنت التدابير المتخذة منع العنف، وحراسة قوافل اللاجئين العائدين، والمحافظة على القانون والنظام، وخاصة في مراكز توزيع الأغذية.

٨٧٩ - وينتشر الآن في مخيمات اللاجئين نحو ١ ٥١٣ من قوات أمن المخيمات الزائيرية وأكثر من ٣٨ من أعضاء فريق الاتصال الأمني المدني التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد أدى نشرهم إلى تحسين الأحوال الأمنية تحسنا كبيرا. ومع ذلك، فقد استمر في بعض المخيمات تواتر الشائعات حول التدريب العسكري لعناصر تابعة لجيش الحكومة السابقة. ولذلك، وعملا بقرار مجلس الأمن ٩٩٧ (١٩٩٥)، أوفدت مبعوثا خاصا، السيد ألدو أييلو، إلى المنطقة لمناقشة المسألة مع جميع البلدان المعنية، ولاستكشاف إمكانية نشر مراقبين عسكريين، وبخاصة في المطار الواقع شرقي زائير، لرصد ما يزعم عن تدفق الأسلحة. وخلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ حزيران/يونيه، زار مبعوثي رواندا وبوروندي وزائير وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وفي ٩ تموز/يولية، ذكرت في تقرير إلى مجلس الأمن أن بعض بلدان المنطقة تعارض نشر مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة في أقاليمها. بيد أن زائير أعادت تأكيد ترحيبها بإيفاد لجنة تحقيق دولية تحت إشراف الأمم المتحدة للتحقيق في الادعاءات بنقل أسلحة إلى قوات حكومة رواندا السابقة. وأكدت حكومة رواندا، من جانبها، مجددا تصميمها على تعزيز عودة اللاجئين في أقرب وقت ممكن، وأعربت عن استعدادها لإجراء حوار مع من تورط منهم في القيام بأفعال لإبادة الأجناس.

٨٨٠ - ويتمثل عامل التعقيد الثاني في أن المصالحة الوطنية لا يمكن أن تصير واقعا ما لم تتحقق العودة المأمونة للاجئين والمشردين داخليا غير المتورطين في أعمال إبادة الأجناس. ولهذا الغرض، ستلزم المساعدة من المجتمع الدولي لبناء الهياكل اللازمة لتوطين اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم في المجتمع. على أن الجهود المبذولة في هذا الاتجاه محفوفة بالخطر بسبب استمرار الأنشطة العسكرية التي يقوم بها أفراد من قوات الحكومة الرواندية السابقة في مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة، بما في ذلك شنّ هجمات منظّمة داخل رواندا. وتشعر الحكومة بالقلق لأن العناصر الموجودة بالخارج من قوات الحكومة الرواندية السابقة تتلقى التدريب وتحصل على شحنات الأسلحة فيما لا تزال رواندا خاضعة لحظر للأسلحة.

٨٨١ - ونظرا لانعدام الأمن بصورة خطيرة في مخيمات اللاجئين خارج رواندا، أذنت بمشاركة الأمم المتحدة في فريق عامل مشترك مع السلطات الزائيرية بهدف تحسين ذلك الوضع. وبعد إجراء مشاورات مع الأمانة العامة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أكدت في تقرير لي إلى مجلس الأمن (S/1994/1308) أن أي عملية ترمي إلى إعادة اللاجئين وتحسين الأمن في المخيمات ستكون عقيمة إذا لم ترافقها جهود لتعزيز المصالحة الوطنية والتعمير. وفي ١ شباط/فبراير ١٩٩٥، أبلغت مجلس الأمن أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أبرمت في ٢٧ كانون الثاني/يناير اتفاقا مع حكومة زائير لوزع ١ ٥٠٠ من أفراد الأمن، فضلا عن فريق لدعم الاتصالات تابع للمفوضية، في المخيمات الموجودة في شرقي زائير بهدف حفظ القانون والنظام، ومنع تخويف اللاجئين من جانب العناصر المعارضة لعودتهم إلى وطنهم، وحماية العائدين والعاملين في مجال الإغاثة. بيد أنه على الرغم من أن الوضع قد تحسن، فإن حل هذه المشكلة لا يزال بعيدا.

٨٨٢ - وأوضحت الحكومة أنها ترغب في إغلاق مخيمات المشردين داخليا لأسباب تتعلق بالأمن، وبخاصة المخيمات الموجودة في كيبيهو ونداغو وكامانا ومونيني. ونتيجة للإصرار من جانب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، التي عارضت إغلاق المخيمات بالقوة، وافقت الحكومة على إرجاء اتخاذ ذلك الإجراء. بيد أن الحكومة قررت في ١٨ نيسان/

ابريل إغلاق مخيم كيبيهو، وهو إجراء أدى إلى انتشار الذعر والتدافع طلبا للفرار وإطلاق النار بصورة عشوائية على المشردين، مما أسفر عن مصرع عدد كبير منهم. وقد أعربت على الفور عن ارتياعي لهذا الحادث المستهجن وأوفدت مبعوثا خاصا إلى كيغالي. وفي أعقاب ذلك، أعيد معظم المشردين إلى مجتمعاتهم المحلية بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي التقرير المقدم من لجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة للتحقيق في ظروف وأسباب المأساة التي وقعت في كيبيهو (S/1995/411)، خلصت اللجنة إلى أن تلك المأساة لم تكن نتيجة عمل مدبر كما أنها لم تكن حادثة ما كان بالوسع منعها. وقد خففت سرعة إنشاء اللجنة والخطوات التي اتخذتها لمعاقبة الأفراد العسكريين المتورطين في تلك الحادثة بعضا من الآثار السيئة لتلك المأساة.

٨٨٣ - وثالثا، هناك شعور بالاحباط إزاء المعدل البطيء لإيصال المساعدة الدولية الاقتصادية والتعميرية إلى رواندا، بما في ذلك المعونة المتعهد بتقديمها في اجتماع المائدة المستديرة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعقود في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. فمن مجموع ما أعلن التبرع به وهو ٧١٤ مليون دولار، لم يصرف سوى ٦٩ مليون دولار استهلك منها ٢٦ مليون دولار في تغطية تكاليف خدمة الديون. وفيما يتعلق بالجزء المتعلق برواندا من نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة من أجل أزمة رواندا، الصادر في شباط/فبراير من هذا العام، لم يمول من المبلغ المطلوب لرواندا وهو ١٦٢ ٤٩٠ ٢١٩ دولارا سوى ٥٠ في المائة. وفيما يتعلق بالمنطقة دون الاقليمية، ورد حتى الآن أقل من ٦٠ في المائة من المجموع المطلوب للبرامج في البلدان المجاورة وهو ٠٠٧ ٧٧٨ ٥٨٦ دولارات.

٨٨٤ - وعلى الرغم من أن مجتمع المانحين الدوليين كان سخيا في إعلان التبرعات لبرنامج حكومة رواندا للإصلاح والتعمير، فإن بطء عملية تحويل تلك التعهدات إلى دعم فعلي لا يزال أمرا محبطا للحكومة. وقد دعوت الدول الأعضاء وغيرها من المانحين المحتملين مرارا إلى التبرع للصندوق الاستئماني لرواندا، الذي يمكن أن يكون قناة مفيدة لتوجيه المساهمات لتلبية الاحتياجات العاجلة لحكومة رواندا وشعبها. وبلغت المساهمات المقدمة حتى الآن ٩١١ ٥٣٦ ٦ دولارا. كما أني لا أزال أعتقد أن التنفيذ المبكر لبعض التوصيات الرئيسية للمؤتمر الاقليمي المشترك بين منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمعني بمساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين من منطقة البحيرات الكبرى، المعقود في بوجمبورا في الفترة من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير، يمكن أن يخفف من وطأة الأزمة الإنسانية الهائلة في تلك المنطقة. وقد ناشدت جميع الدول الأعضاء أن تتصرف وفقا لتوصيات المؤتمر.

٨٨٥ - ومن هذا يتبين أن تجربة رواندا تلقي ضوءا كاشفا على بعض المشاكل التي لا بد من أن تجابه أي عملية لحفظ السلام حينما تعمل في ظروف صعبة كتلك. ومن اللازم على وجه الاستعجال اتباع نهج جديد متكامل يحشد ويضم معا كل الموارد الموجودة لدى أسرة الأمم المتحدة.

٨٨٦ - ولم تعد إلى رواندا هذه السنة سوى نسبة ضئيلة من السكان الروانديين الذين فروا من بلدهم في أوقات مختلفة، والأغلبية العظمى من هؤلاء العائدين هم من الذين كانوا يعيشون في أوغندا منذ أوائل الستينات. أما اللاجئون الذين فروا في عام ١٩٩٤، فقد وهن الحماس بينهم للعودة إلى الوطن منذ آذار/مارس، خصوصا في منطقة غوما وشمالي بوروندي. ويعزى هذا إلى التخويف الذي يمارس في مخيمات اللاجئين وكذلك إلى ارتفاع عدد الحوادث الأمنية داخل رواندا، بما في ذلك حادثتا اغتيال حاكم بوتاري ورئيس الخدمات الطبية في منطقة غيسيني. ومما أثر أيضا تأثيرا سلبيا على عملية العودة إلى الوطن معدل الاعتقالات التي شملت المشتبه في مشاركتهم في جريمة إبادة الأجناس والتصريحات الشديدة اللهجة التي أدلت بها بعض السلطات الرواندية. وعلى الرغم من هذه الانتكاسات، تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الإعداد لعملية أوسع نطاقا للإعادة إلى الوطن في الأشهر المقبلة. وبالإضافة إلى مراقبة العائدين، تحاول المفوضية بالتعاون مع حكومة رواندا أن تنظم لمجموعات من اللاجئين من المخيمات في بوروندي زيارات لمجتمعاتهم المحلية في وطنهم لبناء الثقة لديهم.

٨٨٧ - ويتعين على الحكومة أيضا أن تتصدى للتأثير الاجتماعي الناجم عن عودة أعداد كبيرة من البشر إلى ديارهم. ولا ينبغي أن يغيب عن الأذهان في هذا الصدد أن كثيرين من السكان الروانديين لا يزالون يعانون صدمة الأحداث التي وقعت في عام ١٩٩٤. وليس من المفاجئ بالتالي ما يحدث من مشاكل خطيرة بين من نجوا من جريمة إبادة الأجناس والذين يعودون حاليا من مخيمات المشردين أو اللاجئين. وتتعلق هذه المنازعات بجريمة إبادة الأجناس والاحتلال غير القانوني للأراضي والممتلكات، وتسوية حسابات وضغائن قديمة. ويجري منذ شهر شباط/فبراير تشكيل لجان للمجتمعات المحلية، تضم ممثلين للسلطات المحلية

والموظفين الميدانيين لشؤون حقوق الانسان، لمعالجة بعض القضايا مثل إجراءات الأمن والاعتقال.

٨٨٨ - واجتماع عوامل الاستقطاب العرقي في بوروندي ورواندا، وضخامة حركة تداول الأسلحة، وانعدام الإحكام على الحدود وتنقلات اللاجئين عبرها، يهدد، في أفضل الاحتمالات، بأن تظل المنطقة دون الاقليمية منعدمة الاستقرار بصفة دائمة، ويهدد، في أسوئها، بأن يشعل نيران صراع إقليمي واسع النطاق. ولذا فإني سأكثف ما أبذله من جهود من أجل التوصل إلى مبادرة دولية أوسع نطاقا لايجاد حل طويل الأمد للمشاكل القائمة في منطقة البحيرات الكبرى، ومن ذلك على وجه الخصوص التبكير بعقد مؤتمر اقليمي بشأن الأمن والاستقرار والتنمية.

٨٨٩ - وحدثت في المنطقة أيضا حالات عجز في الأغذية، وقد نبه برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المجتمع الدولي إلى ضرورة سد حالات النقص هذه التي تهدد بالخطر أكثر من ثلاثة ملايين من الروانديين والبورونديين اللاجئين والمشردين داخليا. وقد تعين تخفيض حصص الإعاشة في بعض مخيمات اللاجئين بأكثر من النصف. وفي داخل رواندا نفسها، قدمت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مساهمات جمة في النهوض بالمحصول الحالي، وذلك بتوفير البذور والأدوات وبرامج حماية البذور. وقد بدأ تنفيذ برنامج لإكثار البذور، يموله البنك الدولي، وقامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بدور فعال في إنشاء تجمع من المانحين من أجل القطاع الزراعي.

٨٩٠ - وأعادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) فتح عدد من المراكز التغذوية ووزعت المعدات على المنظمات غير الحكومية وسلمت أغذية ومواد تكميلية لمراكز الأطفال غير المصحوبين. وبمساعدة من اليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق إنقاذ الطفولة - المملكة المتحدة، تم تسجيل ٤١ ٨٠٠ من الأطفال المنفصلين عن ذويهم في رواندا وغوما بوكافو ونغارا، الذين يقدر مجموعهم بـ ٩٥ ٠٠٠ طفل. وبفضل هذه الجهود، أعيد ٣ ٠٠٠ من هؤلاء الأطفال على الأقل إلى ذويهم. وهناك من الأدلة ما يفيد أن ما يصل إلى خمس القصر غير المصحوبين يمكن ضمهم لأسرهم.

٨٩١ - وقد توصلت اليونيسيف ووزارة العدل إلى اتفاق لنقل ٤٠٠ طفل من المتهمين بجريمة إبادة الأجناس من السجون إلى موقع منفصل. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت داخل وزارة العدل شعبة خاصة للسجناء من الأطفال والنساء. وتم تعيين خمسة من المحامين المحنكين لتولي مهمة الدفاع عن الأطفال. وفيما يتعلق بتسريح الجنود الأطفال، حددت اليونيسيف ووزارة الدفاع موقعا سيبدأ فيه قريبا تعليم عدد من الجنود الأطفال يصل إلى ٤ ٠٠٠ طفل وتدريبهم على المهارات.

٨٩٢ - وقد أحرز قدر كبير من التقدم في الأحوال الصحية للسكان الروانديين. وقامت منظمة الصحة العالمية بمساعدة وزارة الصحة ببرامج تدريبية للتمكين من إعادة بدء البرنامج الوطني لمكافحة أمراض الإسهال والتهابات الجهاز التنفسي الحادة، كما أنها تقدم الدعم إلى الوزارة في إصدار الوثيقة الوطنية للسياسة الصحية. واضطلع أيضا ببرامج تدريبية تتعلق بالجهاز الوطني للإعلام الصحي، مع التركيز بصفة خاصة على المراقبة الوبائية - وبمساعدة اليونيسيف وغيرها، أعيد فتح أكثر من ١٠٠ من مراكز التطعيم التي كان عددها في رواندا قبل الحرب ٢٨٠ مركزا؛ وطلب توريد اللوازم والمعدات لبقية المراكز. كما بدأ في كيغالي شن حملة للتحصين ضد الحصبة. وأحرز شيء من التقدم أيضا في هياكل البلد الأساسية لإمدادات المياه وخطوط الشبكة الكهربائية.

٨٩٣ - ولا تزال الجهود المشتركة التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسيف تحسن إمكانية الحصول على التعليم. ووزعت داخل رواندا في شباط/فبراير حوالي ١ ٨٠٠ حزمة احتياجات طوارئ تعليمية للمعلمين، تتوافر ضمنها الموارد الأساسية اللازمة لغرف الدراسة ومنهج دراسي لحالات الطوارئ، وذلك لفائدة أكثر من ١٤٠ ٠٠٠ من تلاميذ المدارس الابتدائية. وبذا يتجاوز عدد ما وزع من هذه الحزم حتى الآن ٧ ٠٠٠ حزمة، تخدم ما لا يقل عن ٥٦٠ ٠٠٠ طفل.

٨٩٤ - أما صندوق الأمم المتحدة للسكان ففضلا عن مواصلته المشروع الذي يضطلع به لتقديم المساعدة الطارئة للبرنامج الوطني لصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة، فإنه يعاون الحكومة على صياغة برنامج تدريبي متكامل في مجال صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة، يضم عناصر صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والأمومة السليمة. كما أن منظمة الصحة العالمية تقدم الدعم للبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز عن طريق تعزيز القدرات الإدارية على الصعيدين المركزي والإقليمي.

٨٩٥ - وفي تموز/يوليه، قمت بزيارة رواندا كي أعاين على الطبيعة ما أحرز من تقدم وما تبقى من

تحديات. وفي آخر تقرير قدمته بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، وهو المؤرخ ٨ آب/اغسطس، أكدت أن تحقيق مصالحة وطنية حقيقية يشكل عنصرا جوهريا في توطيد السلم الدائم في رواندا. ولا بد لحكومة رواندا من أن تتخذ تدابير حازمة تحقيقا لهذا الهدف وينبغي أن يشرع ممثلون لجميع قطاعات المجتمع الرواندي في إجراء محادثات للتوصل إلى اتفاق على الهيكل الدستوري والسياسي اللازم لتحقيق الاستقرار الدائم. كما أن للمجتمع الدولي دورا مهما ينبغي أن يؤديه في عملية المصالحة والتعمير في رواندا. وعلى الرغم من التحسن الضئيل الذي طرأ على الحالة الاقتصادية، فإن الحكومة لن يكون بوسعها أن تتحمل الضغوط المتصاعدة الناجمة عن عودة اللاجئين وإصلاح جميع القطاعات والتوترات الآتية من البلدان المجاورة. وخطورة الحالة الراهنة والاحتمال المتزايد بأنها ستتدهور إلى أبعد من ذلك يستلزمان عملا عاجلا متضافرا من جانب المجتمع الدولي. وخلال زيارتي للمنطقة دون الاقليمية، اتضح لي توافق الآراء بين قادة الحكومات فيها على أن انعدام الاستقرار في أي دولة من دولها يمكن أن يؤثر تأثيرا شديدا على جميع جاراتها. وفي ١٦ آب/اغسطس، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٠١١ (١٩٩٥). وفي ذلك القرار، قام المجلس، في جملة أمور، برفع القيود المفروضة على بيع أو توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى حكومة رواندا، وذلك لمدة سنة واحدة، حتى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. بيد أن هذه القيود ستظل نافذة بالنسبة للقوات غير الحكومية في رواندا وفي الدول المجاورة. وسيتم في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إنهاء القيود المفروضة من المجلس في الفقرة ١٣ من قراره ٩١٨ (١٩٩٤)، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بعد أن يكون قد نظر في التقرير المقدم من الأمين العام بشأن هذه المسألة.

٤ - يوغوسلافيا السابقة

٨٩٦ - لا تزال الجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمة في يوغوسلافيا السابقة تتركز على مجموعة متعددة من المسؤوليات الموكلة اليها، التي تشمل مهام انسانية وعسكرية وسياسية، في بيئة مفعمة بحلقات مفرغة من خروق وقف اطلاق النار، وانتهاكات حقوق الانسان والدمار المادي والموت.

٨٩٧ - وقد أصبحت النزاعات التي لا تتوقف، والعداوات المستحكمة، ونقض العهود، وانعدام الالتزام وحسن النوايا بشكل حقيقي، من المعالم الثابتة لهذه الأزمة. واذا ما أخذت هذه العوامل معا، فإنها تعطي انطباعا بأنه لم تبذل جهود كافية لإيجاد حل سلمي، أو بأن المسائل والقضايا الأساسية التي تفرق بين الأطراف يتعذر التغلب عليها. فلمدة طويلة، من بدء المواجهة العسكرية في عام ١٩٩١ وحتى كتابة هذه السطور، فإن كل الجهود الرامية الى التوصل الى حل تفاوضي وسلمي للنزاعات والقضايا المعلقة قد ذهبت سدى. غير أن المنظمة والوكالات الداخلة في نظامها الموحد، والتي تضطلع ببرامج في المنطقة، مازالت تولي الأولوية القصوى لإقرار السلام في المنطقة وللتخفيف من المعاناة التي نجمت عن النزاع.

الدبلوماسية الوقائية والوزع الوقائي

٨٩٨ - إن وجود قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي لا يزال يسهم إسهاما هاما في الاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. غير أن الخلافات الداخلية التي يمكن أن تفضي الى عدم الاستقرار السياسي تظل تبعث على القلق، كما ذكرت في تقريري العام الماضي. وبالنسبة للنزاع القائم بين اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، يواصل مبعوثي الخاص، السيد سايروس فانس، بذل جهوده عملا بقرار مجلس الأمن ٨٤٥ (١٩٩٣).

٨٩٩ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، التقينا في جنيف، أنا والسيد فانس، مع الرئيس كيرو غليغوروف عقب الانتخابات التي أجريت في بلده. وحثثته على أن ينظر بعين الاعتبار في عدد من المقترحات لحل النزاع. وفي ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، بدأ السيد فانس سلسلة من الاجتماعات الموازية مع الطرفين بغية اجراء مفاوضات مباشرة بينهما. وخلال تلك الاجتماعات اتخذ كلا الطرفين نهجا جادا وبناء يمكن أن يؤدي بمرور الوقت الى اجراء محادثات مباشرة. وفي اجتماع لاحق مع الرئيس غليغوروف في كوبنهاغن في ١٠ آب/أغسطس، حثثته على تيسير عقد اجتماع وجها لوجه مع الطرف الآخر. وفيما بين شهري آذار/مارس وحزيران/يونيه، واصل السيد فانس اجتماعاته مع الجانبين. وعندما زرت اليونان في تموز/يوليه، حثثت القادة اليونانيين على الاستجابة لمقترحاته بصورة إيجابية.

صنع السلام وحفظ السلام

٩٠٠ - لا يزال المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة يوفر ساحة دائمة للتفاوض من أجل التوصل الى حل سياسي شامل للمشاكل في يوغوسلافيا السابقة. ويشترك في رئاسة لجنته التوجيهية السيد ثورفالد ستولتنبرغ، ممثلا للأمم المتحدة، ورئيس الوزراء السويدي الأسبق، السيد كارل بيلدت، الذي عينه الاتحاد الأوروبي في ٩ حزيران/يونيه عقب استقالة اللورد دافيد أوين في أيار/مايو. ولا يزال ممثلي الخاص، السيد ياسوشي أكاشي، وكذلك الدول الأعضاء في فريق الاتصال، يواصلون جهودهم لدفع عملية السلام

قدما. وفي اجتماع قمة عقده الاتحاد الأوروبي في كان، فرنسا، في حزيران/يونيه، قرر القادة الأوروبيون أن تكون الدبلوماسية هي الأداة الأساسية لتحقيق عدة أهداف رئيسية، منها رفع الحصار عن سراييفو؛ واستئناف الحوار بين الأطراف على أساس خطة فريق الاتصال؛ وإقرار وقف جديد لاطلاق النار لمدة أربعة أشهر؛ واعادة إقامة حوار بين حكومة كرواتيا وصرب كرايينا؛ والاعتراف المتبادل بين الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة.

٩٠١ - وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أبرمت حكومة كرواتيا والسلطات الصربية المحلية في كرواتيا اتفاقا اقتصاديا، وذلك تحت رعاية الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة وسفيري الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية لدى كرواتيا. واعتبر هذا الاتفاق بمثابة أحد التدابير الرئيسية لبناء الثقة من أجل استعادة الأنشطة الاقتصادية الطبيعية في كرواتيا. ومع استمرار التقيد باتفاق وقف اطلاق النار المبرم في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، كان يبدو أن كلا الجانبين قد شرعا في إعادة علاقتهما الى حالتها الطبيعية من خلال السعي الى تحقيق عدد من التحسينات الاقتصادية الملموسة والمفيدة لهما معا، مثل فتح الطريق البري السريع بين زغرب وبلغراد عبر القطاع الغربي، وفتح خط أنابيب نفط الأدرياتيكي، واصلاح شبكة الكهرباء وإعادة توصيلاتها، واستكشاف إعادة فتح طرق السكك الحديدية.

٩٠٢ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، تلقيت رسالة من رئيس جمهورية كرواتيا، الدكتور فرانيو توديمان، يبلغني فيها بأن حكومته قررت ألا توافق على إعادة تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية بعد ٣١ آذار/مارس. ومن الممكن فهم ما ساور حكومة كرواتيا من إحباط، ومع هذا، فإن قرارها بالاصرار على سحب قوة الأمم المتحدة للحماية من كرواتيا قد جدد الشكوك وخلق توترات جديدة، مما أدى الى تراجع التعاون بشأن العناصر الأخرى من الاتفاق الاقتصادي.

٩٠٣ - وفي نهاية المطاف، أسفرت الجهود الدبلوماسية التي قام بها المجتمع الدولي والسيد ستولتنبرغ وممثلي الخاص عن قبول استمرار وجود الأمم المتحدة لحفظ السلام في كرواتيا، ولكن مع تنقيح مهامها وخفض قوام قوتها الى ٧٥٠ ٨ فردا. وفي نهاية آذار/مارس، أنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ٩٨١ (١٩٩٥)، عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، التي تعرف باسم "عملية أنكرو"، لتنفيذ عدد من المهام الأساسية التي جرى تحديدها في المشاورات التي أجراها السيد ستولتنبرغ مع الأطراف. ولقد تقرر تحويل عناصر قوة الأمم المتحدة للحماية المرابطة في كرواتيا الى عملية "أنكرو" بحلول نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٥. وفي الوقت ذاته، أنشئت قوتين مستقلتين، واحدة للبوسنة والهرسك (التي احتفظت باسم قوة الأمم المتحدة للحماية)، والأخرى لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي). ويضطلع ممثلي الخاص وقائد القوة بالمهام العامة للقيادة والسيطرة بالنسبة لجميع هذه القوات من مقر قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في زغرب.

٩٠٤ - وفي ١ أيار/مايو، قام الجيش الكرواتي والشرطة الكرواتية بمهاجمة القطاع الغربي من الجانبين من الطريق البري السريع بين زغرب وبلغراد، باستخدام حوالي ٥٠٠ ٢ جندي معززين بالعتاد الثقيل والدعم الجوي. وكانت قوة الأمم المتحدة للحماية، التي كانت ولايتها تتمثل في مراقبة ترتيبات وقف اطلاق النار المتفق عليها في آذار/مارس ١٩٩٤، عاجزة عن منع هجوم بذلك الحجم. غير أنه كان بمقدور قوة الأمم المتحدة للحماية والوكالات الدولية الأخرى أن تقوم، على الأقل، بابقاء المجتمع الدولي على علم بما يحدث بصورة جزئية، وبإثناء المهاجمين عن ارتكاب أعمال عنف ضد السكان الصرب، رغم أنه ليس ثمة شك في حدوث اعتداءات أثناء المراحل الأولى من النزاع. وعبر ما يربو على ٠٠٠ ١٠ من المدنيين الصرب الى المناطق التي يسيطر عليها الصرب في البوسنة والهرسك. وفي وقت لاحق، قامت قوة الأمم المتحدة للحماية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمساعدة أولئك المدنيين الصرب المتبقين الذين كانوا يرغبون في مغادرة القطاع الغربي بصورة منظمة تتوفر لها الحماية. ورغم أن حكومة كرواتيا أعلنت اعتزامها أن تحترم حقوق الانسان للسكان الصرب المتبقين احتراما تاما، فإنه لم يكن بمقدورها أن تولد لدى الصرب ثقة في أن من مصلحتهم أن يبقوا في كرواتيا. وقد قوض انعدام الثقة الذي تولد عن العملية الكرواتية ضد القطاع الغربي، بدرجة كبيرة، تلك الجهود المبذولة من أجل استئناف المفاوضات للتوصل الى تسوية سلمية في كرواتيا.

٩٠٥ - وعقب استيلاء الجيش الكرواتي على القطاع الغربي، ظلت التوترات قائمة بشكل ملحوظ في منطقة عمليات عملية "أنكرو"، مما حال دون وزع العملية كما كان يتوخى لها أصلا في قرارات مجلس الأمن ٩٨١ (١٩٩٥)، و ٩٨٢ (١٩٩٥)، و ٩٩٠ (١٩٩٥). وفي ١٩ تموز/يوليه، شن جيش صرب كرايينا والقوات الموالية للسيد فكري عبديتش هجمات ضد الفيلق الخامس التابع للجيش البوسني الموجود في جيب بيهاتش. وحذرت كرواتيا بصورة فورية تقريبا من أن تشريد سكان بيهاتش سيعتبر تهديدا خطيرا لأمنها واستقرارها. وفي ٢٢ تموز/يوليه، وقع رئيسا كرواتيا والبوسنة والهرسك

إعلان سبليت، الذي التزمت فيه حكومة كرواتيا بمساعدة القوات البوسنية عسكريا في جيب بيهاتش. وداخل كرواتيا، واصل الجيش الكرواتي عملية حشد كبرى للقوات حول القطاعين الشمالي والجنوبي، مما كان تحضيرا واضحا لهجوم عسكري كبير بهدف إعادة فرض السيطرة الكرواتية على تلك المناطق.

٩٠٦ - وبذلت الأمم المتحدة، وكذلك الدول الأعضاء، جهودا مكثفة لتأمين الأزمة واستئناف المفاوضات السياسية. والتقى ممثلي الخاص بالرئيس توديمان في محاولة لتجنب المواجهة العسكرية المحدقة. كما التقى بقادة الصرب المحليين في كنين. وفي ٣ آب/أغسطس، رأس السيد ستولتنبرغ في جنيف اجتماعا لممثلي حكومة كرواتيا وصرب كرواتيا، وقدم الى الجانبين ورقة تغطي سبع نقاط من نقاط الخلاف. وكان الجانب الصربي الكرواتي يميل الى قبول الورقة كأساس مفيد لإحراز تقدم، رهنا بموافقة القيادة السياسية لصرب كرواتيا، غير أن الحكومة الكرواتية أوضحت أن الورقة لا تعالج شاغلها الأساسي الذي يتمثل في وجوب إعادة اخضاع صرب كرايينا للدستور الكرواتي والقوانين الكرواتية. واتصلت هاتفيا بالرئيس توديمان مساء يوم ٣ آب/أغسطس، حيث حثثته على ممارسة أقصى درجة من ضبط النفس.

٩٠٧ - وفي ٤ آب/أغسطس، شن الجيش الكرواتي هجوما كبيرا، حيث اكتمل هذا الهجوم بدرجة كبيرة خلال بضعة أيام. وأصدرت على الفور بيانا أعربت فيه عن الأسف لاندلاع الأعمال الحربية في كرواتيا، وحثثت فيه الأطراف على احترام القانون الانساني الدولي وحقوق الانسان للسكان المتضررين. وفي بداية العملية، اجتاح الجيش الكرواتي عددا كبيرا من نقاط المراقبة التابعة للأمم المتحدة، وتعرض بعضها لاطلاق النار بصورة متعمدة. واستخدمت وحدات الجيش الكرواتي بعض قوات الأمم المتحدة كدروع بشرية أثناء قيامها بهجماتها. وقدمت الأمم المتحدة والحكومات المعنية المساهمة بقوات احتجاجات قوية على هذه الحوادث. وفي الفترة التي أعقبت الأعمال العسكرية الكرواتية، ركزت الأمم المتحدة جهودها على معالجة الأزمة الانسانية الناجمة عن تشريد السكان على نطاق واسع، وعلى مواصلة الاتصالات التي من شأنها أن تسمح باستئناف المفاوضات السياسية. ومن ثم، فقد عقد ممثلي الخاص، يوم ٦ آب/أغسطس، مع السلطات الكرواتية اتفاقا من تسع نقاط يسمح للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية بمعالجة الصعوبات الانسانية الكبرى وبمراقبة حالة حقوق الانسان على أرض الواقع. وظل السيد ستولتنبرغ هو الآخر على اتصال نشط بالسلطات في زغرب وبلغراد. وكان لهذه الأحداث آثار واضحة على دور عملية "أنكرو" مستقبلا من حيث أنه بانهيار القوات المسلحة لصرب كرايينا لم تعد هناك حاجة، باستثناء القطاع الشرقي، الى رصد أو مراقبة خط المواجهة والمنطقة الفاصلة ومواقع تخزين الأسلحة والمناطق الخاضعة للقيود التي قررها اتفاق وقف اطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤. وفي ٢٣ آب/أغسطس، تقدمت بتوصية الى مجلس الأمن بالبدء فورا في إعادة جميع جنود "انكرو" الى بلدانهم، باستثناء الكتيبتين الموجودتين في القطاع الشرقي، بهدف تخفيض قوام القوات الى ما يقل عن ٥٠٠ ٢ بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

٩٠٨ - وفي معظم الأحوال كانت التطورات في البوسنة والهرسك مثبطة للهمم أيضا. ففي خريف عام ١٩٩٤، ارتفع النشاط العسكري الى مستويات غير مقبولة، ولاسيما في منطقة بيهاتش وحول سراييفو. ووصلت الحالة العامة الى درجة الأزمة عندما دخلت قوات مشاة صرب البوسنة الى منطقة بيهاتش المدرجة ضمن المناطق الآمنة، لصد هجوم شنه الجيش البوسني من جيب بيهاتش في تشرين الأول/أكتوبر. وتفاقمت الحالة بصورة حادة عقب قيام صرب كرايينا بشن هجمات جوية على جيب بيهاتش يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وقيام منظمة حلف شمال الأطلسي بتوجيه ضربات جوية ضد مطار أودبينا في القطاع الجنوبي في كرواتيا وضد مواقع صواريخ صرب البوسنة يومي ٢١ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر على التوالي. وحوصر حوالي ٢٥٠ من أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية في نقاط جمع الأسلحة حول سراييفو، واحتجز ٢٦ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في أماكن اقامتهم. وعقب زيارة رئيس الولايات المتحدة الأسبق جيمي كارتر في أواخر كانون الأول/ديسمبر، تحسنت الحالة عندما تمكن ممثلي الخاص من التوصل الى اتفاق لوقف الأعمال الحربية، وهو الاتفاق الذي بدأ سريانه في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

٩٠٩ - ورغم الاتفاق على وقف الأعمال الحربية لمدة أربعة أشهر، فإن القتال لم يتوقف على الاطلاق في منطقة بيهاتش؛ ونظرا لانعدام التعاون من جانب الأطراف، لم يكن من الممكن تنفيذ عناصر الاتفاق التي كان من شأنها أن تضمن وقف اطلاق النار بصورة أكثر استقرارا، مثل انشاء مناطق عازلة، ونشر قوات الأمم المتحدة على طول خط المواجهة بين الأطراف. وفي آذار/مارس ١٩٩٥، شنت الحكومة عمليات هجومية في جبل فلاسيتش بالقرب من ترافنيك، وفي تلال مايفيتشا بالقرب من توزلا، مما كان أول انتهاك واسع النطاق لاتفاق وقف اطلاق النار خارج منطقة بيهاتش. وعندما أخفقت الجهود المبذولة لتمديد اتفاق وقف الأعمال الحربية فيما بعد ١ أيار/مايو، بدأت الحالة في سراييفو وحولها تتدهور بصورة سريعة. فصرب

البوسنة قد أوقفوا الجسر الجوي لنقل المساعدات الانسانية الى مطار سراييفو منذ ٨ نيسان/أبريل، وازدادت أعمال القنص وتبادل نيران المدفعية الى درجة لم يسبق لها مثيل منذ انشاء المنطقة التي يحظر فيها وجود الأسلحة الثقيلة في شباط/فبراير ١٩٩٤.

٩١٠ - وفي ٢٥ أيار/مايو، ونتيجة لعدم احترام صرب البوسنة للموعد النهائي المحدد لاعادة الأسلحة الثقيلة، تم توجيه ضربة جوية ضد أحد مستودعات الذخيرة بالقرب من بالي، أعقبها توجيه ضربة أخرى ضد نفس الهدف في اليوم التالي نتيجة للإمعان في عدم الامتثال. وقام صرب البوسنة بقصف جميع المناطق الآمنة، باستثناء جيبا، ولقي ٧٠ مدنيا مصرعهم وأصيب أكثر من ١٣٠ بجراح نتيجة لهجوم بالصواريخ على توزلا. وقام صرب البوسنة بمحاصرة أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية في نقاط جمع الأسلحة، واحتجزوا ١٩٩ فردا، في ظروف مهينة بالنسبة للكثيرين منهم.

٩١١ - ومع تفاقم الأزمة، وافقت منظمة حلف شمال الأطلسي يوم ٢٩ حزيران/يونيه على خطة لإيفاد ما يصل الى ٦٠ ٠٠٠ جندي الى البوسنة والهرسك لتغطية انسحاب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، اذا ما كانت هناك ضرورة لذلك. وظلت المناطق الآمنة التي حددتها الأمم المتحدة تتعرض للهجوم المتواصل من جانب قوات صرب البوسنة، وتم اجتياح سربيرينتشا يوم ١١ تموز/يوليه. وفي ١٢ تموز/يوليه، طالب مجلس الأمن بانسحاب قوات صرب البوسنة من سريبرينتشا، غير أن هذا الطلب قوبل بالتجاهل. وقام جيش صرب البوسنة باحتجاز أفراد هولنديين من قوة الأمم المتحدة للحماية؛ وبحلول يوم ١٤ تموز/يوليه، كان قد طرد آلاف اللاجئين المسلمين من سربيرينتشا، في حين احتجز رجالا مسلمين لا يزال مصيرهم مجهولا حتى الآن. وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي يبدو أنها ارتكبت في أعقاب سقوط سريبرينتشا وجيبا أمر يثير أقصى درجات القلق ولا بد من تأمين الوصول اليهما لإتاحة إجراء تحقيق دولي كامل حول هذه المزاعم. ولقد كانت المعاملة المهينة والقاسية للسكان المدنيين موضع إدانة قوية لها ما يبررها. وبعد ذلك، تعرضت جيبا للهجوم، وسقطت هي الأخرى في أيدي قوات صرب البوسنة. وفي جيب جيبا، هدد الجانبان على حد سواء بقتل الأفراد الأوكرانيين من قوة الأمم المتحدة للحماية - فصرب البوسنة يهددون بذلك اذا وجهت ضدهم ضربات جوية من منظمة حلف شمال الأطلسي، وحكومة البوسنة والهرسك تهدد بذلك اذا لم تستخدم القدرات الجوية لمنظمة الحلف. وفي ٢٠ تموز/يوليه، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا يدين ما يقترفه جيش صرب البوسنة من انتهاكات للقواعد الانسانية في جيبا. وأثناء هذه الفترة، كرست الأمم المتحدة كل طاقاتها لمعالجة العواقب الانسانية الهائلة التي نجمت عن سقوط الجيبين. ولا تزال الجهود تتواصل لتحديد مصير المفقودين والوصول الى المحتجزين.

٩١٢ - ونوقشت هذه التطورات والتهديدات المثيرة ضد المناطق الآمنة المتبقية في مؤتمر عقد في لندن يوم ٢١ تموز/يوليه، وقد حضرت هذا المؤتمر كما حضره قادة فريق الاتصال وممثلون للبلدان المساهمة بقوات. ونظر مؤتمر لندن في اتخاذ تدابير، تشمل استخدام القوة الجوية، لردع أي هجمات أخرى على المناطق الآمنة. وفي ٢٦ تموز/يوليه، وافقت منظمة حلف شمال الأطلسي على خطط لاستخدام القوة الجوية اذا ما قام صرب البوسنة بمهاجمة غورازدة أو اذا ما هددوا بذلك. وعقب مناقشات مكثفة بين منظمة الحلف والأمم المتحدة، تم الاتفاق على اجراءات مناسبة لهذا الغرض، وقد فوضت قائد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام سلطة توجيه ضربات جوية في المنطقة.

٩١٣ - إن حالة الأزمة التي بدأت في التبلور في أيار/مايو قد أبرزت مرة أخرى مدى ضعف قوة الأمم المتحدة للحماية باعتبارها قوة لحفظ السلام مسلحة تسليحا خفيفا وموزعة في منطقة واسعة. ولذلك، فقد أعربت عن تقديري للعرض الذي تقدمت به فرنسا والمملكة المتحدة وهولندا لتعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية بحوالي ٥٠٠ ١٢ جندي اضافي، يزودون القوة بقدرة على الرد السريع، من أجل تحسين أمن القوة، وبالتالي قدرتها على إنجاز الولاية التي أناطها بها مجلس الأمن. وقد تعطل البدء في وضع قدرة الرد السريع موضع التنفيذ بسبب الصعوبات التي أثارتها حكومتا كرواتيا والبوسنة والهرسك.

٩١٤ - وواصل فريق الاتصال المؤلف من خمسة أعضاء بذل جهوده للتوصل الى حل سياسي للنزاع في البوسنة والهرسك، غير أنه لم يتم إحراز سوى القليل من التقدم في إقناع الطرف الصربي البوسني بقبول الخريطة الاقليمية للتسوية الشاملة، رغم مساندة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وهذه الأخيرة تواصل التقليل الى أدنى حد من علاقاتها مع قادة صرب البوسنة، ولا تزال بعثة المراقبة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، التي أنشئت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، تواصل مراقبتها لإغلاق الحدود التي تمتد مسافة ٣٠٠ ميل مع الاقليم الخاضع لسيطرة صرب البوسنة.

٩١٥ - إن التطورات المثيرة التي تقع وقت الانتهاء من إعداد هذا التقرير في نهاية آب/أغسطس إنما تنهض، في خاتمة المطاف، سببا يدعو الى الأمل في

أنه قد يتحقق تقدم له قيمته في سبيل التوصل الى تسوية سياسية. ومما يدعو الى الأسف أن المجتمع الدولي قد اضطر الى الالتجاء الى استخدام القوة من أجل إحلال السلام، ولكن التحذير الذي وجه في أعقاب مؤتمر لندن المعقود في ٢١ تموز/يوليه كان واضحا لا لبس فيه. وبعد خيبة الآمال التي تكررت مرارا في السنوات الفاجعة الأخيرة في البوسنة والهرسك، فإن هذه الفرصة الجديدة التي تتاح للتفاوض السياسي يجب ألا تضيع.

٩١٦ - وإنني أدرك تماما أن صبر الدول الأعضاء ومواردها وارادتها فيما يتعلق بحل الأزمات في يوغوسلافيا السابقة تتعرض لامتحان عسير. ومع ذلك فإنني لا زلت على اقتناعي بأن التوصل الى تسوية شاملة عن طريق التفاوض هو وحده الذي يمكن أن يؤدي الى حلول سلام دائم. ولا بد أن يكون جزء من تلك التسوية ترتيبات لتحديد الأسلحة وتدابير لبناء الثقة من شأنها أن تحول دون اندلاع الصراع مرة أخرى في البلقان. ويجب أن تكون هناك أيضا خطة واسعة النطاق للتعمير والاصلاح في المنطقة بأكملها. ولذلك فسيستمر وجود حاجة الى بقاء المجتمع الدولي على التزامه ومشاركته.

حقوق الإنسان

٩١٧ - في آب/أغسطس ١٩٩٢، عقدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة دورة استثنائية، لأول مرة في تاريخها، للنظر في حالة حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة. وطلبت اللجنة إلى رئيسها أن يعين مقررا خاصا للتحقيق في حالة حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة، لا سيما في البوسنة والهرسك.

٩١٨ - وقد قام المقرر الخاص، السيد تادويز ماتسوفيكي (الذي استقال في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٥)، خلال السنة المنصرمة بتقديم التقارير بصورة منتظمة إلى لجنة حقوق الإنسان وإلى الجمعية العامة. وطلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يتيح هذه التقارير لمجلس الأمن وللمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. وفي ١٧ تقريرا، أجرى المقرر الخاص تقييما لحالة حقوق الإنسان في كرواتيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وفي كل من هذه التقارير، قدم المقرر الخاص عددا من التوصيات من أجل اتخاذ إجراءات من جانب المجتمع الدولي ومختلف الأطراف في المنطقة.

٩١٩ - وفيما يتعلق بالمناطق الخاضعة بحكم الواقع للسلطات الصربية البوسنية، وجه المقرر الخاص الانتباه إلى استمرار ممارسة "التطهير العرقي" وإلى الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان للشعوب التي تقطن تلك المناطق، بما فيها الصرب البوسنيون الذين اعتبروا خونة من جانب السلطات القائمة بحكم الواقع. كما واصلت قوات الصرب البوسنيين شن الهجمات العسكرية على المدنيين وإعاقة تسليم المعونة الإنسانية في جميع مناطق البوسنة والهرسك. وقد أدان المقرر الخاص بقوة جميع هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان ودعا إلى محاكمة مرتكبيها أمام المحكمة الدولية.

٩٢٠ - وإضافة إلى ذلك، اتخذت لجنة حقوق الإنسان القرار ٧٥/١٩٩٤ الذي طلبت فيه مني تقديم تقرير إلى اللجنة عن حالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك. وقد تناولت في تقريري مسألة الإجراءات التي اتخذها المقرر الخاص، والحالة فيما يتعلق بالعودة الطوعية للمشردين، ومشكلة حالات الاختفاء، والإجراءات التي اتخذتها لجنة الخبراء المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٧٨٠ (١٩٩٢)، والمحكمة الدولية، والمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، وقوة الأمم المتحدة للحماية، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

٩٢١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أيدت المحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة لأول مرة توجيه الاتهام لشخص صربي بوسني، هو السيد دراغان نيكوليتش، بتهمة ارتكابه انتهاكات جسيمة لاتفاقات جنيف وقوانين وأعراف الحرب، وجرائم ضد الإنسانية. وبعد ذلك بقليل، صدر طلب رسمي إلى حكومة ألمانيا من أجل إحالة قضية تاديتش، التي تنطوي على اتهامات بإبادة الأجناس، والتطهير العرقي، والاغتصاب وقتل المدنيين وأسرى الحرب. وبعد بضعة أشهر تمت إجراءات نقل القضية من المحاكم الألمانية وعقدت أولى جلسات الاستماع في قضية تاديتش في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

٩٢٢ - وصدقت المحكمة الدولية اتهامين آخرين في شباط/فبراير ١٩٩٥، ليصل بذلك مجموع المتهمين إلى ٢٢ شخصا. وقد أرسلت طلبات إلى سلطات البوسنة والهرسك والإدارة الصربية في بالي لإلقاء القبض على المتهمين وتسليمهم إلى المحكمة. غير أنه باستثناء السيد تاديتش، الذي حولته ألمانيا إلى المحكمة، مازال باقي المتهمين الـ ٢١ مطلقي السراح.

٩٢٣ - وفي أيار/مايو، أصدرت المحكمة الدولية طلبا رسميا إلى حكومة البوسنة والهرسك لإحالة تحقيقاتها وإجراءاتها الجنائية فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت بحق السكان المدنيين في وادي نهر لاشفا، حيث ادعى فيها أن قوات الكروات البوسنيين ارتكبوا جرائم قتل جماعية بحق المدنيين البوسنيين. وأصدرت المحكمة

الدولية طلبا آخرا إلى الحكومة لإحالة أعمال التحقيق فيما يتعلق بقيادة الصرب البوسنيين في بالي. وهذا التحقيق الأخير يركز على مسألة أن المسؤولية عن جريمة إبادة الأجناس والقتل والاغتصاب والتعذيب والنقل القسري للسكان من أجزاء كبيرة من البوسنة والهرسك يحتمل أن تقع على القادة الصربيين. وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٥ تموز/يوليه وجهت المحكمة ٥ اتهامات تشمل ٢٤ شخصا.

٩٢٤ - وقد أعقب اتفاق واشنطن الذي تم في آذار/مارس ١٩٩٤ وأدى إلى إنشاء الاتحاد في البوسنة والهرسك، وبدء العمل بخطة فريق الاتصال في أيار/مايو ١٩٩٤، والاتفاق بشأن وقف أعمال القتال الذي وقع في نهاية السنة، فترة من الاستقرار في سراييفو وتحسُّن في حرية الحركة. وفي حين أن هذه التطورات لم تغير الحالة بصورة جذرية، لكنها أتاحت تدريجيا تخفيض عدد المحتاجين إلى المساعدة الدولية ليصبح حوالي ٢,١ مليون شخص، منهم ١,٤ مليون شخص في البوسنة والهرسك. وقد مكن ذلك الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة من التركيز بصورة أكبر على المشردين وعلى أضعف الفئات.

٩٢٥ - وباستثناء بيهاتش، كللت جهود توصيل المساعدة الإنسانية عموما بالنجاح، على الأقل خلال الفترة الممتدة من حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى آذار/مارس ١٩٩٥، إذ استطاعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تفوق هدفها الشهري في سراييفو وفي أماكن أخرى في وسط البوسنة. وأصبح بالإمكان توصيل الأصناف اللازمة لفصل الشتاء والوقود إلى سراييفو والجيوب الشرقية. كما وضعت الترتيبات مع منظمة الأغذية والزراعة لتوزيع البذور والأسمدة اللازمة بصورة ملحة في جميع أنحاء البوسنة والهرسك.

٩٢٦ - أما الأمن بوجه عام فقد تدهور بسرعة في آذار/مارس ١٩٩٥، مما زاد من صعوبة عمليات توصيل المساعدة الإنسانية. وقد توقفت المساعدة المرسلة جوا إلى سراييفو في ٨ نيسان/أبريل، ومع تصاعد الصراع بدءا من أواخر أيار/مايو، أصبحت القوافل البرية غير مؤكدة الوصول ومعرضة للخطر. ولأول مرة اتضحت أعراض سوء التغذية والارهاق في بيهاتش وفي الجيوب الشرقية.

٩٢٧ - وقد أدى التصعيد المفاجئ للصراع في حزيران/يونيه وتموز/يوليه وآب/أغسطس إلى تشريد مئات الآلاف من الأشخاص في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة. وباستعادة السلطات الكرواتية السيطرة على سلافونيا الغربية في حزيران/يونيه، تشرد آلاف الصربيين إلى شمال شرق البوسنة. وعقب سقوط سريبرنيتسا في منتصف تموز/يوليه، أجبر نحو ٣٠ ٠٠٠ شخص على الفرار. وحتى أول آب/أغسطس كان مصير آلاف الرجال من سريبرنيتسا لا يزال مجهولا. وقد أجلي نحو ٤ ٣٥٠ شخصا من جيبا في أواخر تموز/يوليه. وأدى هجوم للكروات البوسنيين على غلاموتش وغراهوفو إلى تشريد نحو ١٣ ٠٠٠ صربي في منطقة بانيا لوقا.

٩٢٨ - وأدت استعادة السلطات الكرواتية لكراينا في أوائل آب/أغسطس إلى نزوح نحو ١٥٠ ٠٠٠ شخص إلى شمال غرب البوسنة وإلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد شرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع سائر الشركاء من الجهات الإنسانية، في مسعى كبير لتقديم المساعدة لتلبية الاحتياجات التي نشأت نتيجة هذه الحالة الطارئة. وقد تعرض صرب كراينا الذين فروا لسوء المعاملة والإيذاء ووقعت بينهم بعض الوفيات على أيدي القوات الكرواتية والمدنيين الكرواتيين، وأبلغ أفراد "عملية أنكرو" عن حدوث الكثير من حالات النهب وحرق المنازل. وقد بذلت المفوضية جهودا لرصد حالة صرب كراينا الذين بقوا، ولكفالة حق العودة للذين فروا من تلك المناطق. وقد واصلت المفوضية وسائر الوكالات الإنسانية تقديم المساعدة في كرواتيا وغرب البوسنة، وذلك رغم الضغوط التي تعرضت لها لكي ترحل والتي تنجم في أغلب الأحيان من خلال أعمال العنف. ومما يدعو إلى القلق الشديد ممارسة فرض العمل بالإكراه، غالبا على خطوط الحدود، وقد تفاقمت هذه الحالة مع تجدد التوتر والتدفق الذي حدث مؤخرا للاجئين الصربيين من سلافونيا الغربية ومن كراينا، مما أدى إلى زيادة سوء المعاملة في منطقة بانيا لوكا وإلى إجلاء المسلمين والكروات منها ردا على ذلك.

٩٢٩ - وبصورة عامة، كانت تحركات السكان القسرية، المتصلة بالتطهير العرقي أو التي تفضي إلى نفس النتيجة، مصدر قلق شديد لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال تلك الفترة. وقد تدخلت المفوضية بنشاط ضد التعبئة القسرية للاجئين. كما أصدرت تسع من وكالات الأمم المتحدة في ٢ حزيران/يونيه نداء الأمم المتحدة الموحد والمنقح المشترك بين الوكالات بشأن يوغوسلافيا السابقة ليغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، مستهدفة مبلغا إجماليا قدره ٤٧٠ مليون دولار للعمليات الإنسانية. ويبلغ العنصر الذي يخص المفوضية ١٧٢ مليون دولار لتغطية تكلفة المعونة الإنسانية لما يقدر مجموعه بـ ٥٠٠ ١٠٩ ٢ مستفيد في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسلوفينيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل

الأسود). وحتى ١ آب/أغسطس ١٩٩٥ بلغت التبرعات ١,٣٦ من ملايين الدولارات.

واو - التعاون مع المنظمات الإقليمية

٩٣٠ - يجب أن يتكيف التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بصورة دائمة مع الحالة العالمية الدائمة التغير. ويتيح الميثاق مجالا للمرونة، إذا ما نشأت الحاجة إليها، لذلك لم يرد فيه تعريف دقيق للترتيبات والمنظمات الإقليمية، فتمكنت بذلك مختلف المنظمات والهياكل من الإسهام، جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، في صون السلام والأمن.

٩٣١ - أما التفاعل المتزايد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية فيرجع في الأصل إلى الفصل الثامن من الميثاق. وقد وضع الأمين العام هذا الهدف نصب عينيه عندما اجتمع في آب/أغسطس ١٩٩٤ مع رؤساء عدة منظمات إقليمية تعاونت معها الأمم المتحدة مؤخرا في جهود صنع السلام وحفظ السلام. وقد تضمن الملحق الذي صدر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ لـ "خطة للسلام" A/50/60-S/1995/1 عرضا لدراسة أجريت عن طرائق التعاون الحالية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

٩٣٢ - ويتخذ هذا التعاون حاليا خمسة أشكال مختلفة. فأولا، يوجد التشاور، الذي يمارس بانتظام، وتنظمه في بعض الحالات اتفاقات رسمية. وثانيا، هناك الدعم الدبلوماسي، الذي تستطيع بموجبه منظمة إقليمية أن تشارك في أنشطة الأمم المتحدة لصنع السلام من خلال جهودها الدبلوماسية الخاصة التي تبذلها. فمثلا، توفر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المدخلات التقنية بشأن المسائل الدستورية المتعلقة بأبخازيا. وبالمقابل، تستطيع الأمم المتحدة أن تقدم الدعم لمنظمة إقليمية في جهودها المبذولة، كما فعلت بالنسبة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن ناغورني كاراباخ. وثالثا، تستطيع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تشترك في تقديم الدعم التنفيذي. ومن الأمثلة المطروحة مؤخرا قيام منظمة حلف شمال الأطلسي بتوفير الدعم الجوي لقوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا السابقة. ورابعا، هناك الوزع المشترك: فما زالت بعثات الأمم المتحدة الميدانية توزع في ليبريا بالاقتران مع "الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا"، وفي جورجيا مع رابطة الدول المستقلة. وأخيرا، يمكن أن تجرى عمليات مشتركة، كبعثة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية الحالية لحقوق الإنسان في هايتي.

٩٣٣ - غير أنه، في ضوء تنوع أشكال التعاون التي يتم الأخذ بها بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، ينبغي أن تراعى المبادئ الأساسية للميثاق. فالمادة ٢٤ تعهد إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن حفظ السلام، والمادة ٥٢ تشترط أن تظل إجراءات المنظمات الإقليمية في جميع الحالات متلائمة مع ذلك المبدأ.

٩٣٤ - ويجب تحسين طرائق هذا التعاون وتكييفها مع تنوع الأوضاع المحلية. ونطاق الإجراءات التي يمكن استخدامها واسع ومتنوع، لكن لجميعها نفس المزية: فهي تيسر أعمال مجلس الأمن وتعهد بالمسؤولية إلى الدول والمنظمات المعنية في المنطقة المعنية، وبذلك تعزز الاتجاه بالعلاقات الدولية نحو الديمقراطية.

٩٣٥ - وفي هذا الصدد فإن إصدار الجمعية العامة مؤخرا قرارها ٥٧/٤٩ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ الخاص بالإعلان المتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات أو الوكالات الإقليمية في مجال صون السلم والأمن الدوليين، يشجع الترتيبات والوكالات الإقليمية على النظر في طرق وسبل تعزيز وتوثيق التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة، لا سيما في ميادين الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وحفظ السلام، حسب الاقتضاء.

١ - التعاون مع منظمة الدول الأمريكية

٩٣٦ - توطدت العلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية منذ اتخاذ القرار ٥/٤٩ المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وقد قام سيزار غافيريا الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية بزيارة الأمم المتحدة على أثر توليه مهام منصبه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وكما أوصت الجمعية العامة في قرارها ٥/٤٩ عقد اجتماع عام بين ممثلي المنظمتين في نيويورك يومي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وقمنا، الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية غافيريا وأنا بافتتاح الاجتماع وتوقيع اتفاق تعاون بين أمانتينا. وينص الاتفاق على التشاور بانتظام، واشتراك كل من المنظمتين في اجتماعات الأخرى عند تناول المسائل ذات الاهتمام المشترك، وتبادل المعلومات. كما يقضي الاتفاق باتخاذ التدابير المناسبة لكفالة فعالية التعاون والاتصال بين المنظمتين.

٩٣٧ - واعتمدت في الاجتماع العام مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات تنصب بصفة رئيسية على المسائل الاقتصادية والاجتماعية. وتجسيدا للأبعاد الجديدة في العلاقات بين المنظمتين، اعتمدت في الاجتماع توصيات في مجالات الدبلوماسية الوقائية، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان، والقضايا

الانسانية. واتفق على وجوب استعراض معدل انعقاد الاجتماعات العامة وضرورة النظر في إيجاد شكل للمشاورات بشأن التعاون بين المنظمتين يتسم بقدر أكبر من المرونة. وقد مثلت الأمانة العامة للأمم المتحدة في الدورة العادية الخامسة والعشرين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، المعقودة في هايتي في الفترة من ٥ الى ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، والتي اتخذ خلالها قراران بشأن التعاون بين المنظمتين.

٩٣٨ - وواصلت الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية تعاونهما الوثيق في هايتي في إطار البعثة المدنية الدولية في هايتي. وفي ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٢٧/٤٩ باء الذي يمدد ولاية البعثة المدنية الدولية الى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦.

٢ - التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية

٩٣٩ - واصلت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية جهودهما الرامية الى تعزيز التعاون فيما بينهما وتوسيع نطاقه. ففي الميدانين الاقتصادي والاجتماعي قامتا بتنسيق أنشطتهما ومبادراتهما فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمرات الدولية ونتائجها، ومن بين تلك المؤتمرات، المؤتمرات المعنية بالسكان وبالتنمية الاجتماعية، وبالمرأة. كما تعاونتا بشأن خطة الأمم المتحدة الجديدة لتنمية افريقيا في التسعينات وجدول أعمال القرن ٢١ بغية مواءمة المواقف وتيسير تنفيذ البرامج التي تم التوصل الى اتفاق بشأنها.

٩٤٠ - وأحرزت المنظمتان تقدما في التعاون بينهما في مجالي الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام. وقد ظللت على اتصال وثيق بالأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية من أجل تبادل الآراء بشأن أفضل سبل الاسهام في اتقاء النزاعات في افريقيا وفضها. ففي بوروندي، ورواندا، وسيراليون، وليبريا، واصلت المنظمتان التشاور والتعاون التماسا للسلام والمصالحة. وفي الصحراء الغربية، تتعاون منظمة الوحدة الافريقية تعاونا وثيقا مع الأمم المتحدة في العملية المفضية الى الاستفتاء وقد اجتمعت أيضا وتبادلت الآراء مع ممثلي البلدان الأعضاء في الجهاز المركزي التابع لآلية منظمة الوحدة الافريقية المخصصة لاتقاء الصراعات وادارتها وفضها. وفي ١٧ و ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، التقيت في أديس أبابا بالرئيس ميليس زيناوي رئيس اثيوبيا الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية، وبالسيد سالم أحمد سالم الأمين العام للمنظمة وناقشت معهما سبل ووسائل زيادة تعزيز التعاون بين المنظمتين.

٩٤١ - ومن المقرر أن تجتمع أمانات منظومة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا في الفترة من ٦ الى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ لوضع تفاصيل برنامج التعاون بين المنظمتين لعام ١٩٩٦ وما بعده. وتتصدر جدول أعمال الاجتماع مسألة التعاون في مجالي اتقاء الصراعات وادارتها، والتحول الديمقراطي في افريقيا.

٣ - التعاون مع الاتحاد الكاريبي

٩٤٢ - تمثل الأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٥، في اجتماعات رؤساء حكومات الاتحاد الكاريبي. وفي تموز/يوليه ١٩٩٤، طلب رؤساء الحكومات المجتمعون في مؤتمر قمة الاتحاد الكاريبي، الى أمينهم العام أن يواصل جهوده الرامية الى تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، اجتمعت في جامايكا مع عدد من رؤساء حكومات الاتحاد الكاريبي ومع أمينه العام حيث تناولنا الحالة في هايتي ومسائل أخرى تتعلق بالتعاون الاقليمي. وأعربت عن تقديري للاتحاد للدور الخاص الذي ما برح يؤديه في عملية اعادة الديمقراطية الى هايتي ولإسهامه بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في هايتي وكذلك لإسهاماته في البعثة المدنية الدولية في هايتي المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

٩٤٣ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٤١/٤٩ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الكاريبي. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وقع الاتحاد واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مذكرة تفاهم بشأن التعاون. وستتيح هذه المذكرة الفرص للنهوض بالتعاون بين المنظمتين في عدد من المجالات ذات الأهمية الحيوية. وقد شارك الأمين العام للاتحاد الكاريبي في الاجتماع الحكومي الدولي لخبراء التعاون بين الجنوب والجنوب الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٣١ تموز/يوليه الى ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥.

٤ - التعاون في المنطقة الأوروبية

٩٤٤ - واصلت الأمم المتحدة، خلال السنة الماضية، تعزيز تعاونها مع المنظمات الاقليمية الأوروبية، ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، حضرت اجتماع قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في بودابست. وكانت الأمم المتحدة والمنظمة المذكورة قد اتفقتا من قبل على تقسيم ملموس للعمل فيما يتعلق بالأنشطة المضطلع بها في القارة الأوروبية، وفي هذا الإطار، دعمت كل من المنظمتين جهود الأخرى فقامت منظمة

الأمن والتعاون في أوروبا بمساعدة المبعوث الخاص للأمين العام في المفاوضات التي رتبها بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا، في حين وفرت الأمم المتحدة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المشورة التقنية والتوجيه فيما يتعلق بقوة حفظ السلام التابعة لمنظمة الأمن والتعاون والجاري تنظيمها توطئة لاحتمال وزعها في ناغورني كاراباخ. كما اتسع نطاق التعاون بين المنظمتين ليشمل طائفة متنوعة من الميادين الأخرى، مثل مراقبة الانتخابات. ومن بين المنظمات الأخرى التي يوجد مقرها في أوروبا والتي تعاونت معها الأمم المتحدة في العام الماضي تعاونا جوهريا، الاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي وذلك في سياق العمليات العسكرية في يوغوسلافيا السابقة، ورابطة الدول المستقلة التي تعمل معها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا عن كثب في أبخازيا.

٥ - التعاون مع منظمة المؤتمر الاسلامي

٩٤٥ - في سياق الجهود الجارية لتعزيز التعاون مع المنظمات الاقليمية، رحبت الجمعية العامة في قرارها ١٥/٤٩ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ باعتزام أمانتي الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي إنشاء آليات تعاون في الميدان السياسي. وتحقيقا لتلك الغاية، جرت مشاورات بين أمانتي المنظمتين على مدى العام الماضي. وزادت المنظمتان، أيضا، خلال السنة الماضية المشاورات بشأن عدد من القضايا السياسية الاقليمية الهامة مثل أفغانستان، وطاجيكستان، والصومال، والبوسنة والهرسك. كما أن منح منظمة المؤتمر الاسلامي مؤخرا مركز المراقب في المحادثات فيما بين الأطراف الطاجيكية التي تجري تحت رعاية الأمم المتحدة يجسد التفاعل المتزايد بين المنظمتين في الميدان السياسي. وفضلا عن ذلك، فإن الاجتماع التنسيقي الذي عقدته مراكز التنسيق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومؤسساتها المتخصصة في جنيف في حزيران/يونيه اتخذ عددا من القرارات الهامة الرامية الى توطيد وترشيد التعاون بين المنظمتين في تسعة من مجالات التعاون ذات الأولوية، المتفق عليها بين الجانبين.

٦ - التعاون مع جامعة الدول العربية

٩٤٦ - استمر، أيضا، توطيد مجالات التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية عملا بقرار الجمعية العامة ١٤/٤٩ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وقد أتاح الاجتماع العام بشأن التعاون بين ممثلي أمانتي الهيئتين المعقود في فيينا في الفترة من ١٩ الى ٢١ تموز/يوليه، بمناسبة الذكرى الخمسين لانشاء الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الفرصة لمتابعة المقترحات المتعددة الأطراف الرامية الى توطيد التعاون تعزيزا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتبادل وجهات النظر في ميداني العمل الوقائي وإزالة الألغام وقد واصلت الأمم المتحدة التعاون مع جامعة الدول العربية بشأن مسألة الصومال. وقد عقدت الجامعة بالاشتراك مع منظمة الوحدة الافريقية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي اجتماعا بشأن الصومال في القاهرة يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٥ اشتركت فيه الأمم المتحدة بصفة مراقب. واتفقت المنظمات المشاركة على المضي في بذل الجهود المشتركة للمساعدة على تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال.

زاي - نزع السلاح

٩٤٧ - منذ أن قدمت تقريري السابق عن أعمال المنظمة، أصبح واضحا بصورة متزايدة أن انتشار أسلحة التدمير الشامل وتوفر مكوناتها الأساسية يشكلان تهديدا متناميا للسلام والأمن الدوليين. والفرضية القائلة بأن الارهابيين الذين ليس لهم أرض يدافعون عنها والذين لا يخشون التضحية بأنفسهم، يمكن أن يطوروا ويستخدموا أسلحة التدمير الشامل، تمثل احتمالا مرعبا صار يؤثر بالفعل على التصورات الأمنية لكثير من الناس في كافة أنحاء العالم. ولذلك، فإن وجود رد فعل منسق من جانب المجتمع الدولي إزاء تلك التهديدات وإزاء الآثار المزعزعة للاستقرار المترتبة على التدفق غير المقيد للأسلحة التقليدية، يظل يمثل أولوية عليا. وفي سياق منع انتشار الأسلحة النووية، فإن تعزيز نظام عدم الانتشار النووي الذي أنجزه في عام ١٩٩٥ مؤتمرالأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها يشكل أحد الردود المناسبة، وينبغي أن يقترن في أقرب وقت ممكن ببدء سريان اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية، وكذلك بإنشاء نظام للتحقق من الامتثال لاتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

٩٤٨ - وفي حين كان مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يشكل محورا رئيسيا لجهود نزع السلاح في عام ١٩٩٥، فقد اضطلع المجتمع الدولي بمبادرات أخرى في ميدان نزع السلاح لمعالجة ما يترتب على التدفق غير المقيد للأسلحة التقليدية من آثار مزعزعة للاستقرار ومن إهدار مفرط للموارد. وفيما يتعلق بعملية استعراض اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، فإن التقدم المحرز في ضمان الحماية التامة للمدنيين من الآثار العشوائية

للألغام البرية المضادة للأفراد، والعمل من أجل القضاء عليها في نهاية المطاف، إنما يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. وعلاوة على ذلك، فإنه لابد من تعزيز التدابير المتعلقة بالشفافية، مثل سجل الأسلحة التقليدية؛ كما ينبغي مواصلة تطوير مبادرات بناء الثقة ونزع السلاح على الصعيد الاقليمي، وبخاصة فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية الخفيفة.

٩٤٩ - ويبلغ الآن عدد الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ١٧٨ دولة، مما يجعل التقيد بها عالمي النطاق تقريبا. وقد أدى تمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى وهو الأمر الذي تقرر في مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥، وكذلك الالتزامات الأخرى التي تعهدت بها الدول الأطراف والتي وردت في وثائق المؤتمر، الى تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، وسيسهم إسهاما كبيرا في صون السلام والأمن الدوليين. وقد أعربت عن ارتياحي لنجاح المؤتمر وأوصيت الدول الأطراف بمواصلة العمل بروح من التعاون والسعي الى القضاء على الأسلحة النووية باعتبار ذلك الهدف النهائي لعملية عدم الانتشار.

٩٥٠ - وأحرز تقدم في مجالات أخرى من مجالات نزع السلاح النووي، فالمفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية قد أحرزت تقدما في مؤتمر نزع السلاح المعقود في جنيف، ومن شأن زيادة التصميم على حل المسائل التقنية، يمكن أن يؤدي بالمفاوضات الى نهاية ناجحة في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦. كما تم الاتفاق في مؤتمر نزع السلاح على الولاية التفاوضية لحظر انتاج المواد الانشطارية. ومن شأن ذلك أن يتيح للمؤتمر أن يبدأ المفاوضات في وقت قريب وأن ينهيها بنجاح في وقت مبكر. ومن بين الخطوات المشجعة الأخرى، قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) والاعلانات التي أصدرتها الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن الضمانات الأمنية السلبية والايجابية على حد السواء. ومن شأن المقترحات الرامية الى تحويل هذه الاعلانات المقدمة من جانب واحد الى التزام تعاهدي ملزم قانونا، أن يسهم بدرجة كبيرة في إحراز المزيد من التقدم في هذا المجال.

٩٥١ - والتعزيز العام لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية يواكبه ويدعمه ما حققته حتى الآن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والبلدان الأوروبية الأخرى من نتائج مشهودة في الترتيبات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة. فإزالة القوات النووية المتوسطة المدى من أوروبا بموجب المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية للقضاء على قذائفهما المتوسطة المدى والقصيرة المدى، وخفض الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية في تشكيلات العمليات الذي نتج عن عملية المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، ومواصلة التنفيذ الناجح لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا، والحوار الأمني الجاري حاليا في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تشكل جميعها أساسا لنظام أمني تعاوني يمكن أن يتجاوز الى حد ما النطاق الضيق للمنطقة الأوروبية. والنظام الأمني التعاوني الذي نشأ في الآونة الأخيرة في أوروبا هو نتاج لمفاوضات قامت على توافق الآراء والتعاون. كما يجري تشجيع مبادرات هامة للحوارات الأمنية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. وستشكل زيادة تعزيز تلك المبادرات خطوة هامة نحو تعزيز السلام والأمن الدوليين على الصعيد الاقليمي.

٩٥٢ - وفي حين يجري التشجيع على إحراز تقدم في تفكيك الأسلحة النووية، فإن القلق يتزايد بشأن سلامة المواد، الانشطارية وأمنها. فتهريب المواد النووية لم يعد مجرد احتمال مخيف، بل أضحى واقعا مرعبا. وثمة حاجة الى اتخاذ تدابير أقوى على الصعيدين العالمي والوطني لمعالجة الاتجار غير المشروع بتلك المواد، ولضمان التخلص منها وتخزينها بصورة مأمونة، ويجدر بصفة خاصة أن يكون هناك تسليم عالمي بأن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية جزء لا يتجزأ من النظام الدولي لعدم الانتشار، وبأن الوكالة تقوم بدور لا غنى عنه في ضمان تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٩٥٣ - وتعد معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) ومعاهدة اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية (معاهدة راروتونغا) من العناصر الأساسية في إحراز التقدم نحو إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أماكن أخرى من العالم، ولاسيما في الشرق الأوسط وآسيا، وسيشمل نطاق هذه المناطق جميع أسلحة التدمير الشامل. وقد أحرز أيضا تقدم فيما يتصل بالمعاهدة الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا.

٩٥٤ - وهناك زيادة مطردة في عدد التصديقات على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية حيث وصل الآن عدد الدول الأطراف الى ٢٧ دولة. ووفاء بمسؤوليتي بصفتي وديع الاتفاقية، كتبت الى جميع الدول الأعضاء أحثها على التصديق على الاتفاقية وإدخالها حيز النفاذ في أقرب وقت

ممكن. وفيما يتعلق باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، تبذل الدول الأطراف حاليا جهودا لتعزيز الاتفاقية من خلال وضع بروتوكول ملزم قانونا بشأن التحقق. فلابد من تجنب العواقب الوخيمة بالنسبة للبشرية التي تنجم عن الحرب البيولوجية أو الارهاب، مهما كانت التكلفة.

٩٥٥ - وينبغي أن تصاغ تدابير لمنع انتشار الأسلحة صياغة تحول دون أي تعطيل لعملية التنمية في البلدان، فالبلدان النامية تحتاج الى الوصول الى التكنولوجيا دونما عائق، وثمة حاجة الى الاتفاق على ضوابط مناسبة فيما يتعلق بعمليات نقل التكنولوجيا، بما في ذلك التدابير المتصلة بالشفافية، على أن تكون ضوابط عالمية غير تمييزية في طبيعتها.

٩٥٦ - وتتطلب المشكلة الملحة الخاصة بانتشار الأسلحة التقليدية أيضا اهتماما مستمرا من جانب المجتمع الدولي، فعمليات النقل غير المقيدة وغير المشروعة للأسلحة جلبت المعاناة والبؤس لمئات الآلاف من البشر، لاسيما في العالم النامي. وعلى الصعيد العالمي، يعد استمرار دعم الدول الأعضاء لسجل الأسلحة التقليدية أمرا لازما. وتدل التقارير الواردة الى السجل على درجة من الانفتاح والشفافية فيما يتعلق بالعمليات المشروعة لنقل الأسلحة للأغراض الدفاعية. وهذا الانفتاح يعزز الثقة ويشجع السلوك المسؤول في عمليات نقل نظم الأسلحة التقليدية الكبرى. كما أن المبادرات والأفكار الواردة من المناطق والمناطق دون الإقليمية، وخاصة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، يمكن أن تعزز السجل العالمي بتدابير تكاملية لبناء الثقة والأمن.

٩٥٧ - وثمة حاجة لاتخاذ تدابير مباشرة على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي، وبخاصة في العالم النامي، لمعالجة تفشي الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة، الذي يخل بالأمن في عدد من البلدان. وقد قمت، بدعم من سبع دول أعضاء من المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى - المنطقة الساحلية، بإيفاد بعثة استشارية بغية مساعدة تلك الدول فيما تبذله من جهود لمكافحة ووقف التدفق غير المشروع للأسلحة الخفيفة داخل حدودها وعبرها. ولابد من استثمار المزيد من الموارد في هذا الشأن، اذا ما أريد أن يكون هناك أي احتمال للنجاح.

حاء - بناء السلام بعد انتهاء الصراع

الاستراتيجيات

٩٥٨ - في ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه، عقدت في المركز النمساوي للسلم وحل المنازعات، في شلينينغ، النمسا، ندوة دولية بشأن استراتيجيات التعمير بعد انتهاء الصراع. وحضر الندوة ٥٨ مشاركا من الكيانات السياسية والإنسانية والإنمائية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومن مؤسسات بريتون وودز والبلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن ممثلين عن المجتمعات التي مزقتها الحروب. وقد نظمت هذا الاجتماع إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، بالتعاون مع المركز النمساوي، بدعم من حكومة النمسا، بوصفه مساهمة في تحديد دور الأمم المتحدة في فترة نصف القرن المقبلة، كجزء من أنشطة الذكرى السنوية الخمسين. وقد ساهمت إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية بورقة حددت فيها برنامجا استراتيجيا للتعمير والتنمية.

٩٥٩ - وقد انبثقت فكرة عقد هذا الاجتماع عن الوثيقة المعنونة "ملحق خطة للسلام" للأمين العام A/50/60-S/1995/1 التي تؤكد ضرورة اتخاذ تدابير متكاملة بين منظمات الأمم المتحدة وأطراف النزاع والمؤسسات الأخرى التي لديها استعداد للمساعدة في تعمير بلد ما؛ وكان الغرض من الاجتماع هو تحديد المسائل العملية والمؤسسية التي يجب تناولها من أجل ترجمة هذا المفهوم الى واقع.

٩٦٠ - وقد عولج الموضوع الرئيسي المتعلق بالتعمير بعد انتهاء الصراع، تحت عناوين أربعة هي: المسائل الاستراتيجية، والاحتياجات والقدرات، والإطار المتكامل للتعمير بعد انتهاء الصراع، وتعبئة الموارد. ونظرا للترابط القائم بين هذه المجالات الأربعة، فقد تكرر طرح الموضوعات أثناء المداولات، مما أثرى المناقشات بالأفكار إثراء كبيرا. وكان الاجتماع مثالا يحتذى به على الجمع بين مختلف المنظمات من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وقد جمع بينها اهتمام مشترك بموضوع يلقى اهتماما متزايدا من المجتمع الدولي. ومن المأمول فيه أن تستخدم الآراء والتوصيات المقدمة في التقرير كأساس لإجراء تحديد واضح لدور الأمم المتحدة في التعمير بعد انتهاء الصراع، ولإقامة ترتيبات تكفل استجابة منظومة الأمم المتحدة لهذه الحالات بصورة سريعة وفعالة ومتكاملة.

٩٦١ - ويعالج هذا التقرير في أماكن أخرى ما يقع في نطاق هذه المجالات الأربعة من مسائل تتعلق ببناء السلام بعد انتهاء الصراع؛ وسأركز هنا على اهتمامين محددين هما المساعدة الانتخابية وإزالة الألغام.

المساعدة الانتخابية

٩٦٢ - في الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٤ الى ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥، تلقت الأمم المتحدة ١٩ طلبا جديدا لتقديم المساعدة الانتخابية الى أذربيجان وأرمينيا وأوغندا وبنغلاديش وبنن وتشاد وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافيا السابقة وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغامبيا وغينيا وفيجي وقيرغيزستان وكوت ديفوار والكونغو وناميبيا والنيجر وهايتي. وفي حالة الكونغو لم يتسن تقديم هذه المساعدة نظرا لقصر المهلة المتاحة. وبالاضافة الى هذه الطلبات الجديدة، قدمت المساعدة الانتخابية أيضا في ١٣ حالة الى كل من البرازيل وجزر الأنتيل الهولندية والسلفادور وسيراليون وغينيا الاستوائية وليبريا وليسوتو والمكسيك وملاوي وموزامبيق وهندوراس وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، استجابة لطلبات قدمت قبل تموز/يوليه ١٩٩٤ (انظر الشكل ١٩).

٩٦٣ - ومنذ تموز/يوليه ١٩٩٤، تلقت ٣٠ دولة وبعثة تابعة للأمم المتحدة، أو ستتلقى عما قريب، شكلا من أشكال المساعدة الانتخابية من منظومة الأمم المتحدة. ويختلف نوع المساعدة الانتخابية حسب الطلبات المقدمة والموارد المتاحة. ووفقا للمبادئ التوجيهية المقدمة الى الدول الأعضاء (انظر A/49/675 و Corr.1، المرفق الثالث)، جرى التحقق من عمليات انتخابية في موزامبيق، وهناك خطط، موقوفة حاليا، لإيفاد بعثة للتحقق الى ليبريا. وقد استخدم نهج التنسيق وتوفير الدعم في حالة كل من أرمينيا وبنن، فيما استخدم نهج المتابعة والإبلاغ/المراقبة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وغينيا وقيرغيزستان وسان تومي وبرينسيبي. وقدمت المساعدة التقنية، وهي الشكل الأكثر تكرارا من أشكال المساعدة الانتخابية المقدمة، الى أوغندا والبرازيل والسلفادور وسيراليون، وغينيا الاستوائية وليبريا والمكسيك وملاوي وموزامبيق وناميبيا والنيجر وهايتي وهندوراس. وتم أيضا خلال هذه الفترة ايفاد ما مجموعه ١١ بعثة لتقدير الاحتياجات.

٩٦٤ - ومنذ انشاء شعبة المساعدة الانتخابية في عام ١٩٩٢، شاركت الأمم المتحدة في العمليات الانتخابية التي جرت في ٦١ من الدول الأعضاء، وطلبت بعض الدول المساعدة الانتخابية أكثر من مرة واحدة. وتشكل المساعدة الانتخابية التي قدمتها الأمم المتحدة خلال العام الماضي الى أرمينيا وموزامبيق مثالا على تنفيذ هذه العملية.

٩٦٥ - وفي موزامبيق، قدمت الأمم المتحدة مساعدة تقنية وأوفدت بعثة للتحقق من أول انتخابات اشتركت فيها عدة أحزاب أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وعملا بأحكام اتفاق السلم العام، الموقع في روما في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، قامت عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، من خلال العنصر الانتخابي التابع لها، برصد العملية الانتخابية بكاملها. وأوفدت الشعبة الانتخابية التابعة لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق ١٨٤ مراقبا انتخابيا الى جميع أنحاء البلد لرصد عمليات تسجيل الناخبين، والتربية الوطنية، والحملات السياسية، ووصول الأحزاب السياسية الى وسائط الإعلام وعدم تحيز هذه الوسائط، والاقتراع، وإحصاء وفرز الأصوات في مراكز الفرز الإقليمية. وقد نشرت عملية الأمم المتحدة في موزامبيق خلال فترة اجراء الانتخابات ٣٠٠ ٢ مراقب دولي.

٩٦٦ - وقدمت الأمم المتحدة أيضا مساعدة تقنية الى موزامبيق من خلال مشروع تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفذته إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية. وقام المشروع بتنسيق الدعم المالي والمادي الدولي، وقدم مساعدات تقنية دامت طيلة الفترة التي استغرقتها العملية، في مجالات التنظيم، والتدريب، والتربية الوطنية، والتشريعات، والاتصال الاجتماعي، والإدارة المالية. وتطلبت هذه المساعدة إدارة وتنسيق ورصد ميزانية قدرها ٦٤,٥ مليون دولار مكونة من مساهمات مقدمة من ١٧ بلدا ومؤسسة دولية. وتضمنت المساعدة التقنية تدريب ٦٠٠ ٢ موظف انتخابي على المستويين الوطني والإقليمي وعلى مستوى المقاطعات، و ٠٠٠ ٨ موظف تعداد، و ٦٠٠ ١ من الأفراد العاملين في مجال التربية الوطنية و ٠٠٠ ٥٢ من موظفي مراكز الاقتراع. وبالاضافة الى فريق استشاري تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويتألف من ١٢ شخصا، تم توفيره للجنة الانتخابات الوطنية،

جرى ندب ٣ الى ٥ من متطوعي الأمم المتحدة لكل واحدة من الدوائر الانتخابية الاحدى عشرة، والذين عملوا بصورة وثيقة مع السلطات الانتخابية في الأقاليم والمقاطعات.

٩٦٧ - والى جانب ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق المتعلقة بالتحقق من الانتخابات، أنشئ صندوق استئماني للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى الأحزاب السياسية المسجلة بغية مساعدة جميع الأحزاب السياسية التي لم توقع على اتفاق السلم العام في الإعداد للانتخابات. وقد وضع العنصر الانتخابي التابع لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق برنامجا لتعزيز المراقبة الوطنية. ووفر هذا البرنامج التدريب والنقل والإعانات لزهاء ٠٠٠ ٣٥ من المساعدين الحزبيين من أجل رصد عملية الانتخابات. وكان من شأن برنامج مماثل يموله صندوق الأمم المتحدة الاستئماني أن أتاح تدريبا على الحاسوب تلقاه ٧٨ ممثلا من جميع الأحزاب السياسية لتمكينهم من رصد عملية فرز الأصوات على المستويين الإقليمي والوطني.

٩٦٨ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ طلبت أرمينيا من الأمم المتحدة تقديم المساعدة الانتخابية فيما يتصل بانتخابات الجمعية الوطنية المقرر عقدها في تموز/يوليه ١٩٩٥. وفي شباط/فبراير، أوفد موظف تابع لشعبة المساعدة الانتخابية في بعثة لتقدير الاحتياجات، عاد منها في نيسان/أبريل لإنشاء وحدة تنسيق لعملية مشتركة مع ممثل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكان الغرض من هذه العملية المشتركة هو تنسيق ودعم أنشطة المراقبين الدوليين. وتم توزيع أعضاء العملية المشتركة على ثلاثة مراكز إقليمية لمدة ستة أسابيع من أجل متابعة عملية التحضير للانتخابات، بما في ذلك تسجيل المرشحين، واجراء الحملة الانتخابية، والإعداد لعملية الاقتراع. وفي ٥ تموز/يوليه، وهو يوم الانتخابات، نشرت العملية المشتركة ما يربو على ٩٠ مراقبا في جميع أنحاء البلد لمراقبة سير الانتخابات. وزار المراقبون أكثر من ٣٠٠ من لجان الدوائر الانتخابية، منذ بداية الاقتراع حتى احصاء الأصوات على مستوى الدوائر الانتخابية. ومثل المراقبون ١٨ حكومة وعدة منظمات حكومية وغير حكومية.

إزالة الألغام

٩٦٩ - إن مشكلة الألغام البرية التي لم تتم إزالتها، وهي مشكلة آخذة في التزايد، لا تزال تشكل أزمة إنسانية هائلة الأبعاد، تلحق الدمار بمساحات شاسعة من الأراضي، ربما لعدة قرون قادمة. وعلى الرغم من الجهود المتزايدة التي يبذلها المجتمع الدولي فإن عدد ما يجري زرعه من الألغام يفوق ما يتم إزالته منها بمعدل ٢٠ مرة. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، كثفت إدارة الشؤون الإنسانية أنشطتها كمركز لتنسيق برامج المساعدة في إزالة الألغام البرية وقد شاركت الإدارة منذ إنشائها في أوائل عام ١٩٩٢، في وضع وتنفيذ برامج المساعدة في إزالة الألغام. وعملا بقراري الجمعية العامة ٤٨/٧ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، و ٤٩/٢١٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تدعو الإدارة الى عقد مشاورات مشتركة بين الإدارات ومشاورات مشتركة بين الوكالات بشأن سياسات إزالة الألغام البرية، ودراسة جميع جوانب مشاركة الأمم المتحدة في أنشطة إزالة الألغام، ووضع سياسة موحدة للأمم المتحدة بشأن الجوانب المؤسسية التي يتعين معالجتها في إطار عملية متكاملة للأمم المتحدة فيما يتعلق بإزالة الألغام. وتمثل نهج الأمم المتحدة في التركيز على إنشاء قدرة وطنية محلية على إزالة الألغام، بما في ذلك وضع الترتيبات الملائمة لإتاحة مواصلة الجهود الوطنية المبذولة من أجل إزالة الألغام، في الوقت الذي يجري فيه احراز تقدم نحو عودة الأمور الى حالتها الطبيعية في البلد المعني.

٩٧٠ - وخلال العام الماضي، شاركت الأمم المتحدة في تنفيذ و/أو تطوير أنشطة إزالة الألغام في تسعة بلدان. وتتباين البرامج في هذا الصدد من حيث الهيكل والحجم وترتيبات التمويل والتنفيذ.

٩٧١ - والبرنامج الخاص بأفغانستان هو أكثر برامج الأمم المتحدة اكتمالا، فقد مضت ست سنوات على بدء العمل فيه. ويعمل في الميدان حاليا قرابة ٠٠٠ ٣ خبير في مجال إزالة ألغام. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، أزال البرنامج الألغام من مساحة إجمالية تبلغ ٥٤ كيلومترا مربعا في منطقة ذات أولوية عالية، ودمر ما يزيد على ٠٠٠ ١١٠ لغم و ٠٠٠ ٢١٥ عبوة غير منفجرة. وتلقى نحو ٢,٥ مليون شخص معلومات للتوعية بالألغام.

٩٧٢ - ولعل أنغولا هي أكثر بلدان العالم تضررا من الألغام، وجرى، بالتعاون بين الأمم المتحدة وأطراف بروتوكول لوساكا والمنظمات غير الحكومية، الشروع في برنامج لإزالة الألغام، بالاقتران مع تنفيذ عملية حفظ السلام. وأنشئ المكتب المركزي للعمل على إزالة الألغام، بوصفه جزءا من وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أنغولا، وكلف بإنشاء قدرة محلية على إزالة الألغام. ويتولى المكتب تنفيذ خطة العمل على إزالة الألغام وتنسيق جميع الأنشطة المتصلة بالألغام. وتقوم بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، بالاشتراك مع المكتب، بإنشاء مدرسة للتدريب

على إزالة الألغام، ستشكل نواة البرنامج الأنغولي للعمل على إزالة الألغام.

٩٧٣ - وفي كمبوديا، يتولى المركز الكمبودي للعمل على إزالة الألغام (وهو هيئة حكومية تتلقى المشورة التقنية من مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) تنسيق جميع أنشطة إزالة الألغام. وخلال العام الماضي، واصل موظفو المركز البالغ عددهم ٥٥٦ ١ موظفا مسح حقول الألغام وتحديد مواضعها وإزالتها، كما واصلوا نشر التوعية بشأن الألغام. ومنذ بدء العمليات، أزيلت الألغام من مساحة قدرها ٩٧١ ٤٣٦ ١٦ مترا مربعا، ودمرت ٧٠٨ ٤٢٣ عبوات غير منفجرة و ٧٨٧ ٦١ لغما.

٩٧٤ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥، أوفد خبير من الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام في بعثة إلى تشاد بالنيابة عن إدارة الشؤون الإنسانية، لتقييم مشكلة الألغام البرية في منطقة تيبستي.

٩٧٥ - ويشارك في أنشطة إزالة الألغام في موزامبيق برنامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام، والبرنامج المعجل لإزالة الألغام، ومنظمات غير حكومية وشركات ممولة من الأمم المتحدة أو من جهات مانحة. ويضم البرنامج المعجل لإزالة الألغام ٥٠٠ خبير موزامبيقي في مجال إزالة الألغام قامت الأمم المتحدة بتدريبهم وتجهيزهم بالمعدات ونشرهم.

٩٧٦ - وتستخدم الألغام بصورة كثيفة في النزاع الناشب في أبخازيا، جورجيا. وقد أرسلت إدارة الشؤون الإنسانية بعثة تقييم إلى المنطقة واقترحت أنشطة لتقليص عدد الحوادث الناجمة عن الألغام البرية. ولا بد من الحصول على موافقة السلطات الأبخازية قبل البدء في تنفيذ البرنامج.

٩٧٧ - وترتب على مشكلة الألغام البرية والذخائر غير المنفجرة في رواندا عدد كبير من الحوادث. وقام كل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإنسانية بتقييم الحالة ووضع خطة. وبطبيعة الحال، فإن اتخاذ أي إجراءات مرهون بموافقة الحكومة.

٩٧٨ - وفي الصومال، حقق برنامج محدود لإزالة الألغام، تقوم على تنفيذه هيئات صومالية محلية نجاحا طيبا إلى أن حالت الأوضاع الأمنية دون متابعة أنشطة إزالة الألغام في الميدان.

٩٧٩ - وفي اليمن، تقدم الأمم المتحدة إلى الحكومة المساعدة التقنية القائمة على الخبرة في مجال إزالة الألغام وسبل وضع الخرائط الخاصة بها.

٩٨٠ - وحال استمرار النزاع في يوغوسلافيا السابقة دون وضع برنامج إنساني لإزالة الألغام. غير أن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام ووكالات الأمم المتحدة الأخرى اضطلعت بأنشطة إزالة الألغام في إطار سعيها إلى تنفيذ ولاياتها.

٩٨١ - وفي المقر، أنشأت إدارة الشؤون الإنسانية، عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٥/٤٩، وحدة معنية بإزالة الألغام والسياسات ذات الصلة، لتعزيز مهام الدعم لعمليات إزالة الألغام. وتيسيرا لتخطيط برامج وسياسات إزالة الألغام وتنفيذها ودعمها، تعد الوحدة قاعدة بيانات تتضمن معلومات عن حالة الألغام البرية في العالم أجمع. وتحفظ في قاعدة البيانات بيانات قطرية وبيانات برنامجية ومالية عامة، وتستعمل هذه القاعدة مركزا لإيداع المعلومات من أجل الدول الأعضاء وإدارات الأمم المتحدة ووكالاتها والأطراف المعنية الأخرى.

٩٨٢ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أنشأتُ صندوقا استئمانيا طوعيا لتقديم المساعدة في إزالة الألغام. والغرض من الصندوق هو توفير موارد خاصة لبرامج إزالة الألغام، بما في ذلك توفير التدريب للتوعية بالألغام وإجراء عمليات مسح الألغام، والاضطلاع بأنشطة إزالة الألغام في الحالات التي لا يتوافر فيها مصدر تمويل آخر على الفور. وتضم أشكال الأنشطة التي يمكن تمويلها من الصندوق الاستئماني، على سبيل المثال لا الحصر، بعثات التقييم، وتوفير الأموال الابتدائية، وإزالة الألغام في حالات الطوارئ، وتمويل المشاريع التي لا يتيسر تمويلها من مصادر أخرى، والتوعية، وزيادة الدعم الذي يقدمه المقر لبرامج إزالة الألغام في الميدان، بما في ذلك عن طريق تحسين قاعدة البيانات المركزية الخاصة بالألغام البرية.

٩٨٣ - ووفقا للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن المساعدة في إزالة الألغام (A/49/357 و Add.1)، بدأت الوحدة المعنية بإزالة الألغام والسياسات ذات الصلة عملية إنشاء قدرة احتياطية للأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام بغية الإسراع في توفير الخبراء والمعدات والمرافق المتخصصة لبرامج الأمم المتحدة للعمل على إزالة الألغام. وهذه المساعدات العينية عنصر حيوي في برامج الأمم المتحدة للعمل على إزالة الألغام. والقصد من إنشاء هذه القدرة الاحتياطية هو إضفاء طابع مؤسسي على هذا الدعم.

٩٨٤ - وقد دعوت إلى عقد اجتماع دولي بشأن إزالة الألغام في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥. وكان الهدف من الاجتماع هو زيادة

الوعي الدولي بمشكلة الألغام البرية بجميع أبعادها، والتماس مزيد من الدعم السياسي والمالي لأنشطة الأمم المتحدة في إزالة الألغام، وزيادة التعاون الدولي في هذا الميدان. وتألف الاجتماع من ثلاثة عناصر هي: جزء رفيع المستوى كرس لبيانات الحكومات والمنظمات، ولإتاحة الفرصة أيضا لإعلان التبرعات إلى الصندوق الاستئماني الطوعي لتقديم المساعدة في إزالة الألغام وقدرة الأمم المتحدة الاحتياطية لإزالة الألغام؛ وتسعة أفرقة خبراء ناقشت مختلف جوانب مشكلة الألغام البرية؛ ومعرض ركز على أثر الألغام البرية في الفئات السكانية المتضررة والجهود الدولية المبذولة لمعالجة المشكلة.

٩٨٥ - وحضر الاجتماع الدولي ممثلون عن ٩٧ حكومة وما يزيد على ٦٠ منظمة، وبلغ مجموع المشتركين ٨٠٠ مشترك. وأعلن عن تقديم تبرعات قدرها ٢٢ مليون دولار للصندوق الاستئماني الطوعي، وأعلن ٢٣ بلدا عن تقديم تبرعات مجموعها ٧ ملايين دولار إلى قدرة الأمم المتحدة الاحتياطية.

٩٨٦ - وأشارت جميع الوفود إلى حجم الأزمة العالمية للألغام البرية، الآخذة في التفاقم، وشددت على الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لعكس هذا الاتجاه. ودعت وفود ومنظمات عديدة إلى فرض حظر شامل على الألغام البرية؛ وشددت أغلب الوفود على الحاجة إلى تعزيز أحكام اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

٩٨٧ - ولا يزال عدد الدول الأطراف في الاتفاقية وبروتوكولاتها، ومنها البروتوكول الذي يفرض حظرا أو قيودا على استعمال الألغام البرية، ٤٩ دولة فقط. ولا بد من تعزيز الاتفاقية لجعل أحكامها سارية على المنازعات الداخلية والدولية على حد سواء. فالمنازعات الداخلية هي التي نجم فيها عن استعمال الألغام العشوائي للألغام أشد ألوان المعاناة والشقاء للسكان المدنيين. ويتيح المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ فرصة لتعزيز الاتفاقية وبروتوكولها المتعلق بالألغام البرية. ونظرا إلى ضخامة المشكلة، ينبغي أن تنظر الدول الأطراف بجدية في فرض حظر شامل على الألغام البرية المضادة للأفراد.

٩٨٨ - ويقوم المجلس الاستشاري لشؤون نزع السلاح، بعد تنشيطه بوضع أفكار لتحسين التكامل بين التدابير الأمنية المتصلة بنزع السلاح والتنمية في البلدان الخارجة من نزاع مع دولة أخرى أو من نزاع داخلي. ويعد المجلس دراسة بعنوان "بعض الأفكار عن جدول أعمال التنمية ونزع السلاح في نهاية القرن" لكي يستعرضها الأمين العام، وستكون للدراسة صلتها الوثيقة بالدورة الاستثنائية الرابعة المقترحة للجمعية العامة والمكرسة لنزع السلاح.

خامسا - خاتمة

٩٨٩ - إن ما يمكن استخلاصه من صفحات هذا التقرير، بدءا بعمل الأمم المتحدة الدفين الجذور والبعيد المدى من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والإنساني وانتهاء بالجهود الآنية والعاجلة غالبا لمنع الصراعات واحتوائها وتسويتها، هو صورة لمنظمة متعددة الأوجه ومتطورة أبدا - منظمة تستجيب بمرونة للتغير العالمي وللاحتياجات المتغيرة للمجتمع الدولي.

٩٩٠ - وهناك شواهد على أن الجهد التعليمي الهائل الذي يُبذل الآن على جميع مستويات المجتمع الوطني والدولي في عام الذكرى الخمسين هذا ييسر نشوء واقعية حميدة إزاء دور الأمم المتحدة في الشؤون الدولية اليوم وحس متجدد بالالتزام بالوفاء بالوعد الأصلي الذي نص عليه الميثاق قبل ٥٠ عاما.

٩٩١ - ومازلنا في انتظار الجوانب الأساسية لهذا العام المـَعـْلم، ومنها الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة الذي سيعقد في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، والاحتفال في لندن، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، بذكرى الدورة الأولى للجمعية العامة. ومن الجلي بالفعل، رغم ذلك، أن الذكرى الخمسين هذه أوجدت روحا وزخما يتجاوزان بكثير إحياء الذكرى والاحتفال المتوقعين في هذه المرحلة الزمنية. لقد بـُث النشاط بالفعل في كل بعد من أبعاد الأمم المتحدة. وبدأت الحقائق الجديدة تـُتخذ مرتكزا لإعادة التقييم وإعادة التصميم. وبدأ النجاح ينبني فوق النجاح. وأصبح فريق غير مسبوق في اتساعه من الأناس الملتزمين يرى بين يديه روحا جديدة للتعاون على كل مستوى وفي كل قضية بالفعل.

٩٩٢ - ومن هنا كان من الحيوي نقل روح الذكرى الخمسين إلى جميع هذه النواحي. وسيكون من الجوهري للغاية مواصلة الجهود الكبيرة التي بدئ في بذلها هذا العام لتمكين الأمم المتحدة كمؤسسة من أن تصبح أكثر إبداعا فكريا وأكثر استقرارا ماليا وأكثر فعالية إداريا وأكثر تمثيلا لجميع قطاعات المجتمع.

٩٩٣ - لقد ولد العام الخمسون أيضا نقدا للمنظمة، وهذا مفيد في جعل الأمم المتحدة أصح وأقوى. إن جوانب قصور المنظمة ذاتها والولايات غير الملائمة والموارد المالية والمادية غير الكافية وعدم وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها أو عدم تحملها مسؤوليات جديدة كلها حفزت على النقد أحيانا. ومع ذلك فإن المصدر الأساسي للنقد اليوم يمكن أن نجده في أثر العولمة على المنظمة ودولها الأعضاء: فالأمم المتحدة مطالبة بتحمل مهام أكثر وبالتوسع في أنشطتها، ولذلك فإن من المتوقع ازدياد مستوى النقد. وفي الوقت ذاته يمكن للعولمة أن تعطل الرغبة في زيادة المشاركة فتغذي المخاوف وتذكي الانعزالية؛ والنقد المتولد من هذه المشاعر يمكن أن يخلق مفاهيم مغلوطة خطيرة.

٩٩٤ - إن النقد الصحي شكل لا غنى عنه لمشاركة ودعم الأمم المتحدة في جهدها من أجل إعادة تنشيط المنظومة الدولية. وهذا التقرير ذاته محاولة للصراحة، فهو يكشف النقاب عن مواطن قوة المنظمة ومواطن ضعفها لأوسع جمهور ممكن. إن الدعوات المستمرة إلى الإصلاح والإصلاحات المستنة والجارية تبرهن على تسليم أعداد من البشر أكبر من ذي قبل على الإطلاق بأن الأمم المتحدة عنصر لا غنى عنه بالفعل في الشؤون العالمية وأنها لو لم تكن موجودة الآن لتعذر إنشاؤها في الظروف القائمة. ولذلك يجب الاعتزاز بميراث عام ١٩٤٥ والمضي به قدما. وفي خط مواز يتعين تطوير التقنيات التي نجحت لتواجه تحديات الحقبة الجديدة.

٩٩٥ - وليس التفكير والإصلاح بجديدين على هذه المنظمة. فقد تطورت الأمم المتحدة، كما تصورها مؤسسوها، مع الوقت وتكيفت مع الظروف الجديدة، ساعية دوما إلى تحقيق حياة أفضل لكل الأفراد وخلق عالم أفضل للبشرية جمعاء. ولكن قدوم عام الذكرى الخمسين في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العلاقات الدولية يتيح فرصة للتغيير لم يسبق لها مثيل. وقد كنت، بصفتي أمينا عاما، ملتزما التزاما عميقا منذ البداية بالإصلاح ومنشغلا به كل الانشغال. وأعتقد، وأنا أنظر إلى الثلاثة أعوام ونصف العام الماضية من الجهد المبذول للتغيير والخطوات التنظيمية المهمة التي اتخذت في الفترة التي يشملها هذا التقرير، أن الحاجة لا تزال قائمة إلى مزيد من الإصلاحات الكبيرة في الفترة القادمة.

٩٩٦ - وقد حوى البيان الذي أصدره رؤساء دول وحكومات الدول الصناعية الكبرى السبع ورئيس اللجنة الأوروبية، في أعقاب اجتماع القمة الاقتصادي السنوي الحادي والعشرين لهذه الدول في هاليفاكس، اقتراحات

لزيادة فعالية وتلاحم منظومة الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفي المجال الإنساني. وقد أعلن المشتركون في هاليفاكس عزمهم على انتهاز فرصة تجمع رؤساء الدول والحكومات في نيويورك، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ للاحتفال بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة، لتقديم توافق آراء بشأن سبل مساعدة منظومة الأمم المتحدة في مواجهة تحديات القرن القادم.

٩٩٧ - وقد جرى النظر بجدية، في عام الذكرى الخمسين هذا، في دور الأمم المتحدة ومسؤولياتها في المستقبل. فعُقدت المؤتمرات وحلقات العمل والبرامج الدراسية على كل مستوى وفي أنحاء العالم. وعُمم على الدول الأعضاء تقريران للجنتين مستقلتين: التقرير المعنون "الأمم المتحدة في نصف القرن الثاني من حياتها"، الذي أصدره فريق عامل مستقل يشترك في رئاسته السيد ريتشارد فون فايتزاكر والسيد معين قرشي ورعته مؤسسة فورد بناء على طلبي ويسرت وضعه جامعة ييل؛ والتقرير المعنون "قريتنا العالمية"، الذي أصدرته اللجنة المعنية بالحكم العالمي التي يشترك في رئاستها السيد إنغفار كارلسون والسيد شريداث رامفال، وكان لـ "مركز الجنوب" أيضا دور نشط في استعراض مختلف جوانب الإصلاح.

٩٩٨ - إن هذه المشاريع والتعهدات جديرة بأن تحظى من المجتمع الدولي بالتقدير وبالنظر الجدي. وقد جرت مناقشات بشأن تشكيل فريق عامل رفيع المستوى مفتوح العضوية تابع للجمعية العامة يجري استعراضا شاملا لجميع ما يتصل بالموضوع من مواد الأمم المتحدة وبيانات الدول الأعضاء والدراسات والتقارير المستقلة المتعلقة بإعادة تنشيط منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها وإصلاحها.

٩٩٩ - لقد حفلت الأيام والأسابيع والشهور المشمولة بهذا التقرير بتطورات غير مشجعة. على أن هناك، من وجهة نظر أعرض وأبعد مدى، دلائل عديدة على حدوث تقدم، مما يبرر الثقة بأن النجاح، مع مرور الزمن، ممكن تماما. فلم يسبق على الإطلاق أن كان هناك مثل هذا العدد الكبير من الأفراد الشجعان الملتزمين العاملين على خلق عالم أفضل. ولم يسبق على الإطلاق أن سلمت الدول، بمثل هذا الوضوح، بأن مصير كل منها رهن بمصير غيرها. ولم يسبق على الإطلاق أن كان هناك هذا القدر من الإيمان بأن مؤسسات التعاون الدولية ذات النفع المتبادل - وفي طليعتها الأمم المتحدة - ضرورة عالمية حيوية.

١٠٠٠ - ومن هنا فإنه لا مناص من مواصلة التركيز على حقيقة التحرك صوب الإنجاز البعيد المدى، وعلينا ألا ندع الجزع إزاء الصعاب القائمة يضعف قوة الدفع الإيجابية التي تولدت.

١٠٠١ - بيد أن هناك ثلاث مشاكل عاجلة يتعين أن تكون موضع قلقنا البالغ لأنها إن لم تعالج معالجة فعالة، فإنها يمكن أن تلحق بالأمم المتحدة، بصفتها آلية للتقدم، ضررا لا سبيل إلى إصلاحه.

١٠٠٢ - فأولا، لا بد من احترام أمن موظفي الأمم المتحدة في الميدان وسلامتهم. فعندما يتعرض للتهديد أفراد حفظ السلام المسلحون تسليحا خفيفا أو العمال المعاونون العزل من السلاح القائمون بمهمة إنسانية أو يؤخذون كرهائن أو يتعرضون للأذى بل ويقتلون، فإنه يجب على العالم أن يتصرف لمنع هذا السلوك غير المحتمل. إن الخطر يكتنف مصداقية جميع عمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة؛ وحماية هذه المصداقية تقتضي حماية الأفراد في قيامهم بالمهام التي أوفدهم المجتمع الدولي لإنجازها.

١٠٠٣ - ثانيا، يجب أن ترتكز الحالة المالية للمنظمة على أساس ملائم ومستديم. فلا معنى لمطالبة الأمم المتحدة بمزيد من الفعالية في ظروف تتسم بندرة المال. فهذا يماثل إيفاد رجال الإطفاء في المدينة لإخماد الحرائق المنتشرة في عدة أماكن في وقت واحد، في حين يتم في الوقت ذاته جمع الأموال لشراء معدات الإطفاء. ولا بد من عكس مسار تدهور الوضع المالي للمنظمة.

١٠٠٤ - وأخيرا، فإن الأموال المخصصة للتنمية بدأت تشح. وهذا من عواقب انتهاء صراع الحرب الباردة، والتنافس على طلب الموارد الشحيحة بين حفظ السلام والتنمية، والكلال الذي أصاب المانحين بمرور الوقت، وصعوبة تحقيق تقدم في الميدان. والرغبة في إنفاق المال من أجل احتواء الصراعات في العالم -- مهما كانت ضرورية ومثيرة للإعجاب -- غير كافية. فما لم تمول التنمية هي الأخرى فليس أمام العالم إلا توقع استمرار دورات تتعاقب فيها النزاعات المريعة والهدوء المشوب بالقلق ثم النزاعات من جديد. ولا بد، للقضاء على هذا الاتجاه سريع التدهور، من إيجاد تنمية بشرية مستدامة في كل مكان. ولا غنى عن النظر إلى التنمية نظرة جديدة والالتزام العالمي بتحقيقها من أجل تقدم العالم الذي يسعى إليه الناس جميعا.

١٠٠٥ - لقد شهدنا خلال السنة الماضية وبأعداد هائلة تفوق التصور مدنيين أبرياء، وبخاصة النساء والأطفال، يفقدون أرواحهم أو يجدون أنفسهم تحت ظروف بالغة

السوء لا يستطيعون منها فرارا. ولا نزال نشهد جماعات اللاجئين وقد حرموا من أبسط حقوقهم ويكافحون باستماتة من أجل البقاء. وثمة مئات الملايين من البشر يعيشون في فقر مدقع يحرمهم من القدرة على القيام بأي عمل فعال لتحسين ظروفهم. وهكذا، فإن وجود مجتمع دولي حقيقي لم يقم عليه البرهان بعد. ولا شيء يمكن أن يأتي إلى الوجود بمثل أداة التضامن الإنساني هذه أكثر من التعهد الآن بالعمل على جعل جميع دول العالم الفقيرة تخطو بثبات على طريق التنمية ونحن على مشارف القرن القادم. فمثل هذا الإنجاز سيضع حدا لهوان ويأس قطاع هائل من بني جنسنا وسيكون واحدا من أكثر فصول التقدم إثارة في التاريخ.

١٠٠٦ - إن الفرصة متاحة لنا لمزج عملية الإصلاح الجارية والمتصاعدة بنظرة شاملة إلى المستقبل. وينبغي لنا أن نستهدي بما تركه لنا المؤسسون، في منعطف نصف القرن هذا، ونحن نخطو باعتداد لملاقاة هذا التحدي. وبتضافرنا نستطيع أن ننقل عالم الميثاق إلى عالم اليوم.

- - - - -